

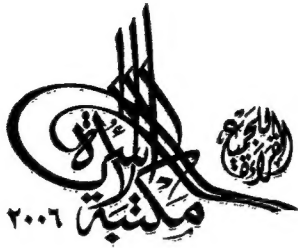
سلسلة العلوم الاجتماعية

إِعَادَةُ اخْتِرَاعِ السِّيَاسَةِ مِنَ الْحَدَاثَةِ إِلَى الْعَوَلَةِ

السيد يساين



إعادة اختراع السياسة من أجل العودة إلى الدولة



برعاية السيدة
وزراء مباركة

الجهات المشاركة

جمعية الرعاية المتكاملة المركية
وزارة الثقافة
وزارة الإعلام
وزارة التربية والتعليم
وزارة التنمية المحلية
وزارة الشباب

التشريف

الهيئة المصرية العامة للكتاب

المشرف العام

د. ناصر الأنصاري

تصميم الغلاف

د. منى محمد متولى

الإشراف الطباعي

محمود عبد المجيد

الإشراف الفني

علي أبو الخير

مراجعة عبد العليم

محمود عبد الواحد

إعادة اختراع السياسة من الحداثة إلى العولمة

السيد يسين



إعادة إختراع السياسة من الحداثة إلى العولمة

لوحة الغلاف للفنان حامد ندا
السلام - ١٩٧٨ - زيت على إيبلاكاج ١٢٨ x ١٥٥ سم.

كإضافة جديدة لمكتبة الأسرة قدمنا على غلاف كل كتاب لوحة تشكيلية لفنان مصري معاصر من مختلف المدارس والأجيال وهذه اللوحات لا تعبر بالضرورة عن موضوع الكتاب.
وتتقدم مكتبة الأسرة بالشكر لقطاع الفنون التشكيلية بوزارة الثقافة ومتحف الفن المصري الحديث على هذا التعاون.

ياسين، السيد
إعادة إختراع السياسة من الحداثة إلى العولمة/
السيد ياسين. - القاهرة: الهيئة المصرية العامة
للكتاب، ٢٠٠٦.

٣٠٠ ص ؛ ٢٤ سم.
تدملك ٦ - ٣٩٤ - ٤١٩ - ٩٧٧.
١ - العولمة ٢ - الثقافة العربية
أ - السياسة الدولية

رقم الإيداع بدار الكتب ١٨٠٣٦ / ٢٠٠٦

I.S.B.N 977-394-394-6

ديوى ٣٠١.٢

توطئة

انطلاقاً من شعار مكتبة الأسرة، هذا العام: الثقافة لغة السلام، والذي طرحته السيدة الفاضلة سوزان مبارك، انتقلت مكتبة الأسرة حوالى ٣٠٠ عنوان، حاولت أن تقترب من الأجواء الفكرية والثقافية والإبداعية لمفهوم قيمة ثقافة السلام ودعم التسامح، وتعميق قيمة المواطنة والانتماء والمشاركة والمسؤولية المدنية، ودور مؤسسات المجتمع المدنى، وترسيخ قيمة دور المرأة وتعزيز قيمة التجدد الثقافى، والتفكير النقدى، والحوار، والتبادل والتواصل المجتمعى والدولى. وأخيراً إبراز تواصل الإبداع المصرى عبر أجياله المختلفة وتياراته المتنوعة.

إن مكتبة الأسرة من خلال سلاسلها المتنوعة تحاول استيعاب المشهد الثقافى والفكرى والإبداعى فى مصر عاماً بعد عام. وفى هذا العام تطرح أعمالاً جديدة، وتقدم أسماء لم تنشر من قبل فى هذا المشروع الرائد، وتقتحم مجالات فكرية وثقافية وأصوات إبداعية جديدة.

وسوف تدور عناوين مكتبة الأسرة ٢٠٠٦ فى فلك سلاسل الأدب، والفكر، والعلوم الاجتماعية، والعلوم والتكنولوجيا، والفنون، والمثويات التى تحتفى هذا العام مع العالم كله بمرور ستمائة عام على رحيل المفكر العربى الكبير عبدالرحمن بن خلدون، الذى يعد واحداً من بُناة الحضارة العربية الإسلامية فى أوج عظمتها وازدهارها، ولأن هذه الحضارة كانت الأساس الذى قامت عليه

الحضارة الأوروبية الحديثة، فابن خلدون يعتبر نموذجًا واضحًا لأهمية حوار الحضارات وطريقة تواصلها .

سيظل هدف مكتبة الأسرة فتح نوافذ جديدة للقارئ المصرى للاطلاع على منابع الثقافة العربية والعالمية وتكوين ثقافته ومعرفته بأيسر السبل، والوقوف أمام ما أنتجته عبقرية الأمم ممثلة فى تراثها الأدبى والثقافى والعلمى والفكرى المستنير، حتى يستطيع القارئ مواجهة العنف والأصولية، والفخر بإسهامات أسلافه العرب فى تشكيل مسيرة الحضارة الإنسانية.

مكتبة الأسرة

تقديم

يقوم المفكر المصرى وأستاذ الاجتماع السياسى الأستاذ السيد ياسين بمتابعة دقيقة ومستمرة للأحداث العالمية منذ انهيار الاتحاد السوفيتى ونهاية النظام الدولى الثائى القطبية وانتهاء الحرب الباردة وبداية النظام الأحادى القطبية. ويحضر الكثير من المؤتمرات والندوات المحلية والإقليمية والدولية مشاركاً ببحوثه ومدخلاته، ثم مناقشاً ما يصدر عنها من إطروحات ورؤى وأفكار ومجالات فى سلاسل من البحوث والمقالات تنشر فى جرائد عربية عدة أهمها جريدة «الأهرام» القاهرية.

وكان من ثمار متابعته المشاركة مجموعة مختارة من الكتب منها: «الوعى التاريخى والثورة الكونية: حوار الحضارات فى عالم متغير»، «العرب على مشارف القرن العشرين»، «الحرب الكونية الثالثة: عاصفة سبتمبر والسلام العالمى»، «الحوار الحضارى فى عصر العولمة».

والكتاب الذى بين أيدينا يرصد أثر انتقال المجتمع الصناعى الأوروبى بمشروعه الحدائى إلى مجتمع المعلومات العالمى وتصوراته حول ما بعد الحدائى (العولمة) فى السياسة والاقتصاد والثقافة ومتجهاً إلى النظرة التكاملية أو المنهج التكاملى بالمعنى الذى يقدمه النقد الثقافى من رؤية ترى أن التحليل الثقافى قادر بمفاهيمه ونظرياته إلى النفاذ إلى أعماق الظواهر المطروحة فى

الساحة الدولية الآن. ولعل أحد المفاهيم الرئيسية التي تستخدم في التحليل الثقافي مفهوم «رؤية العالم» يمكن أن يساعدنا على الفهم والتحليل، ورؤية العالم بحسب التعريف هي النظرة المحددة للكون والمجتمع والإنسان. كما يناقش الكتاب مجموعة من المفاهيم منها: فكرة التقدم؛ الأمن الإنساني؛ الخصوصية الثقافية؛ حوار الثقافات؛ النقد الذاتي والمراجعة؛ تغيير العالم؛ الإصلاح؛ المشروع الحضاري؛ العقل؛ الخطاب؛ النص؛ الخيال وغيرها.

ويتساءل الكاتب هل نحن بحاجة في الوطن العربي صاحب المنطقة الثقافية المتجانسة إلى مشروع نهضوي عربي أم رؤية استراتيجية عربية، وذلك على أساس أن مفهوم المشروع النهضوي قد ينزع إلى أن يكون في النهاية مجرد يوتوبيا، في حين أن مفهوم الرؤية الإستراتيجية أقرب إلى الواقعية وميزة هذا المفهوم أن الرؤية تتطلق أساساً من رصد الواقع وتحاول تغييره طبقاً لصورة مستقبلية مرغوبة للمجتمع وهي عملية مجتمعية تشارك فيها كل الأطراف الاجتماعية.

ويرى الكاتب أن الأمل في صياغة رؤية إستراتيجية عربية ألا تكون مجرد إعادة إنتاج للخطاب القومي العربي التقليدي، كما أنها تتطلب تحليلاً شاملاً ونقدياً للتغيرات البنائية التي لحقت بالمجتمع العالمي ومتابعة علمية واعية للرؤى الاستراتيجية العظمى. والرؤية الإستراتيجية في أدبيات التنمية الحديثة هي «مجموع السياسات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لمجتمع ما في العشرين عاماً القادمة».

وهذا الكتاب يتكون من خمسة أقسام، وقد صدرت طبعته الأولى هذا العام عن دار ميريت.

ومكتبة الأسرة تقدم هذه الطبعة الجديدة من هذا الكتاب لأنه يعد نموذجاً للجمع بين التأصيل النظري والتتظير المباشر للواقع في عالم السياسة والكتابة السياسية.

مكتبة الأسرة ٢٠٠٦

مقدمة

يضم كتابنا "إعادة اختراع السيلسة: من الحداثة إلى العولمة" الذي نقدم له اليوم مجموعة متكاملة من الأبحاث والمقالات التي نشرت في جريدة الأهرام وعدة جرائد عربية أخرى في الفترة من ديسمبر ٢٠٠٤ حتى ديسمبر ٢٠٠٥.

والواقع أن الذى يميز الحقبة التاريخية التى نعيشها هى الانتقال من الحداثة إلى العولمة. الحداثة كانت هى المشروع الحضارى الأوروبى الذى رافق صعود المجتمع الصناعى باعتباره نموذجاً حضارياً جديداً بنى على انقراض للمجتمع الإقطاعى.

المجتمع الصناعى بمشروعه للحداثة الذى أثر على كل أقطار العالم بلا استثناء، دار دورة تاريخية كاملة ووصل إلى منتهاه، وأعقبه نموذج حضارى جديد هو مجتمع المعلومات العالمى الذى يتحول - ببطء وإن كان بثبات - إلى مجتمع المعرفة مرافقاً فى ذلك بزوغ اقتصاد للمعرفة، حيث ستصبح المعرفة هى المولد الأساسى للثروة.

ويمكن القول أن الظاهرة للكونية التى ترمز لصعود مجتمع المعلومات العالمى كنموذج جديد هى للعولمة، بتجلياتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

والأبحاث التى يضمها كتابنا تعبر بصدق عن عملية الانتقال من الحداثة إلى ما بعد الحداثة، ومن الاقتصاد العالمى إلى العولمة.

ومن هنا يمكن القول أن الأبحاث تعكس فى جانب منها عملية الانتقال من الحداثة إلى العولمة، فى نفس الوقت الذى ترصد فيه الأفاق الجديدة البازغة فى السياسة والاقتصاد والثقافة.

والكتاب ينقسم إلى أربعة أقسام:

القسم الأول: موضوعه الرئيسى التقدم والأمن الإنسانى.

القسم الثانى: موضوعه الرئيسى أزمة الدولة العربية المعاصرة.

والقسم الثالث: يدور حول مشكلات العقل التقليدي وتحديات العقل
الإرهابي.

والقسم الرابع: يعالج موضوع الساعة في الجدل للفكرى والسياسى
لراهن وهو موضوع الهوية والمستقبل الكونى.

والقسم الخامس: يعالج موضوع تحديات للديموقراطية.
والكتاب فى الواقع يحاول إقامة التوازن بين التفاصيل النظرى
للمشكلات العالمية للراهن، وللتنظير المباشر للواقع المحلى والإقليمى
والعالمى.

ونرجو أن يساعد الكتاب بأبحاثه المتعددة للقارئ على أن يتعمق فى
فهم أصول الظواهر والمشكلات التى أصبحت تهدد الإنسانية جمعاء، ونحن
فى بداية القرن الواحد والعشرين.

السيد يسين

أستاذ علم الاجتماع السياسى

رئيس مرصد الإصلاح العربى

بمكتبة الإسكندرية

القاهرة فى يناير ٢٠٠٦

مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية

القسم الأول

التقدم والأمن الإنسانى

- ١- هل يمكن حماية أمن الإنسان؟
- ٢- تقدم غربى أم تخلف شرقى؟
- ٣- نحو معايير جديدة للتقدم الإنسانى
- ٤- التقدم الغربى فى مواجهة الخصوصية الثقافية
- ٥- نحو رؤية عربية لحوار الثقافات
- ٦- من الفهم المتبادل إلى التعاطف الإنسانى
- ٧- عولمة المشكلات الإنسانية
- ٨- الابتزاز الصهيونى فى حملة معاداة السامية
- ٩- من حتمية الطبيعة إلى حرية الحوار
- ١٠- فن إقناع الذات بأفكار هشة ومشكوك فيها وخاطئة!

(١)

هل يمكن حماية أمن الإنسان؟

دعائى السيد عمرو موسى أمين عام جامعة الدول العربية مع عدد محدود من الخبراء، للمناقشة النقدية للتقرير الذى أصدرته لجنة "أمن الإنسان" وصدر بعنوان "أمن الإنسان الآن" وذلك فى الخامس والعشرين من نوفمبر ٢٠٠٤ فى مقر جامعة الدول العربية، بحضور ممثلى الأمم المتحدة وعدد كبير من المندوبين العرب. وقد أشرف على تحرير التقرير صاداكو أوجاتا اليابانية أستاذة للعلاقات الدولية ومفوضة الأمم المتحدة السابقة لشؤون اللاجئين، وأمارتياسن الاقتصادى الهندى المرموق الذى حصل على جائزة نوبل فى الاقتصاد عام ١٩٩٨ واشتهر ببحوثه عن "اقتصاديات للفقر".

وقد أدار النقاش فى الندوة الأستاذ الأخضر الإبراهيمى مساعد الأمين العام للأمم المتحدة، بعد أن لقى السيد عمرو موسى كلمته. وقد طرحت فكرة إنشاء لجنة مستقلة "لأمن الإنسان" لأول مرة فى مؤتمر قمة الأمم المتحدة للألفية الذى عقد قمته ٢٠٠٠. وكان هناك اتفاق عام على أهمية "التحرر من الفاقة" ولتحرر من الخوف". ومنذ ذلك الوقت برزت مشكلات جديدة تحتاج إلى مواجهة فعالة، تتمثل فى الهجمات الإرهابية والعنف العرقي والأوبئة، والانتكاسات الاقتصادية المفاجئة. ويوجد خوف أيضاً - كما يقرر تصدير التقرير - من عدم قدرة المؤسسات والسياسات الموجودة حالياً على مواجهة ضعف تعديدية الأطراف، وتهاوى احترام حقوق الإنسان، وتآكل الالتزامات بالقضاء على الفقر والحرمان.

وقد عرض التقرير عن "أمن الإنسان الآن" موضوعات هامة شتى أهمها "الناس المحاصرون فى صراعات عنيفة"، و"الناس المتنقلون، والتفاعلات بين الصراعات العنيفة والأمن الاقتصادى، وتحسين الصحة،

والمهارات والقيم لتحقيق أمن الإنسان، وطرائق تعزيز أمن الناس، والتوعية لتحقيق أمن الإنسان.

القيادة والرؤية والالتزام

وقد دعيت لأكون أول متحدث في الندوة، واخترت عبارة هامة وردت في نهاية تصدير التقرير لتكون موضوع مداخلتى. تقول العبارة "مهمة أمن الإنسان تتطلب قيادة ورؤية، فضلاً عن أنها تتطلب التزاماً من المجتمع العلمى".

غير أننى فى مناقشتى للنقدية للتقرير حرصت على وضع مسألة القيادة والرؤية والالتزام فى السياق التاريخى للمرحلة التى يمر بها المجتمع العلمى الآن. وهو الأمر الهام الذى غاب للأسف عن التقرير، فبدت توصياته مثالية، لأنها لم تتبع من تشخيص واقعى للمشكلات، وبيان جذورها للكامنة أساساً فى مناخ الهيمنة الذى يسود العالم فى الوقت الراهن، والذى يؤدى فى الواقع إلى تهميش الدول الصغرى والمتوسطة، لحساب الدول العظمى وفى مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية التى كشفت عن وجهها الحقيقى النقاب بعد الأحداث الإرهابية التى وقعت ضدها فى الحادى عشر من سبتمبر، وتجلت باعتبارها إمبراطورية كونية مشروعها هو الهيمنة المطلقة والأبدية على العالم!

وقد لفت النظر فى بداية مداخلتى إلى أن مفهوم المجتمع العلمى الذى ورد فى صدر التقرير عن "أمن الإنسان" يحتاج إلى وقفه. ذلك أن العالم - بفضل عمليات الاعتماد المتبادل بتأثير العولمة، وثورة الاتصالات - أصبح يكون مجتمعاً عالمياً هو وحدة التحليل الأساسية لفهم ما يحدث الآن. والمجتمع العلمى لحقته فى العقود الأخيرة تحولات شتى أجملتها فى خمس جوانب أساسية:

اللتحول الأول هو الانتقال من نموذج المجتمع الصناعى إلى نموذج مجتمع المعلومات العلمى (الذى يفترض سيادة الديمقراطية والشفافية وحقوق كل مواطن فى الحصول على المعلومات مجاناً) والذى يتحول - ببطء وإن كان بثبات - إلى ما يطلق عليه "مجتمع المعرفة"، الذى ينمو الآن مصاحباً لتحول الاقتصاد إلى اقتصاد المعرفة، بحيث ستصبح العملية الأساسية فى

أى مجتمع متقدم هى عملية إنتاج المعرفة، التى ستفوق أهميتها كل عناصر الإنتاج التقليدية.

والتحول الثانى هو انتقال المجتمع الإنسانى عموماً من الأمن النسبى إلى مجتمع المخاطر. ذلك أن المخاطر الجسيمة الناجمة عن عديد من العوامل، مثل الانتشار الذرى، وظهور أمراض جديدة غير مسبقة، ومسئليات عمليات الهندسة الوراثية، وموء استخدام للتكنولوجيا، بالإضافة إلى الإرهاب، أصبحت تهدد المصير الإنسانى ذاته.

والتحول الثالث هو الانتقال من الاقتصاد العالمى World Economy إلى العولمة، والتى هى فى تعريفها الإجرائى تعنى "حرية تدفق السلع والخدمات والأفكار والبشر بغير قيود ولا حدود".

والتحول الرابع هو سقوط نموذج الأمن القومى للتقليدى الذى كان يقوم على حراسة حدود الدول وميلاتها، إلى نموذج جديد للأمن القومى المطلوب منه أن يجابه تحديات الحروب الفضائية Cyber Wars وحروب الشبكات Net wars، والتى تتمثل فى شبكات الإرهاب التى تستخدم أدوات ثورة الاتصالات وكذلك جماعات المافيا العالمية، وتجار السلاح.

والتحول الخامس والأخير هو زيادة الاعتماد المتبادل بين الدول، وزيادة معدلات الاتصال بين الشعوب، نتيجة للثورة الاتصالية الكبرى. وسيادة ثقافة الصورة، التى أصبحت المصدر الأساسى الآن فى تشكيل الوعي الإنسانى، على ثقافة للكلمة المكتوبة.

القيادة وأمن الناس

وإذا كنا نحدثنا عن إطار جديد لحماية أمن الناس يتمثل فى ثلاثية "القيادة والرؤية والالتزام"، فإننا نرى أن المشكلة الحقيقية التى تهدد أمن الناس فى العالم اليوم، هى لقيادة العالمية للمنحرفة والتى تمثلها الولايات المتحدة الأمريكية، والتى منذ إعلانها الحرب ضد الإرهاب أصبحت هى المصدر الأساسى لتهديد أمن الدول.

وستشهد العقود للقادمة معركة دولية ضارية سياسية واقتصادية وثقافية، يبين للنموذج الإمبراطورى الأمريكى الذى يسعى أنصاره إلى تخليد الهيمنة الأمريكية المطلقة، وبالتالي يصبح العالم عالماً أحادى القطب، وبين النموذج

الصينى الذى يسعى لحشد للتأييد الدولى له لتأسيس عالم متعدد الأقطاب،
متحرر من الهيمنة الأمريكية المطلقة.

ومن هنا يمكن القول أنه علينا فى الدول الصغيرة والمتوسطة أن نعى
أولاً طبيعة الصراع الدولى القاتم، وأن نسعى بفاعلية لتشكيل تحالف دولى
ضخم من الدول الكبرى مثل الصين وفرنسا وألمانيا وروسيا (وهى الدول
التي عارضت فى مجلس الأمن للتدخل العسكرى الأمريكى فى العراق)
وغيرها من الدول فى مختلف القارات، سعياً وراء تأسيس عالم متعدد
الأقطاب.

أما الركن الثانى من الإطار الجديد المقترح لحماية أمن الناس فيتمثل
فى ضرورة صياغة "رؤية استراتيجية جديدة للعالم". ومفهوم الرؤية
الاستراتيجية يعنى أساساً تصور لما ينبغي أن يكون عليه العالم فى العقدين
أو الثلاثة عقود القادمة. وهذه الرؤية لها مكونات أساسية أشار إليها تقرير
لنفس، وهذه من إيجابياته البارزة. وتتمثل هذه المكونات فى أن الأمن
ينبغي أن يتمحور حول الناس وليس حول الدول. ومن ناحية أخرى هناك
حاجة إلى وجود هوية إنسانية عالمية مع احترام حرية الأفراد فى أن تكون
لهم هويات وانتماءات متنوعة. وأخيراً ضرورة تشكيل تحالف عالمى
لتعزيز السياسات المؤسسية التى تربط بين الأفراد والدول.

ويبقى ركن "الائتلاف"، وهو يعنى تدعيم دور الدولة فى حماية الأفراد
من سلبات السياسة الاقتصادية الجديدة، والتى تتمثل أساساً فى العولمة
وتوابعها مثل سياسات التكيف الهيكلى، والخصخصة، وتسريح العمال.
بالإضافة إلى تدعيم دور الدولة فى مجال الرعاية الاجتماعية، ومقاومة
الاتجاهات البازغة التى تدعو إلى انسحاب الدولة من عديد من ميادين
التمنية وتركها للقطاع الخاص، وعدم الاهتمام بالضمانات الاجتماعية.
والدعوة إلى تقليصها لتخفيف العبء على الدولة، أو فى بعض الحالات
المتطرفة لإلغاءها كلية!

غير أنه لا بد هنا من التأكيد على المسؤولية الاجتماعية لرأس المال،
وفرض نسبة على الأرباح الفائضة التى تحققها الشركات المتعددة الجنسيات
لصالح صياغة برامج عالمية للفضاء على الفقر، وتحسين نوعية الحياة
لملايين البشر.

وتبقى أخيراً ضرورة زيادة فاعلية الجمعيات التطوعية غير الحكومية
وكافة مؤسسات المجتمع المدني، للقيام بدور فعال فى التنمية الشاملة،

وإشراك المواطنين في حل مشكلاتهم من خلال رفع وعيهم لتوسيع فرص الحياة أمامهم.

كيف نبدأ؟

وإذا كانت الملاحظات السابقة صحيحة وهي مبنية على تشخيص دقيق للأوضاع الراهنة بأبعادها السياسية والاقتصادية والثقافية، فإن السؤال الملح هو كيف نبدأ بداية جديدة في مجال حماية أمن الإنسان وفقاً للخطوط السابقة؟

في تقديرنا أنه ينبغي أن نبني على ما تحقق فعلاً من إنجازات مرموقة في العقد الماضي.

وأبرز هذه الإنجازات هو المجهود للخلاق الذي قامت به هيئة اليونسكو لتشخيص الإشكاليات المعرفية التي ستجابه الإنسانية في القرن الحادي والعشرين.

ومن نماذج الإشكاليات المعرفية التي تم تحديدها ضرورة صياغة عقد اجتماعي جديد بين الدولة والمواطنين، وضرورة صياغة عقد طبيعي جديد بين الإنسان والطبيعة، وضرورة صياغة عقد أخلاقي جديد يضبط التعاملات الاقتصادية والدولية.

والإنجاز الثاني المرموق هو صدور تقرير "حالة المستقبل" عن المشروع الألفي الذي تشرف عليه جامعة الأمم المتحدة في طوكيو، والذي حدد خمسة عشر مشكلة عالمية ستواجه الإنسانية في القرن الحادي والعشرين. من أبرزها الفجوة المتزايدة بين الموارد والسكان، وظهور أمراض جديدة لم تعرفها الإنسانية من قبل، وضرورة وضع كود أخلاقي للأسواق الاقتصادية.

وأخر هذه الإنجازات هو التقرير الذي صدر عن الأمم المتحدة، بمبادرة من كوفي أنان الأمين العام والذي شكل لجنة من حكماء العالم (حوالي ٤٠ شخصية) لكتابة تقرير عن حوار الحضارات صدر بعنوان "الخط الفاصل" Crossing the divide. واصلب التقرير عبارة عن نقد عنيف للنظام العالمي الراهن الذي يقوم على أساس هيمنة الدول الكبرى والإجحاف بحقوق الدول الصغيرة، والدعوة لصياغة نموذج لنظام عالمي جديد يقوم على أساس الحرية والمساواة بين الدول.

(٢)

تقدم غربي أم تخلف شرقي؟

لنا عائد من برلين حيث عقد في مقر وزارة للتعاون الدولي الألمانية في الفترة من ٢٧ نوفمبر إلى أول ديسمبر ٢٠٠٤ ندوة علمية عالمية عن "إدراك مفهوم التقدم في ست ثقافات مختلفة" وقد شارك في هذه الندوة أساتذة أكاديميين ومنقذين من مصر والهند وبوليفيا ونلمبيا وروسيا، الذين اجتمعوا في ورش عمل مغلقة لمدة يومين كاملين، توزعوا فيها على ثلاث لجان: الأولى عن التقدم والتقاليد، والثانية عن التقدم والدين، والثالثة عن التقدم والمسألة الاجتماعية. ثم فتحت الندوات بعد ذلك لجمهور عريض لم يقل عدده عن ٢٠٠ شخص من الأساتذة والمنقذين والإعلاميين وخبراء التنمية الألمان، الذين دخلوا في حوار مباشر ومثمر في الواقع مع مقرري اللجان الثلاث، الذين عرضوا ما توصلت إليه كل لجنة.

والواقع أن اجتماع برلين هو محصلة جهود علمية استمرت لمدة عامين كاملين لتقديم نظرة عميقة مقارنة على مفهوم التقدم في ثقافات متعددة.

وقد بدأت القصّة في نوفمبر عام ٢٠٠٣ حيث عقد في مكتبة الإسكندرية اجتماع دعا إليه معهد جوته بالإسكندرية بالتعاون مع فرع وزارة التعاون الدولي الألمانية، لكي يعرض أستاذ ألماني هو للدكتور فون بالوين مشروع بحث دولي مقارنة عن مفهوم التقدم في ثلاث ثقافات مختلفة، واختيرت مدينة محددة في كل ثقافة لكي تكون محورا للبحث، حيث يدعى أكاديميون من كل بلد لمناقشة الموضوع، من خلال الثقافة التي ينتمون إليها.

وقد اختيرت مدينة "كلكتا" في الهند باعتبارها ممثلة للثقافة الهندية، ومدينة "لاباز" في بوليفيا باعتبارها ممثلة للثقافة أمريكا اللاتينية، و"الإسكندرية" باعتبارها ممثلة للثقافة العربية الإسلامية. عقد الاجتماع الأول إذن في الإسكندرية ودعى له مجموعة من أساتذة العلوم الاجتماعية

والإنسانية المرموقين من الجامعات المصرية، ونوقشت خطة البحث الألمانية مناقشة نقدية، واقتُرحت القيام بدراسة استطلاعية محدودة لاستطلاع مجموعة من الأساتذة الجامعيين وطلبة وطالبات الجامعات لاستكشاف مفهومهم عن التقدم. واتفق على اجتماع آخر بالإسكندرية بعد عام تعرض فيه نتائج هذه الدراسة الميدانية للرائدة التي قمت بها بالفعل بالاشتراك مع الدكتور محمد بيومي والدكتور على طلبة من أساتذة عاك الاجتماع المرموقين بجامعة الإسكندرية، ودعيت بالإضافة إلى ذلك مجموعة أوسع من الأساتذة لتقديم بحوث متنوعة فى موضوع التقدم تعطى مختلف جوانبه. وتم الاجتماع فعلاً ودار فيه حوار مثير حول موضوع التقدم فى مفهومه الغربى وفى الإدراكات المختلفة له فى العالم العربى والإسلامى.

اجتماع برلين

والواقع أن اجتماع برلين كان اجتماعاً مثمراً بكل المقاييس. وحضر معى من مصر الدكتورة منى لباظة أستاذة علم الاجتماع بالجامعة الأمريكية بالقاهرة، والدكتور محمد سيلا أستاذ الفلسفة بجامعة الرباط بالمغرب، وكليهما حضر ندوة الإسكندرية الثانية.

والواقع إننى دهشت حين اكتشفت - ولم أكن أعرف - أنه ضمت للثقافات الثلاث العربية الإسلامية والهندية واللاتينية دول أخرى تمثل ثقافات مختلفة هى روسيا وناميبيا. واكتشفت أيضاً أن استمارة الاستطلاع التى وضعتها بالاشتراك مع الدكتور بيومي والدكتور على جلبى وطبقت على الجامعيين فى الإسكندرية، قد تبناها المشروع الألمانى لبحث التقدم، وطبقت مع بعض تعديلات طفيفة فى كل من ناميبيا وروسيا. وكان من المهم علمياً الدراسة المقارنة للإجابات على نفس الأسئلة فى كل من الإسكندرية وروسيا وناميبيا.

والحقيقة أن ندوة برلين واصلت الجدل الذى دار عبر عشرات السنين حول القضية المحورية وهى مفهوم التقدم الغربى، وهل يصلح للتطبيق أم لا فى ثقافات أخرى غير غربية. مشكلة قديمة متجددة فى الواقع. وهذه للمشكلة نشأت حين احتكت الدول الغربية التى تتبنى هذا المفهوم مع دول

أخرى غير غربية، غالباً من خلال استعمار الأولى للغة الثانية. حدث ذلك حين غزت الحملة الفرنسية مصر بقيادة نابليون مصر، وحدث ذلك قطعاً حين غزت بريطانيا العظمى - الإمبراطورية التي لم تكن تغيب عنها الشمس كما كان يقال - الهند، وأدار كل من المثقفين المصريين والهنود وغيرهم من ممثلي الثقافات غير الغربية الأخرى، نقاشات شتى احتكم فيها الجدل حول مفهوم التقدم الغربي، وهل يصلح أولاً للتطبيق في بلادهم.

وإبتداءً يمكن القول أن مفهوم التقدم يعد أحد الأعمدة التي قام على أساسها مفهوم الحداثة الغربي. ومشروع الحداثة الغربي الذي تبلور منذ عصر التنوير في أوروبا كان يقوم على القرينة، والعقلانية، وتطبيق العلم والتكنولوجيا لحل المشكلات الإنسانية، وتبنى مفهوم خطي Linear للتقدم، بمعنى أن التاريخ الإنساني يتقدم تقدماً مطرداً من مرحلة لأخرى. وقد قدم مفهوم عام للتقدم وهو أنه "العقيدة التي مبناه أن التاريخ بشكل عام يتقدم في اتجاه تصنن الوضع الإنساني المادى في شكل تحقيق حياة أكثر صحة وسعادة وأماناً وراحة، وذلك بالنسبة لأعداد متزايدة من البشر. بعبارة أكثر بساطة فإن التقدم يعنى أنه على المدى الطويل فإن أحوال الإنسان سوف تتحسن وترتقى إلى الأفضل".

غير أن هذا التعريف العام للتقدم والذي يصلح في الواقع للتطبيق في أى ثقافة غير غربية، قابلته صعوبات شتى حكمت عليه بالفضل. أهم هذه الصعوبات - وما للعجب - جاءت من وقائع التاريخ الغربي ذاته الذى قام بنفسه بنفى الفكرة وبيان عدم صحتها. وهذه الوقائع تتمثل أساساً فى قيام الحرب العالمية الأولى بكل بربريتها بين دول أوربية سبق لها أن رفعت شعارات للتنوير والتقدم تحت راية الحداثة الغربية، والحرب العالمية الثانية التى دممت فيها المدن وألقيت فى نهايتها القنبلة الذرية بواسطة الولايات المتحدة الأمريكية على هيروشيما وناجازاكي باليابان. وذلك بالإضافة إلى ظهور النازية فى ألمانيا، والفاشية فى إيطاليا والتي كانت ردة تاريخية بكل معنى الكلمة على قيم الديمقراطية. وهكذا سقطت فكرة التقدم فى أحوال للتاريخ الأوروبى الحديث.

غير أن مفهوم التقدم الغربى قابل صعوبات أخرى فى مجال الثقافات غير الغربية. وترد هذه للصعوبات إلى أن المثقفين ورواد الفكر فى هذه الثقافات أدركوا - بناء على تحليل متعمق - أن فكرة التقدم هى جزء

لا يتجزأ من مشروع الحداثة الغربى، ولذلك تصاعدا منذ وقت مبكر حقاً، هل تصلح الحداثة الغربية نموذجاً حضارياً يحتذى به فى بلادهم أم لا؟ فى مصر - على سبيل المثال - التى كانت هى نموذج صراع الأفكار الإسلامية العربية مع الأفكار الغربية، ومن خلال كتب رائد التنوير العربى رفاعة رافع الطهطاوى المصرى، سرعان ما دار الصراع والنقاش حول صلاحية مفهوم الحداثة الغربى بما فيه من فكرة محددة عن التقدم للتطبيق.

وقد قام المؤرخ المغربى المرموق عبد الله العروى بالتحليل المتعمق للاستجابات للمتعدد لمشروع الحداثة الغربى فى كتابه المعروف "الإيديولوجية العربية المعاصرة". وهذه الاستجابات أجمالها العروى فى ثلاث نماذج من الوعى. وعن الشيخ ويعنى به الشيخ محمد عبده الذى مثل الرفض الإسلامى لمشروع الحداثة الغربى، على أساس أن الإسلام يمكن أن يكون معاصراً، وبالتالي لا حاجة للمسلمين بتطبيق النموذج الغربى. ووعى الليبرالى ويقصد به أحمد لطفى السيد من رواد الفكر الليبرالى فى مصر، والذى دعا إلى نبذ التراث وتطبيق للنموذج الحضارى الغربى بالكامل، ووعى داعية التقنية ويقصد به سلامة موسى الكاتب المصرى لذى كان يدعو للتصنيع والبعد عن ثقافة المجتمعات الزراعية المتخلفة!

وهكذا هجرت فكرة التقدم سواء فى الغرب أم فى الشرق. ويمكن القول أن المفهوم الذى سيطر على الأذهان وأثر على سياق الدول المختلفة وخصوصاً بعد الحرب العالمية لثانية هو مفهوم التنمية. وقد تم قبول هذا المفهوم على نطاق عالمى واسع نظراً لحيلاه وعدم تضمنه منذ البداية لانهيازات ثقافية غربية بالضرورة. غير أن أهم أسباب ذبوع المفهوم وتبنى مختلف الحكومات له، أنه صُنِعت لقياسه مؤشرات كمية وكيفية وذلك فى كل المجالات الإنسانية، فى التعليم، والبحث العلمى، والتصنيع، والتكنولوجيا، والصحة، والرعاية الاجتماعية بشكل عام، وهكذا أصبح من الممكن قياس التطور فى مجال التنمية من عام إلى عام وفى كل حقبة تاريخية مقارنة بالحقب التاريخية الأخرى. وصممت للتنمية مؤشرات عالمية، وصدرت تقارير عالمية لقياس التنمية فى مختلف دول العالم، بل وترتيبها حسب إنجازاتها. وأصبحت لهذه التقارير أصداء عميقة لدى الحكومات والباحثين والرأى العام.

غير أنه عبر الزمن نكشف قصور مفهوم "التنمية" عن قياس التقدم الإنسانى إن صح التعبير. وذلك لأسباب متعددة أهمها انحياز مفهوم التنمية الذى حل محل مفهوم التقدم من الأصل إلى المعايير الاقتصادية البحتة، والنتى كان أشهرها ارتفاع معدلات الدخل القومى. ونسبت فى غمار هذه المناقشات الاقتصادية أبعاداً أخرى باللغة الأهمية، والتى عبر عنها من بعد مفهوم "توعية للحياة" quality of life وغيره من المفاهيم التى أرادت تغطية للجوانب التى لم يكن يغطيها مفهوم للتنمية الأصلى.

ومن هنا بدأ التفكير فى العالم الغربى فى ضرورة العودة إلى مفهوم التقدم الغربى بعد إعادة صياغته، ليتكيف مع التغيرات الكبرى التى حدثت فى الحياة الإنسانية منذ عصر التنوير حتى الآن.

ومن ناحية أخرى أثبتت قضية هامة هى نهوض الدول الآسيوية مثل كوريا الجنوبية واليابان وماليزيا مؤخراً، والتى لم تطبق النموذج الحضارى الغربى بالكامل. ورد بعض المحللين الغربيين هذا النهوض إلى ما أطلق عليه "القيم الآسيوية" والتى تختلف فى جوهرها عن القيم الغربية.

أما عندنا فى العالم الإسلامى فاثبتت قضية القيم الإسلامية التى يقال أنها تختلف عن القيم الغربية، وأنها أكثر منها شمولاً وفاعلية، بالإضافة إلى سموها من الناحية الأخلاقية، لكون مصدرها إلهى وليس وضعياً من صنع البشر.

وإذا كانت للقيم الآسيوية قد أثبتت نفسها من خلال الإنجاز الفعلى للنهضة، إلا أن القيم الإسلامية المعلنه لم تثبت نفسها - للأسف الشديد - إلا من خلال لغة الخطاب الإسلامى المتشدد والرافض للحضارة الغربية، فى حين أن المجتمعات الإسلامية مازالت ترمف فى أغلال التخلف!

كانت ندوة برلين مناسبة نادرة لمناقشة كل إشكاليات التقدم فى الثقافات المختلفة.

(٣)

نحو معايير جديدة للتقدم الإنسانى

نرى ما الذى يدعو العالم الغربى إلى إعادة التفكير فى مفهوم التقدم، ومحاولة إعادة صياغته بما يتفق مع الظروف المتغيرة للمجتمع العالمى؟ هل هى العولمة بكل تجلياتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، واللى قلبت الموازين السائدة هى السبب؟ هل النجاح الاقتصادى فى عديد من البلاد والذى رافقته فى نفس الوقت مظاهر سلبية تكشف ليس فقط عن التخلف الثقافى بل عن ردة حضارية حقيقية هو السبب؟ أليست العنصرية الجديدة اللى انبثقت فى قلب أوروبا المعاصرة، ودعوات للتطهير العرقى واللى كشفت عن بربرية حقيقية كامنة خلف النسيج الغربى البراق، ما يدعو إلى صياغة مفاهيم جديدة عن التقدم الإنسانى تتجاوز الصياغات القديمة للمفهوم الغربى؟

فى تقديرنا أن كل ما أشرنا إليه من ظواهر قد تكون وراء البحث عن مفهوم جديد للتقدم. ولكن أعمق من هذه الأسباب جميعاً أن الأطر النظرية اللى مارست للعلوم الاجتماعية والإنسانية أبحاثها فى ضوءها، واللى سادت بعد الحرب العالمية الثانية سقطت وتهافت، وبرز قصورها عن فهم الواقع العالمى، واقتراح الحلول لمشكلاته العميقة بعد نهاية الحرب الباردة على وجه الخصوص.

لقد كان لتغيير الاتحاد السوفيتى والكتلة الاشتراكية ونهاية النظام الثنائى القطبية، والذى قام على أساس التنافس والصراع وأحياناً التعاون بين الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة الأمريكية، إيذاناً بسقوط الأطر النظرية القديمة فى العلاقات الدولية والسياسة المقارنة وعلم الاجتماع وعلوم الاقتصاد والإدارة. وبدأت محاولات إبداعية لصياغة أطر نظرية بديلة أكثر قدرة وأعظم كفاءة فى وصف الظواهر وتفسيرها والتنبؤ بها، سعياً وراء

للتحكم فيها إن كان ذلك فى الإمكان، مع صعوبته البالغة فى مجال الظواهر الاجتماعية.

وفى هذا الإطار لزاخر بالنقد والمراجعة والإبداع سقطت مفاهيم قديمة، وقامت مفاهيم جديدة، بل أعيدت إلى الحياة نظريات كان قد تم هجرها من قبل.

لقد انتهت مرحلة نموذج المجتمع الصناعى والذى انبثق عن الثورة الصناعية الأوروبية، وفتح الباب واسعاً وعريضاً أمام نشوء مجتمع للمعلومات الكونى، والذى هو التعبير البليغ عن الثورة الاتصالية الكبرى ومجالاتها الرئيسية، وأبرزها البث التليفزيونى من خلال الأقمار الصناعية، وشبكة الإنترنت بكل آثارها العميقة للسياسية والاقتصادية والثقافية. وهكذا برزت مفاهيم لم تكن موجودة من قبل مثل الديمقراطية الرقمية Digital والتجارة الإلكترونية، والاتصالات عبر الحضارية.

وهكذا يمكن القول أن السعى لإعادة صياغة مفهوم جديد للتقدم يكاد أن يكون المعدل للموضوعى - لو استخدمنا لغة النقد الأدبى - السعى الإنسان فى هذه المرحلة التاريخية فى حياة الإنسانية لصياغة مفهوم جديد لمعنى الحياة!

كيف نشأت فكرة التقدم؟

وفكرة التقدم فى تعريفها العام المبسط لا تخرج عن الاعتقاد الذى مبناه "أن التاريخ بشكل عام يتقدم تقدماً مطرداً من مرحلة لأخرى فى اتجاه تحسن الوضع الإنسانى المادى فى شكل تحقيق حياة أكثر صحة وسعادة وأماناً وراحة، وذلك بالنسبة لأعداد متزايدة من البشر"، بعبارة أكثر بساطة فإن التقدم يعنى أنه - على المدى الطويل - فإن أحوال الإنسان سوف تتحسن وترتقى إلى الأفضل.

وفكرة التقدم الغربية التى وصلت إلى ذروتها فى القرن الثامن عشر والقرن التاسع عشر تحطمت على صخور الوقائع التاريخية البشعة فى القرن العشرين، والتى تمثلت فى الحرب العالمية الأولى بكل بربريتها التى خاضتها ضد بعضها الدول الأوروبية "المتقدمة" المتنافسة على النفوذ العالمى، وبعدها الحرب العالمية الثانية بكل أهوالها، ولا ننسى مقدماتها فى

ظهور النازية والفاشية، والتي هي تيارات إيديولوجية متعصبة تسير ضد منطق التقدم.

غير أن هناك سؤالاً آخر الأوان لطرحه وهو ما هي المكونات الأساسية لمفهوم التقدم الغربي؟

هناك في الواقع خمس مكونات أساسية، سبق لعالم الاجتماع الأمريكي المعروف "روبرت نيسبت" أن حددها في كتابه المعروف "فكرة التقدم".

وهذه السمات هي الاعتقاد في قيمة الماضي، وثانياً وهي فكرة أساسية كانت أحد أسباب رفض الثقافات غير الغربية لمفهوم التقدم الغربي، وهي الاعتقاد في نبل إن لم يكن في سمو الحضارة الغربية وتجاوزها لكل الحضارات. والسمة الثالثة التركيز على أهمية النمو بالمعنى الاقتصادي والتكنولوجي. والسمة الرابعة الإيمان بالعقل والاحترام الشديد للمعرفة العلمية التي تتبع فقط من العقل وليس من أي مصدر آخر. ومن هنا شاعت المقولة في المناخ الفكري الغربي منذ عصر التنوير أن "العقل هو محك الحكم على الأشياء". وتبقى السمة الأخيرة في التأكيد على الأهمية العميقة والتي لا يمكن تجاهلها لقيمة الحياة الدنيوية. وربما كان هذا التأكيد رداً على المفاهيم السائدة في ديانات سماوية شتى والتي مفادها أن الحياة الدنيوية لا قيمة لها إذا ما قورنت بالحياة الآخرة التي وعد بها الله عباده المتقين.

التمرد على فكرة التقدم

غير أنه يمكن القول أن موجات التمرد على فكرة التقدم بدأت مع بداية القرن التاسع عشر. ويمكن رد أسباب التمرد إلى عوامل متعددة لعل أبرزها ظهور سلاسل الرأسمالية الصناعية في بداياتها الأولى. ونحن نعلم من تاريخ التصنيع الغربي حيث غابت إجراءات الأمن الصناعي، أن الآلات كانت تآكل أطراف أجسام العمال، وأن الأطفال والنساء والرجال كانوا يجبرون على العمل ثمانية عشر ساعة يومياً. ووصل تردى الأحوال إلى أن العمال قاموا في بعض الفترات بتعطيل الآلات والعودة إلى قراهم الأصلية احتجاجاً على غياب الأمن والأمان.

ولا شك أنه من بين الأسباب للتمرد أيضاً إجراءات القمع المياسي العنيفة التي مارستها الحكومات الأوروبية غير الديمقراطية ضد الجماهير.

وقد أتت كل هذه العوامل إلى تصاعد الشعور بالأزمة الذى وصل إلى نمو الإحساس بتدهور وانهيار مشروع الحضارة الغربى كله، والذى كانت فكرة التقدم تمثل إحدى أسسه. وقد عبر عن أزمة الحضارة الغربية علماء وفلاسفة غربيون كبار على رأسهم فرويد مؤسس التحليل النفسى، ودوركايم مؤسس علم الاجتماع، وجورج لوكاتش الفيلسوف والناقد الأدبى الكبير.

غير أن بعض الباحثين المرموقين يلفتون نظرنا إلى أنه فى الستينيات - على وجه الخصوص - ربما بسبب الرعب النووى، وبعد امتلاك دول متعددة للقنبلة الذرية، وازدياد حدة الصراع بين القطبين الكبيرين، الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة الأمريكية، شاعت مخاوف نهاية العالم Apocalyptic fears، والتى حلت فى الواقع محل الآمال التى دأبت مع الألفية الثانية، مصاحبة لصعود فكرة التقدم، وما زرعه من يقين لدى البشر من أن التاريخ يتقدم من مرحلة تاريخية إلى مرحلة تاريخية أخرى.

ولكن بعد مرحلة التمرد، بدأت مرحلة أخرى أكثر إيجابية تتمثل فى السعى لإعادة صياغة مفهوم التقدم، على أساس أنه لازالت هناك قوى تستطيع أن تعمل على إحداث التقدم، وإن كان ذلك يدعو إلى إعادة صياغة نظرية الحضارة ذاتها.

ولعل أهم ملامح إعادة هذه الصياغة هى التخفيف من حدة الإيمان المطلق بالعقل، والذى كان من مكونات الحضارة الغربية. ذلك أنه حدث فى إطار الممارسات الثقافية الغربية سوء استخدام للعقل الإنسانى، بل إنه سخر للإضرار بالبشرية، ولعل ذلك يظهر أول ما يظهر فى سياق التسليح العقيم الذى أهدرت فيه بلايين الدولارات على صنع أسلحة لم تستخدم إطلاقاً، ولم يكن مقدر لها أصلاً أن تستخدم، وفى مقدمتها القنبلة الذرية، لأن فى استخدامها مرة واحدة والرد على ذلك، فيه قضاء للبشرية.

كما أنه لابد فى نظرية الحضارة الجديدة من وضع الأسس المتينة لمنع استخدام للقوة فى العلاقات الدولية، والقضاء على مصادر العنف داخل المجتمعات وفيما بينها.

وهناك دعوة أخرى لتجاوز نظرية التنمية التى سادت قرابة نصف قرن، والتركيز على نوعية الحياة، والقضاء على الفقر، والاهتمام بالجوانب المعنوية فى الحياة الإنسانية، بالإضافة إلى النمو الاقتصادى التقليدى، ولعل هذا ما دعا لجنة دولية شكلتها الأمم المتحدة هى لجنة "حماية أمن الإنسان"

إلى صك هذا المفهوم الجديد ونعني "حمالية أمن الإنسان" ليحل محل التركيز الشديد على حمالية الأمن القومي. بحيث تنتقل بؤرة الاهتمام من الدول إلى البشر فى كل مكان، وفق استراتيجيات كونية مصممة للرقى بالوضع الإنسانى.

وفى سياق الصياغة الجديدة لمفهوم التقدم تم التركيز على القوى الفاعلة التى يمكن لها أن تنهض بالمجتمعات، وتم الالتفات إلى الدور الحاسم للمتقنين فى رفع الوعي الاجتماعى والثقافى للجماهير العريضة، بالإضافة إلى بروز الدور الإيجابى لمؤسسات ومنظمات المجتمع المدنى، ونعنى الجمعيات غير الحكومية والأحزاب السياسية والنيابات للمهنية والعمالية. ولعل بروز ما يطلق عليه الآن "المجتمع المدنى العالمى" مصاحباً لنمو "وعى كونى" يركز على عولمة المشكلات الإنسانية، ويتخطى الحدود التقليدية للدول، ويعبر الجسور بين الثقافات المتنوعة، ما يشير إلى أن مفهوماً جديداً كونياً للتقدم تجرى الآن صياغته، وتشارك فى هذه الصياغة أطراف شتى محلية وإقليمية وعالمية، بواسطة حوار الثقافات الذى تصاعدت وتيرته فى العقد الأخير قد بدأ يتخلق بالفعل، وتتخذ هذه الصياغة اتجاهات شتى، بل وأصبحت لها تطبيقات فاعلة..

وهكذا يمكن القول أن الإنسانية كلها مشغولة عبر دروب شتى فى إعادة التفكير فى مفهوم التقدم، وإن كانت كل ثقافة إنسانية معاصرة تحاول النبش فى جذورها التاريخية للعثور على المعانى الأصلية للفكرة، سعياً وراء الحوار المشترك لصياغة مفهوم كونى لها، بما يتفق مع الطموح المعاصر لعالمية القيم، بدون أن يكون فى ذلك قضاء على الخصوصيات الثقافية.

(٤)

التقدم الغربي في مواجهة الخصوصية الثقافية

في حديثنا عن "معايير جديدة للتقدم الإنساني" قررنا في نهايته أن الإنسانية كلها مشغولة عبر دروب شتى في إعادة التفكير في مفهوم التقدم، وإن كانت كل ثقافة إنسانية معاصرة تحاول النش في جذورها التاريخية للعثور على المعاني الأصيلة للفكرة سعياً وراء الحوار المشترك لصياغة مفهوم كوني لها، بما يتفق مع الطموح للمعاصر لعالمية القيم بدون أن يكون في ذلك قضاء على الخصوصيات الثقافية.

والواقع أننا بوضعنا المشكلة هذا الوضع نكون قد قرأنا قراءة صحيحة الصراع التاريخي بين مشروع الحضارة الغربية ومشاريع النهضة المختلفة في الثقافات غير الغربية، ونعني في العالم العربي، حيث تسود الثقافة العربية الإسلامية وأفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية.

ويمكن أن يرد ذلك إلى حقيقة بسيطة مفادها أن أوروبا استطاعت أن تسبق باقي العالم غير الغربي في تحقيق الثورة الصناعية التي تجسدت في نموذج جديد من المجتمعات للصناعية، والتي جاءت بعد المجتمعات الزراعية والتي خلفت بدورها مجتمعات الصيد والرعي، وهكذا بدأت في أوروبا بتوجيه من قيم مشروع الحضارة الغربية، عملية تحديث واسعة المدى شملت الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

وهذه القيم انطلقت من مجموعة مترابطة من المبادئ أبرزها مبدأ الفردية، أي حق الفرد في أن ينطلق في المجتمع بغير قيود ولا حدود إلا ما ينص عليه الدستور والقانون، ومبدأ العقلانية بمعنى انقضاء عهد التفكير الخرافي والعشوائي وتحكيم العقل في كل شيء باعتبار أن "العقل هو محك الحكم على الأشياء. والمبدأ الثالث هو الاعتماد على العلم والتكنولوجيا لحل المشكلات الإنسانية، والمبدأ الرابع وهو الاعتماد على المنهج الوضعي في البحث، أي ألا يتعرض الباحث إلا لبحث الظواهر التي يمكن قياسها.

وأخيراً تبني مفهومًا خطياً Linear للتقدم، بمعنى أن التاريخ الإنساني يتقدم من مرحلة إلى مرحلة أخرى. في ضوء هذه القيم جميعاً تم تحديث النظام السياسي، من خلال القضاء على مواريث العصر الإقطاعي، حيث كان يتم التحكم في البشر باسم الحقوق الأبدية للإقطاعي على رعاياه، وحيث كانت الكنيسة تمارس الإرهاب المعنوي على الناس بزعم أنها تستمد سلطتها مباشرة من الله سبحانه وتعالى، ومن ثم أعطت لنفسها الحق في منح صكوك الغفران، وكان النص الديني في تأويلاته الجامدة والمتطرفة يصادر حرية التفكير، ويضع قيوداً لا حدود لها على حرية التعبير.

وتمثلت الحداثة السياسية في إقامة نظم عصرية تقوم على أساس النظم الملكية أو الجمهورية، ولكن يحكمها دستور ينص صراحة على حقوق المواطنين وواجباتهم، ويحدد العلاقات بين السلطات الثلاث التنفيذية والتشريعية والقضائية، ويقنن في نفس الوقت حقوق وواجبات كل سلطة، بالإضافة إلى التطبيق الدقيق لمبدأ سيادة القانون، والذي يحكم عمل نظام قضائي متدرج ومستقل، ويعطى الضمانات اللازمة للمتهمين في القضايا الجنائية، وللمتخاصمين في القضايا المدنية.

واستطاعت هذه النظم السياسية العصرية أن تقيم التواصل الدقيق بين المجال العام والمجال الخاص. وفي المجال العام أُتيحت للأحزاب السياسية في ظل مبدأ التعددية أن تنشأ وتمارس السياسة دفاعاً عن حقوق مختلف الشرائح والطبقات الاجتماعية.

وحكم كل هذه النظم - ملكية كانت أو جمهورية - مبدأ تداول السلطة، والذي يمنع من تخليد الحكام أو الحكومات إلى أبد الأبد!

أمّا في مجال الحداثة الاقتصادية فقد استطاعت أوروبا أن تشعل ثورة كاملة في مجال الإنتاج والاستهلاك معاً، ذلك إنها اعتمدت على العلم والتكنولوجيا، واستطاعت أن تصنع آلات للمصانع القادرة على الإنتاج الوفير، مما سمح لها على المدى الطويل سد الحاجات الأساسية لملايين البشر، ومن بعد سد الحاجات الكمالية بعدما برز المجتمع الاستهلاكي بتجلياته المعروفة، وخصوصاً عقب الحرب العالمية الثانية.

لقد كانت خطوط الإنتاج الكبيرة القادرة على تصنيع ملايين السلع المُمشابهة قفزة كبرى في مجال تحديث الإنتاج الصناعي، وقد واصلت الثورة التكنولوجية مسارها لتصل اليوم في الدول المتقدمة صناعات لتصميم

خطوط إنتاج قلادة على الإنتاج الكبير المتشابه من ناحية، وعلى إنتاج السلع بمواصفات خاصة حسب طلبات العملاء من ناحية أخرى. وأدى إدخال الإنسان الآلى فى ميدان الإنتاج وخصوصا فى مجال صناعة السيارات إلى زيادة الإنتاج بطريقة مذهلة.

وإذا أولينا النظر إلى مجال الحداثة الاجتماعية لوجدنا أن تقسيم العمل كان هو الملمح الأساسى للمجتمع الحديث. كل فرد فى المجتمع له عمل محدد، يؤهل لأدائه وفق برامج تعليمية وتدريبية خاصة. ولا مجال لأفراد يهيمنون فى الفضاء الاجتماعى بلا عمل ولا مهنة. ومن يخرج منهم على القانون يوضع فى مؤسسة حديثة هى السجن الذى حكمته نظريات العقاب الحديثة، وسيطرت حتى على ميزانيه فكرة تحديد وضع كل مسجون، وفكرة المراقبة المستمرة على المسجونين. أما المرضى العقليون والذين لا يستطيعون العمل المنتظم، فمكانهم مستشفيات الأمراض العقلية.

ولعل هذا هو الذى دفع للفيلسوف الفرنسى الشهير ميشيل فوكو إلى أن يهتم بهائذين المؤسسات من مؤسسات المجتمع الرأسمالى الحديث، والذى تحكمه مبادئ تقنن وضع كل فرد فى المجتمع، ومراقبته فى نفس الوقت، حتى لا يخرج على القواعد الصارمة التى وضعت للتنظيم الاجتماعى. وهاتان المؤسستان خص كل منهما بدراسة عميقة، مستشفى الأمراض العقلية فى كتابه: "نشأة العيادة" والسجن فى كتابه "راقب وعاقب".

وهناك فى مجال الحداثة الاجتماعية وجوه أخرى متعددة لا يتسع المجال للإشارة إليها، غير أن المنطق الذى يحكمها هو تحديث البنى الاجتماعية، وإتاحة حرية للحركة للمجتمع المدنى الذى اعتبر بمثابة الجمعية العمومية للمراقبة على قرارات الحكومة وتصرفاتها.

أما الحداثة الثقافية حيث العقل هو محك للحكم على الأشياء، فقد تم تحييد للتدخلات الدينية فى السياسة من خلال مبدأ العلمانية الذى يفصل بين الدين والدولة. وليس فى هذا كما يشيع بعض أنصار التيارات الدينية إقصاء للدين عن المجتمع، لأن ذلك أمر مستحيل، ولكن معناه تحديد نطاق كل من الدين والدولة.

وفى مجال الحداثة الثقافية شهدت حرية التفكير عصرها الذهبى، وشهدت حرية التعبير تجليات مضيئة للإبداع الإنسانى فى كل الميادين، فى الفلسفة والفن والأدب والعلم.

قلاع الخصوصية الثقافية

غير أن الموجات للكاسحة للحدثا الغربية بتجلياتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتي واكتبتها عمليات التحديث الكبرى، سرعان ما اصطدمت بقلاع للخصوصيات الثقافية فى كل من العالم العربى والإسلامى والإفريقى والآسيوى والأمريكى اللاتينى.

واستخدمت حجة الخصوصية الثقافية لمقاومة مد موجات الحدثا الغربية. والخصوصية الثقافية حجة استخدمت فى بداية احتكاك العالم الغربى بالعالم غير الغربى، ومازالت تستخدم حتى الآن ليس فى مواجهة الحدثا الغربية، وإنما فى مواجهة العولمة التى ينظر إليها فى العالم غير الغربى بشك عظيم، على أساس أنها ليست سوى وجه آخر من وجوه الحدثا الغربية التى تسعى للسيطرة على الكون.

والخصوصية الثقافية تعنى - من بين ما تعنيه - أن لكل ثقافة إنسانية سمات خاصة بها تتميز بها عن الآخرين، وهذه السمات المحددة، مستمدة من دين معين، أو تراث خاص، أو لغة معينة، أو تاريخ مشترك. وهذه الخصوصية الثقافية بهذا للتعريف ليست قابلة للتفاعل مع الثقافات الوافدة - كما يطلق عليها - وهى أساساً الثقافة الغربية، لأن منطلقات وقيم هذه الأخيرة تتعارض جذرياً مع قيم للثقافة الأصلية المقاومة.

هكذا صيغت الاستجابات الأولى إزاء الحدثا الغربية فى مصر بعد الحملة الفرنسية بقيادة نابليون. وأولى هذه الاستجابات كانت استجابة رجال الدين المسلمين والذين كان يمثلهم بامتياز للشيخ محمد عبده والذى ذهب إلى أن المجتمع المسلم ليس بحاجة إلى أن يحتذى النموذج الحضارى الغربى لأن الإسلام يمكن أن يكون نموذجاً عصرياً من خلال الاجتهاد، وخصوصاً لأنه لا يعادى العلم. وشرح ذلك بإسهاب فى كتابه المعروف "الإسلام والعلم". وبذلك يكون للشيخ محمد عبده قد رفع ميكراً راية "للخصوصية الثقافية" للاعتراض على تطبيق منطلقات وقيم للحدثا الغربية على أساس تعارضها مع للقيم الإسلامية.

غير أن هذا الاتجاه للاحتجاج بالخصوصية الثقافية لم يمنع مفكرين آخرين فى مصر مثل أحمد لطفى السيد وسلامة موسى من المندادة بتطبيق تعاليم الحدثا الغربية للخروج من إصار للتخلف.

وهكذا يمكن القول أنه منذ وقت مبكر وفي مختلف القارات غير الأوروبية، تبلورت مواقف معسكرين: المعسكر التقليدي الذي يتشبث بالتراث إما كان نوعه إسلامياً أو بوذياً أو أفريقياً أو لاتينياً، والمعسكر السنجدي الذي رأى أهمية تجاوز التراث بأساليب شتى، وتطبيق مبادئ الحداثة الغربية باعتبار أن ذلك هو السبيل الأمثل لتحقيق التقدم.

ويشاء التاريخ أن يعيد نفسه! فقد نشط أنصار المعسكر التقليدي في قارات متعددة للكفاح ضد العولمة، باعتبارها موجة أخرى من موجات الهيمنة الغربية تعد امتداداً وتجاوزاً في نفس الوقت للبدليات القديمة في عصور الاستعمار لغزو الحداثة الغربية للمجتمعات التقليدية. ولم يجد أنصار المعسكر التقليدي سوى حجة الخصوصية الثقافية كأداة للنضال ضد العولمة.

وكما اشتعلت المعركة القديمة ضد مبادئ الحداثة الغربية، عن طريق الدفاع عن الزراعة ضد التصنيع، وعن الحكم الديني ضد الحكم الديموقراطي، وعن تحكم النص الديني ضد مبادئ العقل، وعن الامتزاج بين الدين والدولة ضد مبدأ العلمانية، فإن المعركة الجديدة ضد العولمة تتشابه كثيراً مع المعركة القديمة ضد الحداثة الغربية.

فالعولمة في نظر خصومها تهدف إلى تقنين العالم وتوحيده مما يهدد الخصوصية الثقافية، وهي في دعوتها للانفتاح بين الثقافات إنما تهدد وجود الثقافات الأصلية وتنتفع بها إلى الانقراض، وفي لزوعها إلى صياغة ثقافة كونية رسالة ضمنية بالحكم على قيم الثقافات الأخرى بالبدائية والتخلف.

وهكذا يمكن القول أنه في كل مرحلة تاريخية من مراحل التاريخ الإنساني ونتيجة لبروز تطورات جديدة، لابد أن تطرح الأسئلة القديمة المتميزة المطلقة بأى معايير للتقدم الإنساني علينا أن نعتمد عليها للنقيس درجة التطور الحضارى التى بلغناها؟

(٥)

نحو رؤية عربية لحوار الثقافات

اهتممت اهتماماً خاصاً بحوار الحضارات - أو بمعنى أدق بحوار الثقافات مادامنا نعيش في ظل حضارة عالمية واحدة - منذ بداية التسعينيات، وعلى وجه التحديد في عام ١٩٩١ حين كنت أميناً عاماً لمندى الفكر العربى في عمان، ودعيت بهذه الصفة للاشتراك في مؤتمر عقد في مدينة لشبونة بالبرتغال وكان عنوانه "أوروبا - العالم".

وليس معنى ذلك أننى في دراسائى وأبحاثى فى المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية لم ألتطرق للموضوع. فقد شاركت في عديد من اللقاءات الدولية التى تناولت الموضوع أو أحد جوانبه، وكان أبرزها الندوة الدولية التى نظمها معهد إيلمو فى روما فى السبعينيات، وكان موضوعها "اللقاء بين الحضارة الأوروبية والحضارة العربية". وشارك فى هذه الندوة نخبة مختارة من المفكرين الأوروبيين والعرب من بينهم المؤرخ المغربى المعروف عبد الله العروى، والدكتور لويس عوض ومعه مجموعة من كبار المتقنين والأساتذة الجامعيين.

وقد دعيت إلى هذه الندوة وقدمت بحثاً بعنوان "لغرب باعتباره النموذج والعقبة" وقد ترجم للبحث إلى اللغة الإيطالية ونشر فى أعمال الندوة، كما أصدرت ترجمة عربية للنص الإنجليزى، ونشرتها فى "المجلة الاجتماعية القومية" التى يصدرها المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية بالقاهرة.

غير أن مؤتمر "أوروبا - العالم" الذى حضرته فى لشبونة كان فارقاً فى اهتمامائى الأكاديمية والسياسية بموضوع حوار الثقافات. ذلك أنه لم يعد - كما كان فى الماضى - مجرد موضوع فكرى يتحاور حوله الباحثون الذين ينتمون إلى ثقافات شتى، بل أصبح - وخصوصاً بعد سقوط الاتحاد السوفيتى وإنهيار النظام الدولى الثنائى القطبية - هو "الموضوع" الذى

يناقش في مجال العلاقات الدولية، باعتباره إشكالية رئيسية في عالم ما بعد الحرب الباردة. وربما نجد تفسير ذلك في أن الصراع الضارى الذى دار بين الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة الأمريكية، والذي اشتعل بعد خروجهما معاً منتصرين ومتحالفين فى الحرب العالمية الثانية انتهى بعد سقوط الاتحاد السوفيتى. وهذا الصراع كان إيديولوجيا فى المقام الأول لأنه دار بين دولتين إحداهما تمثل العقيدة الشيوعية والثانية تمثل العقيدة الرأسمالية. ولذلك يمكن القول أنه بسقوط هذا الصراع الإيديولوجى، بدأ التركيز على "حوار الأمم" من خلال حوار الحضارات: إمكانياته وحدوده أو حتى استحالة حين تشعل الخلافات ويتحول الحوار إلى صراع.

ولمنا فى حاجة هنا لاستعادة للجدل العالمى الذى دار فى العقد الماضى حول نهاية التاريخ لفوكوياما، وصراع الحضارات لصمويل هنتجتون، فهى مجادلات أصبحت ذائعة ومشهورة.

ومن هنا يمكن القول أن اهتماماتى بحوار الحضارات كإشكالية كبرى ستواجه الإنسانية فى القرن الحادى والعشرين بحكم بزوغ عصر العولمة، وظهور بعض الدول الكبرى وعلى رأسها بالطبع الولايات المتحدة الأمريكية التى تريد الهيمنة المطلقة على مقدرات العالم سياسياً واقتصادياً وثقافياً، بدأت بعد حضورى مؤتمر "أوروبا - العالم". ويشهد على ذلك كتابى الذى ضم أبحاثى الجديدة منذ بداية التسعينيات وعنوانه الدال "الوعى التاريخى والثورة للكونية: حوار للحضارات فى عالم متغير" والذى نشره مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالقاهرة عام ١٩٩٥ وطبع طبعين. منذ هذا التاريخ تعددت المؤتمرات التى حضرتها حول حوار الحضارات، وكان أبرزها المؤتمر الذى نظمته هيئة اليونسكو فى فلنيس عاصمة ليتوانيا، وطلب منى فيه أن أقم بحثاً حول تعريفات الحضارة والثقافة.

اهتمام عربى بالحوار

ومما لا شك فيه أن الدوائر الثقافية العربية اهتمت اهتماماً خاصاً بحوار الحضارات، وتعددت الهيئات التى مارمت نشاطات إيجابية فى هذا المجال، من بينها جامعة الدول العربية، ومن أبرزها برنامج حوار الحضارات الذى

تشرف عليه فى كلية الاقتصاد والعلوم السياسية الدكتوراة نادية مصطفى. ودخلت مكتبة الإسكندرية الميدان بقوة بعد تشكيل فريق بحثى متميز لحوار الحضارات من مجموعة مختارة من الأساتذة الجامعيين أشرف على أبحاثه، بالإضافة إلى توقيعها لاتفاقية مع الاتحاد الأوروبى لاستضافة مؤسسة يوناليند المختصة بحوار الحضارات.

ومن بين الهيئات النشطة التى تمارس حوار الحضارات بشكل مفتوح الهيئة الإنجيلية القبطية، التى تعد من أبرز الهيئات المصرية فى إقامة حوارات داخلية متعددة، تجمع فى العادة فئات متعددة من الشعب المصرى، بغض النظر عن الديانة أو الانتماءات السياسية. وقد تطور عمل الهيئة مؤخراً حيث بذرت بإجراء حوارات حضارية مع أطراف أوروبية، كان أهمها الحوار العربى الألمانى الأول الذى عقد فى ألمانيا والحوار العربى الألمانى الثانى الذى عقد فى مصر، وشاركت فى كل من الندوتين مجموعة مختارة من الباحثين والمتقنين المصريين.

ورأت الهيئة الإنجيلية مؤخراً بتوجيه من المهندس نبيل صمويل لباير رئيس الهيئة، وسميرة لوقا مديرة منتدى حوار الثقافات أن تمد نشاطها وأن تستثمر نجاحاتها فى مجال الحوار على الصعيد الوطنى والأوروبى، وأن تعمل على إنشاء شبكة عربية تكون أساساً لما يطلق عليه منتدى الحوار الثقافى العربى. وقد دعت الهيئة فعلاً إلى ندوة عقدت فى بيروت فى ١٨، ١٩ من شهر ديسمبر ٢٠٠٤ حضرتها مجموعة مختارة من المتقنين والمتقنات العرب، جاءوا من المشرق والمغرب والخليج، للتداول فى موضوع الشبكة المقترحة، وقد قدمت فى هذه الندوة ورقة البحث الرئيسية، والتى عرضت فيها الإطار النظرى المرجعى، وعقدت فيها أنواع الحوارات، ونوعية المشكلات المقترحة أن يدور حولها الحوار ومنطق اختيارها.

وقد بدأت بحثى بفكرة رئيسية مفادها أنه من واقع الخبرة الدولية لأبد أن يبدأ أى حوار حضارى ناجح بالنقد الذاتى الذى يمارسه الممثلون للثقافات المختلفة الداخلون فى الحوار. وقد لاحظنا أن ممارسة للنقد الذاتى فى الواقع هو فضيلة عربية وليست فضيلة عربية للأسف! وربما كانت هذه الممارسة هى أحد أسباب التقدم الغربى، لأن النقد الذاتى من شأنه الكشف عن

السلبيات من ناحية وتقييم الإيجابيات من ناحية أخرى ورسم طريق المستقبل.

والنقد الذاتى حين نمارسه كعرب فى حوار الثقافات فهو يعطى لنا ولا شك شرعية نقد خطاب الآخر. وعلى سبيل المثال لو ركزنا فى هذا الحوار مع الأمريكيين حول قصور سياساتنا الثقافية العربية فى مواجهة الفكر الدينى المتطرف، والذي كان أحد مسببات الإرهاب، فإنه يصبح الطريق مفتوحا أمامنا للنقد الضيف للخطاب الأمريكى للمتحيز ضد العرب والمسلمين، مما يعطينا الفرصة لكشف انحيازاته الإيديولوجية، والتي تصب فى صالح الدولة الإسرائيلية العنصرية فى نهاية المطاف.

وفى ضوء ذلك كله قررنا أن المهمة الأولى للحوار الثقافى العربى المقترح هى تنظيم حوارات عربية عربية، عليها أن تبدأ بنقد ذاتى للتجربة العربية فى الخمسين عاما الماضية. ونقطة البداية التى نقترح أن تكون فى أوائل الخمسينيات، تجد منطقها فى أن هذه الحقبة للتاريخية الماضية شهدت استقلال عديد من البلاد العربية وبدلية مشروع النهضة العربية للثانية. والنقد الذاتى المقترح يشمل تقييم للتجارب السياسية العربية المتنوعة، وتقييم الإنجازات الاقتصادية، وتقييم التغيرات الاجتماعية، والتوجهات الثقافية. وفى كل حالة من هذه الحالات لا ينبغى الوقوف عند الاعتراف بالأخطاء، ولكن ينبغى توصيفها بدقة وإعطاؤها التكييف الصحيح.

ولعل الموضوع الثانى الذى يستحق أن يكون موضع حوارات عربية عربية هو الإصلاح العربى الشامل، والذي يتضمن الإصلاح السياسى والاقتصادى والاجتماعى والثقافى. وإذا كان هناك إجماع على أن الإصلاح السياسى معناه تحقيق التحول الديموقراطى Democratic Transition أى الانتقال من البنية السلطوية العربية إلى البنية للديموقراطية، فليس هناك فى الواقع إجماع على الإصلاح الاقتصادى وتوجهاته، ولا على الإصلاح الاجتماعى، ولا على الاتجاهات الثقافية التى ينبغى أن تسود. ومن هنا أهمية إقامة سلسلة متصلة من الحوارات العربية العربية للتعرف على وجهات النظر المختلفة. أما الموضوع الثالث الذى يستحق أن يكون موضوعا للحوارات العربية العربية فهو سلسلة كاملة من الإشكاليات والمشكلات التى تعوق التطور الاجتماعى فى العالم العربى.

ولعل المشكلة الأولى هي علاقة الدين بالسياسة، وشرعية قيام أحزاب دينية تقبل بقواعد الممارسة الديمقراطية.

والمشكلة الثانية هي الصراع الثقافي المحتكم في الوطن العربي بين رويتين متضادتين للعالم: رؤية دينية تسعى بدأب لتأسيس دولة دينية تطبق الشريعة الإسلامية بمنظور منغلط، ورؤية ليبرالية عصرية تفصل بين الدين والسياسة، وتسعى لتدعيم للدولة المدنية.

والمشكلة الثالثة هي تمكين المرأة، لأن هناك صراعاً بين هؤلاء الذين يريدون أن يفرضوا قيوداً لا حدود لها على المرأة العربية، وأولئك الذين يريدون لها أن تحتل الموضع الذي تستحقه في المجتمع، وأن تكون فاعلة في التنمية الشاملة والمستدامة.

والمشكلة الرابعة هي حرية التعبير التي تفرض عليها في الوطن العربي قيوداً شتى ليس من قبل السلطة العربية فقط بمختلف أنماطها، ولكن أيضاً من قبل تيارات مختلفة تعمل في إطار المجتمع المدني، وتسعى في ضوء تأويلات مشوهة للنصوص الدينية إلى نشر أحكام الردة والتكفير للمبدعين والمجتهدين، مما يسم المناخ الثقافي، ويحول دون ممارسة الإبداع سواء في مجال الفكر أو الأديب أو الفن أو الدين. مع أن هناك اعترافاً سائداً أننا في حاجة إلى اجتهد ديني بصير، حتى نتواءم التفسيرات الدينية مع متطلبات العصر، ولا نصبح أسرى للتفسيرات القديمة، التي وإن صلت للعهد الماضي، إلا أنها لا يمكن لها أن تصلح في الوقت الحاضر. وقد نظمت مكتبة الإسكندرية منذ شهور قليلة ندوة عالمية كبرى حول حرية التعبير أنتجت وثيقة بالغة الأهمية، لأنها أبرزت مختلف جوانب المشكلة عالمياً وعربياً، ولم تقف عند حدود ذلك، وإنما تعدته باقتراح السياسات الثقافية التي ينبغي صياغها لمواجهة الظاهرة.

كانت الحوارات العربية العربية التي تنور حول المشكلات الهامة السابقة، هي مقترحاتنا الأولى لتأسيس شبكة للحوار الثقافي العربي، وبقي أن نعرض من بعد للحوارات العربية العالمية والحوارات العربية الدولية سعياً وراء الفهم المشترك، وإسهاماً في تأسيس ثقافة إنسانية كونية.

(٦)

من الفهم المتبادل إلى التعاطف الإنسانية

فى إطار تحليلاتنا الممتدة عن حوار الثقافات، أكدنا مراراً أن أحد أهدافه الأساسية هو الفهم المتبادل للثقافات الإنسانية المعاصرة. وهذا الفهم المتبادل يمكن الوصول إليه من خلال آليتين أساسيتين، ممارسة للنقد الذاتى التى يقوم بها ممثلى الثقافات المختلفة فى حوارهم الثنائى أو الجماعى، وتفكيك خطاب الآخر، ليس من خلال الرفض الساذج أو الشجب الغوغائى، ولكن باستخدام نظريات ومناهج علم اجتماع المعرفة، والذى يربط بين المعرفة والأبنية الاجتماعية بكل أنساقها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وقد أضافت أساليب "تحليل الخطاب" التى ازدهرت فى العقود القليلة الماضية زلداً منهجياً جديداً، لأنه عن طريقها يمكن للكشف عن الطرق المراوغة التى تسلكها الإيديولوجيات المختلفة وخاصة الرجعية منها، لكى تصبغ الخطابات بمسحة علمية مزعومة، أو بطابع سياسى تقدمى.

وهكذا يمكن القول أن الغلبة القصوى من أى حوار للثقافات هو تحقيق الفهم المتبادل الذى من شأنه أن يلغى الصور النمطية الثابتة عن شعوب العالم، ويمحو الأوصاف التقليدية المتوارثة عن ثقافات الغير. ومن شأن ذلك أن يضيف للنسبية على مقولات "التخلف" و"التقدم"، ويلغى التعميمات الجارفة عن تقدم دول الشمال الصناعى وتخلف دول الجنوب الزراعى.

ولعل التحولات الكبرى التى حدثت فى بنية المجتمع العالمى فى العقود الأخيرة، ومن أبرزها صعود عديد من دول الجنوب إلى ذروة النمو الاقتصادى، وذلك فى ضوء المؤشرات الاقتصادية التقليدية، ولتى تتعلق بالارتفاع المطرد فى معدلات الناتج القومى، والزيادة غير المسبوقة للعائد من التصدير، أثبت أننا نحتاج إلى مراجعة الأحكام التقليدية على شعوب ومجتمعات العالم، من خلال عملية كبرى للحوار بين الأمم، أداته هى حوار الثقافات بصورة مختلفة.

ومما لا شك فيه أن حوار الثقافات شهدت الحاجة إليه خصوصاً في العقود الأخيرة، بعد ذبوع نظرية "صراع الحضارات" التي صاغها عالم السياسة الأمريكي صمويل هنتجتون. ومما يعطى بصيصاً من الأمل سيادة الاتجاهات التقدمية التي تؤمن بوحدة المصير الإنساني، بالنسبة للاتجاهات الرجعية التي تنتظر للعنف والصراع، وتقدم بذلك خدمة إيديولوجية صريحة للولايات المتحدة الأمريكية التي تحولت إلى إمبراطورية كونية بعد أحداث الحادى عشر من سبتمبر ٢٠٠١.

ويكشف عن كل ذلك الانتقادات العنيفة التي وجهت لنظرية صراع الحضارات من داخل الدوائر الأمريكية والغربية الثقافية، ومن داخل الدوائر الثقافية فى بلاد العالم الثالث.

وقد زاد من بروز الجبهة العالمية للحوار ضد معسكر الصراع، الخطاب التاريخى الذى ألقاه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة الرئيس محمد خاتمي، والذي لقي الإجماع الكامل من كل أعضاء الجمعية العامة، والذي دعا فيه إلى ممارسة حوار الثقافات على الصعيد العالمى. واستجابت الأمم المتحدة وقررت أن يكون عام ٢٠٠١ هو عام حوار الثقافات. وتطبيقاً لذلك نظمت هيئة اليونسكو مؤتمراً دولياً عن حوار الحضارات عقد فى ليتوانيا، وأتيح لى - بناء على دعوة رسمية - أن أقدم بحثاً عن مفاهيم الثقافة والحضارة فى القرن الحادى والعشرين.

كان العالم قد نشط بالفعل فى مجال حوار الثقافات على الصعيد العالمى والإقليمى والمحلى، ودارت حوارات شتى سعيًا للوصول إلى الفهم المتبادل كما أسلفنا، غير أنه وعمليات الحوار الكثيفة تجرى فى أنهار شتى، إذا بالعالم يروع بأحداث الزلازل المريعة التى ضربت بلاداً آسيوية عديدة، وأدت إلى فيضانات غير مسبقة، حيث اندفعت الأمواج الكاسحة من أعماق المحيطات، لتحطم كل شئ فى طريقها، مما أدى إلى وقوع ضحايا بمئات الآلاف، وتشرد الملايين ممن فقدوا مساكنهم وممتلكاتهم.

وقد أدت هذه الزلازل والفيضانات إلى زلزلة الوعى الكونى المعاصر، وسرعان ما بدأت موجات كثيفة من التعاطف الإنسانى، الذى لا يفرق بين دين ودين وجنس وجنس. وهكذا ألتحت هذه الفولج غير المسبوقة حواراً فعلاً بين المجتمعات والشعوب بغير تمهيد مسبوق، ليعلم عن بداية تحول حوار الثقافات من مجرد الفهم المتبادل إلى التعاطف الإنسانى الشامل،

والذى يعد - كما أكننا فى دراساتنا السابقة - عن تبلور مذهب إنسانى جديد Humanism يتخلق ببطء وإن كان بثبات، حيث تتصاعد الدعوة من منابر شتى فى الغرب والشرق، إلى صياغة عقد أخلاقى كونى جديد لا يقنع فقط بضبط حركة الأسواق الرأسمالية السائدة من خلال إدخال البعد الأخلاقى فى كل الممارسات الاقتصادية، ولكن لإقامة الجسور بين الأديان المختلفة، وصياغة نسق قيمى كونى يأخذ فى الاعتبار أساساً الحفاظ على الكرامة الإنسانية، وتحقيق أمن الإنسان، والتركيز على ذلك بدلاً من التركيز على اعتبارات الأمن القومى بآفاقه الضيقة، والذى لا يعبر إلا عن المصالح الأثنية للنخب السياسية الحاكمة، وما تعبر عنه من مصالح طبقية.

من الأمن إلى مجتمع المخاطر

ولاشك أن كل هذه التحولات فى بيئة المجتمع العالمى وفى إدراكات النخب والمثقفين والشعوب، قد نجمت من الإحساس العام بأن المجتمع العالمى يتحول من الأمن النسبى إلى مجتمع المخاطر.

وقد التقىنا فى إطار مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية إلى أهمية رصد تحولات المجتمع العالمى، وتشكل فريق بحث من مجموعة من الخبراء تحت إشرافى لدراسة عدد من التغيرات العالمية الجوهرية.

أول هذه التحولات الانتقال من نموذج المجتمع الصناعى إلى نموذج مجتمع المعلومات العالمى، مع كل ما يترتب على ذلك من آثار بعيدة المدى، وتحول هذا المجتمع إلى ما يطلق عليه مجتمع المعرفة.

ولتحول لثالثى الانتقال من الشمولية إلى الديمقراطية ويزوغ للمجتمع المدنى العلمى. ولتحول لثالث بروز ظاهرة العولمة وطولها محل الاقتصاد العلمى للتقليدى. ولتحول للرابع الانتقال من مجتمع الأمن إلى مجتمع للمخاطر، ولتحول الأخير فى نظرية الأمن القومى العلمى، ويزوغ عصر الشبكات والإرهاب الجديد. ولعل أبرز هذه التحولات من حيث تأثيرها على أمن الإنسان هو تحول المجتمع العلمى للمعاصر ليصبح مجتمعاً زلخراً بالمخاطر. وأصبحت فكرة "مجتمع المخاطر" نظرية موسيولوجية سائدة لرصد وتحليل مختلف أنواع للمخاطر، ولتلى تجد مصادرها فى إمكانيات للتوثر الإشعاعى الذرى (وقد زاد لتفجار مفاعل

تشيرنوبل (الروسي) من هذه الاحتمالات، وسليبات الهندسة الوراثية، وظهور أمراض جديدة (كالايدز وجنون البقر) وشيوع أمراض خطيرة كالسرطان، نتيجة لتسرب البذور الزراعية، والمنتجات الزراعية بشكل عام. وترتبط "نظرية الخطر" باسم عالم الاجتماع الألماني "إيرليش بيك" الذي أصدر كتاباً بنفس الاسم بالألمانية تمت ترجمته إلى اللغة الفرنسية. وينطلق إيرليش بيك في محاولة توصيف للتغيرات الحادثة في مجتمعات نهاية القرن العشرين - كما يقرر د. عمرو حمزاوي في بحثه الذي قدم لنا في مشروع "تحولات المجتمع العالمي" - من قناعات أولية أربعة هي: أولاً: أن اللحظة الراهنة هي لحظة انقطاع جذري في تاريخ الحضارة. ثانياً: أن مفهوم الخطر قد أضحي المحرك الأساسي للبني الحقيقية المعاصرة.

ثالثاً: أن مقولة وحدة المصير البشري "البكويرية" والتي باقضتها مسيرة الحضارة منذ القرن الثامن عشر وحولتها إلى مساحة للفعل الرمزي تستحيل الآن إلى حقيقة واقعة.

رابعاً: أن حل هذه التحولات يفرض إعادة للنظر في مدى فاعلية منظومات القيم العالمية وصياغة نسق تفسيري بديل لفهم تحديات العصر". والواقع أن القناعة الثالثة لإيرليش بيك تكاد أن تكون أهم قناعاته جميعاً، لأنه - كما أكدنا من قبل - هناك إرهابات متعددة تشي بتركم إحساس البشر في كل قارات العالم "بوحدّة المصير الإنساني".

نحن نعيش في عصر العولمة والتي تعنى أساساً حرية تنفق السلع والخدمات والأفكار والبشر بغير قيود ولا حدود. وفي ضوء هذا التدفق غير المسبوق تنتقل الأمراض الجديدة مثل الإيدز من بلد إلى آخر، وتتسرب الأمراض المستحثة نتيجة لسوء تطبيق الهندسة الوراثية مثل جنون البقر من قارة إلى أخرى، بل وتظهر أمراض قديمة كانت قد انقرضت مثل السل والملاريا، وتعود لتهدد ملايين البشر.

نحن إذن في قلب عاصفة المخاطر التي أشرنا إليها، بالإضافة إلى التغيرات للكبرى في المناخ العالمي سواء من صنع البشر، كما هو الحال في ازدياد معدلات الغلات الملوثة للجو، أو نتيجة للتغيرات الطبيعية الفجائية مثل الزلازل التي ثارت مؤخراً، وما تبعها من فيضانات تسببت

ففيها موجات "تسونامي" العملاقة كما يطلق عليها، والتي اندفعت لكي تآكل الأخضر واليابس.

غير أن الإنسان المعاصر لا ينبغي أن يقف مكتوف اليدين أمام الكوارث الطبيعية، ولكن لابد أن يمارس الإبداع العلمي لكي يصل إلى آلية تسمح له بالتنبؤ بالزلازل قبل وقوعها. وذلك كله لابد أن ينبع من قناعة تامة بأن وحدة المصير الإنساني تحتم تغيير أنساق القيم، والكفاح ضد سياسات الهيمنة التي تمارسها الدول الكبرى، ومناهضة سياسات العولمة التي أدت إلى تهيمش دول الجنوب، وسيطرة دول الشمال على موارد العالم، وتراكم ثرواتها نخبها باستخدام كل الوسائل مشروعة وغير مشروعة.

لقد حانت لحظة الحقيقة، ومن حسن الطالع أن تظهر تباينير التعاطف الإنساني بعد الكارثة، والتي تعد شمعة أضاعت نفق اليأس الطويل. وهذا للتعاطف تجلّي في ردود أفعال الأفراد العاديين، ومؤسمات المجتمع المدني العالمي، والشعوب بشكل عام، والدول المختلفة والأمم المتحدة.

وقد يكون هذا كله إيذاناً ببزوغ فجر جديد لنظام عالمي مستحدث. يحقق المساواة لكل شعوب العالم، ويضمن توافر الحرية السياسية ويحافظ في نفس الوقت على الكرامة الإنسانية.

(٧)

عولمة المشكلات الإنسانية

كيف نفهم العالم؟ كان هذا هو السؤال الذى طرحته على نفسى كباحث فى العلم الاجتماعى، مهتم ليس فقط بتفسير العالم ولكن بالعمل على تغييره. طرحت السؤال فى لحظة تاريخية فارقة فى عمر النظام الدولى والنظام الإقليمى العربى فى نفس الوقت. كان ذلك عام ١٩٩٠ حين انتقلت من القاهرة إلى عمان عاصمة الأردن لأشغل منصب أمين عام منتدى الفكر العربى الذى أسسه مجموعة من المثقفين العرب ويرأس مجلس أمنائه الأمير الحسن بن طلال.

استلمت عملى فى أول أغسطس عام ١٩٩٠ تاريخ الغزو الصدامى (نسبة إلى صدام حسين) وليس الغزو العراقى للكويت، لأن العلاقات الوثيقة بين الشعبين العراقى والكويتى لم تكن تسمح لدولة العراق بالقيام بهذا الغزو الهمجى، لولا أن الطاغية صدام حسين استطاع أن يصادر حرية الشعب العراقى وأن يزوج به فى حرب لا هدف لها ضد إيران، ثم سرعان ما تحول إلى الكويت.

وكان هذا الغزو العراقى إيذاناً فى الواقع بانتهاء النظام الإقليمى العربى واقعياً، بالرغم من بقاء جامعة الدول العربية بشكل رمزى وغير فعال عنواناً لهذا النظام. منقطت نظرية الأمن القومى العربى ولتى كانت ترى فى إسرائيل مصدر للتهديد الرئيسى، أولاً بتوقيع اتفاقية كامب دافيد والمعاهدة المصرية الإسرائيلية، ولتى بمقتضاها لم تعد إسرائيل مصدر تهديد، ولكن للضربة للقاضية جاءت بعد غزو دولة عربية لدولة عربية أخرى، مخالفة بذلك قواعد الشرعية الدولية، ومبادئ الشرعية العربية إن صح التعبير.

وتشاء الظروف أن يترافق مع هذا الحدث الإقليمى الخطير الذى سرعان ما تحول إلى حدث دولى مؤثر، سقوط الاتحاد السوفيتى والكتلة

الاشتراكية ونهاية النظام الدولي الثنائي القطبية، بعد زوال عصر الحرب الباردة، وبروز للنظام الأحادي القطبية الذي تهيمن عليه الولايات المتحدة الأمريكية.

وربما لم يكن صدفة أن يعقب هذه الأحداث للتاريخية الدرامية بروز العولمة بتجلياتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وربما لم يكن فرانسيس فوكوياما صاحب نظرية "نهاية التاريخ" مخطئاً تماماً في أطروحته! وهو إن كان قد بالغ في الإدعاء بأنه تمت الهزيمة الكاملة والنهائية لخصوم للرأسمالية، وأن تربع القوى الليبرالية على عرش العالم معناه نهاية للتاريخ، إلا أنه كان يمكن أن يكون مصيباً لو قرر أن هناك تاريخاً معيناً قد انتهى، وهو تاريخ النظام الدولي الثنائي القطبية، الذي دارت في جنباته الصراع الإيديولوجي الحاد والعنيف بين الشيوعية والرأسمالية، أو بعبارة أخرى بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية.

بعد سقوط هذا الصراع الإيديولوجي العنيف، بدأت تظهر في العالم تحولات كبرى ملفتة حقاً للنظر. أولها ولا شك في ذلك هو زوال عصر الدولة الشمولية التي كانت تعتقل شعوبها في سجون للحزب الواحد، أو في إطار الإيديولوجيات المتحجرة، والانتقال إلى عصر الديمقراطية، من خلال دروب شتى، ونقصد من خلال الانقلاب أو عن طريق التحول السلمي. وثانيها تحول عديد من الدول في الشرق والغرب على السواء من إطار الاقتصاد المخطط إلى سياق الاقتصاد الحر، والذي يلعب فيه القطاع الخاص الدور الرئيسي في النمو الاقتصادي.

وثالث هذه التحولات هو بروز البعد الثقافي داخل كل مجتمع وفي العلاقات بين الدول، باعتبار الثقافة عاملاً أساسياً يؤثر على حركة المجتمعات وعلاقات الدول. ولذلك ظهرت نظريات صراع الحضارات وحوار الثقافات في هذه الحقبة بالتحديد، التي أعقبت سقوط الصراع الإيديولوجي بين الشيوعية والرأسمالية.

ورابع هذه التحولات الكبرى هو بروز آثار الثورة الاتصالية الكبرى التي تمثلت في لبث التليفزيوني الفضائي وشبكة الإنترنت، والتي أصبحت الأداة الرئيسية للتواصل بين البشر، ونحن في مطلع القرن الواحد والعشرين.

والواقع أننا نستطيع أن نجمل كل هذه التحولات الكبرى في مفهوم واحد هو العولمة بتجلياتها السياسية، والتي تتمثل في الديمقراطية والتعددية واحترام حقوق الإنسان، وتجلياتها الاقتصادية والتي تتمثل في حرية الاقتصاد والتبادل التجاري، والتي رمزها للبارز هو منظمة للتجارة العالمية. وللعولمة أيضاً تجليات ثقافية تتمثل في بروز ثقافة كونية تعبر عن وعي كوني شامل يرمز إلى وحدة الإنسانية، وكل ذلك بالإضافة إلى تجليات العولمة الاتصالية، والتي جعلت كل أركان العالم في حالة "اتصال" دائم. في ضوء كل هذه التطورات الكبرى برزت ظاهرة جديدة لها ولا شك في ذلك إرهابات قديمة، هي أن المسافة بين السياسة الداخلية والسياسة الخارجية للدول ضاقت إلى حد كبير، لدرجة أن صانع القرار الوطني لم تعد لديه الحرية النسبية التي كان يتمتع بها من قبل، وذلك نتيجة لبروز ظاهرة التكتلات الإقليمية كالاتحاد الأوروبي، أو ظهور العولمة بتنظيماتها الدولية الملزمة، في مجال السياسة والاقتصاد والثقافة.

عولمة المشكلات الإنسانية

وهكذا يمكن القول أننا نعيش عصرًا جديدًا يتسم بعولمة المشكلات الإنسانية. وهي تعني ببساطة أن أي مشكلة محلية تقع داخل دائرة قطر أو إقليم معين هي مشكلة عالمية في نفس الوقت. ولعل أبلغ دليل على ذلك عديد من المشكلات التي باتت تؤرق بال صانعي القرارات، على الصعيد القطري والدولي على السواء، مثل الفقر والفساد.

ولذلك برزت مؤسسات عالمية أصبحت بمثابة "مصانع تفكير عالمية" لا تقتصر إبداعاتها النظرية ولا اجتهداتها في حل المشكلات على قطر بعينه، أو قارة محددة، بل إنها لتبسط رولق اهتماماتها على المشكلات الإنسانية كلها، بغض النظر عن الفروق في الجنس أو الدين أو الثقافة. ولعل من أبرز هذه المصانع الجماعية للتفكير "هيئة اليونسكو"، والتي برزت في السنوات الأخيرة بانتقالها إلى دائرة التفكير الفعال لحل المشكلات.

ولعل مما يؤكد هذا المؤتمر الدولي الكبير الذي نظّمته اليونسكو في باريس منذ سنوات، وجمع مجموعة من أرفع العقول العالمية في مجال

الفلسفة والاقتصاد والثقافة والبيئة، للتحديد الدقيق للإشكاليات المعرفية التي ستواجه الإنسانية في القرن الحادى والعشرين.

وقد وضع هذا المؤتمر يده على إشكالية هامة، هى حاجة الإنسانية لصياغة عقود جديدة. عقد اجتماعى جديد بين الدولة والمواطنين، وعقد ثقافى جديد لتحديد مستقبل التعليم، وعقد طبيعى جديد يحدد مستقبل النوع الإنسانى ومستقبل الكوكب.

ويمكن فى هذا العقد المقترح بالذات الاستبصار الذكى بأن مستقبل الكوكب ذاته على المحك! ويرد ذلك إلى اعتبارات شتى بعضها من صنع الإنسان، وبعضها الآخر من فعل للطبيعة وتطوراتها.

لما تلك التغيرات التى طرأت على الكوكب من فعل الإنسان، فهى فى الواقع ترجع إلى تعامل الإنسان الوحشى مع الطبيعة فى ظل الاقتصاد الرأسمالى. فقد أبيدت ملايين الفدانين من الغابات، لتقطيع أشجارها والاستفادة من أخشابها فى الصناعات المختلفة، وفى صناعة الورق. وقد أدى هذا السلوك الذى لم يراعى قواعد الاتزان للكامنة فى البيئة الطبيعية للكوكب من بعد إلى عديد من الاضطرابات. وقد أدى جشع الاستثمارات الرأسمالية إلى إيداء أجناس عديدة من الحيوانات والطيور.

وإذا أضفنا إلى ذلك للتوسع الصناعى العشوائى فى عديد من بلاد العالم، وما أدى إليه من تصاعد للغازات والأبخرة وتأثيرها السلبى على المناخ العالمى، لأدركنا أننا بإزاء أزمة إيكولوجية كبرى قد تهدد مستقبل الإنسانية ذاته. ولذلك فلن معاهدة "كيوتو" التى صممت لمواجهة تزايد الغازات والأبخرة، وللتى وقعت عليها أكثر من مائتى دولة، تعد وسيلة إيجابية لوقف نزيف المناخ الصحى العالمى إن صح التعبير. غير أن الولايات المتحدة الأمريكية والتى تنبعث منها أعلى معدلات الغازات والأبخرة الضارة، لتسحب من المعاهدة، هروباً من أداء للترامتها المكلفة مالياً. ومن هنا أصبح للمناخ العالمى يعيش تحت التهديد.

ولم تكن هيئة اليونسكو هى فقط التى ندبت نفسها لتكون مصنعاً للتفكير الجماعى لحل مشكلات العالم، ولكن انضمت لها مشروعات هيئات ومراكز أبحاث أخرى متعددة، من أبرزها "المشروع الألفى" الذى تتبناه جامعة الأمم المتحدة فى طوكيو باليابان. وهذا المشروع يصدر منذ أربع سنوات تقريراً باسم "حالة المستقبل" يستعرض فيه المشكلات الواقعية التى ستواجه الإنسان

فى القرن الواحد والعشرين. وقد تم بالفعل التعرف على الملامح البارزة
لخمسة عشر مشكلة عالمية.

ومن بين هذه المشكلات - على سبيل المثال - كيف يمكن تحقيق
التنمية المستدامة لكل الناس؟، وكيف يمكن إقامة التوازن بين التزايد
السكانى والموارد، وكيف يمكن إتاحة الفرصة لكل فرد لكى يحصل على
نصيبه من المياه النظيفة بغير صراع، وكيف يمكن للعولمة وشيوع
المعلوماتية والاتصالات أن تعمل لخير كل إنسان؟ وكيف يمكن تدعيم البعد
الأخلاقى للأسواق لسد الفجوة بين الغنى والفقير؟

هذه مجرد أمثلة للمشكلات الواقعية التى تم التعرف عليها من خلال
استطلاع آراء مئات العلماء والباحثين فى مختلف التخصصات فى كل أنحاء
العالم، وهناك فى تقرير "حالة المستقبل" تعريف مفصل بأبعاد كل مشكلة من
خلال استخدام المؤشرات الكمية والكيفية.

تقارير اليونسكو والمشروع الألفى وغيرها من تقارير دولية، تؤكد
بالفعل أننا نعيش عصر عولمة المشكلات الإنسانية. ولذلك فما حدث من
زلازل وفيضانات عارمة فى آسيا مسألة لا تخص الشعوب الآسيوية فقط،
ولكنها تخص الإنسانية كلها. وهى من ثم تدعو لتكثيف الجهود العلمية،
لاكتشاف آلية محددة تتنبأ بوقوع الزلازل قبل الحدوث بمدة كافية، تسمح
بتنفيذ السياسات واتخاذ الإجراءات اللازمة، درءاً - بقدر المستطاع -
للأخطار المحدقة.

وإن كان التحدى الحقيقى فى الواقع أن العالم اليوم - لأسباب متعددة -
أصبح يمثل مجتمع المخاطر!

وهذه المخاطر تتعدد مصادرها. لدينا أولاً ظاهرة الإرهاب العالمى ورد
الفعل العشوائى عليه والذي يمثلته أساماً للسياسة الخرقاء للولايات المتحدة
الأمريكية، والتي أصبحت وباللتناقض هى مصدر عدم الأمن فى
العالم!

ولدينا ثانياً مخاطر الانتشار الذرى، وسلبيات الهندسة الوراثية فى
مجال النبات والحيوان.

وخلاصة الأمر أن عولمة المشكلات الإنسانية لابد أن يقابلها عولمة
للبحوث العلمية الفعالة لمواجهة المخاطر وتحقيق أمن الإنسان.

(٨)

الابتزاز الصهيوني في حملة معاداة السامية

هل هناك من ينكر أن الحركة الصهيونية العالمية تمارس اليوم ابتزازاً صارخاً على عديد من الحكومات والشعوب؟

إن الحركة للصهيونية العالمية التي نجحت نجاحاً لا شك فيه في تأسيس الدولة الإسرائيلية عام ١٩٤٨ لتكون دولة اليهود في العالم كله، بعد أن حصلت على وعد بالفور، لم تتوقف عن دعم هذه الدولة، بالرغم من سياستها العدوانية إزاء الحكومات والشعوب العربية، والتي تمثلت في شن الحروب عليها، عام ١٩٥٦ في العدوان الثلاثي حيث شاركت إنجلترا وفرنسا في الهجوم على مصر، وفي عام ١٩٦٧ في الهجوم على مصر وسوريا.

وحتى بعد أن وقعت إسرائيل لاتفاقية كامب دافيد والمعاهدة المصرية الإسرائيلية، مارست سياسة عنصرية واضحة إزاء الشعب الفلسطيني، وخالفت كل الاتفاقيات التي وقعتها مع السلطة الفلسطينية، ومارست سياسة إرهاب الدولة في اغتيال القادة والزعماء الفلسطينيين. ومع ذلك لم تتردد الحركة الصهيونية العالمية وخاصة اللوبي اليهودي في أمريكا في تأييدها بلا تحفظ.

ويمكن القول ن ظاهرة الابتزاز الصهيوني للدول الأوروبية بدأت تظهر ملامحها عقب للحرب العالمية الثانية. فقد استطاعت الحركة الصهيونية العالمية أن تخلق من المحرقة النازية التي أعدت لليهود في ألمانيا "الهولوكست" مثلاً وعبرة بل وأسطورة!

وإذا كانت المحرقة حدثاً تم بالفعل، إلا أن الرواية للصهيونية عنها مارست التزييف للتاريخي المتعمد في أمرين. الأمر الأول في تضخيم أعداد ضحايا الهولوكست والإدعاء أنه تجاوز الخمسة مليون ضحية. مع أن التقديرات الواقعية أقل من هذا بكثير. مع أن العدد في ذاته ليس مهما

بالنسبة لنا كشعوب عربية متحضرة تستنكر من ناحية المبدأ ما حدث في المحرقة لأن إبادة مليون واحد لا يقل أهمية عن إبادة ملايين متعددة. غير أن الأمر الثاني في مجال تزييف التاريخ تمثل في الإخفاء المتعمد لواقعة أن ضحايا الهولوكست لم يكونوا كلهم يهودا، بل شمل الضحايا مئات الألوف من الأوروبيين الذين ينتمون إلى دول أوروبية شتى خضعت للاحتلال الألماني بعد أن انطلقت آلة الحرب الألمانية الجبارة لكي تخترق الحدود وتغزو الدول.

استخدمت الحركة الصهيونية العالمية حكاية الهولوكست لتهب بها ظهور الحكومات الأوروبية وعلى رأسها حكومة ألمانيا التي تشكلت بعد انتهاء الحرب، باعتبارها - كما رأيت - الوريثة الشرعية للجرائم النازية. وفرضت عليها دفع تعويضات قدرت بمئات الملايين من الدولارات لدولة إسرائيل، تكفيراً عما حدث لليهود.

ومارسست الحركة الصهيونية الابتزاز المنهجي المنظم ضد كل الدول الأوروبية، وتمثل ذلك كله في "تقديم" ظاهرة الهولوكست. وفي ضوء ذلك استطاعت الدوائر الصهيونية في فرنسا - في سابقة تشريعية نادرة - استصدار تشريع فرنسي يجرم كل من يشكك في حدوث الهولوكست، أو يقلل من العدد الإجمالي للضحايا!

ووصلت المسألة إلى تهديد الحرية الأكاديمية، وإرهاب المؤرخين الذين حاولوا أن يعيدوا بناء الحدث للتاريخي الخاص بالهولوكست بناء على الوثائق وشهادات الشهود الأحياء. وهكذا قدم للمحاكمة الجنائية مؤرخ فرنسي شاب أعد رسالة للدكتوراه عن الموضوع وكشف فيها زيف الرواية الصهيونية، وذلك بمقتضى هذا التشريع.

ومن المعروف أن اللوبي اليهودي في أمريكا مارس نفوذا متعظما على الإدارة الأمريكية منذ إدارة ترومان حتى إدارة الرئيس بوش. بالنسبة للرئيس ترومان هناك واقعة تاريخية ثابتة، هي نفوذ صديق يهودي بارز للرئيس ترومان عليه. وقد مارسه للضغط عليه للاعتراف بدولة إسرائيل عام ١٩٤٨. وتقرر الوثائق التاريخية أن هذا الصديق زار ترومان في البيت الأبيض زيارة سرية، لأنه دخل من إحدى الأبواب الخفية، واقنع ترومان بالاعتراف بالدولة الإسرائيلية فور إعلان قيامها.

. ومن الثابت أيضاً أن ترومان بعد أن انتهت محنته، قادة مرة مظاهره سارت في الشوارع لتأييد دولة إسرائيل.
ولسنا في حاجة إلى تعقب مراحل التاريخ الطويلة لقدرة اللوبي اليهودي في أمريكا على التأثير الفعال في صياغة السياسة الخارجية الأمريكية إزاء الشرق الأوسط عموماً، وللتأييد المطلق لدولة إسرائيل خصوصاً.

الصهيونية والمحافظةون الجدد

غير أنه يمكن القول أنه لم يسبق للحركة للصهيونية العالمية أن نفذت إلى عصب النظام السياسي الأمريكي مثلما فعلت في إدارة الرئيس بوش ذلك أن هذا الرئيس المحافظ والرجعي والمهووس بـ"عقائد دينية متطرفة، وبأساطير خرافية، استسلم لاستسلاماً كاملاً هو وكل أركان إدارته من المحافظين الجدد للوبي اليهودي الصهيوني. ذلك أن هؤلاء المحافظين الجدد يتبنون إيديولوجية مسيحية صهيونية متطرفة، جعلتهم يضعون حماية أمن إسرائيل وضمان تفوقها المطلق على كل البلاد العربية والإسلامية في مرتبة أعلى حتى من تحقيق المصالح القومية للولايات المتحدة الأمريكية، أو لنقل بعبارة أدق أنه اندمجت المصلحة الإسرائيلية والمصالح للصهيونية اندماجاً عضوياً مع المصالح الأمريكية.

ويكشف عن ذلك بكل جلاء ووضوح تشريع تعقب معاداة السامية في العالم الذي أصدره الكونجرس الأمريكي وصديق عليه الرئيس بوش وهو في الطائفة الرئاسية في طريقه لكي يحضر اجتماعاً انتخابياً في فلوريدا، والتي يوجد فيها أكبر عدد من الناخبين اليهود.

وإذا كنا تحدثنا في المقال الماضي عن "عولمة المشكلات الإنسانية" والتي تكشف عن بروز وعي كوني يعبر في الواقع عن التخلق البطئي لإنسانية جديدة، لا تفرق بين بني البشر على أساس الجنس أو الدين، فنحن في موضوع معاداة السامية نجابه في الواقع ببنية مضادة يمكن أن تطلق عليها "تخصيص المشكلات اليهودية" ونعني بذلك إقرار هذه المشكلات والتركيز عليها وكأنها مشكلات عالمية، وهي ليست كذلك بالقطع. كما أن أفراد اليهود كجماعة بشرية محددة وإصدار تشريع خاص لحمايتها فيما

يتعلق بظاهرة معاداة السامية، إنما هو فى الواقع أمر مخالف لقواعد حقوق الإنسان.

لقد استطاعت الحركة الصهيونية العالمية بناء على عمل دؤوب استمر سنوات طويلة أن تستثمر بعض الحوادث الفردية التى وجهت إلى المعابد اليهودية فى بعض البلاد الأوروبية والتى كانت فى الواقع رد فعل على السياسات الإسرائيلية الإجرامية التى وجهت للإبادة المنظمة للشعب الفلسطينى لكى تبالغ وتقرر أن ظاهرة معاداة السامية فى ارتفاع خطير سواء فى أوروبا، أو على وجه الخصوص - كما زعموا - فى البلاد العربية والإسلامية.

ويلفت النظر بشدة أن منظمة للتعاون الأوروبى عقدت فى العام الماضى عدة مؤتمرات لمناقشة ظاهرة معاداة السامية واتخاذ إجراءات بصددھا. والمتابع للجهود التى بذلتها الحركة الصهيونية العالمية فى الكونجرس الأمريكى لاستصدار المشروع الخاص بالاعتقب العالمى لمعاداة السامية، سيكشف - كما كتبنا من قبل - أنه عقدت جلسات استماع خاصة فى الكونجرس الأمريكى قدم فيها إثبات من أقطاب المنظمة للصهيونية العالمية شهادات عن ارتفاع معدلات معاداة السامية فى أوروبا، وتفسير ذلك. كما أنه أشير بوضوح فى هذه الشهادات إلى ارتفاع معدلات معاداة السامية فى البلاد العربية والإسلامية على وجه الخصوص. وقد أثمرت كل هذه الجهود الصهيونية فى استصدار هذا التشريع الأمريكى المنحرف لاعتقب معاداة السامية على مستوى العالم.

وكما أعطت الولايات المتحدة الأمريكية لنفسها الحق من قبل فى مراقبة مخالفات حقوق الإنسان فى العالم واحترام الحريات الدينية، فإنها بالنسبة لهذا التشريع الجديد، أعطت لنفسها دور المشرع وممثل الاتهام، والقاضى!

أعطت لنفسها دور المشرع العالمى لأنها بتشريع أمريكى داخلى لا حجة له إلا فى النطاق الإقليمى الأمريكى، أرادت أن تعتقب وقائع ترى فيها معاداة للسامية فى أى بلد من بلاد العالم، سواء صدرت من حكومات أو مؤسسات أو أفراد. ومعنى ذلك أنها لفردت بوضع معايير للتجريم، وأوكلت لرئيس الجمهورية الأمريكى أن يوقع الجزاءات المناسبة للمخالفين بعد أن يطلع على التقرير السنوى الذى ستقدمه له وزارة الخارجية الأمريكية.

الولايات المتحدة الأمريكية هي المشرع، ولكنها أيضاً هي القاضي الذي سينظر في المخالفات، التي أثبتتها من يقوم بوظيفة الاتهام، ويصدر الجزاءات المختلفة. هذا تشريع أمريكي منحرف يخالف كل المبادئ القانونية المستقرة لدى كافة الشعوب المتحضرة في العالم، كما أنه يتصادم مع القواعد الثابتة في القانون الدولي العام.

ويعني ذلك كله أنه في الوقت الذي يركز فيه العالم على "عولمة المشكلات الإنسانية" تنزع الحركة للصهيونية العالمية مؤيدة من الولايات المتحدة الأمريكية إلى تخصيص المشكلات اليهودية" وكأن لليهود جنس أرقى من كل البشر، وهم فقط الجديرون بالحماية!

لقد استطاعت الحركة للصهيونية العالمية أن تجر وراءها الإمبراطورية الأمريكية المتعثرة، لتغزو العراق خدمة للسياسة الإسرائيلية في معركة خاسرة، وها هي اليوم تلوى عنقها لكي تنبني اتجاهها انعزالياً مضاداً لحركة التاريخ ومنطق التقدم الإنساني.

ترى أي مصير سيلاقه القطب الواحد الأعظم، حينما تصحو الدول الكبرى وتخلق عالماً متعدد الأقطاب؟

(٩)

من حتمية الطبيعة إلى حرية الحوار

نريد استكمال الرؤية العربية لحوار الثقافات التي بدأنا منذ فترة طرح ملامحها الأساسية وقسماتها البارزة، إلى أن قطع مسار العرض الأحداث الفاجعة للزلازل والفيضانات في آسيا. وإذا كنا فيما كتبناه عنها، وخصوصاً تبلور الوعي للكوني وتجليه في التعاطف الإنساني الواسع المدى، صلة وثيقة بحوار الثقافات، بل يمكن القول أن ما دار من رد الفعل الإنساني للحكومات والشعوب والأفراد ومؤسسات المجتمع المدني في أوروبا وأمريكا، ليعد بصورة مادية ملموسة أوسع حوار تم بين العالم وآسيا.

وهكذا يمكن القول أنه سقطت الحواجز الثقافية بين آسيا وباقي العالم، وساد اليقين أننا ننتمي إلى إنسانية واحدة، وأن الوقت التاريخي قد حان، حتي نترجم ذلك في ميثاق جديد للأمم المتحدة، يعيد صياغة قواعد ومعايير النظام العالمي الراهن الذي يقوم علي التمييز بين الدول، ويستند في الواقع إلى إقصاء عديد من الدول للمتوسطة والصغيرة عن عملية صنع القرار الدولي، سواء في مجال التصدي للمشكلات العالمية، أو حل الأزمات، أو حتي في مجال رسم إستراتيجيات التنمية المستدامة، وتحديد نوع ومعدلات المساعدات الضرورية التي علي دول الشمال أن تقدمها لدول الجنوب، حتي لا تتسع الفجوة بين دول غنية متخمة بالثروات، ودول فقيرة تسودها المجاعات، ويهيمن عليها الفقر بآثاره المدمرة.

ولعل هذه هي الرسالة البالغة الأهمية والخطورة التي قدمها التقرير الصابر عن الأمم المتحدة والذي كتبه لجنة الحكماء التي اختارها كوفي أنبان الأمين العام للأمم المتحدة، وصدر بعنوان "عبور للخط للفصل".

لقد أصدر أنبان قراره بتشكيل هذه اللجنة التي تضم مفكرين يمثلون مختلف ثقافات العالم الموجودة في القارات جميعاً، لتقديم التشخيص الموضوعي لمسببات النظام الدولي الراهن، واقتراح البديل.

ولم تتواني لجنة الحكماء عن القيام بدورها التاريخي وسجلت بجسارة منقطعة النظير السليبات الراهنة للنظام الدولي السائد. ويلفت النظر بشدة أن تقرير "عبور الخط للفصل" بدأ نقده الجسور بفقرة عنوانها: "النموذج القديم للعلاقات الدولية". وقد قرر التقرير أن نظرية "صراع الحضارات" كانت محاولة لاختراع عدو جديد لهؤلاء الذين كانوا يشعرون أنهم لا يستطيعون تحمل الحياة بغير عدو يوجهون له طاقاتهم للعوانية! وهؤلاء كما يقرر التقرير كثير. ولذلك لم يكن صعباً أن يعلن فرانسيس فوكوياما بصوت جهير "نهاية التاريخ"، لأنه أعلن انتصار أحد الأطراف على الطرف الآخر. ولم تكن هناك نظريات تعلن بداية جديدة لحقبة تاريخية مختلفة عن الماضي، ولكن ظهرت نظريات تحتوي في جنباتها النظريات القديمة.

لقد كانت نظريات تحمل في طياتها توجهات النظام الدولي القديم، والذي كانت شعاراته المعلنة "هذا وإلا فلا" ونحن وهم".

ويؤكد التقرير أن الاستبعاد Exclusion كان وما يزال جوهر النموذج القديم للنظام العالمي والذي استمر لقرون عديدة. ويقصد بالاستبعاد عدم إعطاء اعتبار لعديد من الدول ومجموعات شتى من الشعوب، لأن تمثيلها في موازين القوة ضعيف للغاية. ولما كانت الحدود أرسيت بين الدول، باسم القوة، فقد كان لزاماً ابتداء مفهوم "العدو" ليكون في قلب النموذج القديم، ذلك لأنه كان - وما يزال - أداة مناسبة لإدارة موازين القوة.

ويقرر تقرير الأمم المتحدة أن العالم لم يشهد قادة لا يلجأون إلى مفهوم العدو اللهم باستثناءات قليلة، تتمثل في عدد من القادة الدينيين والأخلاقيين للكبائر.

وعالم النموذج القديم للنظام الدولي له حدود متعددة، لأنه أسس على أساس الاستبعاد الجغرافي في المقام الأول. وكانت هناك حواجز أخرى كذلك دينية، وثقافية، وعرقية، وقبلية وتلك المتعلقة بالنوع الإنساني "Gender".

والسمة الثالثة للنموذج القديم هو تأويله لمفهوم التنوع، فقد اعتبر التنوع مرادفاً للتهديد، إن لم يكن للعدوة. وإذا كانت العدوة متمد إلى أقصى أطرافها فإنها يمكن بسرعة أن تصل إلى "شيطنة الآخر"، أي تصوير الآخر وكأنه شيطان مريد، كما صورت الولايات المتحدة الأمريكية في دعاياتها

الشيوعيون، وكما تصور الإسلاميين أو العرب هذه الأيام، وخصوصاً بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١. وشيطنة الآخر من شأنها أن تفصل بين الناس وتبني سدوداً عالية أمام التواصل الإنساني الضروري. ولعل المؤسف أننا لا نصف موقفاً تاريخياً ساد في فترة ما ثم انتهى، ولكننا نتحدث عن المشهد العالمي الراهن.

ويمكن القول أن السمة للربعية للنموذج القديم هي أن "شيطنة الآخر" تسير جنباً إلى جنب مع "الجهل بالآخر".

والواقع أن الاستبعاد والحدود والعداوة وشيطنة الآخر، يغذيها الجهل بصورة أو بأخرى. ولذلك ليس من قبيل الصدفة أن قلادة الماضي كانوا يريدون احتكار المعرفة، بل أنه في تاريخنا القريب نجد أمثلة متعددة لمحاولات تخريب أدوات المعرفة، ورفض التعلم.

إن تقرير "عبور الخط الفاصل" يقرر في خلاصة مركزة في نهاية نقده للنموذج القديم للعلاقات الدولية أنه يتسم "بحلقة الجهل" التي لا يمكن أن تؤدي إلا إلى "حلقة القوة"!

وربما لا تصدق هذه الملاحظة الأخيرة مثلما تصدق علي الولايات المتحدة الأمريكية في غزوها الخائب للعراق! لقد كان المحافظون الجدد وأركان إدارة الرئيس بوش يجهلون التاريخ السياسي والإجتماعي للعراق، وقد قادتهم "حلقة الجهل" إلى أن يتصوروا أن للشعب العراقي سيقابل القوات الأمريكية الغازية بالورود باعتبارهم محررين! ولكنهم فوجئوا بمقاومة عراقية شرسة، حولت العراق إلى مستنقع حقيقي لا يقل في توريطه للقوات المسلحة الأمريكية عن مستنقع حرب فيتنام، والتي خرجت منها الولايات المتحدة الأمريكية مهزومة هزيمة ساحقة.

وقد أدت "حلقة الجهل" بالولايات المتحدة الأمريكية إلى انزلاقها إلى حلقة القوة! فظننت أنها لو دمرت "الفلوجة" بالطائرات فإنها ستقضي علي المقاومة ولكن خابت آمالها، لأنها أصبحت أكثر شراسة وخطراً.

ويمكن القول أنه من أهم النتائج التي خلص إليها تقرير "عبور الخط الفاصل" أن النموذج القديم للنظام الدولي قد سقط بالمعنى التاريخي للكلمة! وهذا يعني أنه لم يسقط تماماً في تاريخ معين، ولكن بناءه تداعي وانهار، وأصبحنا علي شفا نموذج جديد، بدأت تبرز بعض ملامحه، ولكن هذه قصة أخرى لن ندخل في تفاصيلها الآن.

وإذا كانت الزلازل والفيضانات قد أدت إلي ما أكننا عليه من قيام
أوسع حوار إنساني بين آسيا وباقي العالم، فإننا لسنا في الوطن العربي في
حاجة إلي زلزال مدمر، أو فيضان جارف، حتي ينشأ حوار حقيقي فعال
وممتد مع العالم. وهذا الحوار ينبغي ممارسته ليس لأغراض نفعية تتمثل
في تحقيق بعض المكاسب الاقتصادية، أو في إزالة الأفكار النمطية الثابتة
عنا كعرب أو مسلمين، بل إن الحوار مقصود لذاته، من باب زيادة الفهم
المتبادل من ناحية، وإسهامنا الضروري في إنتاج المعرفة، ما دنا نواجه
عولمة المشكلات الإنسانية، بما يدعو معثلي كل ثقافة معاصرة أن يسهموا
بإبداعهم في مواجهتها، والتماس الحلول لها.

غير أنه بغیر أن نعلق الحوار مع الآخر علي ضرورة الحوار مع
الذات، فلا بد - وهذه هي أولي قواعد المنهج في حوار الثقافات - أن نبدأ
بممارسة النقد الذاتي. وإذا كنا في مجال إجراء حوار عربي عربي اقترحنا
من قبل ضرورة البدء بنقد ذاتي للتجربة العربية في الخمسين عاماً الماضية،
فإن السؤال الذي لابد من إثارته هو هل توافرت حقاً الشروط الموضوعية
للقيام بهذا النقد الذاتي العربي؟

حين عرضت هذا الاقتراح في ندوة بيروت التي كانت مخصصة
لتأسيس شبكة عربية للحوار، كان رد فعل أحد الأكاديميين المرموقين من
المشاركين في الندوة، هو أن هذا الاقتراح طموح للغاية، لدرجة أنه قد لا
يمكن تنفيذه!

وربما كان صاحب هذه الملاحظة النقدية معه بعض الحق، علي أساس
أن النقد الذاتي التي تمارسه الأنظمة العربية أو بمعنى أدق من يمثلونها، أو
تمارسه الأحزاب السياسية، أو المفكرين والمثقفين العرب، أشبه بعملية
جراحية مؤلمة، تقتضي ممن يقوم بها شجاعة أدبية فائقة، وجسارة فكرية،
وقدرة علي الاعتراف بالأخطاء، ليس ذلك فقط ولكن إعطاؤها التكييف
الصحيح.

غير أن الذي يدل علي أن اقترحنا له ضرورته للقصوى، أن هناك
محاولات جسورة في النقد الذاتي للعربي تمت في العقود الماضية، وكان لها
صداها في الدوائر الثقافية العربية.

لقد سبق للمفكر الكويتي المعروف للدكتور عبد الله النفيسي أستاذ علم
السياسة أن أصدر كتاباً هاماً عنوانه: "الحركة الإسلامية المعاصرة: أوراق

في النقد الذاتي" أسهم فيه زعماء الحركات الإسلامية في المشرق والمغرب والسودان. وقد صدر النفيسي للكتاب دراسة نقدية ممتازة عن حركة الإخوان المسلمين.

كما أن المفكر الماركسي اللبناني كريم مروة أصدر كتاباً بعنوان "حوارات" مارس فيه نقداً ذاتياً بصيراً للحركة الماركسية العربية. كما أن التيار القومي العربي مارس أيضاً أنواعاً متعددة للنقد الذاتي.

ومعنى ذلك أن النقد الذاتي العربي ليس مهمة مستحيلة وإن كان النقد الذي يوجهه باحثون أو مفكرون عرب للتجربة العربية طوال الخمسين عاماً الماضية ليس ناعداً في الواقع. فالمكتبة العربية تزخر بهذا النوع من الكتابات، وإن كان عدد من يتبعون فيها منهجاً علمياً دقيقاً محدود للغاية.

وقد قمت من قبل بعملية نقدية مشابهة في سلسلة مقالات بعنوان "العرب علي مشارف القرن العشرين" أعين نشرها في كتابي "المعلوماتية وحضارة العولمة": القاهرة: دار نهضة مصر للطبعة الثانية، ٢٠٠٢.

وقد تستحق هذه المحاولة تأملاً في مدى شمولها وموضوعيتها في ضوء أحداث التاريخ العربي المعاصر.

فن إقناع الذات بأفكار هشة ومشكوك فيها وخاطئة!

للمرة الثانية بعد المائة تقطع الأحداث العلمية سلسلة مقالاتي التي عادة ما أخطط لها تخطيطاً طويلاً المدى!

تعودت باعتباري باحثاً في العلم الاجتماعي أن أختار موضوعاً مطروحاً على ساحة الفكر العالمية أو الإقليمية أو المحلية، وأصوغ منه مشكلة بحثية، وأتولى في سلسلة متماسكة من المقالات مناقشة مختلف جوانبه، حتى أصل إلى نتائج أسلمية، بعد أن أكون قد أصلت الموضوع وعرضت مختلف وجهات النظر فيه، وذلك قبل أن أدلى بدلوى وأعرض وجهة نظري. ربما تأثرت في استراتيجيتي الكتابية بخلفيتي القانونية. في الكتابة القانونية لابد من تحديد المفاهيم أولاً تحديداً لا لبس فيه، ومن المهم عرض وجهات النظر المختلفة في الموضوع المبحوث، قبل أن ينهي الباحث القانوني بحثه برأيه مدعماً بالحجج المناسبة.

هكذا تعلمت منهج التفكير القانوني من أستاذي الدكتور حسن كيرة أستاذ القانون المدني بكلية حقوق الإسكندرية، والذي ربما كان خير من درس مادة "المدخل للقانون" في مصر منذ الخمسينيات حتى الآن. ولم يكن غريباً أن يحصل على جائزة الدولة التشجيعية عن كتابه القيم "أصول القانون"، والمكتوب بلغة عربية رفيعة المستوى، لا تقل في روعتها عن لغة السنهوري الفقيه القانوني العظيم.

غير أنه يبدو أنني - بالإضافة إلى الخلفية القانونية - تأثرت تأثراً عميقاً أثناء بعثتي العلمية إلى فرنسا (١٩٦٤ - ١٩٦٧) بتقليد ما يطلق عليه الأكاديميون الفرنسيون المقرر رفيع المستوى "Cours Magistral". وفي هذا النوع من التدريس الجامعي يقوم أحد كبار الأساتذة في تخصص معين، وليكن علم الاجتماع السياسي على سبيل المثال بوضع مشكلة بحثية، ويتناولها بالبحث والدراسة من كافة جوانبها. ومن تقاليد هذا التدريس أنه

ليس مسموحاً للطلبة بالمناقشة والحوار مع الأستاذ. هم يجلسون ويستمعون لكى يتعلموا منه كيفية وضع مشكلة البحث والمنهج الذى سيختاره الأستاذ لمعالجة الموضوع، ومختلف الجوانب التى سيدرسها. وحجج أنصار الرأى وأنصار الرأى الآخر، قبل أن يستخلص فى النهاية النتائج الأساسية لبحثه. هكذا فعل عالم الاجتماع السياسى الفرنسى المرموق ريمون آرون فى السوربون فى ثلاث سنوات متعاقبة (١٩٥٥ - ١٩٥٨)، قدم فيها ثلاثة مقررات رفيعة المستوى، من حسن خطنا أنه نشرها فى سلسلة "أفكار" فى ثلاثة كتب.

كان الموضوع المختار هو دراسة مقارنة بين المجتمع السوفيتى والمجتمع الأمريكى، ليس باعتبارهما مجتمعان مختلفان إيديولوجياً، بل باعتبار أن كلاهما ينتميان لنموذج المجتمع الصناعى. وكانت الحويلة ثلاثية رفيعة المستوى مكونة من ثلاثة كتب: الأول عنوانه "١٦ درساً فى المجتمع الصناعى"، والثانى عنوانه "صراع الطبقات"، والثالث عنوانه "الديموقراطية والشمولية".

وأحتفظ آرون بصيغة الدروس التى ألقيت شفها وإن كان قد أعد لها بعناية، ولذلك نجد كل كتاب مقسم إلى دروس وليس إلى فصول. هذا للكتاب نموذج مثالى للطريقة الفرنسية رفيعة المستوى فى التدريس الجامعى، والتى قضت عليها للأسف ثورة الطلاب عام ١٩٦٨، والتى اعتبروها طريقة ديكتاتورية تبسط هيمنة الأستاذ وتحكمه، ولا تتيح فرصة الحوار أمام الطلبة. لذلك لم يكن غريباً أن يهاجم الطلبة ريمون آرون شخصياً، ويمنعونه من التدريس، لأنه كان الرمز البارز على هذه الطريقة من ناحية، والقطب اللامع فى سماء الفكر الليمنى من ناحية أخرى.

مقدمة طالت!

طالت مقدمة المقال لأننى كنت مشغولاً بذكر الواقع الذى يجابه الكتاب فى هذا الزمن الصعب الذى نعيشه، ولذى يتمثل فى القطع القصرى لتسلسل أفكارنا وموضوعاتنا. حدث ذلك حين كنت مشغولاً بتأصيل ظاهرة حوار الحضارات التى ملأت الدنيا وشغلت الناس منذ سنوات، وفجأة وكنت فى كاستربرى فى بريطانيا ألقى محاضرة فى المؤتمر الأوروبى السنوى للعلوم

السياسية، وإذا بالأحداث الإرهابية في ١١ سبتمبر تكوى! قطعت مناقشة حوار الحضارات، وتحولت فوراً - وكان هذا طبيعياً نظراً لجسامة الحدث - لتحليل تداعيات الهجوم الإرهابي على الولايات المتحدة الأمريكية. وكانت الحصيلة سلسلة مترابطة من المقالات طُبعت من بعد في كتابين هما: "الحرب الكونية الثالثة: عاصفة سبتمبر والسلام العالمي" (القاهرة، ٢٠٠٣) و"الإمبراطورية الكونية: الصراع ضد الهيمنة الأمريكية" (القاهرة ٢٠٠٤).

وبعدما انتهيت من سلسلة مقالات عن "الإصلاح العربي بين مطالب للدخل وضغوط الخارج"، تحولت مرة ثانية لأعرض رؤية عربية لحوار الثقافات. ولعلني بذلك أردت أن أصل ما لقطعت من حديث منذ سنوات عن حوار الحضارات، وإذا بأحداث بالزلازل والفيضانات الآسيوية تهز العالم وترجحه رجاً عنيفاً. وكان لابد أن أقطع الحديث لأحلل ظاهرة تبلور الوعي الكوني - ویروز مذهب إنساني جديد يؤكد على وحدة الإنسانية، قد يكون أساساً لإعادة صياغة نظام دولي جديد. وأنا في صميم المناقشة بعد أن عدت بصعوبة إلى حوار الثقافات من جديد، وإذا بالرئيس جورج بوش يفاجئنا بخطبة "عنصرية" عصماء في حفل تنصيبه للمرة الثانية رئيساً للولايات المتحدة الأمريكية، يعلن فيها أنه انتقل من الحرب ضد الإرهاب وهو شعار ولايته الأولى، إلى الحرب ضد الطغيان في العالم أجمع، لأن الحرية في أمريكا تعتمد على سيادة الحرية في كل أنحاء العالم.

وقد قمت بالتحليل الدقيق للخطاب ولردود الفعل عليه، بما فيه تصريح "بلبا بوش" الأب الذي ذهب في زيارة للبيت الأبيض وعقد مؤتمراً صحفياً ذكر فيه أن خطاب الابن لتعزيز أول تأويلات خاطئة، وأنه لا يعني أبداً إطلاق حرب جديدة، أو للتدخل في شئون الدول الأخرى.

والواقع أنني حين تابعت الخطاب وهو يذاع مباشرة على الهواء، وقرأت نصه من بعد، أدركت أنه نموذج لما يمكن أن يطلق عليه "فن إقناع الذات بأفكار هشة ومشكوك فيها وخاطئة!"

وهذا العنوان أقتبسه مباشرة من كتاب بنفس العنوان ألفه عالم الاجتماع الفرنسي الشهير ريمون بودون وترجمه ترجمة ناصعة نبيل سعد، ونشرته دار العالم الثالث عام ٢٠٠٢ بالتعاون مع المركز الفرنسي للثقافة والتعاون بالقاهرة.

وقد لفت هذا للكتاب نظري منذ سنوات بعنوانه الطريف وموضوعه الغريب، غير أنني أجلت قراءته إلى الوقت المناسب.

وحين قرأت نص خطاب زعيم الإمبراطورية الأمريكية الذى يستوحى قراراته - كما يزعم - من الله سبحانه وتعالى مباشرة، أدركت أهمية قراءته فوراً، لكى أعرف كيف يمكن لرئيس أقوى دولة فى العالم أن يقنع نفسه بأفكار هشة ومشكوك فيها وخاطئة فى نفس الوقت! ولو كان الأمر متعلقاً بقناعته الذاتية لقلنا هو حر يقتنع بما يشاء، ولكن الخطير هو أن تتحول هذه القناعات إلى سياسات حمقاء، وحروب عدوانية عقيمة ضد شعوب متعددة بما يهدد الأمن العالمى بالخطر الشديد!

وأنا لن أدخل فى التفاصيل الفلسفية العميقة لكتاب بودون، والذى يدور أساساً عن ظواهر المعتقدات والتي قد تتحول لدى بعض الأفراد إلى أيديولوجيات جامدة. وتبدو خطورة هذه الإيديولوجيات حين يتبنّاها زعماء سياسيون أو رؤساء دول.

من قبل تبني هتلر فى مذهبه النازى مجموعة مترابطة من المعتقدات، منها ما يتعلق بسمو الجنس الأرى، ومنها ما يتعلق بأهمية فكرة المجال الحيوى لألمانيا، مما يبرر غزوها لبلاد أخرى واحتلالها بل وضمها إلى ألمانيا.

والسبب فى قيام "مذهب بوش" كما يطلق عليه المحللين الأمريكيين مقارنة بمذهب الرئيس ترومان والذى قام على أساس "احتواء" الاتحاد السوفيتى، على الحق المطلق للولايات المتحدة الأمريكية فى القيام بضربات استباقية أو لجهاضية لأى دولة يشتم منها أنها تتوى إلحاق الضرر بالأمن القومى الأمريكى. ومعنى ذلك أن الولايات المتحدة الأمريكية ستعاقب الدول اعتماداً على نيات الدول العدوانية، حقيقة كانت أو مزعومة! غير أن مذهب بوش الأصلى كان هو الحرب ضد الإرهاب فى العالم، وهى حرب لا يحدها مكسب ولا زمان، وبالتالي هى أغرب حرب فى التاريخ، لأن العدو كائن هلامى هو الإرهاب، وكأنه ينتشر فى الهواء، بلا قسيمات مميزة ولا ملامح محددة.

غير أن بوش وسع من نطاق "مذهبه" فى خطاب تنصيبه، فقد انتقل من "الحرب ضد الإرهاب" إلى الحرب ضد "الطغيان" فى كل أنحاء العالم،

واعدا كافة القوى الديموقراطية فى كل الثقافات والمجتمعات بتأييدها حتى تتخلص من الطغيان!

وىعنى ذلك - كما استخلص بعض المحللين السياسيين الأمريكيين - أن بوش فى الواقع يقن الحق الأمريكى المطلق فى التدخل فى صميم الشئون الداخلية للدول.

ومن هنا يصح التساؤل - كما فعل بحق للكاتب الأمريكى المرموق فريد زكريا فى مقاله الأخير فى مجلة النيوزبيوك وعنوانه "آمال كبيرة وحقائق صلبة" - هل الحرب ضد الطغيان مشكلة حقيقية تواجه العالم أم هى مشكلة مزيفة؟ ويتساءل وماذا عن الفقر المدقع الذى تعيشه أغلب شعوب البشرية؟ وماذا عن الحاجة والأمن الإنسانى؟

ويقرر أنه ليس هناك أساس لى تندب الولايات المتحدة الأمريكية نفسها لتكون هى "مسيح العالم" الذى سيخلصه من شروره وأثامه، وخصوصاً أنها غارقة فى النفاق السياسى والانتهازية الدولية! ويبدو ذلك من تاريخها وواقعها الراهن والذى يتمثل فى مساندتها لأنظمة ديكتاتورية وطغاة ظالمين، إذا كان ذلك يحقق مصالحها الحقيقية كما تتركها النخبة السياسية الحاكمة فى إدارة أمريكية ما فى لحظة تاريخية ما.

ويتندر فريد زكريا قائلاً هل القضاء على حكم كاسترو الديكتاتورى فى كوبا هى المشكلة التى ينبغى أن تشغل بها الولايات المتحدة الأمريكية نفسها والعالم، أم يجب عليها أن تبحث عن نتائج تورطها فى حرب العراق، بكل ما أنتجته من آثار سلبية على الشعب العراقى؟ لقد كانت حرب العراق والخيبة الأمريكية فيه هى أبرز المسكوت عنه فى الخطاب التاريخى. والواقع أننى حين حلت خطاب الرئيس بوش فى حفل تنصيبه، وقرأت تعليقات بعض المحللين السياسيين فى مقارنته بخطاب الرئيس الأمريكى كيندى، وتركيزه أيضاً تركيزاً إنشائياً فجاً على الدفاع عن الحرية باعتبارها نزوة للقيم الأمريكية، بالرغم من الفجوة الكبرى بين الخطاب المعلن والسلوك الفعلى، أدركت بأن أصدق وصف لخطاب الرئيس الأمريكى المهوروس بأفكار دينية بدائية، أنها تمثل فى الواقع فن إقناع الذات بأفكار هشة ومشكوك فيها وخاطئة!

القسم الثانى

أزمة الدولة العربية المعاصرة

- ١- هل نحن حقاً أمة مهزومة؟
- ٢- هل يمكن تغيير الواقع العربى؟
- ٣- الإعلام العربى والإصلاح السياسى
- ٤- الحسم الثورى فى الإصلاح السياسى!
- ٥- هيمنة الفكر الواحد وسيطرة الأمر الواقع!
- ٦- إعادة اختراع السياسة!
- ٧- لا ديموقراطية بغير عدالة اجتماعية
- ٨- تحولات الدول وتغيرات النظم!
- ٩- أزمة الدول العربية المعاصرة؟

(١)

هل نحن حقاً أمة مهزومة؟

فى حديث أجراه معى فى إحدى قاعات معرض القاهرة الدولى للكتاب خالد الحروب دار حول كتابى "الإصلاح العربى بين الواقع السلطوى والسراب للديموقراطى" الذى صدر فى القاهرة مؤخراً، سألتنى: لماذا تعارض بكل هذا العنف للتدخل السياسى الأمريكى لفرض الديموقراطية على الأنظمة السلطوية العربية؟

قلت أعارض لعدة أسباب أهمها على الإطلاق أن لا شرعية لمن يريد فرض الديموقراطية، وأقصد الولايات المتحدة الأمريكية! وأقصد هنا الشرعية الأخلاقية والشرعية للقانونية معاً. ذلك أن الولايات المتحدة الأمريكية دأبت على مساعدة النظم الديكتاتورية على اتساع قارات العالم، مادامت هذه النظم لا تهدد مصالحها الاستراتيجية الحيوية، كما تتركها للنبذة السياسية الحاكمة فى الإدارة الأمريكية، ولا فرق فى ذلك بين الحزب الجمهورى والحزب الديموقراطى. ومعنى ذلك أن الخطاب السياسى الأمريكى الذى يزعم أن للولايات المتحدة الأمريكية هى حامية الديموقراطية فى العالم يتسم بازدواجية واضحة، تكشف عن انتهازية سياسية صارخة، من شأنها أن تكشف تهافت أساسه الأخلاقى.

وإذا أضفنا إلى ذلك أن الولايات المتحدة الأمريكية فى تاريخها المعاصر دبرت لقطابات صد للنظم السياسية للديموقراطية فى أمريكا اللاتينية التى لا تتفق مع سياستها، لأدركنا أن الديموقراطية ليست هى هاجسها الأساسى وإنما تحقيق مصالحها الحيوية بالطرق المشروعة وغير المشروعة. ولعل الانقلاب الأمريكى ضد حكومة الرئيس الليندى الذى انتخب بطريقة ديموقراطية، هو للنموذج الأمثل على ما نقول.

أما من ناحية للشرعية القانونية فإن المرء ليتسائل وفق أى قاعدة قانونية منصوب عليها فى القانون الدولى يحق للولايات المتحدة الأمريكية

أن تتدخل سياسياً أو عسكرياً لتغيير السنظم السياسية التى ترى أنها ديكتاتورية؟

ليس فى القانون الدولى ما يسمح بهذا للتدخل، ولكن الإمبراطورية الأمريكية وخصوصاً بعد أحداث سبتمبر ٢٠٠١ أعلنت فى حربها ضد الإرهاب عن حقها فى هذا التدخل. وقامت بغزو أفغانستان وغزو العراق إصمالة لهذا الحق المزعوم. ولم تلبث حتى أعلنت على الملأ مذهبها الجديد فى الأمن القومى، ولذى يقوم على أساس حقها فى شن ضربات استباقية ضد أى دولة ترى أن فى نيتها تعريض أمنها القومى للخطر! ومعنى ذلك بكل بساطة هم الأساس للقانونية التى قامت عليها نظرية "الدفاع الشرعى" التى نص عليها القانون الدولى وفق معايير موضوعية دقيقة، حتى لا تسود للفوضى فى العلاقات الدولية.

وظن العالم أن الولايات المتحدة الأمريكية قد تعدت كل الحدود الدولية المقبولة من مجتمع الأمم بمذهبها المعطن فى الضربات الاستباقية، غير أن الرئيس بوش فى خطابه الذى ألقاه فى حفل تنصيبه للولاية الثانية، فاجأ العالم كله بأن الولايات المتحدة الأمريكية تحت قيادته الرشيدة قررت فى السنوات الأربع للقادمة أن تحارب الطغيان فى كل مكان فى العالم، وتعمل على إسقاط السنظم السياسية الطاغية، ودعم كافة الأحزاب والجماعات السياسية المعارضة فى العالم والتى تناضل ضد الطغيان!

ومعنى ذلك بكل بساطة أن الولايات المتحدة الأمريكية ستصبح - بفضل هذه السياسة للتدخلية - مصدر إثارة للقلق والفوضى فى العالم.

دلالة السوابق التاريخية

وبالرغم من هذه الحجج التى سقتها فإن الصديق خالد الحروب وأصل حوار قاتلاً: وما رأيك أن الولايات المتحدة الأمريكية قد نجحت فى تدخلها السياسى فى حالتى اليابان وألمانيا بعد أن انتصرت فى الحرب العالمية الثانية مع الحلفاء، واستطاعت بهذا التدخل أن تحول كل من المجتمع الألمانى والمجتمع اليابانى إلى مجتمعات ديموقراطية. ولكنى قلت له وردى مسجل فى برنامج "الكتاب خير جليس" الذى يقدم فى قناة الجزيرة: ولكن

ألمانيا هزمت فى الحرب العالمية الثانية، كما أن اليابان أعلنت رسمياً استسلامها. فبادرنى قائلًا: ونحن أمة مهزومة؟
فلجأنى التساؤل، ولكننى نفيت هذا الحكم بشدة، ولكننى تساءلت ما الذى يجعل المزاج السائد بين المتقنين للعرب هو اليأس والقنوط والإحساس بالهزيمة؟

هذا سؤال هام ينبغى أن نقف أمامه بالتحليل طويلاً، ليس من قبيل الرد العاطفى الذى يفزع إلى إننا كعرب مازلنا موجودين على الساحة، ولكن من أجل فتح باب المستقبل أمام الأجيال العربية الشابة.

يسود هذا المزاج اليأس بالرغم من البطولات اليومية التى يمارسها الشعب الفلسطينى دفاعاً عن أرضه وحقوقه المشروعة الغير قابلة للتصرف بلغة قرارات الأمم المتحدة. وذلك بالرغم من ملاحظتنا النقدية على عديد من الممارسات العشوائية التى تقوم بها بعض الفصائل الفلسطينية التى غلبت نزعتها الإيديولوجية المتطرفة على حسابات المكسب والخسارة، والتى ينبغى أن تكون معيار تقدير أى خطوة، والحكم على سلامة أى ممارسة. وقد صرح أحد المتحدثين باسم إحدى هذه الفصائل حين جوبه بحقيقة أن ما يخسره الشعب الفلسطينى من تدمير للمنازل وسقوط للضحايا بالعشرات كرد فعل للممارسات العشوائية، قائلًا أن كل الشعوب يسقط منها ضحايا فى حروب التحرير. وضرب مثلاً بالشعب الفيتنامى الذى سقط منه ٢ مليون قتيل.

أهذا منطق؟ وهل إجراء المقارنة العشوائية بين حرب التحرير الفيتنامية وكفاح الشعب الفلسطينى سليم، مع الاختلاف الشديد فى طبيعة المسرح الذى تدور فيه الأحداث، ونوع النظام السياسى هنا وهناك، وطبيعة القوى الدولية التى كانت تساند فيتنام فى حربها ضد الولايات المتحدة الأمريكية، ولتى انتهت بهزيمة ساحقة للقوة العسكرية الأعظم فى عالمنا؟
ومرة أخرى نتساءل لماذا يسود مناخ اليأس بالرغم من المقاومة العراقية الشرسية ضد الاحتلال الأمريكى للعراق، وبالرغم من الأخطاء الجسيمة التى تمارسها بعض فرق المقاومة، وخصوصاً فيما يتعلق باستهداف العراقيين الذين يقال أنهم يتعاونون مع قوات الاحتلال؟

بعبارة أخرى فإن الصمود للفلسطيني من ناحية، وكفاح الشعب العراقي من ناحية ثانية، يؤكدان أن جذوة النضال من الاحتلال الصهيوني والهيمنة الأمريكية بصورها المتعددة لم تخذ بعد.

غير أنه أهم من ذلك كله، لماذا نركز فقط على الجوانب السلبية التي لا خلاف بشأنها التي تسود للممارسات السياسية العربية في الوقت الراهن، ولا نلقى ولو نظرة واحدة على المحاولات الجادة للتجدد في عديد من المجتمعات العربية المعاصرة، وخصوصاً فيما يتعلق بمحاولات للتكيف مع تحديات العولمة بكل جوانبها المعيشية والاقتصادية والثقافية والاتصالية؟ لقد ارتفعت الدعوة للإصلاح السياسي العربي نتيجة ارتفاع مطالب الداخل في المقام الأول بالإضافة إلى الضغوط التي يمارسها الخارج. وهذه نقطة أساسية ينبغي أن نركز عليها. فليس صحيحاً ما يتردد في بعض الأقوال أن المتقنين العرب لم يرفعوا صوتهم للمناداة بتطبيق الديمقراطية إلا حين ارتفع الصوت الأمريكي ضاعطاً على النظم السياسية العربية. ولن يكون من قبيل المبالغة القول أن المتقنين العرب لم يتوقفوا إطلاقاً ليس فقط عن المساندة بالديموقراطية في بلادهم، بل والنضال الفعلي في سبيل ذلك طوال نصف القرن الماضي. ودفعوا ثمننا باهظاً لذلك سواء بالاعتقال أو بالنفي في الخسارج أو النفي والاستبعاد في الدخول. ويكفي في هذا الصدد أن نشير إلى المندوة التاريخية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية عام ١٩٨٣ في قبرص وكان موضوعها "أزمة الديمقراطية في الوطن العربي" والتي أجمع فيها أكثر من مائة مفكر عربي ينتمون للتيارات القومية والليبرالية والماركسية والإسلامية، على أن الديمقراطية هي مفتاح التطور العربي. وأعلنوا في نهاية الندوة تأسيس "الجمعية العربية لحقوق الإنسان". إشارة إلى استئصال المتقنين العرب من مجال الكلام إلى ساحة الفعل المؤثرة، من خلال مؤسسات المجتمع المدني الذي تم إحيائه في عديد من البلاد العربية.

لماذا إذن لا نولي وجوهنا سهلاً من اليأس - إلى محاولات الإصلاح الاقتصادي للعربي حتى يستطيع أن يكون منافساً في عصر العولمة؟ ولماذا لا نهتم بتتبع عديد من المشاريع الثقافية للتأهيلية التي تكاليفها ببطولة تيارات الفكر الخرافي؟ لماذا لا نركز على إقبال الشباب العربي على الالتحاق بالثورة الاتصالية الكبرى وفي قلبها شبكة الإنترنت؟

لنا أعلم يقيناً أن تيارات الليأس من الإصلاح أصبحت سائدة، نتيجة لممانعة النظم السلطوية العربية في الإقدام بجسارة على السير في طريق الإصلاح السياسى، ولكن تبقى أمام المثقفين العرب مهام جسيمة. لعل أهمها هو التشخيص الدقيق للسلبيات، ومحاولة رسم ملامح محددة لرؤية إستراتيجية للمجتمع العربى نرجو لها أن تتحقق بعد عقدين أو أكثر من الزمان.

بعبارة أخرى بدلاً من التسليم بلنا أمة مهزومة، فلنؤكد أننا أمة لديها إمكانيات بشرية هائلة، تحتاج فى الواقع إلى رؤية بصيرة للتجدد والنهوض.

(٢)

هل يمكن تغيير الواقع العربى؟

ليس هناك شك فى أن للخطاب العربى للسائد الآن يركز على الإصلاح بما يعنى. ضرورة تغيير الواقع العربى.

والواقع أنه منذ دعت مكتبة الإسكندرية لمؤتمر قضايا الإصلاح: الرؤية والتنفيذ "الذى انعقد فى الفترة من ١٢ إلى ١٤ مارس ٢٠٠٤، تحدثت الندوات العربية التى تناقش مختلف جوانب الإصلاح. ومن أبرز هذه الندوات تلك التى نظمها "مؤسسة الفكر العربى" فى المغرب بعنوان "ثقافة التغيير أو تغيير الثقافة" منذ شهر، وآخرها الندوة الفكرية التى نظمها مهرجان مسقط فى سلطنة عمان والتى عقدت فى الفترة من ٧-٩ فبراير الجارى، وكان موضوعها تغيير الواقع العربى من أجل مستقبل أفضل".

وقد دعيت لكلتا الندوتين، ولكنى اعتذرت عن المشاركة فى الندوة الأولى، وشاركت فى الندوة الثانية ببحث عنوانه "عناصر استراتيجية إعلامية لتغيير الواقع العربى".

وقد حاولت ندوة مسقط أن تتقدم خطوة إلى الأمام فى سبيل تحديد هدف أكثر دقة فى موضوع الإصلاح، حين صاغت الموضوع على أساس ضرورة تغيير الواقع العربى، فقد وقع على كاهل المشاركين فى الندوة أن يبرزوا جوانب الواقع العربى التى تحتاج إلى تغيير. غير أن التحدى يبقى فى جميع الحالات، وهو تحديد الإطار النظرى الذى يمكن على أساسه تغيير الواقع العربى.

والواقع أن "وثيقة الإسكندرية" التى صدرت فى نهاية مؤتمر قضايا الإصلاح العربى: للرؤية والتنفيذ" استطاعت أن تقدم منظورا لتغيير الواقع العربى يحتاج إلى تأمل عميق. وقد جاء فى تمهيد الوثيقة بعد الإشارة إلى اجتماع المشاركين فى المؤتمر أنه "انتهت مناقشتهم إلى ضرورة الإعلان عن اقتناعهم الكامل بأن الإصلاح أمر ضرورى وعاجل، ينبع من داخل

مجتمعاتنا ذاتها، ويستجيب إلى تطلعات أبنائها في بلورة مشروع شامل للإصلاح، يضم الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية". ومعنى ذلك بكل وضوح أهمية الاستجابة إلى مطالب المجتمع العربي في التغيير الشامل، ورفض فرض الإصلاح من الخارج، وإشارة واضحة إلى أن التغيير ينبغي أن يشمل كل جنبات البناء الاجتماعي العربي. والثقت وثيقة الإسكندرية إلى مسألة نظرية وتطبيقية بالغة الأهمية، وهي مشكلة التأليف بين المحلية أو القطرية والقومية في نسق واحد. فقالت الوثيقة أن المشروع المبتغى ينبغي أن "يسمح بالتعامل مع كل قطر على حدة، وينتظم في نسق عام يحدد القواسم العربية المشتركة، بما يتيح الفرصة لكل مجتمع عربي كي يدفع خطوات الإصلاح الخاصة به إلى الأمام، ويزيد من التواجد العربي على الساحة الدولية ويبعد عن التوقع والتمحور حول الذات".

وقد واجهنا ونحن نؤسس "مرصد الإصلاح العربي"، تنفيذاً لوثيقة الإسكندرية، باعتباره من آليات التنفيذ الهامة لقياس التقدم في الإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي، مشكلة التأليف بين القطرية والقومية، التي أشارت إليها وثيقة الإسكندرية.

بعبارة أخرى أشرنا في فريق بحث "مرصد الإصلاح العربي" هذا السؤال: هل يمكن صياغة مؤشرات كمية وكيفية للإصلاح تتناسب مع خصوصية كل مجتمع عربي وضعا في الاعتبار تاريخه الاجتماعي الفريد، أم أنه من الضروري صياغة مؤشرات عامة تعكس - بعبارة وثيقة الإسكندرية - القواسم العربية المشتركة؟

هذه مشكلة نظرية ومنهجية عويصة. ذلك أنه لم يكن في الإمكان أن نلج بصياغة مؤشرات تقيس التقدم في كل قطر على حدة، بدون صياغة مؤشرات عامة تقيس التقدم العربي ككل، ومن هنا حاولنا أن نصوغ نسقاً متكاملًا من المؤشرات العامة للتقدم، مع عدم إغفال صياغة مؤشرات قطرية لقياس التغيير في حالات الضرورة.

وقد الثقت "وثيقة الإسكندرية" في نهاية التمهيد إلى مسألة بالغة الأهمية وهي أننا نعيش في الواقع في عصر "عولمة المشكلات الإنسانية"، ومن ثم فإنه يقع على عاتق المناطق الثقافية المتنوعة في العالم أن تسهم في مواجهة هذه المشكلات، بالإضافة إلى اهتمامها بحل مشكلاتها الخاصة، وفي هذا

تطبيق دقيق للنزعة الإنسانية الجديدة New Humanism التي هي التعبير البليغ عن تبلور وعى إنساني كوني في عصر العولمة، من شأنه ألا يحبس الشعوب داخل سجون أنانياتها الخاصة، وبغض النظر عن مشكلات العالم الأخرى. ولعل التعاطف الإنساني الواسع المدى الذي برز بالنسبة للفيضانات والزلازل التي ضربت آسيا دليل على صدق ما نقول. وهناك مؤشرات سياسية واقتصادية بل وثقافية للتكامل الإنساني العالمي، تعد إشارة إلى أن المذهب الإنساني الجديد الذي أشرنا إليه في طريقه إلى الترسخ. ومما لا شك فيه أن هناك أهمية لانفتاح العالم العربي على تجارب العالم. ومما يؤكد ذلك أن بعض المراكز البحثية العربية وفي مقدمتها "مركز دراسات الوحدة العربية" على عرض للتجارب العالمية سواء في مجال الوحدة السياسية أو في مجال التكامل الاقتصادي. وقد صدر عنه - كمثال - مؤخراً كتاب بالغ الأهمية ألفه أستاذنا للدكتور محمد محمود الإمام الاقتصادي المرموق ووزير التخطيط المصري السابق وعنوانه "تجارب التكامل العالمية ومغزاها للتكامل العربي".

نحو نظرية لتغيير الواقع العربي

ما جاء في عنوان ندوة مسقط "تغيير الواقع العربي" عبارة مجملية تحتاج إلى تحليل علمي. ذلك أن كلمة "الواقع العربي" - تضم في جنباتها كماً ضخماً من الظواهر السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

ولا تبدو صعوبة مقارنة الموضوع من مجرد كم الظواهر التي تحتاج إلى تصنيف وتنميط في البداية، ولكن أهم من ذلك كله وضع مشكلات البحث التي تصلف هذا الواقع بشكل دقيق وموضوعي ونقدى.

ولنأخذ على سبيل المثال الواقع السياسي العربي. سنجد في وصف هذا الواقع خطابان سائدان: خطاب السلطة العربية من ناحية، وخطاب المعارضة العربية من ناحية أخرى.

أما الخطاب الرسمي للسلطة العربية (وذلك إذا تحدثنا عنها على سبيل التجريد وتغاضيها عن الفروق الكبيرة أو الصغيرة بين النظم السياسية العربية) فهو يركز على فكرة جوهريّة قد يكون شعارها "نحن نعيش في أزهى عصور الديمقراطية!" و"نحن" هنا يطلقها أهل السلطة تعبيراً عن

سعادتهم الخاصة بالأوضاع السائدة في بلادهم. صحيح أنهم يتحفظون أحياناً فيقولون لدينا ولا شك سلبيات ونواقص ولكنها ليست جسيمة، ويمكن مواجهتها بإدخال بعض التعديلات هنا أو هناك، سواء في الدستور أو في القوانين السياسية، أو بالنسبة لبعض الممارسات. ولكنهم أبداً لا يعترفون بأن نظمهم السياسية ذاتها تحتاج في الواقع إلى إعادة صياغة، لتحقيق القيم والمثل الديمقراطية بشكل متكامل.

ولكن لدينا من ناحية أخرى الخطاب السائد للمعارضة (وذلك إذا تحدثنا عنها - كما فعلنا بالنسبة للسلطة العربية - على سبيل التجريد وتغاضينا عن الفروق الكبيرة أو الصغيرة بين تياراتها المختلفة) وهذا الخطاب على عكس الخطاب الرسمي للسلطة يقوم هو الآخر على فكرة جوهرية قد يكون شعارها "نحن نعيش في ظل أسوأ الأوضاع الديكتاتورية" كيف يمكن إذن للباحث الموضوعي أن يفاضل بين الخطابين إن أراد أن يقوم بعملية تقييم موضوعية؟

ليس هنا من سبيل سوى مقارنة هذه الخطابات بالمشورات الواقعية كمية كانت أو كيفية، للأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وإذا أجرينا هذه المقارنة قد نجد أن خطاب السلطة العربية قد اشتط وبالغ في مدح الذات والزعيم بأن الديمقراطية ترفرف بأجنحتها العريضة على جنبات المجتمع العربي! فهناك مؤشرات متعددة ومن مصادر محايدة، على أن مؤشرات الاستبداد بالسلطة متعددة، ويكشف عن ذلك قلة من يدلون بأصواتهم في الانتخابات، وقلة المنضمين إلى أحزاب سياسية في البلاد العربية التعددية، وضيق أفق المشاركة السياسية، والقيود العديدة على حرية التفكير والتعبير والتنظيم.

غير أن ذلك في حد ذاته لا ينفي أن هناك بلداً عربية مارست أوجهها متعددة للإصلاح السياسي، وإن كان بدرجات متفاوتة وبايقاع مختلف. وقد تكون مصر نموذجاً لهذا الإصلاح منذ إلغاء الحزب السياسي الواحد (الاتحاد الاشتراكي) في زمن للرئيس السادات، وتأسيس نظام سياسي يقوم على أساس تعدد الأحزاب، وفتح المجال بشكل غير مسبوق أمام حرية الصحافة وحرية النقد. وقد نضيف إلى ذلك الإصلاحات السياسية في البحرين وفي المغرب وفي تونس، وإن كان بشكل أقل. وإذا حللنا خطاب

المعارضة العربية فسنجد إنها فى الواقع فى سبيل قيامها بالنقد الشامل
للأنظمة العربية لا تميل إلى الاعتراف الكامل بجوانب الإصلاح التى تمت.
ومن هنا يمكن القول أننا فى حاجة إلى رؤية موضوعية تسمح بتقييم
خطاب كل من السلطة العربية والمعارضة العربية. وليس هناك من سبيل
سوى صياغة نسق متكامل من المؤشرات لا تقنع بالتركيز على الواقع
القطرى العربى، وإنما ينبغى أن تغطى الواقع القومى العربى سعياً إلى
قواسم عربية مشتركة، ليس ذلك فقط، ولكن ينبغى على هذه المؤشرات أن
تكامل مع المؤشرات العالمية، مع الأخذ فى الاعتبار الفروق الزمنية
الجسيمة فى مسارات التقدم بين الدول المتقدمة والدول النامية.
ولا ينبغى أن ننسى أن بعض الدول الغربية المتقدمة كإنجلترا وفرنسا
وإيطاليا قامت باستعمار واحتلال للعالم العربى مئات السنوات، مما أدى إلى
ترسيخ الخلف، ومنع قيام تراث ديمقراطى أصيل.
بالإضافة إلى أن بعض البلاد العربية وأبرزها مصر وسوريا والعراق
واليمن مرت بتجارب اشتراكية كانت تنكر قيم الديمقراطية الليبرالية على
النسق العربى.
إن درس التاريخ يقول ينبغى تطبيق قواعد المنهج المقارن بدقة، حتى
لا يتم التتديد بأوضاع الدول العربية التى تسعى - تحت ضغوط اقتصادية
متعددة مفروضة عليها من الخارج - أن تعبر هوة التخلف إلى آفاق التقدم.

(٣)

الإعلام العربي والإصلاح السياسي

ففى كل المناقشات التى دارت حول الإصلاح السياسى، تم تجاهل دور الإعلام العربى فى هذا المجال، مع الأهمية القصوى للإعلام فى تشكيل لوعى الاجتماعى عموماً ولوعى السياسى خصوصاً. والواقع أنه لا يمكن صياغة استراتيجية عربية لتفعيل دور الإعلام فى بناء واقع عربى جديد بغير تأمل للتغيرات الكبرى التى حدثت فى بنية المجتمع العالمى من ناحية، ودراسة الوضع الراهن للمجتمع العربى من ناحية ثانية.

ودراسة التغيرات التى لحقت ببنية المجتمع العالمى تقتضى ممارسة التحليل الثقافى الذى أثبتت كفايته فى وصف مشاهد العالم المعاصر بصورة تفوق التحليل السياسى التقليدى والتحليل الاقتصادى الكلاسيكى. أما دراسة الوضع الراهن للمجتمع العربى فهى تحتاج إلى عديد من الدراسات العلمية الموضوعية، وكثير منها متوفر فى المكتبة العربية المعاصرة، وخصوصاً فى مطبوعات مركز دراسات الوحدة العربية. غير أن هذا الوضع يحتاج أكثر ما يحتاج إلى ممارسة النقد الذاتى.

والنقد الذاتى كما أردد دائماً ليس - للأسف الشديد - فضيلة عربية، ولكنه فى الواقع فضيلة غربية، ولذلك ليس غريباً أن نقرر أن أحد أسباب التقدم الغربى هو ممارسة النقد الذاتى بصورة منهجية، وبطريقة منتظمة. وهذا النقد الذاتى تقوم به النظم السياسية أو بمعنى أدق ممثليها من أهل الحكم والسلطة، وزعماء الأحزاب السياسية، والمفكرين والمثقفين بشكل علم، وذلك إذا دعت الدواعى لذلك.

ومثال ذلك التصريحات البريطانية الأخيرة التى اعترفت بالخطأ الجسيم فى تصديق تقارير مخابراتية مزيفة عن امتلاك العراق لأسلحة الدمار الشامل، التى يمكن أن تنطلق فى خلال مدة خمس وأربعين دقيقة، وكذلك

التصريحات الأمريكية لكوندليزا رايس (وزيرة الخارجية الأمريكية الجديدة)، والتي قالت فيها لم نخطئ في الاستراتيجية، وتعنى قرار غزو العراق عسكرياً، ولكن أخطأنا في التكتيك، وتعنى عدم رسم سيناريو دقيق للموقف في العراق بعد تملك الغزو والاحتلال.

ومع ذلك يمكن القول أن العالم العربي قد شهد موجات متتالية من ممارسة النقد الذاتي من الهزيمة العربية في حرب فلسطين عام ١٩٤٨ حتى الوقت الراهن.

ولعل التطورات العالمية في العقد الذى يفصل عام ١٩٨٩ بين سقوط الاتحاد السوفيتى وبلاد الكتلة الاشتراكية ونهاية الحرب الباردة وزوال النظام الدولى الثنائى القطبية، والأحداث الإرهابية التى وجهت ضد الولايات المتحدة الأمريكية فى سبتمبر ٢٠٠١، تثبت بما لا يدع مجالاً للشك أولوية الأبعاد الثقافية فى التواصل العالمى بمختلف أقطابه وأشكاله. ونكفى الإشارة إلى الجدل الهام الذى دار حول نظرية صراع الحضارات التى قدمها هنتجتون، وما أشار إليه من أن الحروب القادمة بين الغرب و"الباقى" (أى باقى العالم بحسب تعبيره) ستكون حروباً ثقافية، ومن ثم ينبغى علينا إذا كنا نريد أن نضع عناصر استراتيجية عربية لتفعيل دور الإعلام فى بناء واقع عربى جديد، أن نضع فى اعتبارنا فى المقام الأول التغيرات التى حدثت فى بنية المجتمع العالمى من وجهة النظر الحضارية. ولعل أهمها سيادة القوة العظمى الوحيدة المهيمنة، والتركيز على ظاهرة العولمة بتجلياتها السياسية والاقتصادية، وذلك بالإضافة إلى الوقوف عند المشهد الثقافى العالمى والذى يزخر بالصراعات والإيديولوجيات المتضاربة.

ولا نبالغ أدنى مبالغة إذا قلنا أن الإنسانية تنتقل الآن، عبر عملية معقدة ومركبة، صوب صياغة مجتمع عالمى جديد، تحت تأثير الثورة الكونية. وهذه الثورة الكونية تأتى - فى التعاقب التاريخى للثورات المتعددة التى شهدتها الإنسانية - عقب الثورة الصناعية. وكانت البدايات الأولى تتمثل فى بزوغ ما أطلق عليه "الثورة العلمية والتكنولوجية"، والتى جعلت العلم - لأول مرة فى تاريخ البشرية - قوة أسلمية من قوى الإنتاج، تضاف إلى الأرض ورأس المال والعمل. وبالتدرج بدأت ملامح المجتمعات الصناعية المتقدمة تتغير، ليس فى بنيتها التحتية فقط ولكن أيضاً فى أسلوب الحياة، وأنماط التفكير، ونوعية القيم السائدة، وأساليب الممارسة السياسية. ومنذ

الستينيات ذاع مصطلح جديد، أطلقه بعض علماء الاجتماع الغربيين، من أبرزهم "دانييل بل" لوصف المجتمع الجديد، وهو "المجتمع ما بعد الصناعي". غير أنه مع مرور الزمن تبين قصور هذا المصطلح عن التعبير عن جوهر التغيير الكيفي الذي حدث، ومن هنا صك العلماء الاجتماعيون مصطلحاً آخر رأوا أنه أوفى بالغرض، وأكثر دقة في التعبير، وهو مصطلح "مجتمع المعلومات". وذلك على أساس أن أبرز ملمح من ملامح المجتمع الجديد أنه يقوم أساساً على إنتاج المعلومات وتداولها من خلال آلية غير مسبقة هي الحاسب الآلي، الذي أدت أجياله المتعاقبة إلى إحداث ثورة فكرية كبرى، في مجال إنتاج وتوزيع واستهلاك المعارف الإنسانية. فإذا أضفنا إلى ذلك القفزة الكبرى في تكنولوجيا الاتصال، وبخاصة في مجال الأكمار الصناعية واستخداماتها الواسعة، وخصوصاً في مجال البث التليفزيوني الكوني، الذي بحكم آليته يتجاوز الحدود الجغرافية، وينفذ إلى مختلف الأقطار، التي تنتمي إلى ثقافات مختلفة، مما من شأنه أن يؤثر - خلال الرسائل الإعلامية المتعددة - على القيم والاتجاهات والعادات، لأدركنا أننا بصدد تشكل عالم جديد غير مسبوق، تصبح فيه العبارة الشهيرة والتي مفادها أن العالم أصبح قرية صغيرة، تقصر كثيراً عن وصف أثر التغييرات التي يتعمق مجراها كل يوم.

عناصر استراتيجية إعلامية عربية

في ضوء ما سبق يمكن أن نقترح عناصر لاستراتيجية عربية مقترحة تتكون من عدة عناصر:

أولاً: ضرورة رسم خرائط معرفية للاتجاهات الإيديولوجية في الوطن العربي

لا يمكن وضع استراتيجية إعلامية عربية لتفعيل دور الإعلام في بناء واقع عربي جديد بغير رسم خرائط معرفية دقيقة تحيط بكل ألوان الطيف من الاتجاهات الإيديولوجية الفاعلة في الوطن العربي. وهذه الخرائط المعرفية لا بد لها أن تقيم للوزن النسبي لكل تيار واتجاه. وأهمية هذه الخرائط المعرفية أنها ستساعدنا على معرفة الواقع العربي الذي نريد

تغييره، وكذلك على تحديد ملامح التغيير واتجاهاته. ومن ناحية أخرى من شأن هذه الخرائط المعرفية أن تقضى على التعميمات الجارفة عن العرب والمسلمين التي تصوغها الدوائر الغربية السياسية والثقافية والإعلامية. فهل صحيح - على سبيل المثال - أن إيديولوجية الجماعات الإسلامية المتشددة والمتطرفة هي السائدة في الوطن العربي؟ وأليس هناك مجال واسع للتيارات الليبرالية التي تتأدى بالديموقراطية وحرية التفكير وحرية التعبير وحرية التنظيم وحرية الصحافة والنشر؟ وأليس هناك في الوطن العربي تيارات كبيرة تدعو لتحسين دور المرأة في المجتمع وإلغاء كافة صفوف التمييز ضدها؟ وهكذا نستطيع أن نقدم صورة موضوعية للتفاعلات السياسية بين أنصار الإيديولوجيات العربية المختلفة، مما يسمح للإعلام العربي أن يتناول بشكل نقدي وموضوعي بعض منطلقاتها التي يمكن أن ترسخ التخلف العربي، بدلاً من الوصول بنا إلى أعتاب التقدم.

ثانياً: تبني موقف رشيد من ثلاثية الماضي والحاضر والمستقبل
لو راجعنا الخطاب الإعلامي العربي طوال الخمسين عاماً الماضية لوجدناه مشغولاً بثلاثية الماضي والحاضر والمستقبل، مع وجود اختلافات عميقة بين أصحاب الخطابات المتعددة حسب الإيديولوجيات التي يعبرون عنها.

وفى تقديرنا أن الإعلام العربي يمكن أن يلعب دوراً هاماً في الدعوة إلى الدراسة العلمية لتراث الماضي بأنماطه المتنوعة، من خلال التأكيد على ضرورة ممارسة التأويل بمناهجه المتعددة حتى يتواءم النص للتراث - حتى لو كان نصاً دينياً - مع متغيرات العصر.

ومن ناحية أخرى لابد من اصطناع منهج علمي ونقدي في دراسة الحاضر العربي. وهذا المنهج لابد أن يكون تكاملياً لا يفصل بين السياسة والاقتصاد والاجتماع والثقافة - ليس ذلك فقط - بل لابد أن يكون منهجاً نقدياً، يركز على السلبيات، ويسمى الظواهر بأسمائها.

ويبقى ضرورة استشراف المستقبل العربي في ضوء قراءة دقيقة لتغيرات بنية المجتمع العالمي كما أشرنا في المقدمة. وفي هذا المجال لابد

من ترشيد الخطاب الثقافي العربي إزاء ظاهرة العولمة، والتي هي أبرز الظواهر ونحن في بداية الألفية الثالثة.

وهذا الترشيح يقتضى عدم تبني المواقف المتطرفة من العولمة، ونعني القبول المطلق بغير تحفظات، أو الرفض للشامل بغير تحليل.

نحتاج كعرب إلى نظرة متوازنة تكفل تعظيم المكاسب وتقليل الخسائر.

ولابد من التركيز على الآثار المترتبة على تحول الاقتصاد العالمي إلى اقتصاد المعرفة، وتحول المجتمع المعلوماتي للعالمى إلى مجتمع المعرفة.

ثالثاً: حصر لمشكلات التواصل الثقافي مع الغرب

لا بد من حصر دقيق للمشكلات التي تعوق التواصل الثقافي الإيجابي بين العرب والغرب. ونستطيع في هذا المجال أن نعدد بعض المشكلات الهامة وفي مقدمتها:

- ١ - مشكلة العلاقة بين الإسلام والغرب.
- ٢ - مشكلة التطرف الفكري في العالم العربي.
- ٣ - المشكلات الناجمة عن الإرهاب.
- ٤ - الهجرات العربية إلى أوروبا ومشكلاتها وخاصة قضية اندماج المهاجرين في المجتمعات الأوروبية.
- ٥ - السفركة بين المقاومة المشروعة للاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية والإرهاب.
- ٦ - العنصرية الجديدة في أوروبا.

رابعاً: الدعوة للإسهام العربي في مناقشة المشكلات الإنسانية العالمية

نحن نعيش في عصر عولمة للمشكلات الإنسانية. حيث ضاقت المسافات بين المشكلات المحلية والعالمية. فتلوث البيئة مشكلة محلية وعالمية، والفقر كذلك، والفجوة بين الموارد والسكان، وهكذا يمكن القول أن الإعلام العربي يمكن أن يلعب دوراً فاعلاً في حوار الحضارات الذي ينبغي أن يدور بين العرب والعالم.

وهذا الحوار لا ينبغي أن يقتصر على مناقشة مشكلات العرب مع العالم، ولكن أن يثبت أننا كعرب لدينا كفاءة معرفية، تسمح لنا بالإسهام في مواجهة الإشكاليات المعرفية والمشكلات الواقعية التي تواجه الإنسانية في القرن الجديد.

(٤)

الحسم الثورى فى الإصلاح السياسى !

بالرغم من أن الثورة كاستراتيجية للتغيير الاجتماعى نقيض الإصلاح الذى لا يؤمن بالطفرة ولا بالانقلاب على الأوضاع الراهنة، إلا أن قرار الرئيس حسنى مبارك بطلب تعديل الدستور المصرى لفتح لمرشحين متعددين أن يناقسوا على منصب رئيس الجمهورية لا يمكن وصفه إلا بالحسم الثورى فى الإصلاح السياسى!

ونقصد بالحسم الثورى القرار الاستراتيجى التى تتخذ طوعاً نخبة سياسية حاكمة للتغيير النوعى فى طبيعة النظام السياسى. وقد سبق لنا فى مقال نشرناه منذ فترة بعنوان "تحول إصلاح عربى ثورى" أن طرحنا هذه الفكرة حين تساءلنا فى صدر للمقال "هل يمكن التآليف بين الإصلاح والثورة فى صيغة واحدة تكون هى المرشد فى عملية التغيير الاجتماعى للواسع المدى التى يحتاجها المجتمع العربى المعاصر؟".

وقدمنا تعريفاً لما ندعو إليه من إصلاح ثورى عربى، وقلنا أنه أولاً إصلاح شامل سياسى واقتصادى واجتماعى وثقافى، وهو ثانياً ليس إصلاحاً من فوق تتفرد بوضع خطوته الرئيسية للنخب السياسية العربية الحاكمة، ولكنه إصلاح لا يمكن إنجازة إلا من خلال الشراكة بين السلطة والمتقنين ومؤسسات المجتمع المدنى. وهو أيضاً إصلاح ينبغى - بعد الاتفاق المجتمعى على مفهومه واتجاهاته وأساليبه تنفيذه - أن يتم وفق مراحل زمنية متفق عليها سلفاً، وفى ضوء آليات للتنفيذ، ووفق قواعد موضوعية تعتمد على مؤشرات كمية وكيفية لقياس التقدم فيه.

وبعد مناقشات لجوانب متعددة أنهينا المقال بعبارة نقول "مضى زمان التلذذ فى الإصلاح وأن أولان الحسم الثورى!".

من المطلوبة إلى الليبرالية

والواقع أن التعديل الجسور الذى طالب الرئيس محمد حسنى مبارك مجلسى الشعب والشورى بتحقيقه إعمالاً لنص الدستور فيما يتعلق بتعديل بعض مواده، يكاد يكون تطبيقاً دقيقاً لما قررنه من قبل.

ويشهد على صدق ذلك أن الشهور الأخيرة شهدت نشاطاً سياسياً واسعاً فى صفوف الأحزاب السياسية المصرية ومؤسسات المجتمع المدني، والتي رفعت مطالب محددة فى شأن الإصلاح السياسى، فى مقدمتها تعديل الدستور لكى يسمح بانتخابات تعددية لمنصب رئيس الجمهورية، وإلغاء النصوص التى كانت تجعل مجلس الشعب مهيمناً على عملية اختيار اسم المرشح، وعرضه بعد ذلك على الاستفتاء.

ونذلك بالإضافة إلى مطالبات أخرى أهمها ضرورة تقليص السلطات الواسعة التى يعطيها الدستور المصرى للرئيس الجمهورية، ووصلت المطالبات من قبل بعض التيارات السياسية إلى إلغاء النص الخاص بضرورة مراعاة نسبة ٥٠% للعمال والفلاحين فى المجالس النيابية، ونشأت حوارات سياسية خصبة حول الإصلاح السياسى أجمعت عليها الأحزاب السياسية المصرية، فى إطار حركة منظمة تبحث فى آفاق الإصلاح وآلياته. ومن ناحية أخرى طلب رئيس الجمهورية من الحزب الوطنى الذى يرأسه أن يقوم بحوار سياسى فعال مع أحزاب المعارضة حول آفاق الإصلاح السياسى.

وقام فعلاً هذا الحوار، وعقدت بصدده عدة جلسات، وتم فيه الاتفاق على رفض التدخل الأجنبى السياسى، وعلى تأجيل تعديل الدستور إلى ما بعد الاستفتاء على الرئيس بعد شهور.

ومن المؤكد أن للرئيس محمد حسنى مبارك قد فاجأ كل الدوائر السياسية بما فيها الحزب الوطنى، بالخطاب الذى أرسله لكل من مجلسى الشعب والشورى بشأن البدء فوراً فى تعديل الدستور. وقد تضمن هذا الخطاب التاريخى مبيعة بنود رئيسية.

أولاً: انتخاب رئيس الجمهورية بالاقتراع السرى العام المباشر من جميع أفراد الشعب الذين لهم حق الانتخاب. وثانياً: توفير الضمانات التى تكفل تقديم أكثر من مرشح إلى الشعب ليفاضل بينهم ويختار منهم بإرادته

الحرء، وثالثاً: كفالة الوسائل اللازمة لضمان جدية الترشيح للرئاسة، ومن ذلك أن يحصل من يرغب في الترشيح على تأييد من ممثلي الشعب المنتخبين في المؤسسات الدستورية وفي المجالس الشعبية المحلية، ورابعاً: إتاحة الفرصة للأحزاب السياسية في أن ترشح أحد قياداتها وفقاً للضوابط التي يراها أعضاء المجلس لخوض أول انتخابات رئاسية تجرى في ضوء هذا للتعديل، وخامساً: تشكيل لجنة عليا يتوافر لها الاستقلال الكامل والحيادة وتعطى كل الصلاحيات وتقوم بالإشراف على العملية الانتخابية من يوم التقدم للترشيح وحتى إعلان نتيجة الانتخاب، على أن تضم في تشكيلها عدداً من رؤساء الهيئات القضائية وللشخصيات العامة، وسلاماً: إجراء الاقتراع لانتخاب رئيس الجمهورية في يوم واحد، وسابعاً: وضع الضمانات للكفيلة بتحقيق إشراف قضائي على عملية الاقتراع.

والتأمل في هذه البنود جميعاً يؤكد أن مصر تشهد لأول مرة في تاريخها منذ ثورة يوليو ١٩٥٢، الانتقال للحاسم من العصر السلطوي إلى العصر الديمقراطي للبيرالي.

ومما لا شك فيه أن الرئيس السابق أنور السادات قد وضع للبلانات الأولى للتحول حين ألغى الحزب الواحد (الاتحاد الاشتراكي) ثم فتح الباب أمام التعددية الحزبية. غير أن هذا التحول تم واستمر في إطار الفلسفة السلطوية القديمة التي تجعل لانتخاب رئيس للجمهورية مسألة شكلية، لا تعبر حقيقة عن التعددية السياسية في البلاد، وبالتالي تضع سداً منيعاً أمام إمكانية تداول السلطة. وكان أداة تحقيق هذه الممارسة السياسية والسلطوية هيمنة مجلس الشعب على تسمية المرشح لرئاسة الجمهورية، وعلى التصويت المضمون لطرح إسمه في استفتاء شكلي، لا يعبر عن حقيقة للتنوع السياسي للبلاد.

ومن هنا يمكن القول أن هذا التعديل الثوري الذي اقترحه الرئيس مبارك والذي يستحق أن يدخل للتاريخ الديموقراطي المصري بسببه، قد قضى على احتكار الحزب الوطني الديموقراطي وهو حزب الأغلبية على ترشيح رئيس الجمهورية، كما أن إلغاء الاستفتاء واستبداله بالاقتراع السري للعام المباشر من جميع أفراد الشعب الذين لهم حق الانتخاب، يعد نقلة توعية في الممارسة السياسية المصرية.

مشكلات وتحديات

غير أن التعديلات المقترحة تحتاج إلى إيضاح عديد من النقاط التي مازالت غامضة. وذلك أن البند الثالث الذى ينص "ضرورة أن يحصل من يرغب فى الترشيح على تأييد من ممثلى الشعب المنتخبين فى المؤسسات الدستورية وفى المجالس الشعبية المحلية"، قد يفرغ للتعديدية من مضمونها. لأن الحزب الوطنى الديموقراطى له الأغلبية فى مجلسى الشعب وللشورى والمجالس المحلية.

كيف يمكن حل هذه المشكلة؟

وإذا كانت بعض التفسيرات المتعجلة قررت أن التعديل الذى أعطى الأحزاب السياسية حق ترشيح قياداتها، لم يشترط حصول هؤلاء المرشحين على تأييد أعضاء المجالس النيابية والمجالس المحلية، ولدينا سبعة عشر حزباً، هل يتصور أن يدخل سبعة عشر مرشحاً (إذا قررت كل هذه الأحزاب للترشيح للمنصب) فى منافسة مع رئيس الجمهورية حين يقرر ترشيح نفسه؟

إن أغلب هذه الأحزاب أحزاب وهمية ليس لها وجود حقيقى فى الواقع السياسى المصرى، فكيف يسمح لقيادة حزبية مجهولة فعلاً من رأى العام بل ومن المجتمع السياسى، أن ترشح نفسها بغير أن تحصل على تأييد شعبى معتبر يؤكد جدارتها بالترشيح؟ لا شك أن هذه مشكلة حقيقية تحتاج إلى إبداع سياسى لحلها.

ومع ذلك يمكن القول أن المبادرة للجسورة للرئيس محمد حسنى مبارك لن تؤتى ثمارها الحقيقية إلا إذا صيغت منظومة كاملة من التعديلات السياسية والدستورية لإحياء الحياة للسياسة المصرية بالكامل. ولعل أول مبدئ هذه للمنظومة هى إلغاء العمل بقانون الطوارئ وكل القوانين الاستثنائية، وإعمال مبدأ سيادة القانون بكل دقة. وثانى هذه المبادئ إعادة النظر فى قانون الأحزاب السياسية ورفع القيود أمام حركة الأحزاب تمهيداً لإحياء مروات الحياة الحزبية وتحويلها إلى مؤسسات سياسية حقيقية قادرة على استقطاب الجماهير.

وكل ذلك لن يتم إلا إذا فكرنا فى الوسائل السياسية والدستورية المناسبة التى تمنع حزب الأغلبية وهو الحزب الوطنى الديمقراطى من شغل مجمل القضاء السياسى المصرى، والذي يتم من خلال احتكاره لتقديم الخدمات وسيطرته على الحكم المحلى، واستفادته من شرط توافر نسبة ٥٠% من العمال والفلاحين لصالحه. لا يمكن لفكرة تعدد المرشحين لمنصب رئيس الجمهورية أن تنجح إلا فى ظل حياة سياسية وحزبية نابضة بالحياة، تسمح بظهور شخصيات سياسية قومية تبرز فى العمل العام، وتتألق فى النشاط القومى، ويكون لها أنصار فى الشارع السياسى.

نحن فى حاجة إلى مرحلة انتقالية محددة، ترفع فيها القيود التى تمنع حرية حركة المواطن المصرى، وتتيح من خلال حرية التفكير وحرية التعبير. وحرية الإعلام تعدد الخطابات السياسية لازخرة بالاجتهادات المبدعة والرؤى المتكاملة التى تهدف لصياغة رؤية استراتيجية للمجتمع المصرى، تضعه على مشارف التقدم ونحن فى بداية القرن الحادى والعشرون.

وتعريف الرؤية الاستراتيجية فى أدبيات التنمية الحديثة، أنها صورة المجتمع كما تراها النخبة السياسية والمفكرين بعد عقدين من الزمان. وهذه الرؤية من شأنها أن توجه السياسات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التى ينبغى أن تصاغ بشكل مترابط .

وبالإضافة إلى ذلك لابد لهذه السياسات أن تركز على شركاء التنمية وهم الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدنى.

وهذه الرؤية الاستراتيجية - كما أكدنا أكثر من مرة - لا يجوز للنخب السياسية الحاكمة أن تتفرد بوضعها، ولكن من الضرورى أن تكون ثمرة حوار ديمقراطى تشارك فيه كل التيارات السياسية فى البلاد.

إن رحلة الألف ميل فى طريق التحول من السلطوية إلى الديمقراطية قد بدأت بالفعل بالمبادرة الرئاسية الجسورة!

(٥)

هيمنة الفكر الواحد وسيطرة الأمر الواقع!

ليس هناك من شك فى أن انهيار الاتحاد السوفيتى الذى أدى عمليا إلى زوال النظام الدولى الثنائى القطبية، وبروز الولايات المتحدة الأمريكية بمفردها على الساحة باعتبارها القطب الأوحد، قد أدى عمليا إلى نتائج فكرية وثقافية تتجاوز بكثير الحدث الدولى المدوى الذى أدى إلى أكبر انقلاب تم فى نهايات القرن العشرين.

وتفسير ذلك أن النظام الثنائى القطبية والذى كان يدور أساساً حول الصراع الإيديولوجى والسياسى والعسكرى بين الاتحاد السوفيتى ممثلاً للاشتراكية بكافة أنماطها، والولايات المتحدة الأمريكية ممثلة للرأسمالية بكافة أطرافها، كان وراء المناظرات الفكرية الخصبة التى دارت بين عشرات المفكرين الذين يعيشون على ضفتى النهر!

وهذه المناظرات لم تقتنع فى الواقع بمناقشة فلسفية للنظريات الكبرى فقط كالماركسية والليبرالية، ولكنها تطرقت إلى أدق تفاصيل الخلافات الإيديولوجية العميقة بين المعسكرين المتنافسين. نوقش موضوع دور الدولة فى السياسة والاقتصاد والثقافة، وطبيعة الأحزاب السياسية، وحقيقة الحريات السياسية فى المجتمعات الرأسمالية وحدودها البنوية، ودور المثقفين فى بناء المجتمع، والمفاضلة الشهيرة بين تحقيق العدالة الاجتماعية بدون حريات سياسية من جانب، وتوفير الحريات السياسية بغير عدالة اجتماعية قصوى من جانب آخر. بل إن أمور العلاقات الدولية ومفاهيم الحرب والسلام، قد لاقى اجتهدات هامة لاقطة للنظر بعمقها النظرى هنا وهناك. ولم تقلت الثورة العلمية والتكنولوجية من زلوية طبيعتها وآثارها العميقة وتأثيرها الغلاب على بنية المجتمع الإنسانى من هذا الاهتمام النظرى المكثف. وهكذا صيغت نظريات ماركسية بالغة العمق عن هذه الثورة سبقت بمراحل النظريات الوظيفية الأمريكية. وقد عالجت هذا الموضوع الهام بتوسع شديد

مفد أكثر من خمسة وثلاثين عاماً في سلسلة مقالات عن "الإيديولوجية والتكنولوجيا" نشرت في مجلة "الكاتب" في أغسطس وسبتمبر وأكتوبر عام ١٩٦٩، وأعيد نشرها في كتابي "الحوار الحضاري في عصر العولمة" (نهضة مصر عام ٢٠٠٣).

غير أن كل هذه المناظرات الخصبة والتي أدت إلى إضاءة عديد من المناطق المعتمنة في الفكر العالمي الحديث، وفتحت الباب أمام عشرات الباحثين في كل أنحاء العالم لكي يكتسبوا الرؤية النقدية للخلافات الإيديولوجية بين الماركسية والرأسمالية، انتهت للأسف الشديد بعد سقوط الاتحاد السوفيتي وما قيل عن فشل الماركسية والانتصار النهائي للرأسمالية والليبرالية، كما عبر عن ذلك ببلاغة فلسفية لافتة للنظر فرانسيس فوكوياما في كتابه الشهير "نهاية التاريخ".

وقد أدى انقضاء هذه الحقبة التاريخية التي تميزت بالجدل الإيجابي إلى اختفاء فرص تلقيح الفكر الماركسي ببعض الإنجازات الفكرية الهامة للفكر الوظيفي الأمريكي، كما أدى إلى فقدان فرص تلقيح الفكر الليبرالي ببعض أفضل نظريات الفكر الماركسي.

وقد رأينا الأهمية النظرية والعملية الكبرى لجدل الأفكار والتأثير والتأثير المتبادل في أن نظرية من أهم نظريات الفكر الليبرالي الأمريكي التي ظهرت في أواخر القرن العشرين وهي "نظرية عن العدل" لفيلسوف هارفارد الشهير جون رولز، خرجت وعليها بصمة واضحة للفكر الماركسي. ذلك لأنه لأول مرة يقرر مفكر ليبرالي أن هناك مبدآن للعدل: الحرية السياسية والعدالة الاجتماعية. وهكذا دخلت فكرة ماركسية أصيلة في صلب النظرية الليبرالية المعاصرة.

سيادة الفكر الواحد

وهكذا منذ بروز النظام الدولي الأحادي القطبية ظهر مرافقاً له هيمنة الفكر الواحد، ونعني الفكر الرأسمالي المسيطر الذي يدعو إلى انسحاب للدولة من مجال الإنتاج في ظل دعوات للخصخصة وسيطرة السوق، بل وصلت المسألة إلى بروز دعوات لتقليص برامج الرعاية الاجتماعية وترك للمواطنين لآليات العرض والطلب في سوق مفتوح.

وقد التفت عديد من المفكرين فى العالم إلى خطورة سيادة الفكر الواحد، ونعنى الفكر الرأسمالى الليبرالى الذى يزعم دعاته أنهم يملكون الحقيقة المطلقة! لم يعد هناك قطب آخر يرتكز على دولة كبرى كالاتحاد السوفيتى السابق لكى ينقد هذا الفكر الواحد ويكشف زيف كثير من مسلماته.

ومن بين هؤلاء الذين أحسوا بخطورة هذه الهيمنة الفكرية مفكر فرنسى معروف هو "جان فرانسوا كان" الذى لصدر كتاباً بعنوان "الفكر الواحد" صدر عن دار نشر فلغار فى باريس عام ١٩٩٥، أبرز فيه خطورة الظاهرة. كما أسعدنى أن يلتفت مفكر عربى هو "طه عبد الرحمن" أستاذ الفلسفة والمنطق المغربى المعروف لمشكلة الفكر الواحد وذلك فى كتابه "للحق العربى فى الاختلاف الفلسفى" الصادر عن المركز الثقافى العربى عام ٢٠٠٢.

يقول طه عبد الرحمن وهو بصدد بيان مهمة للفيلسوف العربى اليوم أن عليه أن يتعرض لمشكلة الفكر الواحد. ويقرر أنه عبارة عن "تسليط نمط فكرى واحد على جميع الثقافات المختلفة، فليس هذا الفكر المتسلط ولید تأليف بين عناصر مشتركة بين هذه الثقافات الخاصة، وإلا أضحى فكراً مشروعاً ومقبولاً، وإنما هو إغراز ثقافة واحدة بعينها، ثقافة الأقوى، وواضح أنه ليس أضمر على الفلسفة من أن يهيمن عليها نمط فكرى يفرض، لا بالبرهان، وإنما بالسلطان، اقتصادياً كان أو سياسياً، إذ لا يلبث أن يجلب لها الفقر، ثم للجمود، ولأهلها للتبعية، ثم للتلاشى".

ويستطرد طه عبد الرحمن "إذا فإن أحد وجوه المسؤولية التى يتحملها الفيلسوف العربى هو أن يشتغل بنقد هذا الفكر الواحد الذى أخذ يتغلغل بقوة بين بنى قومه، يزرع عنهم مظاهر التميز والخصوصية، ويقطع عنهم بالتالى أسباب العطاء والإبداع، إذ لاعطاء بغير تميز، ولا إبداع بغير خصوصية" وهكذا استطاع طه عبد الرحمن فى هذه الفقرات المضيفة أن يضع مشكلة الفكر الواحد على المستوى العالمى وضعها الصحيح، من حيث أنها تفرض نفسها بقوة للسلطان، أى القطب للولد الأعظم وليس بقوة البرهان كما أن من شأنه أن يقطع روافد العطاء للفكرى والإبداع للمطى.

وتبدو خطورة هيمنة الفكر الواحد أنه أصبح بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية الوسيلة المثلى للتدخل العسكرى والسياسى والثقافى فى العالم العربى والإسلامى. ويكفى أن نشير إلى "مشروع الشرق الأوسط الكبير"

ومحاولة فرض الديمقراطية على الطريقة الأمريكية بالقوة، بغض النظر عن الخصوصيات الثقافية، ولختلاف البنى الاجتماعية. ومع تسليمنا بأن هناك قواسم مشتركة للديموقراطية، إلا أن هذا شيء وفرضها بالقوة شيء آخر.

ومما يدل على خطورة استخدام الفكر للوحد للتدخل السياسى فى البلاد الأخرى ما نقلته وكالات الأنباء مؤخراً من أن حوالى عشرين عضواً من أعضاء الكونجرس الأمريكى منهم ديموقراطيون وجمهوريون، قرروا التقدم للكونجرس بمشروع قانون يدعو لاعتبار السفارات الأمريكية المنتشرة فى كل أركان العالم بمثابة جزر للديموقراطية الأمريكية، ومن ثم على السفراء الأمريكيين فى مختلف العواصم أن يقوموا بإلقاء محاضرات على كل الشعوب لشرح أبعاد الديمقراطية الأمريكية، كما أن عليهم أن يخاطبوا مباشرة، وليس عن طريق حكوماتهم، مؤسسات المجتمع المدنى المهمة بقضية الديمقراطية لدعمها وتمويلها مباشرة بغير رقابة حكومية.

وقد بدأت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية على كل حال - وقبل صدور هذا القانون - هذا المشروع بالفعل منذ أن أعلن كولان باول وزير الخارجية الأمريكى السابق أن حكومته خصصت كدفعة أولى حوالى ستين مليون دولار لدعم الجمعيات الأهلية وناشطى حقوق الإنسان - كما يطلق عليهم - من خلال منحهم منحا مالية لا رقابة حكومية عليها! ومعنى ذلك فى الواقع تخليق طبقة من المتقنين للعملاء عمالة صريحة وعلنية ممن يتجارون بقضية الديمقراطية وحقوق الإنسان، ويتخذونها وسيلة للإثراء غير المشروع. والجديد فى الموضوع أن العملاء اليوم أصبحوا يفخرون بعماليتهم علناً، بل إن بعضهم لا يخجل من الاعتراف بأنه فى الواقع يسعى إلى الإثراء من أموال لدعم الأمريكى المزعوم للديموقراطية.

وأما ما كان الأمر، فيمكن القول أنه لابد من جهد نقدى موصول من خلال حلف ثقافى عالمى بين المتقنين للنقديين من مختلف بلاد العالم، لكشف تزييف الفكر الواحد، وتقديم بدائل متنوعة له. ولكن هذا مقدمة للإبداع الوطنى المحلى فى السياسة والاقتصاد والثقافة.

سيطرة الأمر الواقع

غير أن مواجهة الفكر الواحد ليست سوى الخطوة الأولى، في مواجهة حقائق للعالم المعاصر المفروضة بحكم سيادة العولمة على أقطار العالم جميعاً، مع تفاوتات كبرى في درجات المقاومة وأساليب المواجهة.

نلك أن الخطوة الثانية الهامة هي ضرورة مواجهة الأمر الواقع. في هذا المجال يقرر طه عبد الرحمن أنه إذا كان "مفهوم للفكر الواحد" مفهوماً ثقافياً يتوغل به في بسط هيمنة ثقافة مخصوصة، فإن مفهوم الأمر الواقع "مفهوم سياسى يتوغل به في بسط هيمنة سياسية مخصوصة".

ويقرر "والهيمنة السياسية شر على للفلسفة من الهيمنة الثقافية" لأن مقولة الأمر الواقع إنما هي إكراه على قبول الواقع.

والأمر للواقع الذى تريد للولايات المتحدة الأمريكية أن تفرضه بالقوة هو حقها المطلق فى إدارة شئون العالم بإرادتها المنفردة. وهى منذ أعلنت قيام الإمبراطورية الأمريكية عقب أحداث الحادى عشر من سبتمبر ٢٠٠١ بشعارها الشهير "من ليس معنا فهو ضدنا" وهى لا تتوقف عن صياغة السياسات الانفرادية فى مجالات الأمن القومى والتدخل السياسى.

فى مجال الأمن القومى أصدرت الولايات المتحدة الأمريكية وثيقة رسمية عن سياسة الأمن القومى الجديدة التى أباحت فيها لنفسها عدم القناعة بسياسات الاحتواء والردع التى سادت أثناء الحرب الباردة، وإنما تجاوزت ذلك لتعطى نفسها الحق فى توجيه ضربات عسكرية استباقية لأى دولة يمكن أن يشتم منها نيتها فى العدوان عليها. وفى مجال التدخل السياسى، تقدم للرئيس بوش خطوات أبعد فى مجال للتدخل فى الشؤون الداخلية للدول، حين قرر فى خطاب تنصيبه رئيساً لمرّة ثانية أن الولايات المتحدة الأمريكية قررت أن تحارب الطغيان فى كل مكان فى العالم. وذلك بدون تحديد دقيق لما يعنى بالطغيان، تماماً كالغموض الذى صاحب حربه ضد الإرهاب.

والخلاصة أننا فى كل مكان فى العالم أصبحنا بين مطرقة الفكر الواحد وسندان الأمر الواقع. نرى ما هو للوضع بهذا الصدد فى مصر المحروسة؟

إعادة اختراع السياسة !

إذا كنا قد حللنا من قبل ظاهرة هيمنة الفكر الواحد وسيطرة الأمر الواقع ورددناها إلى أصولها التاريخية، وأظهرنا خطورتها على الصعيد العالمى، فإننا تصاعلنا عن وضعها فى مصر، لأننا نعتبرها حالة نموذجية لدراسة هذه الهيمنة والسيطرة على صعيد العالم العربى إلى حد كبير، وخصوصاً بالنسبة للأفكار التى شهدت طوال الخمسين عاماً الماضية تحولات إيديولوجية كبرى.

ولو رجعنا فى مصر إلى العصر الليبرالى الذى امتد منذ عام ١٩٢٣ تاريخ صدور الدستور إلى ثورة يوليو ١٩٥٢، فإننا نستطيع أن نقرر أن مصر طوال هذه السنوات الممتدة من عام ١٩٢٣ حتى يوليو ١٩٥٢ لم يهيمن عليها الفكر الواحد.

ولو تأملنا خريطة التيارات الفكرية الكبرى لأدركنا أن التيار الليبرالى كان هو التيار الغالب، وكانت الوزارات المصرية التى تتولى الحكم سواء كانت من حزب الوفد (حزب الأغلبية) أو من أحزاب الأقلية تعبر عن هذا التيار الليبرالى بصورة أو أخرى. غير أن هذا لم يمنع أن يكون على يمين هذا التيار فكر الإخوان المسلمين الذى يعبر عن التيار الدينى الذى يدعو إلى تطبيق الشريعة الإسلامية، وعلى يساره الفكر الشيوعى الذى عبرت عنه أحزاب شيوعية سرية متعددة، بحكم التجريم القانونى لمن يتبنى أو يروج لهذا الفكر. بالإضافة إلى فكر حزب مصر الفتاة الذى تحول ليصبح الحزب الاشتراكى بعد أن تبنى المذهب الاشتراكى. كل ذلك بالإضافة إلى أفكار المستقلين التى كانت مطروحة على الساحة فى شكل تصورات، أو فى صورة جمعيات تدعو للإصلاح مثل جماعة النهضة للقومية.

صحيح أن الاتجاه إلى التقييد ظهر بين بعض ممثلى التيار الليبرالى فى الحكومة حين حلت جماعة الإخوان المسلمين عام ١٩٤٩، ولكن مما لا شك فيه أن المجتمع المصرى وخصوصاً عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية عام

١٩٤٥ وحتى يوليو ١٩٥٢ كان يموج بالتفاعلات الفكرية بين ممثلى تيارات
إيديولوجية متعددة ومتنوعة.

القطيعة التاريخية

غير أن القطيعة التاريخية - على غرار مفهوم القطيعة المعرفية الشائع
فى فلسفة العلوم - حدثت فى يوليو ١٩٥٢، حين قام انقلاب الضباط
الأحرار بقيادة جمال عبد الناصر، ولذى سرعان ما تحول إلى ثورة بحكم
تبنى للضباط الأحرار لمشروع العدالة الاجتماعية، الذى سبق أن صاغته
القوى الوطنية المصرية من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار. وقد طالبت
هذه القوى بإصلاح الخلل الاجتماعى الجسيم بين يملكون ومن لا يملكون،
فمنذ عام ١٩٥٢ بدأت دائرة التنوع الفكرى تضيق بالتدريج، بعد إلغاء
الأحزاب السياسية عام ١٩٥٤، وتم فى الحقيقة تأمين السياسة لصالح
تنظيمات الثورة، وهذه التنظيمات تدرجت فى تبنيها لنظريات إيديولوجية
شاملة ومتناسكة من هيئة التحرير حتى الاتحاد الاشتراكى.

هيئة التحرير كانت أول تنظيم للثورة شعارها الاتحاد والنظام والعمل،
وهى مبادئ لا تحمل أى مضمون إيديولوجى محدد. ثم أعقبتها تنظيم الاتحاد
القومى والذى لم تكن له فلسفة واضحة. وأخيراً جاء الاتحاد الاشتراكى
معبراً عن المذهب الرسمى الذى تبنته الدولة وهو الاشتراكية سواء كانت
هى الاشتراكية العربية أو هى التطبيق العربى للماركسية، والذى رسم
ملامحه الأساسية "الميثاق"، وهى الوثيقة الإيديولوجية الأساسية التى عبرت
تماماً عن هيمنة الفكر للواحد، الذى أصبحت له السيطرة على مجمل الفضاء
الفكرى المصرى، بحيث لم يكن متاحاً لأصوات أخرى إيديولوجية أن تعبر
عن نفسها، فى ظل وجود الميثاق الذى استكمل فيما بعد هزيمة يونيو
١٩٦٧ بما أطلق عليه بيان ٣٠ مارس" الذى أعلن عن إدخال بعض
التعديلات للديموقراطية على البنية السلطوية للجامدة للنظام السياسى
المصرى.

وهكذا يمكن القول أننا فى مصر نعيش فى الواقع فى ظل هيمنة الفكر
الواحد منذ عام ١٩٥٢ حتى الآن!

قد يكون الرئيس السادات ألغى "الاتحاد الاشتراكي" باعتباره الحزب الواحد، وحل محله في فترة "حزب مصر"، والذي خلفه بدون أى تمهيد "الحزب الوطنى الديمقراطى"، وقد يكون سمح بقيام المنابر أولاً، ثم قيام الأحزاب السياسية المصرية وفق شروط محددة، إنما مما لا شك فيه أن المجتمع المصرى كان وما يزال يعيش تحت هيمنة الفكر الواحد للحزب الوطنى الديمقراطى. ولكنه حزب الأغلبية - حسب نتائج الانتخابات الرسمية - فقد أعطى لنفسه الحق فى أن يفكر بالنيابة عن الشعب المصرى! فإذا عن له أن يلغى الاشتراكية ويتحول إلى الرأسمالية بصورة ظاهرة أو خفية فعل، وإذا عن له - تحت تأثير ضغوط العولمة - أن يصفى القطاع العام بالكامل ويدخل بقوة وبصورة عشوائية أحياناً فى مجال خصخصة الأصول الاقتصادية المصرية فعل، وإذا دار فى ذهن من يديرون حركته أن تتمسح الدولة من أداء معظم الوظائف الإنتاجية وتسليمها للقطاع الخاص فعل، وحتى إذا ما فكر فى تقليص البرامج الاجتماعية فإنه يفعل ذلك، مادام هو المعبر عن الفكر الواحد السائد.

وحتى حين فكر الحزب الوطنى الديمقراطى فى تطوير أدائه، وأبتكر إنشاء لجنة السياسات، فإن الحوار الداخلى والأفكار التى نجمت عنه لم يكن تعبير فى الواقع عن التنوع الفكرى فى المجتمع، بقدر ما كانت ومازالت تعبر عن الفكر الواحد، وهو التقليد الذى ورثه الحزب الوطنى الديمقراطى من التراث السلطوى لثورة يوليو ١٩٥٢.

وفسى نقدرنا أنه لا يمكن للإصلاح السياسى سواء فى مصر أو فى غيرها من البلاد العربية أن يبدأ بجدية إلا إذا تم التخلص نهائياً من التراث السلطى للكسر الواحد، الذى يعتقد أصحابه أنهم يمتلكون الحقيقة المطلقة! ولذلك هم لا يبهون كثيراً بالأراء المخالفة أو بالتيارات السياسية الأخرى الستى تطرح رؤى بديلة للسياسات القائمة، أو التى يريدون صياغتها فى المستقبل.

إن التعددية لا تعنى فقط التعددية الحزبية المطلقة كانت أو مقيدة، ولكنها تعنى فى المقام الأول التعددية الإيديولوجية والفكرية، والتى - فى إطار الدستور والقانون - ينهى أن تمارس بأقصى درجة من الحرية والمسئولية، حتى تعبر عن الرؤى المختلفة، والاجتهادات المتعددة للأحزاب السياسية

والمنفين ومؤسسات المجتمع المدني ومراكز الأبحاث والجامعات، وتعرض على جموع الشعب للمفاضلة الحرة بينها.

بعبارة أخرى نحن نحتاج إلى إقامة أكبر حوار ديمقراطى بين مختلف النيارات اسياسية المصرية من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار، من أجل تشخيص المشكلات والاتفاق ما أمكن على استراتيجيات للتنمية الشاملة والمستدامة، التى من شأنها أن يعبر للمجتمع من للتخلف إلى التقدم.

ومن هنا يمكن القول أن التعديلات الدستورية مهما كانت جسارتها تحتاج إلى إعادة اختراع السياسة فى المقام الأول، حتى تبرز فاعليتها الحقيقية وتأتى بمرادها الديمقراطية للمأمول.

ونقصد بذلك ضرورة رفع القيود العديدة التى وضعت أمام المواطنين لكيلا يعبروا بحرية عن أنفسهم، ويقتضى ذلك إزالة كافة المعوقات أمام حرية الحركة، من أول إلغاء العمل بقانون الطوارئ، إلى إلغاء القوانين الاستثنائية، وضمان أن يهتم كل مواطن بالسياسة بدون أن يخشى عقاباً من أى نوع كان، بالإضافة إلى جذب الشباب مرة أخرى إلى ميدان المشاركة السياسية ومواجهة للامبالاة السائدة بين المواطنين بالشأن العام.

وفى هذا المجال لا بد أن يكون شغل بعض المناصب كالمحافظين بالانتخاب، وكذلك العودة إلى انتخاب العمداء فى الجامعات، وإتاحة الفرصة لكافة الأحزاب أن تشارك فى المجالس المحلية، وفتح الطريق أمام الكفاءات ليا كانت انتماءاتها الحزبية لى تتولى المناصب العامة.

نحن فى الواقع فى حاجة إلى حملة ثقافية واسعة المدى لإعادة تعليم الناس الاهتمام بالسياسة، والمشاركة الإيجابية فى صنع السياسات وفى مراقبة تطبيقها.

تغيير الأمر الواقع

غير أن كل ما ذكرناه لا يمكن أن يتم إلا إذا أخذت للنخبة السياسية الحاكمة قراراً استراتيجياً بضرورة تغيير الأمر الواقع، والتخلى عن الشعارات الخادعة التى تذهب إلى أنه ليس فى الإمكان أبداً مما هو قائم!

هناك ضرورة لممارسة النقد الذاتى تقوم به كل الأطراف فى الحزب الوطنى الديمقراطى (حزب الأغلبية) وباقى الأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدنى، والمتقنين.

وفى هذا النقد الذاتى لا يكفى الاعتراف بالأخطاء وإنما لابد من إعطاؤها التكييف الصحيح.

ومفهوم الأمر الواقع - كما بينا من قبل - هو مفهوم سياسى يستعان به فى بسط هيمنة سياسية خاصة.

ومن هنا لا يجوز للحزب الوطنى الديمقراطى أن يسيطر على الأمر الواقع من خلال فرض فكره الواحد، بدون أن يتفاعل بشكل إيجابى وخلق مع الأفكار الأخرى المطروحة، والتى قد تتضمن اجتهادات وروى تفوق فى فاعليتها لحل المشكلات ما يدعو إليه ويتبناه.

وإذا كان هناك حوار يجرى بين الحزب الوطنى الديمقراطى وغيره من الأحزاب، فلا يجوز أن يقتصر على قضايا الإصلاح السياسى، وإنما لابد له من خلاص من التأكيدات السلبية للفكر الواحد، وأن يتطرق الحوار إلى كل مشكلات التنمية بأبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

لقد أن الآوان - على صعيد العالم العربى كله - ألا تنفرد نخبة سياسية حاكمة صغيرة العدد، ومهما كان النظام السياسى الذى تعمل فى ظله ملكياً كان أو جمهورياً، بوضع السياسات المتنوعة بعيداً عن الحوار الديمقراطى الواسع فى مراكز التفكير فى المجتمع، ومع مؤسسات المجتمع للمدى للمتنوعة.

وفى هذا الإطار لابد من إعادة الحيوية للمجتمع السياسى العربى بعد أن تم تأميم السياسة لصالح الحزب السياسى الواحد مرة، ومن أجل الحكام العرب العباقرة والملمهين مرة أخرى، وفى سبيل نواصم الأنظمة العربية المستبدة مرة ثالثة.

فلقد مضى الزمن الذى كانت تستفرد فيه النظم السياسية بشعوبها، فى ظل قهر سياسى معمم، وأصبحت لغة العصر هى الديمقراطية والتعددية واحترام حقوق الإنسان. والنظام السياسى العربى الذى لن يجيد قراءة هذه الأبجدية العالمية، ولن يفهم التغيرات الكبرى التى لحقت ببنية المجتمع للعالمى، فإنه يحكم على نفسه بالتدهور الحتمى!

(٧)

لا ديموقراطية بغير عدالة اجتماعية

يدور فى العالم العربى صخب هائل حول التحول الديموقراطى. ويرد هذا الصخب إلى اشتداد مطالبة الأحزاب السياسية العربية ومنظمات المجتمع المدنى بتطبيق مبادئ وقيم الديموقراطية الحقيقية، بدلاً من الأشكال الديموقراطية المزيفة التى اتقنت صنعها للنظم السياسية العربية السلطوية طوال أكثر من خمسين عاماً. وقد ضاعف من الصخب محاولة الولايات المتحدة الأمريكية فرض الديموقراطية كما تفهمها من خلال مشروع الشرق الأوسط الكبير الذى تبنته بعد تردد الدول الثماني الكبرى، والذى أصبح اليوم هو عقيدة حلف الناتو. والتحول الديموقراطى - بحسب التعريف - هو التحول من نظام سياسى سلطوى يقيد حركة الأحزاب السياسية ويضع القيود أمام مؤسسات المجتمع المدنى، إلى مجتمع ليبرالى يطلق فيه عنان حرية تعاطى السياسة، بما يعنيه ذلك من تعددية سياسية حزبية، وتعددية فكرية وحرية عمل لمؤسسات المجتمع للمدنى.

والتحول الديموقراطى - كما تشهد بذلك التجارب العالمية المقارنة - عملية بالغة الصعوبة والتعقيد. ذلك أنه ينطوى - ايس فقط على إسقاط بعض الممارسات السياسية واستحداث ممارسات أخرى تهدف إلى توسيع دائرة المشاركة السياسية إلى أبعد مدى - وإنما ينطوى على تغيير اجتماعى وثقافى مخطط.

وهذا التغيير لا بد له أن يهاجم القيم السياسية السلطوية التى عادة ما تحاول بكل ما تملكه الدولة من أجهزة إيديولوجية، تقنيس الحاكم ملكاً كان أو رئيساً للجمهورية، وفى نفس الوقت تحصين النظام السياسى - أياً كانت طبيعته - من النقد الجذرى للمنطقات التى يقوم على أساسها بما يهدد شرعيته المفروضة.

وهدم القيم السلطوية لابد أن يترافق معه بناء أو إعادة بناء القيم الديمقراطية التى تركز على حقوق الأفراد فى المقام الأول، باعتبارهم مواطنين وليسوا رعايا. ذلك أن الدولة السلطوية عادة ما تهدر حقوق المواطن حتى لو كانت الدساتير المطبقة تنص عليها، وتعامل الأفراد بحسبانهم رعايا من حقها أن تحدد أوضاعهم كما تشاء، حتى لو كان ذلك ضد الدستور أو القانون، كما أن من حقها المزعوم أن تغير كما تشاء وتهوى من أوضاعهم للقانونية والسياسية.

وللقسم الديمقراطي تؤمن بالتعددية السياسية والفكرية، وتقوم وتزدهر فى ضوء حرية التفكير وحرية التعبير وحرية التنظيم.

وهى تحض على السلوك السياسى الإيجابى، والذى يتمثل فى الحرص على المشاركة السياسية سواء بالانضمام إلى الأحزاب السياسية المختلفة، أو بالمشاركة فى الانتخابات التى تجرى بصورة دورية.

ولنا أن نستوقع - كما تثبت ذلك التجارب العالمية - أن تقابل عملية تفكيك بنية النظم السلطوية مقاومة عنيدة من أطراف شتى، فى مقدمتهم النخب السياسية العربية الحاكمة، والتى استأثرت لأحقاب طويلة بالسلطة والثروة. وبالتالى لابد لقوى التغيير الديمقراطي فى الوطن العربى أن تواجه مقاومة أعضاء النخب السياسية العربية الحاكمة للتحويل للديمقراطى باستراتيجيات مدروسة، تقوم على أساس تعبئة للرأى العام عموماً، وأصحاب المصلحة فى التغيير من مختلف الطبقات والشرائح الاجتماعية، لمواجهة هذه المقاومة بكل الطرق السلمية الممكنة. إن كسب هذه المعركة المبدئية هو الذى سيفتح الباب أمام الأمواج الدافقة للتحويل الديمقراطي بمستوياته المتعددة.

الخبرة الأمريكية المزعومة

ويلفت النظر أن للولايات المتحدة الأمريكية قدمت نفسها - وخصوصاً بعد أحداث الحادى عشر من سبتمبر، وبعدها خفت إلى حد ما أصداء غزوها لأفغانستان والعراق - باعتبارها راعية للديمقراطية فى العالم والمدافع الأول عن قيمها النبيلة!

وأخذت دعوتها لتطبيق الديمقراطية في العالم العربي أشكالاً متعددة، من أول إرسال أساتذة أمريكيين لتتقيف النخب المثقفة العربية بصدد مبادئ الديمقراطية، إلى محاولة رشوة بعضهم من خلال تقديم ملايين الدولارات لهم في صورة معونات لجمعياتهم التطوعية المزعومة، والتي لم تنشأ إلا لتحقيق الإثراء غير المشروع لبعض العناصر الفاسدة من النخب الثقافية العربية.

وتحدث في مجال السعي الأمريكي للترويج للديمقراطية في العالم العربي أحداث إن دلت على شيء فإنما تدل على سذاجة تفكير أركان المؤسسة الأمريكية الرسمية، وجهلهم للشديد بتاريخ الديمقراطية في مصر وفي عديد من البلدان العربية. وذلك مثل العراق وسوريا وتونس والمغرب وليبيا والسودان، والتي شهدت من قبل وفي فترات محدودة من تاريخها، تجارب ديمقراطية تزر بالخبرات العميقة التي تحتاج إلى دراسات علمية وتأملات ثقافية في نفس الوقت.

ومن بين هذه الأحداث الطريفة أن أحد مراكز البحث المصرية دعا مرة بعض الخبراء السياسيين العرب لحضور محاضرة تلقىها أساتذة أمريكية مشهورة بدراساتها عن الديمقراطية، وزميل لها. وبدأت الأستاذة تقرأ نصاً مكتوباً عبارة عن معلومات بدائية عن الديمقراطية مما يصلح لتدريسها لمجموعة من الطلبة المبتدئين! وقاطعها بعض الخبراء ولفتوا نظرها إلى أن مسلكتها في الواقع معيب، ويدل على جهل فاضح بالمستوى التعليمي والفكري للخبراء الذين حضروا اللقاء، وطلبوا منها بدلاً من القراءة العملة لنص بدائي مكتوب، أن تقول رأيها في شرعية أو عدم شرعية الغزو الأمريكي للعراق بدلاً من تضييع الوقت في محاضرات فارغة!

ويبدو أن الحنقفة الأمريكية لن تتوقف في هذا المجال. فقد حضرت مادلين أولبرايت وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة إلى القاهرة، وقابلت عدداً من المثقفين المصريين، ثم قررت أن تعطي محاضرة عن الديمقراطية. وجاء في محاضرتها الساخنة أن الديمقراطية حين تطبق لابد أن يلمس المواطنون فوائد مادية لتطبيقها تنعكس على مستوى دخولهم ونوعية حياتهم. كما أن الديمقراطية ليست انتخابات فقط ولكنها قيم أيضاً!

الحرية السياسية والعدالة الاجتماعية

والواقع أن ما ذكرته أولبرايت التي تحمس لكاملاها بعض المتقنين المصريين، يبدو باهتاً تماماً إذا ما قورن بالخبرة السياسية المصرية المعاصرة. ونقول لمن لا يعلم من الأمريكيين وبعض المتقنين المصريين المتحمسين لأمريكا أيضاً، أن مصر شهدت فترة ليبرالية وديمقراطية بالغة الخصوبة من عام ١٩٢٣ تاريخ صدور الدستور المصري حتى عام ١٩٥٢ تاريخ قيام ثورة يوليو.

كانت هناك رأسمالية، وكانت هناك تحدية حزبية وكانت هناك حريات سياسية، وذلك بالرغم من وجود قيود أثرت على الممارسة، وأبرزها تدخلات قوات الاحتلال الإنجليزي ومؤامرات للقصر الملكي ضد حزب الوفد، والذي كان هو حزب الأغلبية.

كانت هناك حريات سياسية ولكن لم تكن هناك عدالة اجتماعية في توزيع الدخول، وبثبت ذلك بروز "المشكلة الاجتماعية" والتي تمثلت في الفجوة الواسعة بين من يملكون ومن لا يملكون في ريف مصر وحضرها. وهذه المشكلة الاجتماعية كانت أحد أسباب قيام الثورة.

قامت ثورة يوليو ١٩٥٢ لتطبق مشروعا كاملا للعدالة الاجتماعية الذي صاغته القوى الوطنية المصرية من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار. وتم ذلك من خلال تطبيق قانون الإصلاح الزراعي الذي حدد الحد الأقصى للملكية الزراعية، ومن خلال تحديد الحد الأدنى لأجور العمال، وتحسين أحوال الموظفين، وبناء المساكن الشعبية لمحدودي الدخل، وفتح أبواب التعليم المجاني أمام الفقراء، واستطاعت دولة للثورة القيام بمشاريع ثمتي في مجال الرعاية الاجتماعية بعد تأميم للممتلكات الأجنبية بعد عام ١٩٥٦، ومن خلال فرض الحراسات على كبار الملوك.

حققت الثورة العدالة الاجتماعية إلى حد كبير بعد أن رفعت الحصار الاجتماعي عن الطبقة الوسطى، وبعد أن رفعت من شأن الطبقات الفقيرة، غير أنها أمتت السياسة في الواقع، بعد أن ألغت الأحزاب السياسية عام ١٩٥٤، وقنعت بصيغة للحزب الواحد، وصارت للحريات السياسية.

ومن هنا يمكن القول أن مصر تحولت من نموذج الحريات السياسية بدون عدالة اجتماعية، إلى نموذج آخر هو للعدالة الاجتماعية بدون حريات سياسية.

ونحن الآن - على نطاق العالم العربى - وبعد الخبرات العميقة إقليمياً وعالمياً وصقلنا إلى لحظة للتوازن.

ونعنى بذلك على وجه الدقة أنه لا بد من الحريات السياسية. كما أنه - فى نفس الوقت - لا بد من العدالة الاجتماعية. ومعنى ذلك أن التحول الديموقراطى فى العالم العربى لن يؤتى ثماره إلا إذا أولينا موضوع العدالة الاجتماعية ما يستحقه من اهتمام.

وقد شهد العالم العربى طوال الخمسين عاماً للماضية توحش أعضاء النخب السياسية الحاكمة فى مجال الاستئثار بالنصيب الأكبر من الثروة القومية، بالقانون، وبالعرف، وإن لم يجد القانون والعرف، مارسوا الفساد العلنى لكى يثروا على حساب شعوبهم.

غير أننا فى اللحظة التى بدأ فيها يعلو صوت المطالبة بالتحول الديموقراطى، لابد أن يعلو صوت المطالبة بتحقيق الحد الأدنى من العدالة الاجتماعية.

والعدالة الاجتماعية ليست مجرد شعار يرفع، ولكن لها مفهوم محدد، وينبغى وضع استراتيجيات لتحقيقها، فى ضوء تحليل الخبرات العالمية المقارنة.

وفى هذا المجال لابد من الدراسة النقدية لخريطة توزيع الدخل القومى، والحد من إهدار المال العام، وترشيد عملية اتخاذ القرارات التنموية. وقبل ذلك كله المواجهة الحاسمة للفساد، وسن التشريعات الكفيلة بردع الفاسدين، وإنشاء أجهزة فعالة للرقابة، وإعادة النظر فى سياسة الأجور على الصعيد القومى، وتدهيم برامج الرعاية الاجتماعية.

ومن ثم لابد من التأكيد بأنه لا ديموقراطية بغير عدالة اجتماعية.

(٨)

تحولات الدول وتغيرات النظم !

هناك حقائق لا شك فيها على مستوى العالم كله، وأهمها على الإطلاق هي التحولات الكبرى التي لحقت بالوظائف المتعددة التي تقوم بها الدولة من ناحية، والتغيرات الجسيمة التي أصابت بنية النظم السياسية على تعددها. ويمكن أن ترد هذه التحولات الكبرى والتغيرات الجسيمة إلى عدة أسباب مجتمعة، بعضها يتعلق بالتطور الدخلى للمجتمعات، والأخرى وثيقة الصلة بالتغيرات الكبرى التي نجمت عن ظاهرة العولمة، والتي هي ولا شك فى ذلك الظاهرة المركبة الأبرز التي مستبصر على مناخ القرن الحادى والعشرين.

غير أننا نعتقد أن للتغيرات التي لحقت بالدول والنظم السياسية يمكن أن ترد ببساطة إلى تراكم الخبرة الإنسانية طوال القرن العشرين، والذي يمكن اعتباره من أبرز القرون الإنسانية. ففي جنباته اختبرت صلاحية نظم سياسية متباينة فى توجهاتها الإيديولوجية، وشكلت فى ضوئها دول خاضت امتحانات التاريخ الكبرى التى تتعلق بالفشل والنجاح، وذلك بالمعنى التاريخى للكلمة. وحين انتهى القرن العشرون عملياً عام ١٩٨٩ تقريباً، وهو تاريخ سقوط الاتحاد السوفيتى ودول الكتلة الاشتراكية، كان ذلك معناه دعوة مباشرة لكافة العلماء الاجتماعيين والمفكرين والمثقفين من كل دول العالم لكى يحلوا ظواهر للقرن العشرين، ويتأملوا عبره ودروسه، ليس بالمعنى التقليدى، ولكن من خلال منهج فلسفى وعلمى متكامل، قادر على التنفيذ إلى لب الظواهر واستخدام القوانين العامة للتى حكمتها، وأنت إلى اندثار البعض منها وظهور البعض الآخر.

نكتب هذا وبصرنا موجه بشكل خاص إلى الإنجاز الفكرى الفريد للمؤرخ البريطانى الشهير إريك هوبزباوم، والذي كتب كتابه: "تاريخ وجيز للقرن العشرين" والذي يقدم فى الواقع نموذجاً فريداً لهذا التاريخ الذى ندعو

له، وهو التاريخ الذى لا يقف عند حدود سطوح الأحداث، إنما يغوص وراءها، ويتتبع التشابكات التى تربط بينها، والتى أدت فى النهاية إلى نتائج حاسمة بالنسبة للمصير الإنسانى نفسه!

أليس سقوط الشيوعية للرسمية التى قامت على أساسها إمبراطورية عظمى ونشأت فى رحابها دول متعددة فى ذلك حداثاً جسيماً أثر بالفعل على نوعية حياة ملايين البشر؟

ويكفى فى هذا المجال عقد المقارنة بين حالة فئات الشعب الفقيرة فى الاتحاد السوفيتى التى رغم كل ما قيل عن ظروفها البائسة كانت تتم بالمسكن الرخيص والرعاية للصحة والاجتماعية وفرص التشغيل شبه الكاملة، ووضعها المزرى اليوم فى ظل روسيا المتحولة بصورة بالغة التشوه، من دولة شيوعية يحكمها الاقتصاد الموجه إلى دولة رأسمالية يحكمها الاقتصاد الحر، حيث يخضع كل شئ بمن فيهم البشر للبيع والشراء حسب قوانين العرض والطلب!

وليس غريباً فى ظل تفكك الدولة الروسية وتحكم المافيا فى إدارة شئونها، وتهريب ملايين الدولارات إلى الخارج، وعدم سيطرة أجهزة الدولة الناشئة على إدارة شئون البلاد، أن يحن ملايين الروس إلى ماضيهم الشمولى القريب! ولسان حالهم يقول القهر السياسى اليوم لا يختلف إلا من حيث الشكل مع القهر السيلسى بالأمس!

"لكى جى بى" كان هو المسيطر على حياة البشر فى الاتحاد السوفيتى السابق، غير أن القهر السياسى اليوم لم يتغير بالرغم من زوال السلطة المهيولة لأجهزة المخابرات، والصخب الديموقراطى الذى ينتج عن الانتخابات الدورية، والتى يتحكم فى نتائجها رأس المال الروسى الجديد وأصحابه، ممن ورثوا أصول الشعب السوفيتى وباعوها رخصة حقاً فى السوق العالمى، من خلال عملية تفكيك منظمة ساعدت عليها بفاعلية أجهزة الدولة الأمريكية، حتى تتأكد أن عدوها القديم قد سقط نهائياً وإلى الأبد، ولن يعود شبحه مرة أخرى إلى مسرح التاريخ العالمى.

"النموذج الشمولى للدولة السوفيتية" يصلح للدراسة بالمعنى التاريخى للكلمة لتحليل أسباب نشوئه، ومصر فضله فى التطبيق، وإنهياره فى النهاية.

هى أسئلة تتعلق بجوهر عملية الميامة وخصوصاً فى معناها الحديث. بمعنى قدرة الدولة - أياً كان النظام الذى تنتمى له - على إشباع الحاجات

المادية والروحانية للمواطنين، ومعدلات رضاء الجماهير عن إدارة الحكومات المختلفة للسياسات، ومدى حساسية هذه الحكومات لتغيرات وتبدلات أمزجة الناس، وارتفاع سقف آمالهم وطموحاتهم في ظل انتشار الميديا العالمية التي سمحت للشعوب أن تقارن بين أوضاعها والأوضاع في باقي أرجاء العالم.

النموذج الشمولى للدولة يمكن اعتباره "نموذج للحد الأدنى" من تحقيق الحاجات الأساسية للبشر. سكن رخيص أحياناً تقاس فيه المساحات بالمتراً حسب عدد أفراد الأسر نتيجة لأزمة الإسكان التي لم يكن هناك حل لها، وأكسل رخيص ليس فيه تنوع، وإنما يكفى لإبقاء الناس أحياء، وبرامج للرعاية الصحية، ومع كل ذلك الحد الأدنى من التمتع بالحقوق، بالرغم من أن الدساتير تنص على قائمة كبيرة منها.

النموذج الشمولى السوفيتى للدولة كان الملهم فى الواقع لدول متعددة فى العالم الثالث وعلى رأسها مصر.

فقد حاولت ثورة يوليو ١٩٥٢ التى كانت بلغة الحساسية إزاء مشكلة العدالة الاجتماعية فى مصر أن تطور فى أساليبها حتى وصلت إلى ما يمكن تسميته "النموذج المصرى للدولة الاشتراكية".

ونحن نعرف أن سر جماهيرية ثورة يوليو ١٩٥٢ منذ نشأتها أنها جاءت بانقلاب على الأوضاع للطبقية القديمة فى مصر الملكية، حيث كان الملك يملك ولا يحكم، وحيث كان هناك نظام ديموقراطى يقوم على التعددية السياسية، وحيث كانت تدار انتخابات بشكل دورى، وبغض النظر عن مشكلات التزوير وسيطرة رأس المال على الحكم، وحيث كان المجتمع المصرى آنذاك هو مجتمع البكوات والباشوات.

كانت هناك ديموقراطية مقيدة إلى حد ما بحكم تدخل قوات الاحتلال الإنجليزى وتلاعبات الملك، وكان المواطن المصرى للبسيط الفقير البائس للمهمش اجتماعياً يستطيع فى ظل بعض الظروف أن ينزل إلى الشارع وينتظاهر ويهتف، ولكن كل ذلك فى حراسة دقيقة لقوى الأمن المعبرة آنذاك عن كبار الملاك، وكانت تهم الشيوعية جاهزة لكل من دعا للثورة على الظلم الاجتماعى، ودعا إلى نظام سياسى أكثر عدلاً وإنصافاً للطبقات الفقيرة.

جاءت ثورة يوليو ١٩٥٢ لتفرض على أصول الاستغلال الطبقي، وأصدرت القانون الأول للإصلاح الزراعي بعد ستة أسابيع من قيامها، وواصلت مسيرتها في مجال العدالة الاجتماعية والحرية السياسية، إلى أن تبلور النموذج في بداية الستينيات، وأصبحنا أمام النموذج المصري للدولة الاشتراكية، التي ترعى المواطن منذ الميلاد، وتتيح له التعليم والصحة، وبعد ذلك تتيح له العمل سواء في الحكومة أو في القطاع العام. صحيح أن نوعية السلع والخدمات كانت تتدهور إلى حد ما مع الزمن، وصحيح أن الحريات السياسية لم تكن متوافرة بالطريقة التقليدية في أي مجتمع ديمقراطي غربي. فلم تكن هناك تعددية حزبية ولا انتخابات دورية، وحرية التعبير كانت مقيدة إلى حد ما. غير أن المواطن البسيط عاش مطمئناً لأن برنامج الدولة المصرية الاشتراكية للمعلن كان يعطى له اليقين بأن غده مضمون، وكل ما عليه أن يعمل بجد واجتهاد، حتى لو كانت فرص الترقى محدودة وإمكانات الانطلاق غير متاحة.

وكما سقط النموذج الشمولي للدولة السوفيتية عام ١٩٨٩ والذي أدى إلى زلزال عالمي في الإيديولوجيا والثقافة والفكر، وحتى السياسة والاقتصاد، سقط النموذج الاشتراكي للدولة المصرية عام ١٩٦٧، حين وقعت هزيمة يونيو الشهيرة في الصراع الذي لم يخطط له مع الدولة الإسرائيلية الصهيونية التوسعية، والتي استطاعت استدراج أركان النظام المصري لمعركة عسكرية غير متكافئة، وكانت نتيجتها - نظراً لموازين القوى العسكرية وقتها - محسوبة سلفاً.

ما الذي أدى إليه سقوط النموذج المصري للدولة الاشتراكية؟ ليس أقل من زلزال مدوى أصاب في الصميم العلاقات الوثيقة بين الدولة والمواطن في مصر.

لتسببت الدولة نتيجة للهزيمة وبروز مصاعب اقتصادية لا حدود لها، بالإضافة إلى عوامل التردى التي ظهرت بعد نهاية مرحلة الخطة الخمسية الأولى من ميادين متعددة.

وأسقطت الدولة المصرية بالتدريج عديداً من التزاماتها المعلنة وخصوصاً في مجال التشغيل، والتي بدأت بتأخير التعيين في الحكومة والقطاع العام لفترات امتدت إلى سنوات، إلى أن وصلنا في حكومة المهندس أحمد نظيف إلى موقف جديد مبناه تصريح رسمي يقول سينم وقف

التعيين فى الحكومة نهائياً، بعدما ترهل الجهاز الحكومى، والذى يضم ملايين الموظفين غير المنتجين.

ومعنى ذلك أن بداية ترك المواطن المصرى لمصيره والتي بدأت بعد هزيمة يونيو ١٩٦٧، وصلت الآن إلى ذراها فى ظل الرأسمالية المعلنه للدولة وحرية السوق، وقوانين العرض والطلب.

وعلى عكس النموذج المصرى للدولة الاشتراكية، فإن "النموذج المصرى للدولة الرأسمالية الجديدة"، يتضمن ولاشك فى ذلك حريات أوسع بكثير فى مجال التعددية السياسية الحزبية وحرية التفكير وحرية التعبير، ولكن يرافق ذلك كله ضياع كامل فى الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، وعمليات انسحاب تدريجى من مجالات الرعاية الاجتماعية.

النموذج المصرى "للدولة الرأسمالية الجديدة" لم يستقر بعد، لأنه بحكم سيطرة أصحاب المصالح وتوحشهم فى مجال تراكم الثروة بالطرق المشروعة وغير المشروعة. بل وحتى من خلال عملية واسعة المدى للفساد، لم تفتح حتى للقوانين الرأسمالية أن تعمل وتنتج آثارها الإيجابية والسلبية كما يحدث فى عديد من بلاد العالم.

لقد أوقفت للنخبة السياسية الحاكمة - ويا لبراعتها - العمل بالقوانين الرأسمالية المعروفة بالرغم من الشعارات المعلنه، وأبطلت فاعليتها، ومن هنا غلبت على القرارات الاقتصادية العشوائية، وأصبحت عملية صنع القاعدة القانونية فى مجال التشريعات تخضع للمصلحة والهوى والمزاج.

المتحمسون للبرالية الجديدة والتي نقلوا بعض ملامحها بتشويه عظيم من الغرب، غارقون فى الصخب حول التحول الديمقراطى، غير أنهم يتحاشون تماماً الحديث حول التحول الاجتماعى! لا أحد يتحدث عن الفقر واتساع دوائره، ولا أحد يتكلم عن انخفاض الروح المعنوية للأمة، نظراً لشيوخ الفساد، وغياب أفق الأمل بالنسبة للمواطن البسيط. ولا أحد من جهاذة البرالية الجديدة وتلاميذهم الجدد المحنثين يتحدث عن العدالة الاجتماعية وكأنها كلمة محرمة!

(٩)

أزمة الدول العربية المعاصرة ؟

فى إطار تحولات الدول وتغيرات النظم التى حاولنا فى المقال الماضى رسم ملامحها الرئيسية وإبراز قسّماتها المميزة، تمر الدولة العربية المعاصرة فى أزمة عميقة لاشك فيها. ولو شئنا أن نلخص أسباب الأزمة فى معادلة واحدة لقننا أنها بسبب اشتداد مطالب الدالخل وعنف ضغوط الخارج! ومن المنطقى أن يثار منذ البداية تساؤل: هل يمكن الحديث عن الدول العربية المعاصرة على سبيل التجريد، وبدون الالتفات إلى الفروق الجسيمة أحياناً بين دولة عربية وأخرى من زاوية الموارد الاقتصادية، وعدد السكان، ونوعية الطبقات الاجتماعية، ودرجة النضج الثقافى، وقبل ذلك كله طبيعة النظام السياسى؟

نزع أن ذلك يمكن على أساس أن موجات التغير الكونية العارمة التى اكتسحت العالم وخصوصاً بعد سقوط الاتحاد السوفيتى وإنهيار النظام الدولى الثلاثى القطبية، وبرز النظام الدولى الأحادى القطبية الذى تنزعمه منفردة الولايات المتحدة الأمريكية، وهبوب عاصفة العولمة التى اقتلعت ممارسات قديمة متعددة، كل هذه العوامل محت إلى حد كبير الفروق بين الدول.

بعبارة آخر أدت ثورة الاتصالات الكبرى وخصوصاً البث التليفزيونى الفضائى وشبكة الإنترنت إلى ثورة فى مجال الاتصال بين البشر. وأصبحت قوى المعارضة فى أكثر الدول العربية تقليدية قادرة على اجتياز حواجز القهر السياسى والرقابة العنيفة لكى تتواصل مع جماهيرها فى الدالخل والخارج من خلال مواقع إلكترونية لها مكانها الثابت على شبكة الإنترنت، ومن ثم تمارس بث خطابها للنقدى للنظم السياسية السائدة مما من شأنه أن يغير الوعى الاجتماعى السائد، ويزعزع قواعد الاستبداد الراسخة.

ومن ناحية أخرى فموجبات العولمة المتنقطة لم تعد تعنيها الفروق بين الدول، وما إذا كانت متخلفة أم متقدمة، فقيرة أم غنية، فقد أسست مؤسساتها وخاصة الاقتصادية وعلى رأسها منظمة التجارة العالمية، وتريد أن تفرض قوانينها الملزمة على كل الدول، ومن لا يخضع لها فالحقوق الاقتصادية جاهزة للتطبيق.

التحدى والاستجابة

ومما لا شك فيه أن اشتداد عنف مطالب الدخول كان يمثل مثيرات على الدولة العربية المعاصرة أن تستجيب لها، بإعادة صياغة رؤيتها للسياسة والحكم، ورسم الخطط الاقتصادية للكفيلة بتحقيق مطالب الحد الأدنى للشعوب والتي تفرق جماهيرها العريضة في محيط الفقر، في الوقت الذي يسبح فيه أعضاء النخب السياسية الحاكمة في الترف نتيجة لاستئثارها بالنصيب الأكبر من الدخول القومي، بالإضافة إلى العائد من الصفقات المتنوعة، وأموال العمولات والسمسرة، وكل ضروب الفساد.

وفى تقديرنا أن عجز الدولة العربية المعاصرة عن إعادة صياغة رؤيتها للسياسة والحكم يمثل الفشل الأكبر، ذلك أن النخب السياسية الحاكمة مهما تباينت أنماطها في نظم ملكية أو جمهورية لم تدرك أنه آن أوان توسيع إطار دائرة الحكم، وإشراك عناصر جديدة من النخب العربية المثقفة إلى الدائرة وعدم استئثار أفراد الأسر المالكة أو أعضاء الحزب الحاكم بكل مناصب الدولة، اعتماداً على قاعدة الثقة والولاء وليس الكفاءة والتخصص.

وفى هذا المجال حاولت بعض الدول لإخال تعديلات شكلية حقاً على نظام الحكم، سواء باستحداث مجالس شورى معينة مع توسيع قاعدتها لتضم عدداً من الأكاديميين والمتخصصين الذين لا ينتمون بالضرورة لدوائر الحكم التقليدية، أو بضم بعض المتخصصين غير الحزبيين في الحكومات الحزبية التي يشكلها الحزب الحاكم والذي عادة ما يكون الحزب الأوحد بحكم غياب التعددية الحزبية الحقيقية. وفى بعض الحالات النادرة كما هو الحال في المغرب على سبيل المثال وصل إبداع النظم إلى اختراع نظرية "التوالى السياسى" بدعوة المعارضة ذاتها لتشكيل الحكومة، فإذا فشلت فى حل المشكلات للجسيمة التي خلقها النظام طوال عقود من السنين تمت إقالة

حكومة المعارضة، كما حدث في وزارة الاتحاد الاشتراكي في المغرب، وأعيد تشكيل الوزارة وفقاً للقواعد التقليدية!

ومعنى ذلك أن الدولة العربية المعاصرة مازالت واقفة عند عتبة الديمقراطية ولا تريد أن تخطو الخطوات اللازمة لتغيير البنية السلطوية للنظام والشروع في تحرير المجتمع من رقيبتها الخائفة. وأسباب هذا التردد معروفة، وهي لا تتعلق بمجرد عناد أهل الحكم وعدم رغبتهم في التغيير، ولكن السبب الحقيقي أنهم رتبوا أمورهم منذ عشرات السنين على الاستئثار بعملية صنع القرار بغير مشاركة من أحد، بالإضافة إلى أن مواقعهم في السلطة سمحت لهم بالحصول على عوائد مالية مهولة، أدت إلى تراكم ثروتهم في الداخل والخارج. فكيف يتنازلون عن قدر من السلطة وكثير من موارد الثروة؟

غير أن مشكلة تحولات الدول وتغييرات النظم لم تعد إرادية، بل إن الضغوط الخارجية وخصوصاً للضغوط الأمريكية المعلنة، قد أسفرت عن وجهها الحقيقي في الآونة الأخيرة، والتي تضمنت لها ضغوط الاتحاد الأوروبي وغيره من الدول الكبرى، مصممة على تغيير طبيعة الحكم في عديد من الدول العربية ملكية كانت أم جمهورية.

وفى ضوء ذلك قد يكون أجدى لأهل الحكم في العالم العربي، أن يقوموا بعملية حوار ديمقراطي واسعة المدى تشمل أطراف المعارضة والمتقنين وممثلى مؤسسات المجتمع المدني، لإعادة صياغة الحكم بصورة ديمقراطية تكفل توسيع أطر المشاركة السياسية، ورفع القيود أمام حركة المواطن، في ضوء احترام دقيق لمواثيق حقوق الإنسان.

غير أن إعادة صياغة الحكم والسير في طريق الديمقراطية الطويل ليس سوى الخطوة الأولى للضرورة وإن كانت ليست كافية. فلا بد من إعادة صياغة السياسات الاقتصادية بما يكفل تحقيق مطلب التنمية البشرية المستدامة، في ظل صيغة واقعية لتحقيق العدالة الاجتماعية.

ولذلك إذا كانت ضغوط الخارج على الدولة العربية المعاصرة تركز على الديمقراطية تحقيقاً لمصالح الدول الكبرى والتي تظن أن توسيع إطار المشاركة السياسية سيجذب الشباب العربي إلى عالم السياسة وبعده عن الفكر المتطرف ومن ثم عن الإرهاب فهم في الواقع واهمون! لأن اشتداد وطأة الفقر على الجماهير العربية للعريضة، وارتفاع معدلات البطالة إلى

أرقام غير مسبقة هي قنابل موقوتة لا يمكن لأى إجراءات ديموقراطية مهما كانت واسعة المدى أن تفككها. لابد من سياسات اقتصادية جريئة تنبثق من رؤية استراتيجية متماسكة، ونقوم على أساس ترشيد عملية صنع القرار التتوى، ووقف عملية إهدار المال العام، ومحاربة الفساد ومحكمة رموزه مهما علت مكانتهم فى السلم الاجتماعى، وإقناع جماهير الشعب أن المال العام له حرمة لابد أن تحترم، وأنه مخصص أساساً ليس لإثراء القلة من أهل الحكم على حساب الملايين، وإلما لى يكون أداة ضرورية لتحقيق التنمية الاقتصادية.

ومما لا شك فيه أن ضغوط العولمة الاقتصادية والسياسية والثقافية تستدعى من الدولة العربية المعاصرة الارتفاع إلى مستوى التحدى، وتعبئة كافة موارد المجتمع العلمية والفنية والاقتصادية لدخول حلبة المنافسة العالمية.

غياب المشروع البديل

وإذا كنا أشرنا إلى أبعاد أزمة الدولة العربية المعاصرة، فمما لا شك فيه أن المعارضة العربية غارقة أيضاً فى مشكلة عجزها عن تقديم البدائل الواقعية للسياسات الحكومية المطبقة.

ويرجع هذا العجز إلى أسباب شتى لعل أهمها جمود قيادات المعارضة العربية من وجهة النظر الإيديولوجية، وتشبثهم بشعارات فات أولها. لقد تغير العالم تغيرات جوهرية فى العقود الماضية، ولو ألقينا نظرة مقارنة على أهل الحكم والمعارضة معاً فى عديد من الدول المتقدمة والنامية على السواء، لأدركنا أنهم دخلوا فى سياق للإبداع الميأسى لابتكار حلول للمشكلات القائمة، وأهم من ذلك استباق الأحداث والتنبؤ بالتطورات القادمة والاستعداد لها بصياغة السياسات الملائمة.

عدم قدرة أهل المعارضة فى الدولة العربية المعاصرة على القراءة النقدية المستوعبة لنص العالم المعقد هو أحد أسباب عجزهم عن تقديم المشروع البديل.

وليس يكفى - على سبيل المثال - ترديد شعارات مقاومة العولمة، ولكن ينبغى تقديم البدائل الواقعية لسياسات العولمة الاقتصادية المجتمعية،

والنضال فى سبيل إقناع المؤسسات الدولية بمنطقةها، بل واستخدام كل وسائل الضغط المدنية فى سبيل تحقيق ذلك.

ومن ناحية أخرى على أهل الحكم والمعارضة معاً فى الدولة العربية المعاصرة أن يدركوا أهمية صعود العوامل الثقافية فى تشكيل الوعي العالمى المعاصر، مما من شأنه أن يؤثر على صياغة السياسات الاقتصادية ذاتها، وقيل ذلك سياسات الدول.

ولنراقب بدقة ما حدث بعد أحداث الحادى عشر من سبتمبر ٢٠٠١ فى الولايات المتحدة الأمريكية، وكيف أن ضرباً من ضروب صراع الحضارات قد نشأ وتبلور، وخصوصاً ضد العرب والمسلمين بل وضد الإسلام، باعتباره ديناً يحض على العنف كما يزعمون.

وقد استدعت هذه النظرة العدائية السافرة سياسات عدوانية تمارسها بكل وضوح الولايات المتحدة الأمريكية ضد الدولة العربية المعاصرة.

ومن ناحية أخرى لا ينبغي فى دراسة المجتمع المصرى المعاصر، أن تغفل أهمية التحليل الثقافى فى دراسة للتيارات الإيديولوجية الفاعلة والمؤثرة فى تشكيل الوعي الاجتماعى العام. ولعل انتشار الفكر الإسلامى المتطرف واقتناع جماعات متعددة من الشباب العربى به، وانطلاقهم من منطلقاته فى مجالات الإرهاب، ليمثل خطورة كبرى على التقدم فى مجتمعاتنا العربية.

لم تعد السياسة فقط هى المدخل والمخرج، ولم يعد الاقتصاد بمفرده هو المشكلة والحل، ولكن الثقافة أصبحت بإجماع العلماء الاجتماعيين فى كل أنحاء العالم اليوم، هى للمدخل الرئيسى لفهم المجتمعات المعاصرة، ورسم الخطط الإستراتيجية اللازمة لوضعها على طريق التقدم.

القسم الثالث

من العقل التقليدى إلى العقل الإرهابى

- ٨- الديمقراطية فى مواجهة الإرهاب
- ٢- الإرهاب كظاهرة عالمية
- ٣- نظرة تكاملية لظاهرة الإرهاب
- ٤- أزمة العقل الإرهابى
- ٥- تحديات الإصلاح السياسى العربى
- ٦- الجمود الإدراكى للنخب السياسية الحاكمة
- ٧- أسئلة التقدم والحكم والهوية
- ٨- تحديات الحكم الرشيد

(١)

الديموقراطية فى مواجهة الإرهاب

لـو ألقينا نظرة فاحصة على المشهد العربى الراهن لوجدنا أن مفرداته الأساسية تتمثل فى مطالبات المجتمع المدنى فى مواجهة الدولة العربية المعاصرة التى تتسم بشكل عام بطابع سلطوى لا شك فيه من ناحية، وضغوط الخارج متمثلة أساسا فى الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبى للانتقال من السلطوية العربية إلى الديموقراطية.

بعبارة أخرى يمر المجتمع العربى فى الوقت الراهن بمرحلة تحول ديموقراطى حاسمة، تتضمن محاولة تفكيك البنى الشمولية والسلطوية على صعيد الدولة، وعلى صعيد بعض مؤسسات المجتمع المدنى للتقليدية، التى تنزع إلى مقاومة الإصلاح الثقافى. وعملية التحول الديموقراطى العربى لا تتم فى فراغ، بل إنه لا يمكن فهمها والتنبؤ بمستقبلها بغير إسنادها إلى السياق الدولى الراهن. وهذا السياق الدولى يتميز بسيادة ظاهرة العولمة بتجلياتها السياسية التى تتمثل فى الديموقراطية والتعددية واحترام حقوق الإنسان، وتجلياتها الاقتصادية والثقافية والاتصالية. غير أن ظاهرة العولمة - بكل ما تمثله من ضغوط على مختلف الدول ومن بينها الدول العربية لكى تتحول ديموقراطيا، ولكى تتحرر اقتصاديا، وتطبق اقتصاديات السوق ومبدأ حرية التجارة، ولكى تتفتح ثقافيا - ليست إلا عنصراً أساسياً من عناصر السياق الدولى.

أما العنصر الذى برزت أهميته بعد أحداث الحادى عشر من سبتمبر حين وقعت الأحداث الإرهابية الشهيرة ضد مراكز القوة الأمريكية، فهو ظهور الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها الإمبراطورية الكونية التى تملئ شروطها وقوانينها وقيمتها على كل الدول، بما فى ذلك حلفاؤها للتقليديين. ويعنى ذلك أن الدول العربية تخضع فى الواقع لنوعين من الضغوط، ضغوط العولمة من ناحية، وضغوط الولايات المتحدة من ناحية أخرى. غير

أن الضغوط الأمريكية لم تقنع بمطالبة الدول العربية بتحقيق التحول الديمقراطي بغیر ممانعة أو تلكؤ، وبصورة تعيد صياغة فلسفه الحكم العربیة، سواء فی النظم الملكية أو الجمهوریة، بل إنها تعدت ذلك لممارسة ضغوط ثقافیة عنیفة، وهذه الضغوط للثقافیة تركزت فی مطالبتها بتجید الخطاب للديني والإسلامي وإعادة صياغة الثقافة الدينية، بل ومراجعة مصادر الفقه الإسلامي للتقليدية، وخصوصاً مرجعية السنة بما تتضمنه من أحاديث تحض على الإرهاب وعلى كراهية الآخر كما يزعمون.

فی ظل مطالبات الدلائل وضغوط الخارج يقف أعضاء النخب السیاسیة العربیة الحاكمة فی حيرة بالغة من أمرهم. وهذه الحيرة مردها إلى التخبیط بین الرغبة فی الإصلاح الجزئي الذي لا يلبي مطالب الداخل، والخوف من ضغوط الخارج التي لن تقبل - فيما يبدو- بالإصلاحات الجزئية. غير أن هذه الحيرة للبالغة أصبحت يضاف إليها مخاطر أخرى قديمة وجديدة فی آن واحد، هي مخاطر الإرهاب.

مخاطر الإرهاب

وإذا كان الإرهاب كظاهرة قد شهدته عديد من البلاد العربیة منذ سنوات وفي مقدمتها مصر والجزائر والمغرب واليمن ولبنان، إلا أنه يمكن القول أن بعض هذه الدول قد نجح إلى حد كبير نتيجة اتباع سياسات أمنية فعالة، بالإضافة إلى صياغة عدد من التوجهات السیاسیة التي تقوم على تفكيك حالة الاحتقان الحادة بین الجماعات الإسلامية الإرهابیة والدولة، فی القضاء إلى حد كبير على ظاهرة الإرهاب. وربما تصلح مصر نموذجاً لهذه الدول، التي نجحت فی القضاء على شوكة الإرهاب من ناحية، واتبعت سياسات فعالة فی مجال الدفاع الاجتماعي، أدت إلى ممارسة الجماعة الإسلامية لنوع من النقد الذاتي العلني الذي نشر فی كتب وزعت على نطاق واسع. وقد تعهدت فيها الجماعة الإسلامية بنبد للعنف، وانتقدت كثيراً من الاجتهادات الدينية الخاطئة التي كانت تلوی عنق للنصوص الدينية لكي تبرر الإرهاب والعنف، بل وتبيح قتل المسلمين واستحلال أموالهم. وتبع ذلك الإفراج عن مئات من المعتقلين الإسلاميين، وعودتهم مرة أخرى مواطنين إلى ساحة المجتمع يمارسون حياتهم العادية.

إلا أن أحداثاً وقعت في الفترة الأخيرة أقربها الحادث الإرهابي في حي الحسين بالقاهرة، والذي أدى إلى قتل بعض السياح الأجانب والمواطنين المصريين وجرح عدد منهم. وقبل ذلك وأخطر منه الحادث الإرهابي ضد فندق طابا والذي سقط فيه عشرات القتلى والجرحى من الإسرائيليين والمصريين.

ومن هنا يحق لنا أن نتساءل: هل هي عودة مرة أخرى إلى الموجات العنيفة للإرهاب تقوم به جماعات إسلامية متطرفة أيا كانت منطلقاتها، أم أن هذه الحوادث مجرد أحداث منعزلة لا تشكل بذاتها ظاهرة؟

سئلة هامة وإن كان من الصعب الإجابة عليها في الوقت الراهن. غير أننا لو تلقينا بنظرنا إلى دول عربية أخرى لأدركنا أن ظاهرة الإرهاب أصبحت تشكل ملمحاً أساسياً من ملامح للمجتمع العربي المعاصر. ذلك أن حوادث الإرهاب غير المسبوقة في السعودية قد كشفت عن أن التيارات الدينية المتطرفة التي ظلت مطلقة السراح عشرات السنوات، والتي عملت على صياغة رؤية مغلقة للعالم، تريد أن تجعل من الماضي البعيد المرجعية الأساسية للمجتمع، في ظل شبكة معقدة من التحريم يشمل السياسة والاقتصاد والاجتماع والثقافة معاً، بالإضافة إلى سهولة إصدار الأحكام بالكفر ومخالفة الشريعة الإسلامية. هذا المناخ الرجعي بذاته هو الذي أدى إلى انفجار الإرهاب في السعودية، وخصوصاً بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر التي وقعت ضد مراكز القوة الأمريكية، وانتشار الفكر الإرهابي لتنظيم القاعدة، وتأثيره الضار على المئات من الشباب الإسلامي في بلاد متعددة.

ولو نظرنا إلى ماذا حدث في الجزائر من مذابح مروعة قامت بها الجماعات الإسلامية الإرهابية ليس ضد السلطة فقط ورموزها، ولكن ضد الشعب الجزائري نفسه، لأدركنا أن الإرهاب أصبح يمثل مخاطر كبرى ليس على التحول للديموقراطية العربي المرتجى، ولكن حتى على الأوضاع القانونية المساندة في البلاد العربية. ذلك لأن من شأنه بالإضافة إلى تطبيق القوانين العرفية مثل قانون الطوارئ لا بد له أن يؤدي في مجال استجابة الدولة العربية للتحدي أن يمس حقوق الإنسان، ويبدد الضمانات القانونية للمتهمين والمعتقلين.

ويكفى أن نطالع أنباء اليمن الشقيق، حيث تقع كل يوم معارك كبرى بين الدولة وتنظيم ديني متطرف، يسقط فيه مئات الضحايا من الجانبين. ومعنى ذلك كله أن الإرهاب فى الواقع يؤدى إلى مخاطر كبرى تمس صميم الممارسة الديمقراطية من ناحية، وقد يعطل بحكم خطورته عملية التحول للديموقراطى المعقدة والحساسة التى تمر بها البلاد العربية فى الوقت الراهن.

مستقبل الديمقراطية

وإذا كان الإرهاب قد استطاع فعلاً أن يؤثر تأثيراً بالغاً على مجال الحريات السياسية وحقوق المواطنين فى بلد مثل الولايات المتحدة الأمريكية عقب أحداث الحادى عشر من سبتمبر، فماذا نقول إذن على تأثير الإرهاب على الأبنية الديمقراطية للهشة فى البلاد العربية، ولتى يراد من عملية التحول الديموقراطى ترسيخها وتقوية دعائمها، بحيث تتدثر الشمولية والسلطوية، ويفتح الباب واسعاً وعريضاً أمام الديمقراطية الليبرالية، والتى من شأنها توسيع دائرة المشاركة السياسية، وتدعيم مؤسسات المجتمع المدنى، والقضاء على ظاهرة الانفراد بعملية صنع القرار كما تفعل النخب السياسية العربية الحاكمة حتى الآن.

إن خطورة الإرهاب على الديمقراطية فى البلاد المتقدمة مثل الولايات المتحدة الأمريكية أبرزها عديد من المفكرين والكتاب الأمريكيين أنفسهم. ونستطيع فى هذا المجال أن نرصد مقالة هامة للفيلسوف الأمريكى الشهير ريتشارد دورتي نشرها فى الثلاث من أكتوبر عام ٢٠٠٢ بعنوان "محاربة الإرهاب بالديموقراطية" وهو يحذر فيها الدولة الأمريكية أن تخالف القيم الديمقراطية وتنقض عليها باسم محاربة الإرهاب. وهو ينقد الإجراءات التى اتخذتها إدارة بوش وخصوصاً فى إنشائها وزارة للأمن الداخلى لأول مرة فى التاريخ الأمريكى، وإصدارها لسلسلة من القوانين التى تقيد من حريات المواطنين، وتعتدى على بعض قيم حقوق الإنسان، بما فى ذلك الضمانات القانونية التى كانت واردة فى قوانين الإجراءات الجنائية.

وهو لذلك ينتقد بوضوح العسكرية الدائمة للدولة التى وصفها جورج أورويل فى روايته الشهيرة "١٩٨٤" حيث يقوم "الأخ الأكبر" أو "الديكتاتور"

- حتى لو ارتدى ثياباً ديموقراطية - بحراسة المجتمع من الأعداء الحقيقيين أو المحتملين. بل إنه يشير إشارة مباشرة إلى الكتاب الذى ألفه الروائى الأمريكى الشهير "جورج فيدال" بعد أحداث سبتمبر، وصدر بعنوان "حرب دائمة من أجل سلام دائم"، هذا العنوان الذى يلخص فلسفة الإدارات الأمريكية المختلفة جمهورية كانت أو ديمقراطية، وهى التى أدت بالدولة الأمريكية إلى أن تدخل فى حروب متتالية منذ نشأتها حتى الآن. ولعل أبرز هذه الحروب فى الحقبة المعاصرة هى حرب فيتنام والتى خرجت منها الولايات المتحدة الأمريكية مهزومة هزيمة عسكرية ساحقة. ولعل هذا هو الذى دفع بالرئيس جورج بوش الأب إلى أن يصرح قائلاً عقب تحرير الكويت وإخراج العراق منها وهزيمته "الآن شغينا من عقدة فيتنام"!

غير أن الأحداث الإرهابية ضد مراكز القوة الأمريكية فى سبتمبر ٢٠٠١ دفعت بالدولة الأمريكية مرة أخرى إلى ممارسة حروبها العدوانية ضد أفغانستان أولاً بدعوى محاربة الإرهاب، ثم ضد العراق ثانياً بحجة القضاء على أسلحة الدمار الشامل.

وأياً ما كان الأمر يمكن القول أن ظاهرة الإرهاب المعاصر، سواء وقعت ضد دول أجنبية أو ضد دول عربية، وسواء قامت بها جماعات أجنبية أو جماعات إسلامية إرهابية، أصبحت - وذلك وبإجماع عديد من المفكرين والباحثين - تحل أبلغ خطر على مستقبل الديمقراطية فى العالم. ولعل ذلك الوعى الفكرى قد عبرت عنه بمنتهى الوضوح القمة الدولية التى انعقدت فى مدريد فى مارس الماضى، وكان عنوانها "الديمقراطية والإرهاب والأمن". وهذه القمة قدمت فيها أبحاث بالغة الأهمية، وصدرت عنها توصيات تاريخية تستحق أن نتأملها بعمق فى المستقبل القريب.

الإرهاب كظاهرة عالمية

هناك إجماع بين المفكرين والباحثين في العلم الاجتماعى على أن الإرهاب يمثل تهديداً مباشراً للديمقراطية كنظام سياسى ولممارسة الديمقراطية كسلوك اجتماعى. وإذا كنا تحدثنا فى مقلنا الماضى "الديموقراطية فى مواجهة الإرهاب" عن الإرهاب باعتباره أحد مفردات المشهد العربى الراهن، فلعله من المناسب أن نعالج الموضوع اليوم على المستوى العالمى لكى نؤكد أن التهديد الذى يمثلته الإرهاب للنظام العربى ليس سوى جزء من التهديد الذى يمثلته بشكل عام لكافة الدول فى العالم.

وإذا كان هناك إجماع بين الباحثين على أهمية التحليل العلمى لظواهر العنف والإرهاب، إلا أن هناك بعداً آخر للموضوع ربما ألفت عليه أحداث الحادى عشر من سبتمبر الأضواء بشدة، وهو العنف العابر للقوميات والدول، والذى يمثل تهديداً جسيماً للدولة الديمقراطية للبيرالية بشكل عام، وذلك لأنه يقتضى فى الواقع تعاوناً بين الدول لمواجهته. وتكشف الدراسات للمقارنة أن مجتمعات الدول للديموقراطية لابد لها أن تصل إلى توافق وإجماع حول السياسات التى ينبغى على الدولة تبنيها لمواجهة الإرهاب. ونعرف من الخبرة المعاصرة أن عديداً من الدول العربية فشلت فى أن تحقق هذا الإجماع، ولذلك رأينا أصواتاً معارضة لسياسات هذه الدول فى مكافحة الإرهاب بدعوى خرقها لحقوق الإنسان، أو على أساس اكتفائها بالتركيز على البعد الأمنى، وبدون اهتمام بالأسباب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المولدة للإرهاب. وهذه الاعتراضات تنأت من قبل اليمين الذى هناك شرائح متعددة منه متعاطفة مع الحركات الأصولية الإرهابية، ومن قبل اليسار أيضاً الذى يركز على أن الفقر وتردى الأحوال الاقتصادية وسيادة ظواهر الاستغلال الطبقي، وانتشار الفساد من ناحية والبطالة من

ناحية أخرى، من بين أهم الأسباب المولدة للإرهاب والتي تتحمل الدولة مسئوليتها.

ويلفت بعض الباحثين النظر إلى أن الدولة عموماً في استجابتها لتحدى الإرهاب لو طبقت في مواجهته إجراءات بوليسية مفرطة، فإنها تكون في الواقع قد حققت أحد أهداف الجماعات الإرهابية، وهو تقويض أسس الدولة الديمقراطية تمهيداً لتطبيق الإيديولوجية الأصولية التي تدعو إليها.

وإذا كنا لكدنا أن الإرهاب كظاهرة عالمية يقتضى في الواقع تعاوناً بين الدول لمواجهته، فإن ذلك يقتضى ابتداءً أن هذه الدول قد وصلت إلى حد أدنى من السنفاهم حول مفاهيم العدالة وحقوق الإنسان وسيادة القانون والحريات المدنية. والواقع أن الجانب الإجرائى من هذه القيم هو الذى يمثل مكونات الثقافة السياسية فى أى مجتمع، ومن ثم يمكن القول أن تحليل الثقافات السياسية السائدة مطلب أساسى لفهم ظاهرة الإرهاب بين التحدى والاستجابة، لأن الإرهاب يهاجم أول ما يهاجم شرعية الدول القائمة.

والواقع أن الفهم الحقيقى للإرهاب كظاهرة عالمية تتجاوز للثقافات والدول، يقتضى صياغة منهج علمى تكاملى يستعين بنظريات ومفاهيم وتخصصات علمية مختلفة. فبالإضافة إلى علم العلاقات الدولية لابد من الاعتماد على ما يطلق عليها "دراسات الأمن" والمياساة المقارنة، وأسس الشرعية التى تقوم عليها النظم السياسية الراهنة.

للعولمة والإرهاب

وتطبيقاً لهذا المنهج العلمى التكاملى لابد من التركيز كنقطة بداية على الظاهرة المسيطرة على المناخ العالمى فى الوقت الراهن وهى العولمة.

ومن ثم يمكن أن نطرح منذ البداية سؤالاً رئيسياً: هل هناك علاقة ما بين العولمة والإرهاب؟

الإجابة على هذا السؤال لابد أولاً أن تصدر عن تعريف محدد للعولمة. ونعرف من واقع الجدل العنيف الذى دار حول العولمة فى العقود الماضية أن هناك معركة نظرية كبرى دارت بين الباحثين والمفكرين فى مختلف أنحاء العالم حول تعريف العولمة. وذلك لأن التعريف الذى يتبناه

الباحث هو الذى سيحدد اتجاهه إزاء العولمة قبولاً مطلقاً أو رفضاً تاماً، أو قبولاً متحفظاً!

ويمكن القول أن تعريفات العولمة المتعددة تنقسم إلى فئتين عريضتين، تعريفات إيديولوجية تركز على المضمون السياسى والفكرى للظاهرة، وتعريفات إجرائية تركز على العكس على العمليات التى تتضمنها العولمة.

من بين التعريفات الإيديولوجية للعولمة تعريف يسارى شهير مبناه أن العولمة هى أعلى مراحل الرأسمالية الاحتكارية. وهذا التعريف يركز على النشأة التاريخية للعولمة والتى هى فى جوهرها امتداد وتعميق للنظام الرأسمالى ونزوعه للهيمنة الكلية على الاقتصاد العالمى من خلال المؤسسات الدولية، وعن طريق للشركات دولية النشاط. وقد يؤيد هذا التعريف نشوء منظمة التجارة العالمية التى تهيمن على سياساتها الدول للصناعة الرأسمالية المتقدمة، ولتى دخلت فى مواجهتها الدول النامية معركة كبرى مازالت جارية حتى الآن، لمحاولة إنقاذ اقتصاداتها من أن تسحقها الشروط المجحفة للمنظمة.

غير أن هناك تعريفاً إيديولوجياً آخر للعولمة يأتى من قبل اليمين الذى تمثله "الليبرالية الجديدة" وهو أنها المدخل للحقيقى للليبرالية الاقتصادية المؤدية للتنمية والتقدم، والمعبر الحق عن الديمقراطية فى إدارة العلاقات الدولية.

ومن المهم أن نؤكد أن صراع تعريفات العولمة بين اليسار واليمين قد تعدى مسألة الجدل النظرى، وانتقل إلى مجال الصراع السياسى على النطاق العالمى. وذلك لأن قوى العولمة الليمينية إذا كان يمثلها رمزياً "منتدى دافوس" الذى يجتمع سنوياً ويضم أقطاب الرأسمالية من مديرى الشركات الكبرى ورؤساء الدول والمفكرين والإعلاميين والذى يحظى بتغطية إعلامية هائلة، فإن الحركة المضادة لدافوس Anti Davos والتى تمثل فى شبكة مترابطة من مؤسسات المجتمع المدنى للعالمى هى القطب المناهض للعولمة الرأسمالية. وقد برزت قوة هذه الحركة فى عديد من تظاهراتها العالمية وعلى الأخص فى بورتو الليجىرى وديربان بجنوب أفريقيا.

غير أنه بالإضافة إلى هذه للتعريفات الإيديولوجية للعولمة هناك تعريف إجرائي يركز لا على المضمون السياسي أو الفكري لها، ولكن على العمليات الرئيسية التي تتضمنها. وهكذا فالعولمة وفق هذا للتعريف هي "التدفق الحر للسلع والخدمات والأفكار والبشر بغير قيود ولا حدود". غير أن هذا التعريف الإجرائي للمجرد يتجاهل في الواقع عدداً من القيود التي تفرضها حتى الدول للرأسمالية التي تؤمن بالعولمة. وأبرز مثال لذلك القيود العديدة التي وضعتها الدول الأوروبية مؤخراً على هجرة العمالة إليها من البلاد النامية. كما أن الولايات المتحدة الأمريكية وهي زعيمة العولمة خالفت قواعد منظمة التجارة العالمية فيما يتعلق بالحماية غير القانونية التي فرضتها للصلب الأمريكي في مواجهة الصلب الأرخص المستورد من بلاد أخرى.

وبغض النظر عن هذه الخلافات حول تعريفات العولمة وسياساتها، فإن هناك إجماعاً بين العلماء الاجتماعيين على أن العولمة تتضمن نزوعاً لتوحيد العالم ليس على صعيد الاقتصاد فقط بالتركيز على الاقتصاد الحر، وليس على صعيد السياسة فقط بالتأكيد على الديمقراطية الليبرالية، وإنما على صعيد القسيم أيضاً من خلال التركيز على احترام التعددية وحقوق الإنسان.

غير أن العولمة بحكم الجدل التاريخي ومن واقع الممارسات الفعلية، أدت إلى نوع من أنواع التفتت المجتمعي ولتشتت الثقافي. فقد قامت ثورة الأعراق والخصوصيات الثقافية حين هبت جماعات شتى أحست أنها قمعت في الماضي سياسياً، وأجبرت أن تصبح مجرد عنصر من عناصر الدولة القومية، وطالبت بحقوقها الثقافية، وبحقوقها السياسية، والتي أدت إلى انفصال بعض الأقاليم عن الدولة القومية سواء بالتفاوض أو باستخدام العنف.

ومن ناحية أخرى نتيجة ما يطلق عليه "توحش العولمة" ونعني سياساتها التي أدت إلى موجات من التهميش الاقتصادي لعدد من الدول، وإلى الإقصاء الاجتماعي لطبقات عريضة، استغفرت دولاً ثقافية متعددة في البلاد النامية التي نزعت إلى صياغة إيديولوجيات مضادة تدافع بها عن نفسها وتعتبر عن أصالتها للثقافية. وفي هذا الصدد برزت أصوليات متعددة دينية وقومية ووطنية.

ولعل هذه الحقيقة هي التي دفعت بباحث باكستاني شهير إلى أن يصف
المشهد العالمي الراهن بأنه ليس صراعاً بين حضارات بقدر ما هو صراع
بين أصوليات!

بعبارة أخرى ففى مواجهة الأصولية الأمريكية العولمية، برزت
الأصولية الإسلامية المتشددة والتي اتخذت الإرهاب وسيلة للتعبير عن
رفضها للنظام العالمي الراهن.

فى ضوء هذا التحليل يمكن التأكيد أن الإرهاب كظاهرة عالمية
أصبحت تعاني منه كافة الدول متقدمة كانت أو نامية، ولا يمكن فهمه إلا فى
سياق التطورات العالمية الكبرى التى حدثت فى العالم، وأبرزها ظاهرة
العولمة، بكل آثارها السلبية على اقتصادات ومجتمعات العالم الثالث، غير
أن العولمة وإن كانت من بين العوامل التى أدت إلى تعجير العنف وبروز
الإرهاب، إلا أن النظم السياسية المملوطة مسئولة إلى حد كبير عن بروز
الظاهرة، لأنها بحكم قمعها السياسى للجماهير، أوقفت عملية الحوار
الديموقراطى الضرورية لمناقشة أمور جوهرية تمس مصمى أمن
المجتمعات، وأبرزها مصير الخصوصيات الثقافية فى عصر العولمة،
وتوسيع أفق الممارسة الديموقراطية لى تعبر مختلف الطبقات والشرائح
الاجتماعية عن نفسها، وقبل ذلك كله لمناقشة الفوائد المرجاة من العولمة،
وهل هى مصممة لإثراء القلة من أهل السلطة ورجال الأعمال على حساب
الملايين من الفقراء الذين لا يجدون فى عصر العولمة للمتوحشة من يدافع
عن مصالحهم الحياتية، أم أنها كما يقال هى الأداة الأساسية للتقدم
الاقتصادى والنهوض الاجتماعى.

أسئلة لا يجاب عليها على الورق، ولكن يجاب عليها من خلال تحليل
الخبرات الواقعية للجماهير فى مجال الحريات السياسية، وفى ميدان العدالة
الاجتماعية التى يريدها بعض أنصار الليبرالية الجديدة محو ذكرها من
الوجود، على أساس أن الديموقراطية هى أساس الإصلاح، وكان هناك
ديموقراطية يمكن أن تعيش وتقوم بغير عدالة اجتماعية!

(٣)

نظرة تكاملية لظاهرة الإرهاب

حين تعرضت للإرهاب في تحديه للديموقراطية، وفي علاقته بالعولمة لم أشأ أن أتعرض للمشكلة الشائكة التي تتعلق بتعريف الإرهاب. ونعرف جميعاً أن هذه المشكلة وإن كانت محل جدل واختلاف بين خبراء الأمن القومي والمسؤولين عن الأمن الوطني في عديد من البلاد، إلا أنها ثارت في العالم العربي والإسلامي على وجه الخصوص بصدد أفعال المقاومة في الانتفاضة الفلسطينية. وتم الخلاف أساساً بالنسبة للعمليات التي يقدم فيها شخص على تفجير نفسه، أى يتحول إلى قنبلة متحركة، يؤدي انفجارها عادة إلى إيقاع ضائر بشرية متعددة للمحيطين به أياً كانوا أعداء أو مواطنين. هذه الأفعال وصفت بأنها عمليات انتحارية لدى البعض، وعمليات استشهادية لدى أنصار الجماعات الإسلامية على وجه الخصوص، الذين لا يرون فيها انتحاراً وإنما هو استشهاد في سبيل الله، وهى فى نظرهم عمل من أعمال المقاومة.

وابتداء نريد أن نؤكد على المبدأ المستقر للقانون الدولي، من كون الشعب المحتل من حقه مقاومة الاحتلال. وعلى هذا الأساس من حق أبناء الشعب الفلسطيني في غزة والضفة الغربية مقاومة الاحتلال الإسرائيلي، ولكن يبقى السؤال هل أفعال المقاومة الموجهة ضد المدنيين الإسرائيليين مشروعة أم لا وفقاً للتعريف السابق، أم أنها ينبغي أن تقتصر على توجيهها ضد العسكريين الإسرائيليين؟

مشكلة خلافية دارت حتى بين فصائل المقاومة الفلسطينية ذاتها، التي دعا بعضها إلى قصر عمليات المقاومة ضد العسكريين الإسرائيليين داخل نطاق غزة والضفة الغربية، في حين أيد البعض الآخر الهجوم حتى على المدنيين الإسرائيليين خارج الخط الأخضر، مثل العمليات الانتحارية التي تمت في تل أبيب وغيرها من المدن الإسرائيلية خارج نطاق الضفة الغربية.

ولعلمى أن تعريف الإرهاب مشكلة معقدة، لم أنشأ فى مقالاتى الماضية للتطرق لها، لأننى كنت أتحذّر بشكل عام عن الإرهاب والديموقراطية، والإرهاب والعولمة.

غير أنه عقب نشر مقالاتى الأخيرة عن "الإرهاب كظاهرة عالمية" اتصل بى صديق وهو عالم اجتماعى مرموق قائلاً أريد أن أعاتبك، لأنك وصفت من ارتكب حادثة الأزهر فى مصر بأنه إرهابي، واعترف أننى دهشت للغاية من مكالمته التليفونية، وسألته: كيف أضفه إذن؟ قال إن الإرهاب هو الذى تمثله الدول الظالمة، أما هذا الشخص الذى فجر نفسه فإنه - نظراً لحساسيته الشديدة - لم يطق أن يصبر عما يراه كل يوم من عنوان محلى ودولى على حقوق الشعوب العربية والإسلامية.

وقلت له الإرهاب هو القتل العشوائى للبشر - ليا كانت دوافعه السياسية - لأن المجنى عليهم سواء فى حادثة الأزهر فى القاهرة، أو فى حادثة طابا أو فى غيرها من الحوادث، هم أشخاص أبرياء لا علاقة لهم بالمشكلات التى أثرت فى نفسية الإرهابيين ودفعتهم لارتكاب جرائم التفجير والقتل.

وختلفنا فى رأى، غير أننى أدركت أن هناك حاجة ملحة لتعريف الإرهاب، حتى لا تختلط الأوراق بين أفعال المقاومة المشروعة لقوى الاحتلال، والإرهاب الخالص الذى يوجه للبشر الذين لا علاقة لهم على الإطلاق بالظواهر التى يشكو منها من يفجر نفسه.

وفى هذا المجال - حتى لا يضيع الموضوع الرئيسى فى اختلاف التعريفات - سنقتصر على تعريفات الإرهاب كما نصت عليها قوانين محاربة الإرهاب فى كل من ألمانيا وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية. ليس لأن تشريعاتهم أسمى من غيرها، ولكن لأنها واردة فى قوانين خصصت لمواجهة الظاهرة، وتم تطبيقها فعلاً فى العمل.

ووفقاً لمكتب حماية الدستور فإن إدارة الأمن الداخلى فى ألمانيا تعرف الإرهاب بأنه "صراع موجه لتحقيق أهداف سياسية يتم بالاعتداء على الحياة أو الممتلكات لأشخاص آخرين، وخصوصاً عن طريق ارتكاب جرائم عنيفة مثل القتل العمد وخطف الأشخاص والحرق.

أما في بريطانيا فإن التشريع الخاص بمنع الإرهاب الصادر عام ١٩٧٤ يعرفه بأنه "استخدام العنف لتحقيق أهدافاً سياسية ويتضمن ذلك أى لجوء للعنف بغرض ترويع الجمهور ككل أو جزء منه". ومن ناحية أخرى فإن وزارة الخارجية الأمريكية تعرف الإرهاب بأنه "أى فعل عنف موجه لتحقيق أهداف سياسية بواسطة فاعلين أقل من مستوى الدول أو بواسطة عملاء سريين لدول ضد أشخاص غير محاربين بغرض التأثير فى الناس".

وتعرف القوانين الأمريكية للفعل الإرهابى بأنه عنف إجرامى يمارس بقصد ترويع أو قهر جمهور مدنى، أو التأثير على سياسة حكومة ما عن طريق الترويع أو القهر، أو التأثير على سلوك حكومة ما عن طريق القتل العمد أو خطف الأشخاص".

من هذه التعريفات جميعاً نخلص إلى العناصر المشتركة لتعريف الإرهاب، وهو كونه فعل من أفعال العنف عادة ما يتضمن ارتكاب جرائم خطيرة مثل القتل العمد أو الإطراق أو اختطاف الأشخاص، وهو غالباً ما يتم تحقيقاً لأهداف سياسية للتأثير على سياسات الدول، أو ترويع القائمين عليها.

الإرهاب الغربى والإرهاب الإسلامى

والواقع أن هذه التعريفات التى قد تبدو مجردة، تنطبق على كل أنواع الإرهاب وسواء كان إرهاباً غربياً أم إرهاباً تقوم به جماعات إسلامية متشددة.

وحين نقول إرهاب غربى فينبغى أن يقر فى الأذهان أن هناك إرهاب غربى يسارى وإرهاب غربى يمينى إن صح التعبير!

الإرهاب الغربى اليسارى يمثلته أصدق تمثيل جماعة الألوية الحمراء الإرهابية التى تشكلت فى إيطاليا فى أواخر الستينيات، وقادها متقنون ماركسيون أرادوا القضاء على النظام الرأسمالى باستخدام العنف. وكان على رأس هذه الجماعة الإرهابية "توني نيجرى" أستاذ الفلسفة الإيطالى الذى حكم عليه بالإعدام وهرب إلى فرنسا، واحتضنه اليسار الفرنسى وعين أستاذاً للفلسفة فى جامعاتها، وكان يرعاه على وجه الخصوص الفيلسوف

الفرنسي الشهير ميشيل فوكو. وبعد أكثر من خمسة عشر عاماً ضاق
نيجرى بالمنفى، وعاد إلى بلده إيطاليا، وحكم عليه بالأشغال الشاقة المؤبدة.
غير أنه سمح له بالخروج من السجن كل صباح لكي يقرأ في مكتبة
الجامعة، ويعود في المساء لكي يبيت في السجن!

وهكذا استطاع هذا الفيلسوف المرموق أن يستفيد من هذا النظام العقابي
للفريد، فيؤلف مع مؤرخ أمريكي هو "ما يكل هارديت" كتاباً هاماً بعنوان
"الإمبراطورية" قدم فيه نظرية هامة عن مستقبل العالم في القرن الحادي
والعشرين.

غير أن هناك إرهاباً غربياً يمينياً، تمثله الميليشيات العسكرية الأمريكية
التي تعتنق مذاهب دينية متطرفة، وتتبنى رؤى مختلفة عن العالم، وتقوم
بالقتل الجماعي في بعض الأحيان. وربما ينتمي "تيموثي ماكفي" المقاتل
السابق في حرب فيتنام والذي فجر المبنى الفيدرالي في أوكلاند، ومات
في الحادث قرابة ٤٠٠ من النساء والرجال والأطفال إلى جماعة إرهابية
يمينية.

غير أن الذي يهمنا في الواقع هو الإرهاب الذي تمارسه الجماعات
الإسلامية المتشددة، التي تريد في الواقع تقويض أسس الدولة العربية
المعاصرة لبناء الدولة الدينية التي تحكم بالشريعة الإسلامية. بل إن الإرهاب
الإسلامي المتشدد طال المملكة العربية السعودية والتي هي بحسب التعريف
دولة دينية، لاحتجاج أنصار تنظيم القاعدة على وجود الأجانب للكفار على
أرضها المقدسة.

نحن في العالم العربي في مواجهة الإرهاب أمام ظاهرة بالغة التعقيد.
ومن هنا فالتفسيرات الاختزالية التي تذهب إلى أن السبب هو الفقر المدقع
للناس ولذين يخرج من صفوفهم الإرهابيين ليس صحيحاً. والدليل على ذلك
أن الإخوان المسلمين في مصر حين شكلوا الجهاز السري ليكون أداة
إرهابية لتنفيذ أحكامهم بالموت على خصومهم من القضاة أو السياسيين
(اغتيال المستشار الخازندار والنقراشي باشا رئيس وزراء مصر) لم يكن
الدافع هو الفقر، ولكن كان تقف وراء ذلك إيديولوجية دينية تريد إقامة
الدولة الدينية، ولأهداف سياسية هي الاستيلاء بالقوة على الحكم في مصر.
ولعل ما يجعلنا نحى جانباً هذا التفسير الاختزالي للإرهاب في مسألة
الفقر، هو حالة زعيمى القاعدة المشهورين بن لادن للمعوي والظواهري

المصري. بن لادن من أكبر الأثرياء، وبالتالي فالزعم إن الفقر دفعه لارتكاب جرائم الإرهاب أو التخطيط لها لا يستقيم، وكذلك الظواهرى الطبيب الذى ينتمى إلى أسرة مهنية ثرية. وهناك عشرات الأمثلة من أعضاء الجماعات الإرهابية سواء فى الغرب أو لدينا لا علاقة لسلوكهم الإرهابى بالفقر.

المشكلة هى رؤى العالم التى يتبناها أعضاء الجماعات الإرهابية، وقد تكون هذه الرؤى ماركسية تحلم بعالم يسوده العدل وينتفى فيه الظلم الطبقي، وقد تكون إسلامية متشددة تحلم باستعادة الفردوس المفقود الذى يتمثل فى إعادة نظام الخلافة من جديد، أو على الأقل قلب الدول العلمانية التى تحكم بالدستور والقوانين الوضعية، وتأسيس الدولة الدينية التى تقوم على الفتوى. أمام ظاهرة الإرهاب لا ينبغي أن نقنع بالتفسيرات الاختزالية المسطحة مثل الفقر، أو حتى القهر الذى تمارسه النظم السياسية السلطوية، لأن الإرهاب الغربى تم فى حالات عديدة ضد نظم سياسية ديمقراطية لا تمارس القهر على شعوبها.

المشكلة الحقيقية هى كيف يتشكل العقل الإرهابي؟

هذا العقل الإرهابي بالرغم من الاختلافات الجوهرية بين الثقافة الغربية والثقافة العربية الإسلامية له بنية متماثلة. ولهذا حديث آخر.

(٤)

أزمة العقل الإرهابي

منذ أكثر من عشر سنوات وفى خضم المعركة السياسية والفكرية ضد الجماعات الإسلامية الإرهابية التى خاضت فى الإرهاب، متمسحة فى ذلك بتفسيرات مشوهة لبعض النصوص الإسلامية، نشرت مقالاً بعنوان "أزمة العقل التقليدى". وفى هذا المقال حاولت أن أقدم تقابلاً بين العقل التقليدى والعقل العصرى.

وقلت أنه يبرز فى المرحلة الراهنة خطاب تقليدى يتبناه متفقون من اتجاهات فكرية شتى، وهو ييسر رواقاً على مختلف جنابات المجتمع العربى. وهذا الخطاب يخوض معركة شرسة مع الخطاب العصرى الذى يتبناه متفقون من مشارب فكرية مغايرة. والسمات الأساسية للخطاب التقليدى أنه يتشبث بالماضى، وهذا الماضى المختار المتخيل يختلف بحسب هوية منتج الخطاب. وهو خطاب يهرب من مواجهة الواقع، ولا يعترف بالتنصيرات العالمية، أو على الأقل يحاول التهوين من شأنها، أو يدعو بصورة خطابية للنضال ضدها، وبغير أن يعرف القوانين التى تحكمها. ومن سماته إلقاء مسئولية القصور والانحراف على القدر أو الضعف البشرى أو على الأعداء. وهو فى ذلك عادة ما يتبنى نظرية تأمرية عن التاريخ، وهو أخيراً ينزع - فى بعض صورهِ البارزة - إلى اختلاق عوالم مثالية يحلم دعاته بتطبيقها، بغض النظر عن إمكانية التطبيق أو بعدها عن الواقع.

أما الخطاب العصرى فهو خطاب عقلانى، يؤمن بالتطبيق الدقيق للمنهج العلمى، وعادة ما يتبنى رؤية نقدية للفكر والمجتمع والعالم. وهو خطاب مفتوح أمام التجارب الإنسانية المتنوعة، يأخذ منها بلا عقد، ويرفض بعضها من موقع الفهم والاقتدار، والثقة بالنفس، ولا يخضع لإغراء نظرية المؤامرة التاريخية الكبرى، كما أنه يعرف أنه فى عالم السياسة ليست هناك عداوات دائمة أو صداقات خالدة، بالإضافة إلى أنه ينطلق من أن الحقيقة

نسبية وليست مطلقة، وأن السبيل لمعرفةا هو الحوار الفكرى والتفاعل الحضارى، ولا يدعو لمقاطعة العالم أو الانفصال عنه، ولا يدعو إلى استخدام القوة والعنف، ولا يمارس دعتله الإرهاب للمادى أو الفكرى.

العقل التقليدى والعقل الإرهابى

سجلت هذه الأفكار منذ عقد من السنين، ومن هذا التاريخ جرت تحت الجسر مياه كثيرة! فقد استفحلت ظاهرة الإرهاب، وانتشر فى طول البلاد الإسلامية والعربية وعرضها، بالرغم من اختلاف النظم السياسية. وما لبث الإرهاب أن قفز فى المجهول قفزة كبرى حين إنطلق ليهاجم مراكز القوة فى النظام الأمريكى، وذلك فى الأحداث الشهيرة التى وقعت ضد الولايات المتحدة الأمريكية فى ١١ سبتمبر ٢٠٠٣. ومن ناحية أخرى انتشرت فى نطاق مقاومة الشعب الفلسطينى للاحتلال ظاهرة تفجير المقاومين لأنفسهم، فيما أطلق عليها العمليات الانتحارية فى قول، والعمليات الاستشهادية فى قول آخر. وما لبث هذا الأسلوب أن انتقل من نطاق المقاومة ضد الاحتلال الإسرائيلى، إلى ميلادين أخرى ليس فيها أعداء إسرائيليين، وإنما مواطنون عادليون، مثلما حدث فى حادث حى الأزهر فى مصر، حيث فجر شاب مصرى يافع نفسه، ولدى انفجار القنبلة إلى مصرع عدد من الأجانب والمصريين، وجرح عشرات المواطنين المصريين.

وهكذا نجد أنفسنا اليوم فى مجال العلم الاجتماعى المهتم بالعنف والإرهاب لتحديد الأسباب وبيان استراتيجيات المقاومة، لمنا أمام العقل التقليدى، ولكن أمام ما يمكن أن نطلق عليه العقل الإرهابى.

وبعد تأمل طويل فى مسيرة الإرهاب الذى تمارسه على وجه الخصوص الجماعات المتأسلمة (أى التى ترفع زوراً وبهتاناً أعلام الإسلام) والتى يمكن لتنظيم "القاعدة" أن يكون نموذجه البارز، أدركت أن العقل التقليدى هو الذى يمهّد للطريق لنشأة العقل الإرهابى الذى يدفع صاحبه للفعّل. وذلك لأن العقل التقليدى يتسم أساساً بأنه ينطلق من رؤية مغلفة للعالم. وفى تقديرنا أن مفهوم رؤية العالم الذى أصبح من المفاهيم الرئيسية فى التحليل الثقافى، هو مفتاح فهم أسباب الإرهاب الحقيقية.

لقد نحينا جانباً فى مقالاتنا الماضية المنهج الاختزالى الذى يحصر الأسباب فى الفقر أو القهر السياسى، على أساس أن إرهابيين عديدين

يسندون من أصول طبقية غنية، بالإضافة إلى أنه ليس كل مواطن عربي يخضع للقهر السياسى يمكن أن يتحول - هكذا ببساطة - إلى إرهابى! غير أن التفسير يكمن فى أن هناك جماعات تتولى غسل مخ الشباب على وجه التحديد، وتدمرهم برواية تقليدية متزمتة للعلم. وإذا كان التعريف المعتمد لرواية العالم أنها النظرة للكون والمجتمع والإنسان، فإن هذه الجماعات لديها نظرياتها وشروحها الدينية التى تنتظر للكون والمجتمع والإنسان نظرات خاصة. وربما كانت نظرية "الحاكمية" التى تذهب إلى أن الحاكمية لله وليست للبشر، بالإضافة إلى تكفير المجتمع العربى والإسلامى، ونعت المواطنين بأنهم منحرفون عن مقاصد الدين الحقيقية، بالإضافة إلى الكراهية العميقة للأجانب باعتبارهم كفاراً وملحدين، وأنهم يشنون حرباً صليبية ضد دار الإسلام، مما يدعو إلى الجهاد ضدهم، هى الملامح الرئيسية لرواية العالم التقليدية المتزمتة، التى هى المقدمة الضرورية لتشكيل العقل الإرهابى. وحين وصلت فى تفكيرى إلى هذه للنتائج تساءلت: هل فكرة العقل الإرهابى متدولة فى إطار العلم الاجتماعى المهم بدراسات العنف والإرهاب أم لا؟

وحين حاولت التماس الإجابة فى شبكة الإنترنت فوجئت حقاً بأن مفهوم "العقل الإرهابى" يستخدم بكثرة فى الكتابات العلمية التى تحاول تأصيل أسباب الإرهاب.

وأكثر من ذلك فوجئت بمقالتين أحدهما للفيلسوف الفرنسى الشهير "بودريار" وهو من رواد حركة ما بعد الحداثة، عنوانها "عقل الإرهاب"، والأخرى للكاتب الفرنسى المعروف "آلان مينك" وعنوانها "إرهاب العقل". وساعتها أدركت أنني باستخدام مفهوم "العقل الإرهابى" للدلالة على عقل خاص له سمات فارقة تميزه حتى عن العقل التقليدى والعقل العصرى الذى ألمحنا من قبل إلى سماتهما الرئيسية، ليس بعيداً عن لغة العلم الاجتماعى المعاصر.

الجنر الأصولى للعقل الإرهابى

وإذا كنا قد أكدنا أن العقل التقليدى هو الممهد بالضرورة للعقل الإرهابى الذى يدفع الشخص لارتكاب الأفعال الإرهابية على أساس أنها "جهاد" فى سبيل الله، فإن هذا العقل التقليدى لا تفهم مكوناته الأساسية بغير

ردها إلى أصل واحد هو الأصولية. ونحن لا نستخدم مفهوم الأصولية هنا بالمعنى الإيجابي للكلمة، ونعني العودة إلى المبادئ الأساسية للدين التي تنتم بالنقاء بعيداً عن ثرثرة الهوامش في عصور الانحطاط، والتهافت الفكري والجمود المذهبي للحواشي التي كتبت شرحاً للأصول، ولكننا نستخدمها بمفهوم الجمود العقائدي والتزمّت للفكرى.

وقد أبرز الكاتب المغربي المعروف على أولملي في بحث له بعنوان "حوار الثقافات: العوائق والآفاق"، هذه المعاني السلبية للأصولية. (نشر البحث في أعمال ندوة حوار الثقافات: هل هو ممكن؟ التي عقدت في الرباط في يناير ٢٠٠٣).

فقد استطاع أولملي ببراعة ومن خلال تتبعه التاريخي للمواجهة التي تمت بين العالم العربي والعالم الأوروبي في بداية النهضة العربية الأولى، أن يبرز تبلور الإدراك العربي بأن وراء تفوق العسكرية الأوروبية تفوقاً في تنظيم الاقتصاد والمجتمع والدولة، وأيضاً تفوقاً علمياً وتكنولوجياً. وأن وراء كل منظومة للتقدم الغربي قيما ومبادئ كالتربية على الحرية والمساواة، وحق الشعب في اختيار حكامه، وحرية للتعبير والصحافة، وسيادة القانون والمساواة أمامه.

غير أنه إزاء ظاهرة التقدم الغربي تبلور وعى مزدوج تجاه الغرب، فهناك إعجاب بمظاهر تقدمه، ولكن هناك أيضاً الغرب الاستعماري المزدوج المعايير. فهو يضمن الحرية لمواطنيه ويحرمها على الشعوب التي يستعبدتها.

وقد سبق لنا أن عبرنا عن نفس هذه الفكرة في بحث لنا بعنوان "الغرب باعتباره النموذج وباعتباره العقبة"، قدم لمؤتمر اللقاء الحضاري بين الثقافة العربية والثقافة الغربية الذي نظمه معهد إيلمو في إيطاليا منذ سنوات بعيدة، وشاركت فيه نخبة من المفكرين العرب والغربيين.

وقد كان أولملي "موفقاً حين ربط بين توحش الدولة السلطوية العربية ونزعة تيار الإسلام السليسي لرفض الحداثة، والوقوع في فخ العقل التقليدي بكل رؤاه الرافضة والمتمزّمة.

وذلك على أساس أن فشل الدولة السلطوية في تحقيق تنميتها المزعومة ينتج عنه نوعان من رد الفعل. الأول ذهب إلى أنه لا تنمية حقيقية بغير تنمية سياسية ديمقراطية أساسها حقوق الإنسان. والثاني هو رفض الحداثة

بما فيها الحادثة الميامية و التي أسلمها الديموقراطية. وهذا هو موقف الإسلام الميامي الذي تمثله الأصولية.

ويقول أومليل في شرح هذا الاتجاه أنه "ما دامت التنمية - نظرياً - هي طريق إلى الحادثة، وما دامت الدولة السلطوية قد فشلت في تحديث المجتمع، فقد كفر الإسلام الميامي بالتنمية والحادثة معاً! ويضيف أن فكر الأصوليين دار خارج إشكالية الحادثة. ذلك لأن التفكير في التنمية هو تفكير بالزمان والتاريخ، أما فكر الأصوليين. فهو فكر لا زمني ولا تاريخي. لأنه تفكير في نص مقدس تفكيراً خارج الزمان. والأصولي يرفض الحادثة - كما يقرر أومليل - لأنها تغريب بمعنىين: أولاً: لأنها تغريب بالإسلام إذ يصبح غريباً بين أهله، وثانياً: لأنها اقتداء بالغرب.

والإسلام بالنسبة للفكر الأصولي المتشدد هو يرفض أي حوار بين الحضارات، بل إنه ينضم للأصوات العنصرية في الغرب التي تدعو للصراع بين الحضارات. والإسلام في هذا الفكر الأصولي ينبغي أن يسود ليس بالدعوة فصيح، وإنما بالجهاد أيضاً والذي يعنى فرض فكرة الدين بالعنف والإرهاب. وهكذا تتبنى للصلوات العضوية الوثيقة بين العقل التقليدي الأصولي والعقل الإرهابي.

ولو قرأنا النصوص التي أنتجها الأصوليون المتشددون في الجماعات الإسلامية المختلفة لأدركنا أن عنف الخطاب لا يعادله عندهم إلا عنف الإرهاب.

تحديات الإصلاح السياسى العربى

يمثل الإصلاح السياسى العربى تحديات جسيمة بالنسبة للنظم السياسية العربية. ذلك لأنه لو أخذ بمعناه الحقيقى بمعنى الانتقال من السلطوية إلى الديمقراطية لاقتضى ذلك تعديلات جوهرية ليس فقط فى بنية النظام السياسى نفسه، ولكن فى بنية المجتمع بكافة مؤسساته أيضاً، بل وفى جوهر الثقافة السياسية السائدة. والنظم السياسية عموماً - وفقاً لتصنيف معتمد - تنقسم إلى نظم شمولية Totalitarian تقضى بالكامل على كل مكونات المجتمع المدنى من أحزاب سياسية واتحادات ونقابات مهنية وجمعيات تطوعية، وإلى نظم مطلوية Authoritarian فيها هامش نسبى من الحركة أمام المؤسسات الاجتماعية، وإلى نظم ليبرالية يتاح فيها لمؤسسات المجتمع المدنى أن تتم بحرية كاملة فى النشاط.

وفى ضوء ذلك تصبح عملية التحول الديمقراطى عبارة عن الانتقال التدرجى أو السريع - بحسب الأحوال - من النظم الشمولية والسلطوية إلى الديمقراطية والليبرالية، وهذه العملية ليست هينة ولا ميسورة. ف سواء تمت تحت ضغط شعبى عنيف، أو بناء على اختيار طوعى وحر من قبل النخب السياسية الحاكمة، فهى تحتاج إلى استراتيجية فعالة، تضع فى اعتبارها فى المقام الأول القوى السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية المناصرة للتغيير والمتحمسة لإجرائه، حتى لو أدى ذلك إلى المساس ببعض مصالحها التطبيقية أو التقليل من نفوذها السياسى. ومن ناحية أخرى لابد لهذه الاستراتيجية أن تلتفت إلى عملية مقاومة التغيير التى تنتصدها فئات متعددة، من بينها بعض أنصار النظام القائم حفاظاً على نفوذها السياسى وامتيازاتها التطبيقية. وتصبح هناك حاجة لوضع سياسات تحيد هذه المقاومة للتغيير بطريقة سلمية وليس بالأسلوب الأمنى، ويبقى فى النهاية متابعة التحولات السياسية ورصدها وتقييمها من خلال مرصد

علمية تتسم بالموضوعية. غير أن السلطوية السياسية هي أحد جوانب السلطوية المتعددة، لأن هناك أيضاً سلطوية اجتماعية وسلطوية ثقافية.

والسلطوية الاجتماعية تبدو في صورة هيمنة طبقة اجتماعية محددة أو شريحة اجتماعية مؤثرة على باقي الطبقات الاجتماعية. وقد تكون هيمنة هذه الطبقة تجد جذورها في التاريخ أو في التقاليد أو في الوضع السياسي، ولكنها في جميع الأحوال تقوم بدور سلبي للغاية، لأنها يمكن أن تجمد الوضع الاجتماعي، بل إنها قد توقف التطور الحضاري للمجتمع.

وللأسف لم تتل هذه السلطوية الاجتماعية حقها من الاهتمام العلمي والبحث الموضوعي، خصوصاً في المجتمع العربي المعاصر، الذي تهيمن فيه بعض الملل، وبعض الطوائف، وبعض العائلات النافذة على مجمل الفضاء الاجتماعي، وبذلك تسد الطريق على تكافؤ الفرص من الناحية الاجتماعية بالنسبة للطبقات الأخرى، بل إنها يمكن أن تسد عليها طريق التقدم الاجتماعي.

وتبقى أخيراً السلطوية الثقافية والتي تلعب الآن في المجتمع العربي أدواراً سلبية متعددة. ذلك أن بعض التيارات الثقافية كالإسلام السياسي الذي يقوم على تكفير من لا يؤمن بمنطلقاته ومبادئه، وينهض على أساس التحريم والتكفير، ويريد أن يفرض على المجتمع رؤية للعالم تتسم بالانغلاق والتزمت، وتتصف بمعاداة الآخر والحض على كراهيته بل والجهاد ضده، سواء كان هذا الآخر عربياً مسلماً، ولكنه علماني أو ليبرالي، أو كان غربياً أوربياً أو أمريكياً. وهذه السلطوية الثقافية تقوم في الواقع - حتى ولو لم تستخدم العنف - بالإرهاب للمعنوي للمجتمع، من خلال عملية منظمة للابتزاز السياسي، ونعني ابتزاز الحكومات من خلال نعتها بأنها لا تطبق الحاكمية، وبدلاً من ذلك تطبيق التشريعات الوضعية، وابتزاز الجماهير بوصفها أنها تعد كافرة لو لم تؤمن بمبادئها المترتبة المتطرفة، بل إن هذه الجماهير يحق لأعضاء الجماعات الإسلامية المنتسدة - في زعمهم - استباحة أموالهم بل وقتلهم لو لزم الأمر!

الإصلاح السياسى المصرى نموذجا

وهكذا يتبين من العرض السابق أن السلطوية لها وجوه بشعة متعددة، الوجه السياسى، والوجه الاجتماعى، والوجه الثقافى. غير أنه يمكن التأكيد أن البداية بالإصلاح السياسى هى الخطوة الأولى للحاسمة لمواجهة السلطوية الاجتماعية والسلطوية الثقافية.

غير أن الإصلاح السياسى العربى يتنازعه فى الواقع تياران: تيار الأنظمة السياسية الحاكمة التى تدعو للتدرج، وعدم الخضوع للضغوط الخارجية، وتيار المعارضة العربية الذى يرفض ذريعة التدرج، ويدعو الى صفقة شاملة للإصلاح، لا تتضمن فقط إلغاء قوانين الطوارئ والمحاكم الاستثنائية والتشريعات المقيدة للحريات العامة، ولكن تشترط أن تعلن خطة متكاملة للإصلاح فيها مراحل زمنية محددة، والتزامات تنفذ فى كل مرحلة، حتى لو كان سبيل الإصلاح السياسى يبدأ بتغيير الدستور القائم، أو وضع دستور فى البلاد التى ليس فيها دستور، يحدد العلاقات بين الحكام والمحكومين ، ويبين بوضوح وجلاء الحقوق والواجبات.

غير أن هذه الصفقة الشاملة التى تدعو لها المعارضة تقتضى فى الواقع - فى غالبية الأحوال - تغيير طبيعة للنظام Regim Change . ومن هنا يثور السؤال: هل تقبل النخب السياسية الحاكمة طوعا وبدون ضغوط خارجية التغيير الجوهري لطبيعة النظام ؟

قد تصلح مصر نموذجا للإجابة على هذا السؤال الهام. منذ فترة وتحت ضغوط ملاحظات المعارضة المصرية والانتقادات التى وجهها المثقفون المصريون لنظام التعددية السياسية المقيدة فى مصر، شرع النظام فى إجراء حوار سياسى بين الحزب الوطنى الديمقراطى (حزب الأغلبية) وباقى أحزاب المعارضة، بناء على توجيه من الرئيس محمد حسنى مبارك، والذى هو فى نفس الوقت رئيس الحزب الوطنى الديمقراطى.

وبدأ للحوار ولبدت أحزاب المعارضة المصرية ملاحظاتها النقدية على أساليب الممارسة الديمقراطية والحزبية فى مصر. وكان ممثلى الحزب الوطنى الديمقراطى على مستوى المسئولية، فأداروا حوارا فعالا ، ورصدوا فى بيانات للحوار نقاط الاتفاق والاختلاف، واتفق على إرجاء

مسألة تعديل الدستور المصرى الى ما بعد الاستفتاء على رئيس الجمهورية
الذى، حلت فترة نهاية ولايته وبدلية فترة ولاية جديدة .

وفى خضم هذه الحوارات فاجأ للرئيس محمد حسنى مبارك الجميع
أغلبية ومعارضة، بخطاب أرسله الى كل من رئيس مجلسى الشعب
والشورى، طالبا تعديل المادة ٧٦ من الدستور المصرى لئلى تنظم طريقة
انتخاب رئيس الجمهورية عن طريق تسمية مجلس الشعب لشخص محدد
والاستفتاء من بعد عليه، مقترحا أن تعاد صياغة المادة بما يسمح لمرشحين
متعددين أن يدخلوا حلبة المنافسة على منصب رئيس الجمهورية، سواء
كانوا من الأحزاب أو المستقلين ، وعلى أن يتم الاختيار من خلال الانتخاب
المباشر وليس بواسطة الاستفتاء.

وأدى الاقتراح الرئاسى الى موجة عارمة من الحماس السياسى فى
المجتمع، كشفت عنه مؤشرات عديدة ، سواء بجلسات الاستماع الهامة التى
نظمها مجلس الشعب، أو بالمقالات والأبحاث الدستورية التى حفلت بها
كافة الصحف ووسائل الإعلام الأخرى.

وبعد ما استمعت لجنة الشؤون الدستورية والتشريعية بمجلس الشعب
الى كل الآراء بدون تمييز. وخصوصا فيما يتعلق بضمانات جدية الترشيح
من ناحية، وتشكيل لجنة مستقلة للإشراف على الانتخابات الرئاسية من
ناحية أخرى، أصدرت تقريرها ونشر فى جريدة الأهرام نصه بتاريخ ٧
مايو ٢٠٠٥ .

ومن تابع مشكلة ضمانات جدية للترشيح من خلال مناقشات الصحف
وأبحاث فقهاء القانون الدستورى التى نشرت على الملأ، يدرك أن هناك
اتجاهان رئيسيان: الاتجاه الأول يدعو الى التيسير الشديد فى الضمانات
حتى يتاح لأى مصرى أن يرشح نفسه لمنصب الرئاسة، واتجاه يدعو الى
وضع ضمانات جدية ولكن ليست تعجيزية لضمان أن من يرشح نفسه
للمنصب الرفيع يكون قادرا على تحمل تبعاته.

وأخيرا صدر تقرير لجنة الشؤون الدستورية والتشريعية بمجلس
الشعب، مقرر ضرورة تأييد ٣٠٠ نائب لمرشح للرئاسة منهم ٦٥ من
مجلس الشعب، و٢٥ من مجلس الشورى و١٤٠ من المجالس المحلية فى
١٤ محافظة على الأقل.

وبالتحليل السياسى للوضع فى مصر، والذي يهمن فيه الحزب الوطنى الديمقراطى على غالبية مقاعد مجلسى الشعب والشورى والمجالس المحلية، فإن التفسير الصحيح لهذه التوصية، أن الحزب الوطنى الديمقراطى - بحكم أغليته الكاسحة فى المجالس النيابية المختلفة - سيكون هو الحكم فى تحديد الأشخاص الذين سيسمح لهم بمنافسة رئيس الجمهورية والذي هو رئيس الحزب الوطنى الديمقراطى فى نفس الوقت.

وفى تقديرنا أن هذا وضع لا يستقيم مع الإصلاح السياسى المنشود، لأنه - ببساطة - يجعل الحزب الوطنى الديمقراطى هو الخصم وهو الحكم فى نفس الوقت!

وقد عبرنا عن رأينا هذا أمام لجنة الشؤون الدستورية والتشريعية بمجلس الشعب، فى جلسة الاستماع التى دعيت إليها، وذلك بتاريخ ١٧ أبريل ٢٠٠٥ وشارك فيها ١٧ من الشخصيات العامة ورؤساء بعض الجامعات المصرية والمجلس القومى للمرأة.

وكان جوهر رأى الذى أعلنه بوضوح أن اقتراح رئيس الجمهورية بتعديل المادة ٧٦ من الدستور هو أول خطوة دستورية حقيقية لتغيير جوهر النظام المصرى من السلطوية إلى الديمقراطية. غير أنها خطوة ضرورية وإن كانت ليست كافية. لأن المسألة تتعلق كما ذكرت بعملية شاملة لإحياء موات السياسة فى مصر، من خلال تفعيل الأحزاب السياسية المصرية، ومؤسسات المجتمع المدنى. ويقتضى هذا فى المقام الأول إنهاء الهيمنة السياسية المطلقة للحزب الوطنى الديمقراطى باعتباره حزب الأغلبية ووريث تنظيمات ثورة يوليو المتعددة، وإلا لن ينجح الإصلاح السياسى.

وها نحن اليوم بالرأى الذى أعلنه لجنة الشؤون الدستورية والتشريعية، أمام محاولة متعددة لتأكيد هيمنة الحزب الوطنى الديمقراطى على عملية التحول السياسى المصرى.

وفى تقديرنا أنه لا بد من إلغاء هذه الشروط التعجيزية والاكتفاء بالنسبة المستقلين بتأييد ٣٠٠ شخصية من الشخصيات العامة وفقا لضوابط محددة، وبدون اشتراط أن يكونوا من أعضاء المجالس النيابية.

بهذا الاقتراح نفتح باب الأمل فى التغيير السلمى لطبيعة الأنظمة السياسية السلطوية العربية!

(٦)

الجمود الإدراكي للنخب السياسية الحاكمة

اهتمت منذ فترة طويلة ببحوث علم النفس السياسي، واطلعت بدقة على أبرز الأعمال العلمية في هذا الميدان. بل إنني تجاسرت وألقيت محاضرة عنه منذ سنوات في المؤتمر السنوي للجمعية المصرية لعلم النفس، وكان من بين الحضور أستاذي عالم النفس المرموق الدكتور مصطفى سويف الذي تلقيت على يديه للدروس الأولى في علم النفس الاجتماعي.

وكان لاهتمامي بتأصيل مبحث الدراسات الاستراتيجية كجزء أصيل من تخصص العلاقات الدولية تأثير بالغ في دراستي لعلم نفس العلاقات الدولية. وهو هذا العلم الجديد الذي يعنى بدراسة للجوانب النفسية في العلاقات الدولية سواء من زاوية اتجاهات القادة والزعماء وتأثيرها على صنع وتنفيذ السياسة الخارجية، أو من زاوية العلاقات بين الشعوب والثقافات، وخصوصاً فيما يتعلق بالصور النمطية القومية للثأبة National Stereotypes التي يتبناها شعب عن شعب آخر، أو تتبناها ثقافة ما عن ثقافة أخرى مغايرة.

ومن بين الموضوعات التي شئت لنتباهي في بحوث على نفس العلاقات الدولية الجمود الإدراكي للنخب السياسية الحاكمة.

وتبدو خطورة هذه الظاهرة من كون للنخب السياسية الحاكمة حين يصيبها هذا الجمود الإدراكي، فإن أعضائها على اختلاف مراتبهم السياسية يعجزون عجزاً واضحاً عن قراءة البيئة الدولية والإقليمية المحيطة بهم، وأحياناً يعجزون عن قراءة وفهم التيارات العميقة التي تعمل بصمت داخل ثقافة وفضاء مجتمعاتهم! وهذا العجز تبدو خطورته في أنه ينعكس على عملية صنع القرار، وبالتالي تخرج قرارات مهزوزة لا تستند إلى معطيات حقيقية تنسم بالثبات والصدق، وهكذا ينحرف مسار الممارسة.

وقد يؤدي ذلك في الأزمات الدولية العنيفة إلى اشتعال حرب لم يعد لها نفسه طرف من هذه الأطراف التي أصيبت بهذا الجمود الإدراكي.

أمثلة مصرية وإسرائيلية

ويمكن القول أن هناك حالتان نموذجيتان في مجال الصراع العربي الإسرائيلي تكشفان بوضوح عن خطورة الجمود الإدراكي للنخب السياسية للحكومة. وللمفارقة فإن إحداهما مصرية والأخرى إسرائيلية، مما يؤكد أن ظامرة الجمود الإدراكي لا علاقة لها بالثقافات بالضرورة، ولا بدرجة تطور المجتمعات. فقد تحدث في مجتمع نامي وقد تحدث في مجتمع بالغ للتطور كالولايات المتحدة الأمريكية على سبيل المثال.

الحالة المصرية الشهيرة هي حرب يونيو ١٩٦٧. وذلك أن النخبة السياسية المصرية للحكومة في هذا الحين أصابها - لأسباب شتى - جموداً إدراكياً جعلها تعجز عن القراءة الدقيقة لكل من النظام الدولي في هذا الوقت، والموقف الأمريكي، والموقف الإسرائيلي. وهكذا بدون تدقيق وتبصر إنسافت وراء القصة المشبوهة للتهديدات الإسرائيلية لسوريا، والتي وفقاً لمصادر دقيقة شاركت فيها - لأسباب شتى - النخبة السورية للحكومة في هذا الحين والاتحاد السوفيتي. وهكذا حين أمرت النخبة السياسية المصرية الحاكمة بحشد القوات المسلحة في سيناء للدفاع عن سوريا (لم يقل أحد إطلاقاً كيف؟) تسارعت عجلة الحرب حين صدرت أوامر مصرية بإغلاق مضيق باب المندب في البحر الأحمر، وحدث تمادى في طريق التصعيد، بطلب سحب قوات الأمم المتحدة من غزة. وكان هذا يعني - لكل من يعمل بالسياسة - إعلاناً للحرب ضد إسرائيل. وشنت إسرائيل هجوماً الكاسح بعد أن قنمت النخبة السياسية المصرية الحاكمة لها الذريعة المناسبة، وهكذا ظهرت الدولة التي تمارس حق الدفاع الشرعي عن النفس طبقاً لميثاق الأمم المتحدة. وحدثت الهزيمة الشهيرة، والتي كانت في الواقع ظملاً بيناً للقوات المسلحة المصرية، التي لم تنتج لها فرصة الحرب الحقيقية، نتيجة للتخبط الشديد في عملية صنع القرار السياسي والعسكري.

ويشاء القدر في حرب أكتوبر ١٩٧٣ أن تنتقل ظاهرة العدوى إلى النخبة الحاكمة الإسرائيلية، فتصاب بجمود إدراكي شديد جعلها عاجزة عن

القراءة الدقيقة لنيات النظام السياسي المصري، وقدرات القوات المسلحة المصرية.

كانت إسرائيل وزعمائها السياسيون قد انتشوا من سكرة الانتصار المذهل الذي حققوه في حرب يونيو ١٩٦٧ على القوات العربية، المصرية والأردنية والسورية. واحتلت إسرائيل سيناء والصفحة الغربية وهضبة الجولان السورية. وتمددت إسرائيل وأحص زعمائها الصهيونيون أن التاريخ قد حان لتأسيس مشروع إسرائيل الكبرى. وساد إدراك لدى النخبة السياسية الإسرائيلية الحاكمة بأن مصر عجزت عجزاً مطلقاً عن المبادرة بشن حرب لتحرير أرضها. بل إن مؤلفاً إسرائيلياً هو "فريدلاندر" نشر في باريس كتاباً بعنوان "تأملات في مستقبل إسرائيل" معبراً عن هذا الوعي الإسرائيلي السائد، ومقرراً أن العرب أصبحوا جثة هامدة بعد هزيمة يونيو، وأن دولة إسرائيل يمكنها أن تتوسع كما تشاء في الأرض، بدون خوف من أي رد فعل عربي. وبالرغم من أنه وصلت للقيادة الإسرائيلية إشارات متعددة من بعض المصادر الإسرائيلية وأهمها المخابرات الإسرائيلية والمصادر غير الإسرائيلية (من بينها للأسف الشديد مصادر عربية) بأن مصر تستعد لشن هجوم وشيك على إسرائيل، وأنها ستعبر خط بارليف في بداية الهجوم، غير أن القيادة الإسرائيلية وعلى رأسها جولدا مائير، لم تأخذ هذه المعلومات بالجدية اللازمة، لأن الوعي الإدراكي السائد لدى النخبة الإسرائيلية الحاكمة بكل اتجاهاتها كان يؤكد على العجز العربي للقادح، وانعدام القدرة المصرية عن اتخاذ قرار الحرب.

بل إن الإدارة الأمريكية ذاتها وعلى رأسها في هذا الوقت نيكسون ووزير خارجيته كيسنجر، كما ورد في كتابه الذي نشر فيه نص للمكالمات التليفونية التي أجراها مع الأطراف المتعددة في حرب أكتوبر، لم يصدق طلب إسرائيل بمدها على وجه السرعة بالدبابات والأسلحة الأخرى، بعد أن فقدت في المعارك مع القوات المسلحة المصرية مئات الدبابات. وتحت وطأة الهزيمة الساحقة غير المتوقعة على وجه الإطلاق، لعب كيسنجر بحكم يهوديته دوراً هاماً في إثارة مخاوف نيكسون من الآثار الخطيرة لهزيمة إسرائيل، مما جعل الرئيس الأمريكي يتحمس ويأمر بفتح الترسانة الأمريكية بلا حدود لكي تغرف منها إسرائيل ما تشاء من أسلحة متطورة، بل إنه في

إحدى المكالمات التليفونية مع كيسنجر سأله ألا يمكن أن تشحن لهم أيضاً عدداً من الطائرات على وجه السرعة!
وهكذا لعبت ظاهرة الجمود الإدراكي للنخبة السياسية الحاكمة الإسرائيلية دوراً خطيراً أدى إلى هزيمة ظاهرة لإسرائيل، وتوقفاً عسكرياً لاثق فيه للقوات المسلحة المصرية.

أمثلة أمريكية وعربية

غير أن ظاهرة للجمود الإدراكي لا يشترط أن تحدث آثارها السلبية فقط في حالات الأزمات الحادة أو للحروب، بل إنها يمكن أن تثير سلبيات متعددة لنظم سياسية متنوعة.

خذ على مئيل المثال الإدارة الأمريكية في عهد الرئيس بوش سواء في ولايته الأولى أو الثانية. ففى الولاية الأولى وتحت الصدمة المروعة للأحداث الإرهابية فى سبتمبر ٢٠٠١ والتي ضربت مواقع القوة الأمريكية، تصاعدت صيحات للنخبة السياسية الأمريكية الحاكمة لماذا يكرهونا؟

ومعنى ذلك أن الجمود الإدراكي لأعضاء هذه النخبة جعلهم لا يعرفون أسباب الكراهية العميقة للسياسات الأمريكية، ليس فى العالم العربى والعالم الإسلامى فقط ولكن فى العالم أجمع، وحتى بين حلفاء أمريكا التقليديين فى أوروبا!

وإذا كانت السياسات العدوانية للولايات المتحدة الأمريكية والتي تمثلت فى الغزو الأمريكى للعراق، والتحيز الأمريكى المسافر للدولة الإسرائيلية للعنصرية، من بين الأسباب الرئيسية لكراهية السياسة الأمريكية فى العالم العربى والإسلامى، فإن هناك أسباباً أخرى لدى الأوروبيين ولدت هذه للكراهية. وأسباب هذه الكراهية تتمثل فى نزعة الهيمنة الأمريكية وعدم احترامها للشرعية الدولية، واستهانتها بالأمم المتحدة.

ويبقى فى النهاية أن تشير إلى ظاهرة الجمود الإدراكي لدى النخب السياسية العربية. ولاشك أن المثال للنموذجى لذلك هو النخبة السياسية العراقية الحاكمة فى عهد الرئيس السابق صدام حسين. فهذه النخبة - أو قلنقل بصراحة هذا الرئيس السابق - أصيب بجمود إدراكي كامل فى قرائنه للبنية الدولية والإقليمية، مما جعله يندفع بجهالة لحرب عقيمة ولا هدف لها

ضد إيران، ثم لم يلبث مواصلا عجزه التام عن فهم كيف يعمل النظام الدولي أن اندفع بلا سبب لغزو الكويت. وبعد أن أجبر على الانسحاب أخذ يمارس سياسات المماثلة والمناورة مع قرارات الأمم المتحدة حتى تم الغزو العسكري الأمريكي للعراق.

ومن الغريب أن النخبة السياسية السورية الحاكمة لم تأخذ الدروس الكافية من السقوط المشين للنظام العراقي، وإذا بأعضائها يتعاملون بنفس الجمود مع قرار مجلس الأمن الذي يقضى بخروج القوات السورية من لبنان، إلى أن تلقوا الإنذار النهائي فإذا بهم ينسحبون في زمن قياسي!

ويمكن أن نجد في الحالة الليبية أمثلة لا حدود لها لظاهرة الجمود الإدراكي، والذي أدى في النهاية إلى ظاهرة الاستسلام غير المشروط!

ولما ما كان الأمر، فما سبق كان مجرد تأملات وتطبيقات لظاهرة الجمود الإدراكي للنخب السياسية الحاكمة، ونتمنى من الله سبحانه وتعالى ألا يجعل للنخب السياسية الحاكمة العربية تصاب به فيما يتعلق بالإصلاح السياسي!

فالمجتمعات السياسية العربية تمر بالغضب وتزخر بالسخط على الفساد والسياسات العاجزة، وعلى التلكؤ في الإصلاح، وعلى الممانعة في قبول المشاركة السياسية. وهو غضب يمكن أن يتحول إلى تمرد عنيف يطال أسس شرعية للنظم العربية ذاتها. وهكذا يمكن أن يتحول السخط إلى تمرد علني، بحيث تقع الواقعة والتي ليس لوقعتها كاذبة، خافضة رافعة!

(٧)

أسئلة التقدم والحكم والهوية

أتيسح لى فى أسبوعين متتالين أن أخاطب مجموعة متميزة من المنقنين العرب الذى يمثلون المغرب والمشرق والخليج. كانت المرة الأولى فى الشارقة حيث نظمت دار جريدة الخليج ومركز الخليج للدراسات الاستراتيجية التابع لها ندوة فكرية كبرى عن "الهوية العربية فى عصر العولمة" وذلك فى يومى ١٠ و ١١ مايو ٢٠٠٥. قدمت فى الندوة بحوث متميزة دارت حولها مناقشات بالغة الخصوبة. وشاركت فى الندوة ببحث عنوانه "الوجوه الثلاثة للثقافة العربية".

وكانت المرة الثانية حين دعيت مؤسسة عبد الحميد شومان فى عمان بالأردن لإلقاء محاضرة يوم ١٦ مايو ٢٠٠٥ موضوعها: "العرب على مشارف القرن الواحد والعشرين" وكنت قد قدمت نصاً بنفس العنوان إلى المؤسسة كجزء من مشروع متكامل يشرف عليه الفيلسوف الأردنى المعروف للدكتور فهمى جدعان. وقد أرادت المؤسسة أن تتيح لكل مؤلف أن يحاضر فى الموضوع الذى أعد بحثه فيه، وذلك قبل نشر الكتاب الذى سيضم كل الأبحاث استكمالاً للفائدة.

فى مقدمة بحثى الذى قدمته فى ندوة دار الخليج بالشارقة، كنت قد بدلت باستعراض تاريخى وجيز للأسئلة التى طرحت على المجتمع العربى فى مراحل تطوره المختلفة. وقررت أن "الأسئلة التى تطرحها الثقافة العربية فى الوقت الراهن متعددة ومعقدة ومتشابكة. وليس هذا غريباً فى الواقع فتلك سمة أساسية من سمات الثقافة العربية صحبتها منذ النهضة العربية الأولى التى أعقبت الحملة الفرنسية على مصر بقيادة نابليون وما أحدثته فيها من آثار بالغة العمق، امتد نطاقها ليشمل أجزاء متعددة من الوطن العربى الكبير.

ولعلنا نجد تفسير ذلك فى أن الثقافة العربية كانت مختلفة يحكم تخلف المجتمع العربى الذى ولجه الحملة الفرنسية بكل ما تمثله من قوة عسكرية وتقدم علمى وتكنولوجى.

ليس ذلك فقط ولكن بما تمثله الحضارة الغربية ممثلة فى الثقافة الفرنسية آنذاك من قيم تقدمية فى مجال الحرية والإخاء والمساواة. وذلك كله بالإضافة إلى النظم والمؤسسات العصرية، مثل النظام الجمهورى والدستور والبرلمان.

ومن هنا واجهت الثقافة العربية تحديات شتى، أخطرها السؤال المحورى الذى ما يرح بطرح نفسه طوال القرون الماضية: لماذا تقدموا وتخلفنا نحن؟ وكيف نحقق التقدم؟ هل بتحديث الإسلام لى يصبح عصرياً كما نادى بذلك الشيخ محمد عبده، أم ترك للتراث كله ولحذاء النموذج الغربى بالكامل سياسة واقتصاد وثقافة كما نادى بذلك المفكر المصرى المعروف أحمد لطفى السيد الذى كان رئيساً لجامعة القاهرة، أم بالتركيز على التصنيع والتكنولوجيا كما نادى بذلك المفكر الاشتراكى المصرى سلامة موسى؟

هذه الاستجابات الثلاث حددها المؤرخ المغربى المعروف عبد الله العروى فى كتابه "الإيديولوجية العربية المعاصرة" باعتبارها ثلاثة أنماط مثالية للوعى، أطلق عليها وعى الشيخ (محمد عبده) ووعى الليبرالى (أحمد لطفى السيد) ووعى داعية التقنية (سلامة موسى).

وعلى هذا الأساس يمكننا القول أن أسئلة الثقافة العربية فى بداية النهضة العربية الأولى كانت: أى نموذج حضارى نحتضنه؟

ثم جاءت النهضة العربية الثانية فى الخمسينيات، بعد أن استقلت أغلب البلاد العربية وتحررت من الاستعمار، وكان السؤال للجوهرى الذى طرحته الثقافة العربية: أى نظام سياسى نطبق؟ هل نطبق الديمقراطية الليبرالية، أم نطبق الاشتراكية؟ أم أن نطلق أساساً من معلمات التيار القومى وندعو للوحدة العربية؟

وها نحن الآن فى عصر العولمة وفى مستهل القرن الحادى والعشرين، حيث تطرح الثقافة العربية على نفسها أسئلة متعددة، لعل أهمها كيف يمكن الحفاظ على الخصوصية الثقافية فى عصر العولمة؟ وكيف يمكن حل للعلاقات المتشابكة بين الدين والسياسة؟ وكيف يمكن صياغة سياسات ثقافية

فعالة لمواجهة الفكر المتطرف الذى سعم المناخ الثقافى العربى فى العقود الأخيرة، وأدى إلى الإرهاب فى الدول العربية ذاتها أولاً، ثم فى الدول الأجنبية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية فى أحداث ١١ سبتمبر الشهيرة؟".

تجمع الإشكاليات الثلاث

وإذا كانت هذه هى المقدمة التى بدأت بها بحثى فى ندوة الشارقة، فلبنى وأنا أقدم محاضرتى فى عمان استأننت للحضور فى الخروج على النص المقرر وهو بحثى عن "العرب على مشارف القرن الحادى والعشرين"، لأن هذا النص كتب وقدم منذ عامين، قبل أن تحدث فى العالم عموماً وفى العالم العربى خصوصاً أحداث جسام وخاصة فى العراق وفلسطين، قلبت الموازين، مما يستدعى معالجة مختلفة.

وحين عرضت للأسئلة الثلاث التى واجهت المجتمع العربى، برقت فى ذهنى فكرة عبرت عنها على الفور فى المحاضرة، مبناها أن سر الورطة الكبرى التى تجد فيها نفسها الدولة العربية المعاصرة، ليس اشتداد مطالب الدخول للإصلاح ولا ضغوط الخارج، ولكن السر يكمن فى أنه لأول مرة فى التاريخ العربى الحديث تتجمع الإشكاليات الثلاث معا وفى نفس الوقت، ولبنى أسئلة التقدم والحكم والهوية.

وإذا كنا قررنا من قبل أن سؤال التخلف والتقدم كان هو السؤال المحورى الذى برز فى عصر النهضة العربية الأولى، فإنه بالتأمل العميق فى الإنجاز للتنموى العربى فى الخمسين عاماً الماضية نكتشف أننا لأسباب شتى مازلنا نرسف فى أغلال التخلف، ولم نحقق التقدم المرجو. والسؤال هو لماذا لم نحقق فى مجال التنمية إنجازات واضحة، ونحن على أبواب المنافسة العالمية بحكم بداية تطبيق نصوص معاهدة منظمة التجارة العالمية، التى فتحت الباب واسعاً وعريضاً تحت تأثير العولمة لسرعة تنفق السلع والأفكار والخدمات والبشر بين كافة الدول بغير حدود ولا قيود؟

وجئت الإجابة على هذا السؤال فى بحث لأستاذ أفريقى عنوانه "العالم الثالث على مشارف الألفية الثالثة". وقد استطاع هذا الباحث أن يحدد بدقة

بالغة أسباب إخفاق بلاد العالم الثالث عموماً في مجال التنمية. وقرر أن السبب الرئيسي يكمن في استئثار النخب السياسية الحاكمة باتخاذ القرار في مجال التنمية، وأنها طوعت المؤسسات السياسية حتى تحتكر العمل السياسي وتبعد عنه أصوات المعارضة، بل إنها صنعت بنية مؤسسية قانونية وظيفتها صياغة التشريعات بما يحقق مصالحها الطبقية في المقام الأول.

واستطاعت هذه النخب السياسية الحاكمة أن تكون الثروات الضخمة بصورة مشروعة تتمثل فيما أطلق أُنَا عليه "الفساد بالقانون" ! بمعنى أن القوانين تصاغ بحيث تسمح لأهل الحكم والسلطة والإدارة العليا أن تحصل بشكل يبدو شرعياً على أعلى المرتبات والحوافز والمكافآت، بل والحصول على نسب محددة من الإيرادات الميالية التي تجمعها الوزارات، أو الشركات التابعة لها.

وقد أدت هذه الأوضاع إلى تهميش الطبقات المتوسطة وسحق الطبقات الفقيرة، وساعد على ذلك عشوائية عملية صنع القرارات التنموية، والإهدار المتعمد للمال العام، وشيوع الفساد، وعقاب كل من يتصدى لصور الانحراف المختلفة في غيبة إعمال مبدأ سيادة القانون.

وإذا كان هذا هو الوضع الذي ساد في العالم الثالث عموماً والعالم العربي خصوصاً في الخمسين عاماً الماضية، فإن الدولة العربية المعاصرة تجد نفسها في موقف حرج، ليس فقط لبداية عصر التنافسية العالمية ولكن لأن المجتمع الدولي أصبح يطالب هذه الدول بتقديم كشوف حساب عن مصير المساعدات الأجنبية الضخمة التي قدمت لبعض الدول العربية، إعمالاً لمبدأ الشفافية، والتي أهدرت وضاعت في دروب الفساد المتعددة، وأحياناً بسبب قلة الكفاءة في استخدام الموارد، والإهمال الجسيم في المراقبة والتقييم من قبل أجهزة الدولة المختلفة وحتى بالنسبة للدول العربية التي سمحت لها دخولها الناجمة عن الثروة النفطية ألا تلجأ إلى المساعدات الخارجية، فإن نمط الإنفاق العام فيها أصبح تحت بصر وتقييم المؤسسات الدولية، والرأى العام الدولي الذي لم يعد يسيغ أن تبند النخب السياسية العربية الحاكمة ثروات بلادها في مجال الاستهلاك التافه في الوقت الذي تزرع فيه شعوبها تحت نير الفقر والحاجة. ومعنى ذلك أننا نشهد عصرأ جديداً ونحن في بداية القرن الحادي والعشرين يمكن أن يطلق عليه عصر "المحاسبة الدولية".

وفى هذا العصر ستحاسب فيها ليست الدول فقط عن سلوكها الاقتصادى والسياسى، ولكن ستحاسب فيها الشعوب أيضاً عن طرق تعبيرها عن خصوصياتها الثقافية، وهويتها الحضارية، وهل هذه الطرق تسير فى المسار الصحيح، أم أنها انحرفت وانحرفت فى مجال عدم قبول الآخر وكرهه، بل والنضال ضده، ليس فقط يرفع للشعارات المتطرفة قومية كانت أو دينية، بل أحياناً بالإرهاب القترى الذى يوجه للدولة العربية المعاصرة ذاتها، أو الإرهاب العالمى الذى يوجه ضد مصالح دول أجنبية.

وتبدو المشكلة الحقيقية فى أن للدولة العربية المعاصرة تواجه لأول مرة أسئلة التقدم والحكم والهوية. أما سؤال الحكم فهو يتعلق بالإعلان المرفوع بواسطة المجتمع العالمى سواء فى شكل الحكومات أو مؤسسات المجتمع المدنى بأهمية تطبيق ما يطلق عليه "الحكم الرشيد" *governance* . وهو مفهوم يتجاوز بكثير موضوعات الديمقراطية والليبرالية، لأنه يتطرق أيضاً إلى طريقة أداء الدولة، وفعالية سياساتها التنموية فى رفع نوعية حياة مواطنيها، ومدى جدتها فى القضاء على الفساد المعمم الذى انغمست فيه النخب السياسية الحاكمة، ومقدار الشفافية السائدة فى المجتمع ولذى يسمح بمراقبة أداء الحكومات، فى ضوء حرية حقيقية للصحافة، وضمانات فعالة لحرية التعبير وحرية التفكير.

فإذا أضفنا إلى ذلك الأسئلة الخاصة بالهوية لأدركنا أن الدولة العربية المعاصرة المرتبكة، تعود ريكتها إلى تجمع إشكاليات التقدم والحكم والهوية مرة واحدة فى لحظة تاريخية فاصلة!

(٨)

تحديات الحكم الرشيد !

خلصنا إلى نتيجة هامة ونحن في سعينا للبحث في الأسباب التي جعلت الدولة العربية المعاصرة وعلى رأسها النخب السياسية الحاكمة تعيش حالة شديدة من الارتباك. ومن خلال تحليلنا التاريخي للأزمة التي ثارت في غصور النهضة العربية المختلفة، تبين لنا أن مآل التخلف والتقدم كان هو السؤال المحوري الذي هيمن على المناخ الثقافي في عصر النهضة العربية الأولى بعد الصدام الدامي للعنف مع الغرب الذي بدأ بالحركة الفرنسية على مصر، وأن السؤال الجوهرى الذى دارت حوله المناقشات فى عصر النهضة العربية الثانية فى الخمسينات بعد الاستقلال كان هو كيف نحكم، وأن السؤال الذى يثار الآن فى عصر العولمة هو كيف يمكن التعامل معها، وكيف يمكن الحفاظ على الخصوصية الثقافية والهوية الحضارية. وفى تقديرنا أن الموقف الصعب الذى تجده الدولة العربية المعاصرة نفسها، ليس اشتداد مطالب الداخل فى مجال الديمقراطية، ولا ضغط الخارج فقط، ولكن فى كون الأسئلة للثلاثة ونعنى أسئلة التقدم والحكم والهوية قد تجمعت لأول مرة فى لحظة تاريخية فاصلة فى تاريخ العالم وفى تاريخ الوطن العربى.

ما هى أسباب الخلل؟

ولسنا فى حاجة إلى تأكيد أن حالة الحكم فى العالم العربى طوال الخمسين عاماً الماضية كانت فى غاية السوء، لأنها خالفت كل قواعد التشريعية والشفافية، وليس هذا غريباً على أى حال، لأن أغلب النظم السياسية العربية كانت نظاماً شمولياً أو سلطوياً، غيبت فيها مؤسسات المجتمع المدنى، وتم القضاء على التعددية، وحوصرت بشدة حريات التفكير والتعبير والتنظيم.

ولعل المناقشة تتضح بجلاء أكثر لو قمنا بتصنيف النظم السياسية العربية حتى تبرز نوعية مشكلات الحكم فيها، وإمكانية إصلاح الأوضاع فى المستقبل القريب. هناك نظم سياسية عربية تقليدية، تمارس الحكم فيها عائلات اكتسبت الشرعية من خلال الثورات أحياناً عبر مئات السنين. وهذه النظم السياسية التقليدية تمارس للحكم فى بلاد لم تستكمل بعد عملية بناء الدولة الحديثة. بمعنى غياب دستور ينظم العلاقة بين الحكام والمواطنين، وينص على الحقوق والواجبات، وغياب للمؤسسات التمثيلية المنتخبة، بمعنى أنه ليس هناك برلمان منتخب، وغياب وضع الفروق بين السلطات الثلاث التنفيذية والتشريعية والقضائية، وعدم وجود تشريعات حديثة تنظم أمور المجتمع فى كل المجالات، وغياب مبدأ سيادة القانون.

فى ظل هذا الوضع ليست هناك هيئات سياسية منتخبة من حقها أن تراقب أداء الحكام، أو تسألهم. ومن هنا فسلطة الحكم تكون مطلقة، وعملية اتخاذ القرار السياسى والاقتصادى محتكرة فى يد قلة تمثل أهل الحكم. وفى هذا السياق لا توجد فروق واضحة بين المال العام والمال الخاص، وذلك أن فكرة الميزانية المعتمدة التى تضعها الوزارة ويصدق عليها البرلمان، وتلتزم بها الحكومة، ليست موجودة أصلاً. من هنا شاعت ظواهر سلبية متعددة، لصيقة بهذا النوع من الحكم، وأبرزها شيوع الفساد، وسيادة مناخ القهر السياسى الذى لا يسمح للجماهير بالتعبير عن نفسها، مما أدى إلى انفجارات ثورية فى بعض المراحل، تمت السيطرة عليها بصعوبة بالغة.

هذه الدولة العربية التقليدية تخضع فى الوقت الراهن لضغوط بالغة العنف من الداخل والخارج معاً، تدعوها لبناء دولة حديثة معاصرة، وفقاً لنموذج الحداثة السياسية العالمى الذى أصبح محل إجماع الشعوب والأمم. ونعنى أهمية وجود الدستور والفصل بين السلطات، ومبدأ سيادة القانون فى ظل تشريعات عصرية، وإطلاق حريات التفكير والتعبير والتنظيم، والسماح بالتعددية السياسية، وبلورة نظام سياسى يسمح بتداول السلطة.

غير أن الدول العربية التقليدية تقاوم كل هذه المطالب بشدة، لأن من شأن تحقيقها التغيير الكامل لطبيعة النظام السياسى الذى ساد قروناً، والذى تحدثت فيه المواضيع والمكانات، وترسخت فيه الأنصبة الهائلة من الدخل القومى الذى يحصل عليه أهل الحكم بغير رقيب ولا حسيب!

فكيف يطالب أهل الحكم في مثل هذه الدولة العربية التقليدية إعمالاً لمبدأ الشفافية والذي هو أحد أركان الحكم الرشيد والذي تدعو إليه الآن الهيئات الدولية المختلفة، أن يكشفوا عن النصيب الذي يحصلون عليه من الثروة القومية؟ وكيف يقبلون أن تراقب أعمالهم، وأن تتم المحاسبة على قراراتهم؟

نستطيع أن نفهم سر الارتباك الشديد في الدولة العربية التقليدية، والتي لا تريد إطلاقاً الخضوع لمتطلبات الدولة الحديثة وما يصاحبها من حكم رشيد.

صعود وسقوط الشرعية الثورية

غير أن هناك نمطاً آخر من أنماط الأنظمة السياسية العربية وهو نمط الدول الثورية التي بدأت حياتها بانقلاب عسكري كما هو الحال في مصر في ٢٣ يوليو ١٩٥٢ والذي سرعان ما تحول إلى ثورة بحكم البرنامج المعلن للتغيير الاجتماعي الشامل. غير أن بعض الدول الثورية التي قامت على أساس انقلاب عسكري ظلت أسيرة الانقلاب ولم تخرج منه إطلاقاً إلى فضاء الثورة الشاملة. في هذه الدول أعلن عن قيام شعار جديد هو "الشرعية الثورية" بدلاً من شعار "الشرعية الدستورية" والذي كان سائداً في ظل للنظم الملكية التي كانت سائدة قبل الانقلاب.

والشرعية الثورية معناها ببساطة الخروج على كافة القوانين والأعراف التي تحدد العلاقات بين الناس، على أساس أن الشرعية الدستورية كانت تعمل لخدمة الطبقات المستغلة، وأن الطريق للوحيد لتصحيح الأوضاع وتحقيق العدالة الاجتماعية التي تنفذ جماهير الشعب من الاستغلال هي الشرعية الثورية.

وإذا كانت الشرعية الثورية قد استخدمت فعلاً تاريخياً لتصحيح بعض الأوضاع الظالمة، إلا أنها فتحت الطريق في الواقع أمام مظالم من نوع جديد! ذلك أنه في غياب الالتزام الدقيق بالقانون، تم الاعتداء على حقوق متعددة للناس سياسية واقتصادية وثقافية.

ومن ثم فإنه في هذا النمط من الدول العربية الثورية حيث ترسخت السلطوية، وأصبح عدم الخضوع لمبادئ القانون المعترف بها أسلوب حياة،

هناك مثالب عديدة في أسلوب الحكم. ولا يمكن تحقيق الحكم الرشيد بغير تغيير شامل ليس فقط في طبيعة النظام السياسي، ولكن في النخب السياسية الحاكمة والتي تمرست على الحكم بغير ضابط ولا رابط، وأثرت على حساب الشعب، في غيبة كاملة لقواعد الشفافية والمحاسبة.

هذه للنخب السياسية الحاكمة هي التي تقاوم الآن بشراسة أي إصلاحات يتم المطالبة بها من الداخل، أو تدعو لها مؤسسات دولية أو حكومات أجنبية. وهذه للنخب السياسية الحاكمة مثلها في ذلك مثل أهل الحكم في الدول العربية التقليدية أصابهم العمى الإدراكي الذي منعهم من القراءة الصحيحة لتحولات للعالم، وحرهم من للفهم العميق للتغيرات الجسيمة التي لحقت بالمجتمع العالمي.

كان هذا هو حال النخبة السياسية العراقية في ظل الحكم الشمولي الذي قلده صدام حسين، والذي أدى في الواقع نتيجة تفاعلات شتى وحماقات سياسية بارزة إلى خراب العراق.

ويمكن القول أن النخبة السياسية الحاكمة في سوريا تمر بنفس المشكلات، وتعجز عجزاً واضحاً عن التكيف مع الأوضاع العالمية الجديدة، وتقاوم للتغيير، وتنتكأ في مجال الانصياع للقرارات الدولية مثلما حدث بالنسبة لتطبيق قرار مجلس الأمن في شأن الانسحاب من لبنان، إلى أن اضطروا للانصياع بعد إندثار نهائي.

هل تستطيع هذه للنخب السياسية الحاكمة المتجمدة أن تواكب التغيير العالمي؟ أم أنها مازالت تعتقد وهما أنها تستطيع أن تحكم بشرعية الدين أو بشرعية الثورة المزعومة وتمارس الاستبداد الطليق كما كان هو الحال في الماضي؟ إن أحكام السجن التي صدرت بحق بعض المثقفين الإصلاحيين في بعض الدول العربية التقليدية، وفي دولة عربية عقائدية تشير إلى أن أهل الحكم مازالوا يعيشون في غيبوبة الحكم المطلق!

فات أوان الاستبداد أياً كانت صورته، وبدأ عصر الديمقراطية العالمية، ولن تستطيع الدولة العربية المعاصرة أن تقاوم طويلاً متطلبات الحكم الرشيد، الذي تطالب به الجماهير العربية قبل أن تدعو له الهيئات الدولية والحكومات الأجنبية.

ردود فعل النظم العربية

ولعل السؤال الذى ينبغى إثارته الآن هو: ما هى ردود فعل النظم السياسية العربية إزاء مطالب التغيير سواء من الداخل أو من الخارج؟
لو نظرنا إلى الدول العربية التقليدية لاكتشفنا أن مفهومها للتغيير يتناقض كلياً مع مطالب الداخل وضغوط الخارج.
ذلك أن أقصى ما توصلت إليه هو تشكيل مجالس للشورى بالتعيين، ويتم اختيار الأعضاء من الموالين للحكم عادة، ولا بأس من اختيار عدد من المتقنين المستقلين لتجميل الصورة. وعادة ما يدار فى هذه المجالس، سواء كانت مجالس تقليدية للشورى، أو منابر الحوار، أو مجالس حكومية لحقوق الإنسان حوار موجه لا يتاح فيه للأصوات المستقلة أن تعبر عن نفسها.
أما النظم السلطوية والتي لها ماضى انقلابى أو ثورى فهى لا تسيّر فى طريق الإصلاح، بالرغم من التصريحات الرسمية، ولكنها تسيّر فى طريق ترسيخ السلطوية من خلال إجراءات ديمقراطية صورية.
وتبقى نظم عربية شمولية صريحة تدعى أنها تطبق أفضل ديمقراطية فى التاريخ!
وهكذا يمكن أن يضيع العالم العربى بين خداع الغير وخداع الذات!

القسم الرابع

الهوية والمستقبل الكونى

- ١- إشكالية الهوية فى عصر العولمة
- ٢- مأزق الهوية الإسلامية المتخيلة!
- ٣- قواعد المنهج فى الإصلاح السياسى
- ٤- خطة مستقبلية للتحويل الديمقراطى
- ٥- تغيرات السياق العالمى
- ٦- تخطيط المستقبل الكونى
- ٧- القوى الدولية للصاعدة
- ٨- تناقضات العولمة
- ٩- من سياسات الهوية إلى جنون الإرهاب!
- ١٠- مجتمع الخطر ودورة الخوف!
- ١١- الرؤية الاستراتيجية والأمن القومى
- ١٢- بحث الشعوب عن الأمن المفقود!
- ١٣- هل يمكن تعميم النموذج الإيديولوجى؟
- ١٤- مشكلات المشروع الحضارى العربى
- ١٥- العبور العربى إلى الديمقراطية

(١)

إشكالية الهوية في عصر العولمة

صغنا في مقالاتنا الماضية فرضاً أساسياً مبناه أن السر العميق في الارتباك الشديد الذى يسود دوائر السلطة والحكم فى الدولة العربية المعاصرة، يعود إلى أنه يطرح عليها فى الوقت الحاضر ثلاثة أسئلة حاسمة، تمثل لها تحديات خطيرة وهى أسئلة التقدم والحكم الرشيد والهوية. وذكرنا من قبل أن سؤال للتقدم سبق طرحه فى عصر النهضة العربية الأولى بعد الصدام الدامى مع الغرب منذ الحملة الفرنسية على مصر، وأن سؤال الحكم الرشيد طرح على الدولة العربية المعاصرة فى عصر النهضة العربية الثانية، ونعنى فى الخمسينيات حيث استقلت أغلب الدول العربية، ويبقى سؤال الهوية الذى يطرح الآن فى عصر العولمة كاشفاً عن مخاوف عميقة من أن تؤدى عواصف العولمة إلى التأثير على الخصوصية الثقافية والهوية الحضارية.

نظرة عالمية مقارنة

والواقع أن تحديات الهوية وما تثيره من إشكاليات لا تنفرد الدولة العربية للمعاصرة بمواجهتها، بل يمكن القول أنها مشكلة ثقافية وسياسية عالمية، يدور حولها الجدل، وتحتمل المعارك السياسية والفكرية بصدها فى كل بلاد العالم، ولا فرق فى ذلك بين دول متقدمة ودول نامية أو متخلفة. ومن هنا قد يكون من المناسب أن نثير السؤال الهام: لماذا الآن ونحن فى بداية القرن الحادى والعشرين يثور موضوع للهوية فى كل مكان؟ هناك أسباب متعددة سياسية واقتصادية وثقافية، أدت إلى أن تصبح مشكلات الهوية على أجندة هموم الدول المعاصرة فى كل مكان. ولعل أول هذه الأسباب هو سقوط الاتحاد السوفيتى وبلاد الكتلة الاشتراكية، ولتى كانت نظاماً سياسية شمولية، نزعَت إلى محو القوميات،

بل ولجأت في سبيل توحيد الدول إلى التهجير القسري للسكان من مكان إلى آخر، وتجاهلت إلى حد بعيد الخصوصيات الثقافية للأقوام المتحدة داخل حدود كل دولة. وحين سقطت قيود الشمولية الحديدية، انفجرت نزعات الهويات المكتومة، وعبرت عن نفسها ثقافياً وسياسياً.

نادت الجماعات العرقية المختلفة بحقها في الحفاظ على خصوصيتها الثقافية، وتجاوزت بعض هذه الجماعات كل الخطوط السياسية الحمراء وطالبت بالانفصال عن الدولة الأم، وحققا في الحكم الذاتي، وتحقق ذلك في حالات متعددة بالتفاوض السلمي أحياناً، وبالصراع للدموى والحرب الأهلية أحياناً أخرى.

غير أن سبباً آخر يكمن في انتشار ظاهرة العولمة، وما أدت إليه من تحركات سكانية متعددة، تمثلت في الهجرة إلى البلاد الأوروبية من قبل أفراد واثنين من الدول العربية والإسلامية، وهؤلاء عبر الزمن كونوا مجموعات سكانية كبيرة لهم أسلوب مختلف في الحياة، ودين مختلف، وقيم مختلفة. وهم في تفاعلهم مع المجتمعات الأوروبية المضيفة جابهوا إشكالية الاختيار بين التكيف والذوبان، أو الحفاظ على هويتهم وعدم الانغماس في المجتمعات التي يعيشون فيها. وهكذا خلقت إشكالية الهوية لهؤلاء البشر مشكلات متعددة لكل من الدول المضيفة وللمهاجرين. أنظر مثلاً إلى فرنسا، حيث يعيش فيها حوالي خمسة مليون مسلم، وأصبح الدين الإسلامي هو الدين الثاني في البلاد، وقد تابعنا جميعاً في السنوات الأخيرة معارك الحجاب بسبب تحريمه في المدارس للامة في فرنسا، ومحاولة الحكومة للفرنسية تشكيل مجلس أعلى يمثل المسلمين حتى تستطيع من خلاله التفاوض مع المسلمين لحل مشكلات الهوية. غير أن هناك أسباباً أخرى أدت إلى اندلاع مشكلات الهوية أهمها مشاريع التوحيد الإقليمي، والتغيرات السكانية في بعض الدول مثل الولايات المتحدة الأمريكية، وبرزت دعوات متطرفة في البلاد العربية لإعادة صياغة الهوية.

الهوية المصنوعة

وقد نقلت إلينا وكالات الأنباء مؤخراً أن غالبية الشعب الفرنسي رفض قبول الدستور الأوروبي، وتبعت فرنسا هولندا التي رفض فيها غالبية

الشعب هذا الدستور أيضاً. والواقع أن الاتحاد الأوروبي الذي اكتمل بناءه بعد أكثر من نصف قرن، والذي تحول من مجرد اتحاد اقتصادى إلى اتحاد سياسى كامل، أصبحت ذروته فى الواقع صياغة دستور أوروبى يعبر عن هوية أوروبية مستحقة، لم تكن موجودة من قبل.

فالفرنسى كان وما يزال يفخر بهويته الفرنسية والتي لها جذور ممتدة فى التاريخ، وكذلك الإيطالى واليونانى وغيره من مختلف الجنسيات التي يتشكل منها الاتحاد. غير أن طموح قادة الاتحاد تركز فى الجانب الثقافى فى ضرورة "صنع" هوية أوروبية من شأنها أن توحد الاتجاهات والقيم وأساليب الحياة لدى الشعوب الأوروبية المختلفة. وهكذا نشبت معركة الهوية بين هؤلاء الذين لا يريدون للتخلى عن هويتهم الأصلية، وأولئك الذين يتجهون إلى المستقبل، ويطمحون إلى خلق هوية أوروبية جامعة، تكون أداة للتفاعل الخلاق مع بقى الهويات الجماعية التي نشأت نتيجة شيوع صيغة الاتحادات الإقليمية ولمواجهة تحديات العولمة فى نفس الوقت.

الهوية المشتتة

غير أن هناك صوراً أخرى تستحق التأمل العميق، وأبرزها مشكلة الهوية فى المجتمع الأمريكى المعاصر.

لستطاع من أسسوا للولايات المتحدة الأمريكية أن يصوغوا استراتيجية ثقافية مبتكرة تكفل لهم تحقيق التجانس بين مختلف الجنسيات التي يحملها المهاجرون إلى أمريكا، بكل ما يحمله هذا التعدد من تنوع فى القيم واختلاف فى العادات والتقاليد. وهذه الاستراتيجية أطلق عليها "بوتقة الصهر" Melting pot، بمعنى أنه أيا كان البلد الذى هاجرت منه، وأيا كانت الجنسية التى كنت تحملها، وأيا كان نسق القيم الذى تتبناه، فأنت مستندخل فى بوتقة الصهر الأمريكية لتخرج مواطناً أمريكياً تطبق ما يطلق عليه "الأسلوب الأمريكى فى الحياة". وقد نجح المخططون الأمريكيون فى تحقيق هذا الهدف من خلال توحيد الأنواق والعادات بين الملايين من السكان من خلال إحداث التجانس فى الملابس والمأكول والسلوك، فى ظل سوق استهلاكية واسعة المدى. غير أنه عبر الزمن ولأسباب شتى عادت كل جماعة عرقية للبحث عن جذورها الثقافية، ولعل ما دفعها إلى ذلك ثورة

الأفارقة الأمريكيين، الذين كان يطلق عليهم "زنج" احتقاراً لشأنهم، وإصرارهم على نزع قيود العبودية. ليس ذلك فقط بل مطالبتهم بإعادة كتابة التاريخ الأمريكي حتى ينكشف المستور، ويظهر حقهم للتاريخي في المواطنة الكاملة.

وإذا أضفنا إلى ذلك موجات الهجرة المتتالية من بلاد أمريكا اللاتينية وخصوصاً من المكسيك، بحكم متاخمة حدودها للولايات المتحدة الأمريكية، وما أدت إليه من امتناع آلاف المهاجرين عن تعلم الإنجليزية وإصرارهم على الحديث بلغتهم الأسبانية، وتمسكهم بهويتهم الثقافية الأصلية، لأدركنا المأزق الثقافي الذي وقع فيه المجتمع الأمريكي.

سقطت استراتيجية "نقطة للصهر" وظهر بدلاً منها ما يطلق عليه "الثقافات المتعددة" multi-culturalism وانعكست هذه السياسة الثقافية الجديدة على مفاهيم للمواطنة والهوية. بل إن المقررات الجامعية ذاتها تغيرت تغيرات جوهرية تحت وطأة مطالبات ممثلي الأقوام المتعددين أن يكون لتاريخ أقوامهم نصيب عادل في البحث والتدريس.

وهكذا يمكن القول أن الهوية الأمريكية في الوقت الراهن هوية مشتتة في الواقع. ويضاعف من خطورة الموقف بالنسبة للمهاجرين الأصليين من الأنجلو سكسون وغيرهم، أنه بعد نصف قرن من الزمان، سيصبح عدد المواطنين الأمريكيين من أصل أمريكي لاتيني أكبر من عدد ذوي الأصول الأنجلو سكسونية والأوروبية. وفي ذلك ما فيه من إحداث ثورة في مجال الحكم والنظام السياسي الأمريكي. ولعل هذا ما دفع أحد كبار المؤرخين الأمريكيين إلى أن ينشر بحثاً بعنوان "رسالة عدم الاتحاد" إشارة ساخرة منه إلى "رسالة الاتحاد" التقليدية التي يوجهها الرئيس الأمريكي للمواطنين الأمريكيين. ويقصد المؤرخ بذلك أن الاتحاد الأمريكي قد تفكك بالفعل، ومن ثم فوصف "عدم الاتحاد" أصح من وصف الاتحاد! ويعرض فيه للمشكلات التي ألمحنا إليها، وخصوصاً فيما يتعلق بالتغيرات السكانية المستقبلية.

الهوية المتخيلة

وتبقى أمامنا أخطر مشكلات الهوية والتي تتعلق بعالمنا العربي والإسلامي. والواقع أننا خططنا منذ البداية للتعمق في تحليل مشكلات الهوية

المتخيلة، غير أننا أردنا أن نمهد لذلك بمقدمة - قد تكون قد طالت قليلاً - عن مشكلات الهوية في العالم.

ويقصد بالهوية المتخيلة على وجه التحديد نزوع بعض الجماعات الإسلامية التي تتراوح اتجاهاتها بين الاعتدال والتطرف، إلى ابتداع هوية إسلامية متخيلة يريدون لها أن تحل محل الهويات العربية أو حتى الإسلامية المعتقلة. وأصحاب هذا التوجه ينطلقون من مسلمة بسيطة وإن كانت خطيرة، مبناها أن الماضي وليس الحاضر ولا المستقبل ينبغي أن يكون هو المرجعية التي تحسم التوجهات وتحل للمشكلات الراهنة، ويغض النظر عن النظريات المعاصرة، وللحلول العلمية.

الغرض المعلن ببساطة هو استرداد الفردوس المفقود، ويعنون به استعادة عصر الرسول عليه الصلاة والسلام، بكل ما فيه من قيم وعادات وتوجهات. ويتم ذلك من خلال لى علق الآيات القرآنية والأحاديث النبوية، لكي تتفق مع وجهات نظرهم المتشددة. ويستخدمون فى سبيل الترويج لأفكارهم المتطرفة المفارقة لروح العصر تكوين الجمعيات والمنظمات، ونشر الكتب وإذاعة الفتاوى، بل والإرهاب المعنوى ضد المختلفين معهم، والإرهاب الفعلى ضد الدولة العربية المعاصرة.

والواقع أن هذه الهوية المتخيلة التي نجحت هذه الجماعات الإسلامية المتشددة فى ابتداعها وشاركتها فى ذلك المؤسسات الدينية التقليدية قد صاحبت موجات التدين الشعبى التي اتسعت دوائرها منذ أكثر من ثلاثة عقود لأسباب متعددة.

وقد ساعد على نمو نزعات الهوية الإسلامية المتخيلة تواطؤ الدولة العربية المعاصرة مع هذه الجماعات الإسلامية المتشددة التي اختلفت هذه الهوية وذلك إما لتدعيم شرعيتها السياسية المتهالكة، أو رشوة علنية للجماهير المتدينة لكي تثبت لهم أنها ليست أقل إسلاماً من هذه الجماعات التي أصبحت مصدر توتر اجتماعى حاد فى المجتمع العربى المعاصر.

هذه الهوية المتخيلة تحتاج فى الواقع إلى تحليلات سياسية واقتصادية وثقافية، تلقى الضوء على مختلف جوانبها المعتمدة، وتبرز فى نفس الوقت مازق الدولة العربية للمعاصرة.

(٢)

مأزق الهوية الإسلامية المتخيلة!

من أهم المشكلات التى تواجه الدولة العربية المعاصرة مشكلة الهوية الإسلامية المتخيلة. ونقصد بهذه الهوية على وجه التحديد نزوع بعض الجماعات الإسلامية ممن يطلق عليها جماعات الإسلام السياسى إلى ابتداع هوية إسلامية يريدون لها أن تحل محل الهوية العربية أو حتى محل الهوية الإسلامية المعتدلة. وأصحاب هذا للتوجه ينطلقون من مسلمة بسيطة وإن كان خطيرة مبناها أن الماضى وليس الحاضر أو المستقبل ينبغي أن يكون هو المرجعية التى تحسم التوجهات وتحل المشكلات الراهنة، وبغض النظر عن الطول العلمية التى تطبقها المجتمعات المعاصرة.

والغرض المعلن - كما قررنا فى مقالنا للماضى - هو ببساطة استرداد الفردوس المفقود، ويعنون به استعادة عصر الإسلام الأول، بكل ما فيه من قيم وعادات وتوجهات. ويتم ذلك من خلال لى عنق الآيات القرآنية والأحاديث النبوية، لى تتفق مع وجهات نظرهم للمتشددة. وهم يستخدمون فى سبيل للترويج لأفكارهم المتطرفة للمفارقة لروح العصر، تكوين المنظمات العلنية وللجماعات السرية، ونشر للكتب وإذاعة للفتاوى التى تعكس وجهة نظر إسلامية متزمنة ومغلقة، بل وممارسة الإرهاب المعنوى ضد المختلفين معهم، والإرهاب الفعلى ضد الدولة العربية المعاصرة.

ومن أخطر الظواهر المصاحبة لهذه الموجه الدينية المتزمنة والمتشددة تواطؤ الدولة العربية المعاصرة بأجهزتها، بما فى ذلك المؤسسات الدينية التقليدية مع هذه الجماعات المتشددة التى اختلقت هذه الهوية، وذلك لتدعيم شرعيتها السياسية المتهاوية، أو لمجاراة الجماهير المتكينة، لى تثبت أنها ليست أقل إسلاماً من هذه الجماعات التى أصبحت مصدر توتر اجتماعى حاد فى المجتمع العربى المعاصر.

صعود وسقوط المشروع الحضارى

وقد وجدت هذه الأفكار الإسلامية المتشددة طريقها للتطبيق العملى فى السودان حين نجحت الجبهة القومية الإسلامية فى القيام بانقلاب عسكرى، واستولت على السلطة كاملة فى الثلاثين من يونيو عام ١٩٨٩، وكان رائد هذه التجربة هو السياسى والمفكر الإسلامى السودانى حسن الترابى.

وقد أصدر الباحث السودانى المعروف الدكتور حيدر إبراهيم على مدير مركز الدراسات السودانية كتاباً بالغ الأهمية، يوثق ويحلل نقدياً هذه التجربة التاريخية التى تكشف بجلاء عن فشل هذه الهوية الإسلامية المتخيلة فشلاً ذريعاً فى مجال السياسة والاقتصاد والثقافة والمجتمع.

وللكتاب الذى نشره مركز الدراسات السودانية عام ٢٠٠٤ بعنوان "سقوط المشروع الحضارى" هو الجزء الأول من دراسة شاملة لهذه التجربة السودانية.

ويقرر حيدر إبراهيم فى مقدمة الكتاب "ارتكزت التجربة الإسلامية السودانية على إيديولوجيا خيالية وغيبية أيضاً، وفى نفس الوقت لا تاريخية، تظن أن الزمن توقف فى تجربة سابقة يمكن استعادتها إلى ما لا نهاية فى مستقبل التاريخ البشرى".

ومن الجدير بالإشارة أن جماعات الإسلام السياسى فى مختلف البلاد العربية هالكت وكبرت عقب الانقلاب العسكرى الذى خطط له ببراعة منقطعة النظير حسن الترابى، على أساس أنها أول دولة إسلامية تنشأ فى الوطن العربى مطبقة مبادئ الإسلام الحقة، والتى ستكون منطلقاً للغزو الفكرى لكل أرجاء العالم العربى، باعتبارها النموذج والقوة. وبغض النظر عن الفشل للذريع لهذه التجربة، فإنه من المهم بمكان تفكيك خطاب هذه الهوية الإسلامية المتخيلة، والتى مازال لها أنصار كثير فى العالم العربى والإسلامى.

عناصر المشروع المتخيل

واللهوية الإسلامية المتخيلة أركان متعددة سياسية ومعرفية واقتصادية وثقافية واجتماعية.

ولعل أبرز أركانها السياسية رفعها لشعار الشورى لنفى صحة الديمقراطية الغربية. وتقوم هذه الدعوة على أساس أن الإسلام له وجهة نظر سياسية خاصة، تقوم على الشورى، وبالتالي فإن جماعات الإسلام السياسى وقفت معادية للديمقراطية الغربية على أساس أنها أفكار مستوردة لا تصلح للتطبيق فى المجتمع الإسلامى.

وبالرغم من أن الشورى حقيقة من المبادئ الرئيسية فى الإسلام، إلا أنه عبر التاريخ الإسلامى لم يتح لها أن تطبق إلا فى عصر الخلفاء الراشدين وبشكل محدود. ويمكن القول بكل تأكيد أن الشورى بطل العمل بها منذ استيلاء معاوية بن أبى سفيان على الحكم بالقوة، ومن ثم لم يتح لها أن تصبح عبر الزمن مؤسسة لها قواعد وأركان وأعراف وتطبيقات، وتحولت لتصبح مجرد شعار يرفع فى مجال المقارنة العقيمة مع الديمقراطية الغربية.

ومع أن جماعات الإسلام السياسى فى السنوات الأخيرة تتنازلت عن معارضتها للديمقراطية وأعلنت قبولها بها، وموافقتها على مبدأ التعددية الحزبية، إلا أن ذلك على سبيل القطع مجرد تكتيك، يسمح بقبولها فى إطار العمل السياسى الشرعى. وذلك لأن هذه الجماعات قد سكنت عامدة متعددة عن شرح ماذا تقصده بهدفها الرئيسى وهو أسلمة المجتمع "أو تطبيق الشريعة الإسلامية فى مختلف الميادين.

ونريد بإيجاز أن نكتشف عن المسكوت عنه فى هذا المشروع الإسلامى السياسى، الذى اختلق هوية إسلامية هدفها تحكم الماضى فى الحاضر والمستقبل.

وإذا كانت الشورى هى المكون السياسى الأساسى للمشروع فإن "أسلمة المعرفة" هى المكون للمعرفى.

و"أسلمة المعرفة" مشروع واسع المدى أسسه للناشط الإسلامى طه جابر علوانى مدير مركز البحوث الإسلامية فى واشنطن، وخطط له على أساس فكرة خيالية سانحة مبناها "تلخيص المعرفة للغربية" فى مجال العلوم الاجتماعية والإنسانية، ثم إعطاؤها لعدد من العلماء الاجتماعيين المسلمين "لأسلمتها"!

وقد تابعت بدقة صعود هذا المشروع وسقوطه، من خلال مشاركتى فى ندوات متعددة عقدت لمناقشة نتائجه، والتي أثبتت أنها دعوة لا علمية من

وجهة النظر المعرفية، وليس لها من نتيجة سوى عزل الباحثين في العلوم الاجتماعية في العالم العربي والإسلامي عن سياق الفكر العالمي، والتخندق في كهوف معرفية إسلامية مزعومة.

لما فسى مجال الاقتصاد فلدينا مزاعم وجود "اقتصاد إسلامي" متميز بمناهجه ونظرياته وتطبيقاته عن الاقتصاد العالمي. وقد نشأ هذا الاقتصاد في الهند في الأربعينيات كمحاولة لخلق هوية إسلامية متخيلة في سنوات الاستعمار الإنجليزي الأخيرة. ولدت السنوات من بعد لتصعد حركة "البنوك الإسلامية"، وتنتشر في عديد من البلاد العربية والإسلامية، وتؤثر فعلاً في السلوك الاقتصادي لملايين المسلمين. غير أن هذه التجربة - وفق شهادات موضوعية متعددة - فشلت فشلاً ذريعاً، لأنها - مثلها في ذلك مثل مشروع "أسلمة المعرفة" - أقيمت على أسس واهية، لأن هذه البنوك - على عكس ما يدعى أصحابها - متكاملة عضوياً مع البنوك الأخرى التي يطلق عليها ربوية، وذلك لسبب بسيط مؤداه أنه لا يمكن اختلاق اقتصاد منفصل عن الاقتصاد العالمي، استناداً إلى حجج دينية واهية عن تحريم الفائدة باعتبارها ربا. وإذا ألقينا بالبصر إلى مجال الثقافة، فإن هذا المشروع الإسلامي المتطرف يمارس التحريم في المجال الفكري والثقافي. ويلعب - كما أثبتت التجربة في مصر وغيرها من البلاد العربية والإسلامية - دور محاكم التفتيش في العصور الوسطى الأوروبية، فيقوم بدور الرقيب على الأعمال الفكرية والأدبية والفنية، ويمارس فيه التحريم بكل ترزمت، ويدعو لمصادرة للكتب والأعمال الفنية، ويتهم أصحابها بالكفر والردة عن الإسلام. ووصلت الفوضى مداها باستخدام دعوى الحسبة بطريقة فوضوية، بحيث كان أى عابر سبيل يستطيع أن يرفع هذه للدعوى على أى مفكر أو باحث أو مبدع. والتفتت الدولة المصرية مؤخراً لهذا الخطر المحدق بحرية التعبير، فألغت دعوى الحسبة، وتركت هذه المسائل في يد النيابة العمومية.

وفي مجال القيم فإن أصحاب هذا للمشروع الإسلامي المتشدد من غلاة الرجعيين، وهم يحكمون للماضى وقيمه وحلوله في مشكلات الحاضر. ولذلك هم يرفضون قيم الحداثة بما تنطوى عليه من احترام حقوق الفرد، وتحكيم العقلانية باعتبار أن العقل هو محك الحكم على الأشياء، ويميلون إلى اعتقال المرأة في البيت، وحرمانها من حق العمل، وينزعون إلى تحريم الاختلاط بين الجنسين في المدارس والجامعات. (راجع للموقف في الكويت

حيث أصدر مجلس الأمة الكويتي بتأثير للتيار الإسلامي المتشدد قراراً بمنع الاختلاط في الجامعة. ولم تستطع الحكومة لأسباب متعددة تنفيذ هذا القرار).

وفي هذا السياق اشتمت الدعوة إلى الحجاب باعتباره كما يزعمون فريضة إسلامية وليس هذا صحيحاً، بل بدأوا بالدفاع عن النقاب. باختصار التزمت في الملبس والانغلاق في الفكر، والعداء في مجال التفاعل الحضاري مع الآخر، هي السمات الأساسية لهؤلاء الذين يروجون للهوية الإسلامية المتخيلة.

ومما لا شك فيه أن الدولة العربية المعاصرة نظراً لممارساتها الانتهازية السياسية في تعاملها مع جماعات الإسلام السياسي، والتي تتمثل أساساً في الاعتماد على الدين أحياناً للدفاع عن شرعيتها السياسية المتهاوية، وفي المغالاة وخصوصاً في مجال الإعلام، في إذاعة البرامج الدينية التي يسيطر عليها فقهاء التشدد والتزمت، لإثبات أنها ليست أقل إسلاماً من هؤلاء!

وما هم اليوم يضغطون على الدولة العربية المعاصرة للدخول في حلبة النشاط السياسي المشروع، حتى ينفذوا للجماهير استعداداً لإعلان دولتهم الإسلامية" على الطريقة الليبية السودانية، وفي نفس الوقت تضغط قوى خارجية متعددة لإدخالهم في السياسة المشروعة، لتغيير طبيعة النظم السلطوية!

ومن هنا يظهر المأزق المزدوج ونعني، مأزق المجتمع العربي الذي تهدده هذه الجماعات المتطرفة، ومأزق الدولة العربية المعاصرة التي تآكلت شرعيتها السياسية، لأنها لم تنشأ أن تخضع لمبادئ الحداثة السياسية وأولها الليبرالية وليس آخرها تداول السلطة!

(٣)

قواعد المنهج فى الإصلاح السياسى

الانتقال من الشيوعية إلى الديمقراطية أشبه بالسفر خلال طريق غير معبد! كان هذا هو العنوان الذى أعطاه أحد أساتذة العلوم السياسية الأمريكيين من أصل تشيكوسلوفاكى لبحث هام له عن مشكلات التحول الديمقراطى فى بلاد أوروبا الشرقية.

ونستطيع بالمثل أن نقول عن انتقال للنظام السياسى المصرى من السلطوية إلى الليبرالية والديموقراطية أنه أشبه بالمسير فى طريق مزروع بالألغام! وهذه الألغام نبت طبيعى للسلطوية authoritarianism باعتبارها نظاماً سياسياً يقوم أساساً على نفى التعددية الحزبية، وتجميد المجتمع المدنى، وعدم السماح لأى مؤسسة أن تشارك بأرائها فى التخطيط السياسى أو التنفيذ العملى. وأخطر ما فى النظام السلطوى أنه عادة ما يركز على عدد محدود من الشخصيات السياسية يدير بهم العملية السياسية بطريقة، مع تركيز شديد على رأس الدولة باعتباره هو بمفرده رأس الحكمة ومصدر الإلهام. وفى هذا الميثاق ووفق خطة مدروسة يتم للقضاء أولاً بأول على المواهب الفكرية المبدعة، وعلى للشخصيات العامة الواعدة، حتى لا يبقى على المسرح سوى الشخص السياسى السلطوية التى لا ولاء لها إلا لرأس الدولة، وبغض النظر عن كفاءتها المهنية، أو نزاهتها الأخلاقية، أو التزامها بالمصلحة العامة. وإذا أضفت إلى ذلك طبقة عريضة من أصحاب المصالح الذين أصبحوا حلفاء للقيادات السياسية السلطوية، نجد أنفسنا إزاء بنية بالغة الجمود، تحتاج إلى منهج مدروس لتفكيكها، واستراتيجيات محكمة للعبور الآمن من السلطوية بكل سلبياتها وويلاتها إلى آفاق الليبرالية والديموقراطية الفسيحة.

نظرة على أوروبا الشرقية

ونحتاج لتحديد عقبات ومشكلات عملية التحول الديمقراطي إلى أن نتأمل بعمق تجربة دول أوروبا الشرقية التي نزعَتْ عنها أغلال الحكم الشيوعي وانطلقت وفق اجتهادات مختلفة في طريق الديمقراطية، وذلك بعد انهيار الاتحاد السوفيتي حوالي عام ١٩٨٩.

وقد أتيج لى أن أدرس هذه للتجربة التاريخية للخصبة من خلال كتب علمية رصينة وثقت وحللت عملية الانتقال للصعبة. ويعجب الإنسان كيف استطاعت مجتمعات دول أوروبا الشرقية أن تتم عملية الانتقال من الشيوعية إلى الديمقراطية في أقل من عقد من السنين؟

لا يعنى ذلك أن هذه التجارب الديمقراطية قد اكتملت، أو أنها بلا سلبيات، ويكفى أن نعرف أنه في بعض هذه الدول مازال الحزب الشيوعي قائماً وباسمه القديم، وله أنصار كثر، ويمارس السياسة وكأن شيئاً لم يحدث، بما في ذلك انهيار الاتحاد السوفيتي، والفضل الذريع للبرنامج السياسى الذى بنى أساساً على هدى المبادئ الماركسية كما فهمها الزعماء الشيوعيين في هذه البلاد ومن أبرز المراجع الطمية التي رجعت إليها للكتاب الذى أصدره عام ١٩٩٧ عالم السياسة الاشتراكي "تسلى هولمز" بعنوان "ما بعد الشيوعية"١.

وهذا الكتاب - فى نظر عديد من علماء السياسة المقارنة - أعمق دراسة كتبت حول المجتمعات الشيوعية المتحولة إلى الديمقراطية. وبالإضافة إلى ذلك هناك كتاب "إعادة اختراع السياسة: أوروبا الشرقية من ستالين إلى هافل" الذى أصدره عام ١٩٩٢ فلاديمير بتسهانوفو.

وقد لفت نظرى بشدة فى البحث الذى أشرت إليه فى صدر للمقال عن "السفر خلال طريق غير معبد" والذى كتبه أستاذ من جامعة مينوسوتا هو جوزيف ستينهالوزر، اهتمامه الشديد بصياغة إطار نظرى متماسك لدراسة عملية التحول الديمقراطى من خلال مقاربة واسعة وعميقة بتراث العلم الاجتماعى.

وهو يلفت النظر منذ البداية إلى أن الديمقراطية تنسم بنظريتها عن التغيير التدريجى الصاعد والدائم، بالإضافة إلى آليات محددة لتصحيح السلبيات التى تظهر فى الممارسة. وذلك على عكس الشيوعية التى تمثل

نموذجاً بارزاً من نماذج الأساق الإيديولوجية الكلية، حيث هناك إجابات جاهزة مقدما لكل المشكلات، لأنها ليست سوى لتساق فكرية مغلقة. ولديها تحديدات صارمة لمن هم أنصار النظام ومن هم أعداؤه، أو بعبارتهم "أعداء الشعب"، وكيفية التعامل معهم، بالإضافة إلى قناعاتهم المؤكدة أنهم أسمى من كل الآخرين لأنهم يمتلكون الحقيقة المطلقة!

وهذا الباحث الأمريكي الذى كان مواطناً تشيكوسلوفاكيا قبل هربه إلى الولايات المتحدة الأمريكية أيام الحكم الشيوعى، يبادر بطرح أسئلة هامة عن التغيير تستحق التأمل العميق وهذه الأسئلة هى كما يلي:

ما الذى ينبغى تغييره؟ وما الذى ينبغى الإبقاء عليه؟ وكيف نضمن التطورات المستقبلية؟ وماذا نعمل بالثقافة السلطوية القديمة؟ وهل التغيير سيحدث من تلقاء نفسه أم لابد من إدارته؟ وما هى العوامل التى أسهمت فى سقوط النظام القديم؟ وكيف لنهار بهذه السرعة؟ ومن هو المسؤول؟ وهل الماضى أفضل أو أسوأ من الحاضر؟ وما الذى خسرت البلاد فى فترة عزلتها أثناء الحكم الشيوعى؟ وما هى الفترة التى ستستغرقها عملية التحول؟ وما هى أوجه الشبه فى عملية الانتقال من الشيوعية إلى الديمقراطية بعملية الانتقال الساحقة من الديمقراطية إلى الشيوعية التى قامت بها النظم الشيوعية ذاتها من قبل؟

وسؤال بالغ الأهمية: هل يمكن لثقافة بكاملها أن تتغير وتحل محلها ثقافة أخرى؟

كل هذه الأسئلة حاول أن يجيب عليها هذا الباحث الذكى فى بحثه الذى يزخر بالتحليلات العميقة.

وفى تقديرنا أن عديداً من الأسئلة التى طرحها هذا الباحث يمكن أن تثار بالنسبة لعملية التحول من السلطوية إلى الليبرالية والديموقراطية فى المجتمع المصرى.

ويلفت جوزيف ستهارز للنظر إلى مسألة بالغة الأهمية وهى أن التحول إلى الديمقراطية ليس مجرد الانتقال من نظام سياسى إلى آخر، بل إنه يتطلب تغييرات عميقة فى التوجهات وأنماط سلوك البشر، وفى طريقة أداء المؤسسات المختلفة لوظائفها. وذلك لأن الديمقراطية نظام سياسى يقتضى إصدار قرارات، وتحمل مسئوليتها، والاعتراف مسبقاً أن هذه القرارات قد تودى إلى صراعات، وضرورة ابتداع وسائل سلمية لحلها.

وفى ضوء ذلك يمكن القول أن عملية التحول الديمقراطي تقتضى إعادة صياغة القيم السائدة، وتغيير أنماط السلوك من خلال مجموعة كبرى متكاملة من التحولات، ومن بين أهم هذه التحولات ما يلى:

- التغيير من الاعتماد على السلطة إلى تحمل المسؤولية الفردية فى مجال صنع القرارات المختلفة.

- التغيير من السلبية إلى المشاركة الإيجابية والتي تعنى الالتزام بالدفاع عن قضايا قد تودى إلى الصراع.

- التغيير من اتخاذ مواقف المعارضة المطلقة إلى تبنى منظورات تعاونية، تميل إلى قبول الاختلاف.

- التغيير من مناخ اليأس والقدرية إلى مناخ الثقة بالذات والقدرة على التحكم فى المصير.

- الانتقال من التفكير الذى يقوم على ثنائية الخطأ والصواب، إلى المنظور الديمقراطى فى التفكير الذى ينزع إلى قبول الحلول الوسط.

- التغيير من التأكيد السطحي للنظام إلى التأييد الإيجابى للنظام الجديد، أو على الأقل الانخراط فى معارضة بناءة.

- الانتقال من القدرية التى يسيطر عليها الماضى إلى التوجهات المستقبلية.

- التغيير من الشك إلى الثقة الفعالة.

- الانتقال من عدم الكفاءة إلى الاقتصاد الحر، ليس فقط فى مجال الأعمال والتجارة، ولكن أيضاً فى التعليم والحكومة والجوانب الأخرى للحياة العامة.

- الانتقال من السرية إلى الانفتاح فى ضوء الشفافية.

- الانتقال من المطابقة المفروضة إلى الالتزام الشخصى والانضباط الذاتى.

- وأخيراً الانتقال من الانعزال الثقافى إلى العضوية الفاعلة فى المجتمع العالمى.

وفى تقديرنا أن هذه القائمة الطويلة من التغييرات المطلوبة فى مجـ". القيم والسلوك، يحتاج كل منها إلى تحليل متعمق ومناقشة نقدية، لأنها تـمـم صميم الثقافة، وأنماط السلوك السائدة.

ولو تأملنا المبدأ الأول المقترح بين للتغير من الاعتماد على السلطة إلى تحمل المسؤولية الفردية في مجال صنع القرارات المختلفة، لأدركنا أنه ليس فقط مبدأ من مبادئ الدولة السلطوية، ولكن أيضاً يتعلق بممارسات متكاملة تمت في إطاره.

ذلك أن الدولة السلطوية في سبيل منع مواطنيها من العمل بالسياسة بمعناها الحقيقي، ونعني للمشاركة في عمل صنع القرار، والضغط بالوسائل السلمية للاختيار بين البدائل، وحرية ممارسة التفكير النقدي للسياسات المقترحة أو المطبقة، أثرت أن تقوم هي بالنيابة عن المواطنين في إشباع حاجاتهم الأساسية في الغذاء والسكن والعمل. وتولد عن ذلك عبر الزمن اعتماد المواطنين على الدولة في كل شيء، وانقراض اتجاهات المبادرات الفردية والخلاقة. وتحول المواطنون في الدولة التسلطية لكي يصبحوا - حسب تعبير موفق للاقتصادي المعروف حازم الببلاوي - "عيال الدولة" غير أن الانتقال غير المنظم من السلطوية إلى الديمقراطية وما ترتب عليه من انسحاب الدولة من أداء عديد من وظائفها التنموية والخدمية قد أدى إلى ترك المواطنين في العراء بدون أى حماية، على أساس أن كل مواطن ينبغي أن يبحث بنفسه عن سكن وعن عمل. وقد ترتب على ذلك استفحال ظاهرة البطالة وخصوصاً بين الشباب.

وهكذا يمكن القول أنه قد لا تكفى الصياغة النظرية لقواعد المنهج في التحول الديمقراطي، ولكن ينبغي الالتفات إلى تحديات التطبيق العملي!

(٤)

خطة مستقبلية للتحول الديمقراطي

حانت فى مصر لحظة التحول من النظام السلطوى إلى النظام الديمقراطى، وليس ذلك استجابة بالضرورة لضغوط خارجية، ولكنه إيماناً بعدالة المطالب الشعبية فى تحرير النظام من القيود المتعددة التى أدت فى النهاية إلى ظاهرة الجمود السياسى، وعشوائية عمليات صنع القرار، وخنق مبادرات الإبداع المتعددة فى المجتمع.

ولحين حين نستخدم عبارة السلطوى لوصف النظام السياسى المصرى فليس ذلك على سبيل القطع من باب القدر أو الزم. ذلك أننا ننطلق من تصنيف ثلاثى للنظم السياسية سبق لعالم الاجتماع السياسى الأمريكى "لويس كوزر" أن اقترحه. وقد تبينته منذ سنوات بعيدة فى بحثى ودراساتى، لبساطته وشمولة فى نفس الوقت.

ويقوم هذا التصنيف على أساس تقسيم النظم السياسية إلى ثلاثة أنماط رئيسية: الشمولية والسلطوية والليبرالية. الشمولية كان مثالها البارز المجتمع السوفيتى الشيوعى قبل انهيار الاتحاد السوفيتى، وفى هذا النموذج تختفى معالم المجتمع المدنى تماماً، حيث لا يسمع لأى مؤسسة أو هيئة أن تشارك فى عملية صنع القرار التى ينفرد بها الحزب الواحد الذى يزعم زعماءه أنهم يمتلكون الحقيقة المطلقة!

أما النموذج السلطوى فقد يكون للنظام السياسى الناصرى هو مثاله للنموذجى، وفيه تنفرد للقيادة السياسية بعملية صنع القرار، مع مشاركة نسبية لعدد من المؤسسات، ولكن تحت الرقابة للصيقة لقادة النظام السياسى. ويبقى أخيراً النموذج الليبرالى ولذى لا تتدخل فيه الحكومة فى مجال السياسة، لأن النظام الليبرالى يؤمن بالتعددية السياسية ويقبل طواعية بمبدأ تداول السلطة، وهو بالإضافة إلى ذلك - بحكم ليبراليته - لا يتدخل فى توجيه الاقتصاد.

وبغض النظر عن القيود السياسية التي يضعها النظام السلطوى على الحريات السياسية، إلا أن ذلك لا ينفى أن النظام الناصرى قد حقق مكاسب اجتماعية وثقافية واقتصادية متعددة للطبقات الفقيرة والمتوسطة، وذلك فى مجالات الصحة والتعليم والعمالة والإسكان والثقافة.

غير أنه يمكن القول أن حقبة السلطوية فى النظام المصرى قد أدت وظيفتها التاريخية التى تتمثل فى إعادة الاتزان إلى التركيب الطبقي المنحرف الذى ساد فى العصر الملكى قبل ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، وفتح الطريق أمام نمو وإزدهار الطبقة الوسطى والطبقات الفقيرة، والتى كانت محاصرة اقتصادياً واجتماعياً بحكم الإقطاع والرأسمالية الناشئة. وهكذا يمكن القول أن السلطوية فى النظام السياسى المصرى مرحلة وصلت إلى منتهائها وخصوصاً بعد هزيمة يونيو ١٩٦٧.

لقد تغير العالم تغيرات جوهرية بعد أن انتشرت الموجة الثالثة للديموقراطية، وبعد أن برزت العولمة باعتبارها الظاهرة العالمية الرئيسية فى بداية القرن الحادى والعشرين، بشعاراتها السياسية الشهيرة وهى الديموقراطية والتعددية واحترام حقوق الإنسان. وهكذا كان لابد للتحويل الديموقراطى أن يبدأ بتفكيك البنية السلطوية للنظام السياسى المصرى، والتى كانت أول خطواتها الحاسمة للمبادرة الجسورة للرئيس محمد حسنى مبارك، بطلبه من مجلسى الشعب والشورى تعديل المادة ٧٦، بما يسمح بإقرار مبدأ التنافسية فى الانتخاب للمباشر لرئيس الجمهورية. غير أن هذه الخطوة كما عبرنا من قبل، ضرورية ولكنها ليست كافية.

هل يمكن تخطيط المستقبل؟

وليس لدينا شك فى أنه مع إقرار مبدأ التنافسية فى الانتخاب المباشر لرئيس الجمهورية، وبغض النظر عن سيتناقضون مع للرئيس مبارك، فإنه هو الذى سيكتسح الانتخابات لأسباب متعددة. لعل أهمها هو مصداقيته السياسية المتميزة، فهو من أبناء ثورة يوليو ١٩٥٢ والتى هى أساس شرعية النظام المصرى، وهو من أبرز قادة للقوات المسلحة، ومن أبطال حرب أكتوبر ١٩٧٣ الذين صنعوا النصر، وهو أخيراً الزعيم السياسى صاحب الخبرة الدولية الواسعة، التى استفاد منها فى تحقيق الاستقرار لمصر، ودفع

مشاريعها التنموية. ومن الصعب فى الواقع فى نظام سلطوى الطابع يقوم بالتركيز المكثف على الرئيس وانجازاته، أن نجد شخصيات سياسية قومية يمكن أن تكون أئداً له.

غير أننا نتمنى على الرئيس مبارك بعد نجاحه المؤكد فى الانتخابات القادمة وتولييه الحكم لولاية خامسة وأخيرة، أن يتوج مشواره الطويل فى خدمة الوطن بقيادة عملية واسعة للتحويل الديموقراطى فى مصر. ولا بأس أن نبادر بتقديم مجموعة من المقترحات البناءة فى هذا الصدد، من واقع للنقاش السياسى الواسع المدى الذى أعقب ميلادة الرئيس مبارك بتعديل المادة ٧٦.

وهذه المقترحات أشبه ما تكون بأجندة مقترحة للتحويل الديموقراطى، ينبغى أن تكون محل مناقشات موسعة تديرها كافة الأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدنى والجامعات ومراكز البحوث والمتقنين بشكل عام.

وفى تقديرنا أن التحويل الديموقراطى الحقيقى يبدأ بإبطال العمل بقانون الطوارئ فور انتخاب الرئيس لولاية جديدة. وإذا كان هذا القانون يستخدم أساساً كما يصرح المسؤولون لمواجهة الإرهاب وتجارة المخدرات، فإنه يمكن للشروع فوراً فى سن تشريع جديد يواجه هذه الظواهر المنحرفة، مثل التشريع الأمامى والتشريع الإنجليزى بهذا الصدد.

ولا بد أن تبدأ عملية مراجعة وتعديل الدستور، وذلك بتشكيل جمعية تأسيسية قومية تضم كافة التيارات السياسية المصرية، للشروع فوراً فى صياغة دستور دائم جديد.

ومن الاقتراحات الهامة المطروحة تغيير النظام السياسى المصرى من نظام رئاسى إلى جمهورية برلمانية. لأنه من واقع الممارسة لوحظ أن النظام الرئاسى يعطى رئيس الجمهورية سلطات واسعة لا مقب عليها، مما يسمح بظهور السلطوية والافراد بصنع القرار، وهذه ظواهر مضادة بطبيعتها للنظام الديموقراطى. ومن ناحية أخرى لابد للعودة للنص الدستورى لتقديم الذى يضع حداً لمدة ولاية الرئيس، والتى لا يجوز أن تزيد عن مرتين، كل مرة ست سنوات. ذلك أنه إن لم يوضع هذا النص فإن تداول السلطة يصبح مستحيلاً، وبالتالي ستسود السلطوية، ولن يفتح الباب أمام الديموقراطية.

ولابد من إعادة صياغة العلاقات بين السلطات الثلاث التنفيذية والتشريعية والقضائية، حتى لا تتغول سلطة على أخرى، وخصوصاً ما لوحظ من تغول السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية. كما ينبغي الحرص على استقلال السلطة القضائية بشرط أن يكون هذا الاستقلال متوازناً، حتى لا يؤدي ذلك - كما لوحظ في بعض البلاد الديمقراطية - من قبل السلطة القضائية إلى التدخل في السياسة، مما قد يؤدي إلى ظاهرة ديكتاتورية القضاء، وفي هذا تهديد واضح لمبدأ الفصل بين السلطات.

ولاشك أن من معالم الدستور السلطوى المصرى النص على ضرورة تمثيل العمال والفلاحين بنسبة ٥٠% فى المجالس التشريعية. وهذا النص كان مثار مشكلات متعددة منذ صياغته لأول مرة. فقد ثارت تساؤلات حول من هو العامل ومن هو الفلاح؟ وقدمت تعريفات مغرضة متعددة، وكان الهدف الوحيد لها كفالة الأغلبية لحزب الأغلبية أيا كان اسمه، الاتحاد الاشتراكي أو حزب مصر أو للحزب الوطنى للديمقراطى!

إن إلغاء هذا النص نهائياً ضرورة ديموقراطية لفتح الباب أمام القوى السياسية الحية أن تعبر عن نفسها بخير قيود.

وفيما يتعلق بتدعيم التعددية لابد من إعادة النظر فى القوانين الخاصة بإنشاء الأحزاب السياسية، حتى لا يتحكم حزب الأغلبية من خلال لجنة الأحزاب فى نشأة وتكوين الأحزاب السياسية، وفى ذلك ما فيه من مصادرة للحريات الديمقراطية فى مجال حرية التنظيم.

ويتصل بذلك رفع القيود الثقيلة التى تكبل الأحزاب السياسية المعارضة فى مجال تفاعلها مع الجماهير.

وهناك من ناحية أخرى ضرورة إعادة النظر فى القوانين التى تنظم حركة مؤسسات المجتمع المدنى، لرفع القيود عن نشأتها وممارساتها، وخصوصاً أن هناك اعترافاً عالمياً بالدور الحاسم الذى يمكن لهذه المؤسسات أن تقوم به فى مجال السياسة والتنمية والثقافة.

إن التحول للديمقراطى لا يتعلق فقط بالسياسة بمعناها اللواسع، ولكنه يمس أيضاً مؤسسات التعليم وخصوصاً التعليم الجامعى. ومن ثم فموضوع استقلال الجامعة ينبغى أن ينص عليه فى الدستور، ضماناً للحريات الأكاديمية، وترسيخاً لقواعد حرية التفكير وحرية التعبير. وهذه الحريات هى أساس الإبداع فى المجتمع. ولو أدركنا أننا ننقل حضارياً من نموذج

المجتمع الصناعي إلى نموذج مجتمع المعلومات العالمي الذي يتحول ببطء - وإن كان بثبات - إلى مجتمع المعرفة الذي يقوم أساساً على الإبداع، لقدرنا أهمية ما ننادى به من التأكيد في الدستور الجديد على حريات التفكير والتعبير.

ويتعلق بهذه الحريات الأساسية حرية الصحافة، والتي ينبغي أن تحاط بضمانات دستورية وقانونية، لأن حرية الصحافة من أساسيات النظام الديمقراطي. وإذا كانت الدساتير الليبرالية تعنى - أشد ما تعنى - بكفالة وضمان الحريات السياسية بمختلف أبعادها، وأحياناً على حساب اعتبارات العدالة الاجتماعية، فإننا نريد من الدستور الجديد تحقيق التوازن بين الحريات السياسية والعدالة الاجتماعية. ذلك لأن هذا التوازن المرغوب هو التحدى الأساسى الذى يواجهه الآن مختلف النظم السياسية فى الشرق والغرب، لا فرق فى ذلك بين دول متقدمة ودول نامية.

وقد أشرنا من قبل إلى أن الفكر الليبرالى للمعاصر قد تطور تطوراً بالغ الأهمية لانتفاته إلى أهمية إدخال مبدأ العدالة الاجتماعية ضمن منظومته الفكرية. وقد حقق هذا التحول للهام الفيلسوف الليبرالى الأمريكى جون رولز فى كتابه الشهير "نظرية عن العدل"، حيث قرر بوضوح نادر هناك مبدأ للعدل، للحرية السياسية والعدالة الاجتماعية.

والواقع أنه يقع على صانعى القرار السياسى أن يبتدعوا السياسات للتنمية التى يمكن لها أن تحقق هذا الهدف للهام.

ولعل ما يؤكد أهمية العدالة الاجتماعية ما ظهر بالفعل من سلبيات العولمة، التى ترفع شعارات الديمقراطية والتعددية واحترام حقوق الإنسان، ولكنها أغفلت - إلى حد كبير - مقتضيات العدالة الاجتماعية، وهذا هو الذى دفعنا إلى أن نؤكد فى مواجهة أنصار الليبرالية الجديدة سواء فى الولايات المتحدة الأمريكية أو فى مصر، أنه لا ديمقراطية بغير عدالة اجتماعية.

(٥)

تغيرات السياق العالمي

هناك إجماع بين الباحثين فى العلاقات الدولية على أن العالم يعيش فى فترة تاريخية تتمم بالاضطراب، وخصوصاً بعد سقوط الاتحاد السوفيتى ودول الكتلة الاشتراكية، والسذى أدى إلى نهاية الحرب الباردة، وسقوط النظام الثنائى القطبية، وبروز العالم الأحادى القطبية والسذى تسيطر عليه الولايات المتحدة الأمريكية.

وقد أنت هذه التطورات الجسيمة فى النظام الدولى إلى ظهور عدد من الكتب الهامة تحمل فى طيات عناوينها الإشارة إلى الأحوال العالمية الراهنة، ومثال هذه الكتب للكتاب الذى حرره زكى العايدى أحد أبرز فلاسفة العلاقات الدولية فى فرنسا وهو من أصل مغربى، "النظام العالمى المنفلس: للمعنى والقوة بعد نهاية الحرب الباردة" الصادر فى باريس عام ١٩٩٢، وكذلك كتاب "العولمة والحركات المضادة للعولمة" لعالم الاجتماع الألمانى إيرليشن بك، الصادر فى باريس عام ٢٠٠٤.

ونظراً لأن الدول المعاصرة وخصوصاً تلك التى يتسم قادتتها بالقدرة على التخطيط للطويل المدى، تمرست على إعادة صياغة رؤيتها للحياة، وتجديد سياساتها بما يتفق مع الأوضاع العالمية المتغيرة، فإنها لجأت إلى صياغة رؤى استشرافية من خلال صياغة سيناريوهات متعددة، تحدد فيها وضعها الخاص إزاء أوضاع الدول الأخرى، وخصوصاً تلك للصاعدة فى النظام الدولى مثل الصين والهند.

ومن الطبيعى أن تكون الولايات المتحدة الأمريكية على رأس هذه الدول التى تعنى برسم صورة المستقبل، وكذلك الصين وغيرها من الدول الكبرى.

غير أن الذى يلفت النظر حقاً أن إسرائيل لم تتأخر كمعادتها فى مجارة الدول الكبرى وتتبع توجهاتها الفكرية فى دخول مجال الاستشراف

الاستراتيجي، فأعدت مشروعاً مستقبلياً بعنوان "إسرائيل ٢٠٢٠". وهذا المشروع شارك في إعداده أكثر من ٦٠٠ أكاديمي إسرائيلي واستمر ست سنوات، ونشرت نتائجه في ١٨ مجلداً باللغة العبرية. وقد تولى مركز دراسات الوحدة العربية في بيروت ترجمة أهم ستة مجلدات إلى اللغة العربية، ليكون التصور الإسرائيلي تحت بصر للنخب السياسية والفكرية العربية.

وهذا التقرير الاستشرافي الإسرائيلي كما يصفه تقديم المركز لترجمة المجلد الأول، هو الأشمل عن تصورات العدو لمستقبله، إذ يتناول كافة جوانب الحياة في الدول للعبرية مركزاً على الأرض والاستيطان والمصادر البشرية والطبيعية، وهو كذلك الأبعد مدى إذ يغطي الفضاء الزمني حتى عام ٢٠٢٠، وهو الأكثر إيغالاً في ربط التخطيط لمستقبل إسرائيل بالمحيط العربي القريب منها على الأقل، وهو أخيراً الأكثر اعتماداً على سيناريو يفترض سلاماً عربياً إسرائيلياً آتياً.

ويبقى السؤال: هل هناك مشروع استشرافي عربي مماثل؟ والإجابة للأسف الشديد لا. وذلك بالرغم من أنه كانت هناك مشروعات استشرافية عربية سابقة، لعل أهمها جميعاً للمشروع الاستشرافي الذي قام به مركز دراسات الوحدة العربية، وصدرت عنه مؤلفات متميزة عن الدولة والمجتمع في المشرق والمغرب والخليج، بالإضافة إلى التقرير النهائي للمشروع. غير أن هذا الاستشراف العربي تجاوزته الزمن، بحكم التغيرات الكبرى التي لحقت بالنظام العالمي.

ولمست هناك دولة عربية صاغت مشروعاً استشرافياً متكاملًا حتى الآن، تتوفر فيه شروط الاستشراف الضرورية والتي تتمثل أساساً في البداية من تحليل السياق العالمي، والدراسة النقدية للنظام الدولي للراهن، وصياغة السيناريوهات المتعددة الخاصة بالمستقبل.

ولعل كل هذه الاعتبارات هي التي دعت مركز دعم القرار بمجلس الوزراء المصري ومركز الدراسات المستقبلية التابع له والذي نشأ حديثاً، بالدعوة لعقد مؤتمر هام في ٢٦، ٢٧ يونيو الماضي بعنوان "حو رؤية استراتيجية لمصر". وقد دعى لهذا المؤتمر بعض الباحثين الأجانب المتخصصين في الدراسات المستقبلية لعرض خبراتهم في الموضوع. وقد دعيت لهذا المؤتمر لكي أقدم ملاحظاتي للنقدية على مشروع استشرافي

رائد هو "مشروع مصر ٢٠٢٠" الذى يقوم به منتدى العالم الثالث الذى يرأسه الاقتصادى المرموق الدكتور إسماعيل صبرى عبد الله وزير التخطيط المصرى الأسبق. وهذا للمشروع يقوم بدور الباحث الرئيسى فيه أستاذ الاقتصاد المعروف الدكتور إبراهيم العيسوى المستشار بمعهد التخطيط القومى، وهو من رواد الدراسات المستقبلية فى مصر.

الجلسة التى عقدت فى المؤتمر لعرض ومناقشة مشروع مصر ٢٠٢٠ رأسها الدكتور إسماعيل صبرى عبد الله، وتولى عرض المشروع ونتائجه الدكتور إبراهيم عيسوى، وتوليت أنا والدكتور محمد منصور مدير مركز الدراسات المستقبلية فى جامعة أسيوط مهمة التعليق النقدي.

فى البدء كان السياق العالمى

وقد حرصت فى بداية تحليلى النقدي لمشروع مصر ٢٠٢٠ أن أؤكد أن أى دولة معاصرة لا تستطيع أن تقوم باستشراف مستقبل، سواء بأجهزتها الرسمية أو من خلال مراكزها البحثية المتحدة، بغیر أن تبدأ بالتوصيف الدقيق للتغيرات الكبرى التى لحقت ببنية المجتمع العالمى.

وذلك لأن الفهم العميق لهذه التغيرات هو الذى سيسمح لفرق الاستشراف الاستراتيجية بتحديد أثرها على صورة المستقبل، بعبارة أخرى لأننا نعيش فى ظل مجتمع عالمى متغير، فالعلاقات الجدلية بين هذا المجتمع والواقع الإقليمى والمحلى للمجتمعات المختلفة، هى التى ستحدد أى رؤية استراتيجية واقعية يمكن للنخبة السياسية الحاكمة فى قطر ما صغيراً كان أو كبيراً أن تصوغها.

وقد حددنا خمس تغيرات كبرى لحقت ببنية المجتمع العالمى الراهن. للتغير الأول يتمثل فى انتقال الإنسانية كلها من نموذج المجتمع الصناعى إلى نموذج حضارى جديد هو نموذج مجتمع المعلومات العالمى Global Information Society. وهذا المجتمع الجديد الذى ينهض على أساس ما أحدثته ثورة الاتصالات الكبرى والتى تتمثل أساساً فى البث الفضائى والتليفزيونى وشبكة الإنترنت وغيرها من مستحدثات، يعتبر الخطوة الأولى لإنشاء مجتمع المعرفة والذى سيظهر مصاحباً لقيام اقتصاد المعرفة. ومجتمع المعلومات العالمى ليس مجرد مجموعة مترابطة من تكنولوجيا

المعلومات، بل إنه لا يمكن أن ينشأ إلا على أساس توافر الديمقراطية والشفافية، وحق كل مواطن في الحصول على أى معلومة مجاناً وبسرعة. وقد أفضنا في شرح معالم مجتمع المعلومات العلمى والثورة سيحدثها فى المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والاتصالية، وذلك فى كتابنا "الوعى التاريخى والثورة الكونية" الصادر عن مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية بالقاهرة عام ١٩٩٥.

والتغير الثانى فى بنية المجتمع العلمى هو الانتقال من الحدث إلى ما بعد الحدث.

وهذا موضوع فلسفى معقد لن نستطيع أن نخوض فى تفاصيله لضيق المجال. ولذلك تكفى بالقول بأن تيار ما بعد الحدث نشأ أساساً فى مجال العمارة على يد إثنين من فلاسفة العمارة المعاصرة هما جنكز وفينتورى. ثم انتقل من بعد إلى ميادين الفن والفلسفة والعلم الاجتماعى بكل فروعه، حتى أصبح هو التيار الفكرى السائد فى عالم اليوم. وما بعد الحدث كتيار فكرى جاء لى ينقد مسلمات الحدث الغربية. والحدث الغربية هو المشروع الحضارى الأوروبى الذى على أساسه أسست المجتمعات الرأسمالية الصناعية فى النقلة التاريخية التى حدثت من المجتمعات الزراعية التقليدية إلى المجتمعات الصناعية الحديثة.

وقد قامت الحدث الغربية كمشروع حضارى متكامل على هدى عدد من المنطلقات والمبادئ. أولها الفردية والتى كانت تهدف أساساً إلى استخلاص الفرد من بنية المجتمع الاقطاعى الذى أضاع كيانه ولم يتح له أن يكون ذاتية مستقلة. وثانى هذه المنطلقات هو الاعتماد على العقلانية. ونحن نعرف أن العقلانية لصيقة بالرأسمالية، وقد نظر لها عالم الاجتماع الألمانى الشهير ماكس فيبر. وثالث هذه المبادئ هو الاعتماد فى حل المشكلات على العلم والتكنولوجيا. وثالث هذه المنطلقات هو تطبيق المنهج الوضعى فى العلوم الاجتماعية بمعنى عدم بحث أى ظاهرة لا يمكن قياسها. والمنطلق الأخير هو تبني نظرة "خطية" Linear عن التقدم الإنسانى، بمعنى أن التاريخ يتقدم صعوداً من مرحلة إلى أخرى.

جاء تيار ما بعد الحدث لينقض عديداً من هذه المبادئ، ويبرش بمبادئ جديدة لعل أهمها جميعاً سقوط الأنساق الفكرية المغلقة metanaritives التى عادة ما تأخذ شكل "الإيديولوجيات للكلية" التى تزعم أنها تمتلك الحقيقة

المطلقة، وذلك كالماركسية للجامدة أو للرأسمالية المتطرفة، أو حتى الإيديولوجيات الإسلامية المتشددة.

ومن ثم فأى محاولة استشرافية لا تضع فى اعتبارها سقوط هذا النمط من التفكير الذى ساد نظرياً وعملياً طوال القرن العشرين، ونعنى صياغة هذه الإيديولوجيات للكلية والاعتماد عليها فى توجيه سياسات المجتمعات، فلنلها قد تكون حكمت على نفسها بالفشل المعبق. وذلك لأننا نعيش فى عصر الأنساق الفكرية المفتوحة، تماماً كما نحيا فى عصر السماوات المفتوحة بحكم ثورة الاتصالات. ونعنى بذلك أن صانع القرار والمفكر والباحث عليه فى النسق الفكرى المفتوح أولاً ألا يبدأ من منطلقات إيديولوجية جامدة باعتبارها مسلمة، ولكن يحاول التأليف الخلاق بين متغيرات ما كان يظن من قبل أنه يمكن للتأليف بينها، لأنها كانت فى مناخ القرن العشرين تعد متناقضة.

وإذا ولينا وجهنا الآن إلى التغيير الثالث الحاسم فى بنية المجتمع العالمى قلنا أن المجتمع الإنسانى ينتقل من حقبة تاريخية كانت تنتم بالأمن النسبى إلى حقبة راهنة يتسم فيها المجتمع الإنسانى بأنه يعيش فى خطر. وقد أطلق عالم الاجتماع الألماني "إيرليشن بك" على المجتمع المعاصر بأنه مجتمع للخطر. ومصادر الخطر متعددة ليس هناك مجال للإفاضة فيها.

والتغيير الرابع هو سقوط نظرية الأمن القومى التقليدية، وظهور نظرية جديدة بعد سقوط الحدود التقليدية، والتى تعبر عنها الأحداث الإرهابية ضد الولايات المتحدة الأمريكية فى سبتمبر ٢٠٠١.

وأخر هذه التغيرات هو ظهور العولمة بتجلياتها وتحدياتها السياسية والاقتصادية والثقافية. هذا هو السياق العالمى الذى يحتاج إلى تحليل نقدى قبل أى محاولة لاستشراف المستقبل.

(٦)

تخطيط المستقبل الكونى

نحن نعيش اليوم فى عالم متشابك من الرؤى الاستراتيجية التى تصوغها دول مختلفة، تحاول من خلالها رسم صورة المستقبل لمجتمعاتها بعد عقدين من السنين. وقد يثور تساؤل لماذا وضع حدّ العقدين كسقف لمحاولات استشراف المستقبل؟ قد نجد الجواب فى عبارة أضحت كلاسيكية وتتردد فى عديد من كتابات المتخصصين فى العلاقات الدولية، مفادها نحن نعيش فى عالم يتسم بعدم اليقين مما لا يسمح لنا بالتنبؤ الدقيق!

وهذه العبارة صادقة تماماً! ذلك أن النظام العالمى - وخصوصاً بعد انهيار الاتحاد السوفيتى ونهاية الحرب الباردة - يمر بفترة تتسم بالاضطراب الشديد، والذى ضاعف منه أحداث جسام لعل أهمها على الإطلاق الأحداث الإرهابية التى استهدفت رموز للقوة الأمريكية فى سبتمبر ٢٠٠١.

ومن هنا فإن اللجان الحكومية ومراكز الأبحاث المستقبلية، كان عليها أن تستوخى الحذر والتواضع معاً حين تحاول رسم صورة مستقبلية للعالم، لكى تحدد وضع الدولة التى تقوم بالاستشراف إزاء باقى الدول التى ينظمها النظام العالمى. وهذه المحاولات الاستشرافية تمثل نوعاً من الإنذار المبكر للنخب السياسية الحاكمة، حتى تقرأ بدقة نص العالم المعقد، وتتابع التحولات فى مراكز ومواضع الدول، وتتنبأ بنمط التهديدات الموجهة إلى الأمن القومى لها.

هل يمكن تخطيط المستقبل؟

وكان من الطبيعى أن تنصدر الولايات المتحدة الأمريكية قائمة الدول التى تعنى باستشراف المستقبل، ليس فقط لتوفر البنية التحتية الهائلة للدراسات المستقبلية، ولتى تتمثل فى عشرات مراكز الأبحاث الأمريكية

رفيعة المستوى، ولكن لأنها بعد أحداث سبتمبر ٢٠٠١ أعلنت قيام الإمبراطورية الأمريكية، التي تسعى إلى أن تحكم الكون منفردة، وذلك بحكم تفوقها العسكى الكاسح ومبادراتها التكنولوجية وقوتها الاقتصادية.

وقد أصدر مجلس المخابرات القومى الأمريكى فى ديسمبر ٢٠٠٤ وثيقة بالغة الأهمية عنوانها "تخطيط المستقبل الكونى"، بنيت فى جزء منها على مشاورات متعددة مع خبراء المنظمات غير الحكومية حول العالم. وهذه الوثيقة تستحق التحليل النقدى من قبل الحكومات العربية وخصوصاً من قبل أجهزة التخطيط السياسى والجماعات ومراكز الأبحاث، وفى المقدمة بالطبع أجهزة المخابرات. وترد أهمية الوثيقة إلى أنها لا تتضمن فقط صورة مستقبل العالم كما تراها الأجهزة الحاكمة الأمريكية، ولكن قراءتها بدقة تكشف كيف تحاول هذه الأجهزة من خلال آليات متعددة سياسية وعسكرية واقتصادية وثقافية، رسم ملامح المستقبل بما يتفق مع مصالحها القومية، كما تدركها فى هذه اللحظة للتاريخية جماعة "المحافظون للجدد" الذين سيطروا على الإدارة الأمريكية فى عهد بوش الابن، بل والذين رسموا المخطط الأصلى للهيمنة الكونية الأمريكية قبل وصول الجمهوريين للسلطة! ويتشكل تقرير تخطيط المستقبل الكونى "من ملخص تنفيذى وبيان بالمنهج الذى اتبع فى هذه الدراسة الاستشرافية يعقبه مقدمة وأربع أقسام رئيسية: القسم الأول عن تناقضات العولمة، والقسم الثانى عن القوى الدولية الصاعدة، والقسم الثالث عن تحديات جديدة للحكم الرشيد، والقسم الرابع والأخير عن شيوع عدم الأمن فى العالم، وينتهى التقرير بتوصيات سياسية يمكن تطبيقها بناء على ما جاء فى الدراسة.

ولفت للنظر أن كل قسم من الأقسام التى أشرنا إليها ينتهى بسيناريو مفترض، أى أن لدينا أربع سيناريوهات.

بالنسبة لتناقضات العولمة يصوغ التقرير سيناريو يطلق عليه "عالم دافوس" إشارة إلى المؤتمر الذى يعقد سنوياً فى دافوس ويجمع رؤساء الدول والحكومات وكبار الرأسماليين ومديرى الشركات الدولية النشاط.

وسيناريو "عالم دافوس" يقدم تصوراً مبناه كيف أن النمو الاقتصادى المتصاعد فى كل من الصين والهند خلال الخمس عشرة سنة القادمة، يمكن أن يعيد صياغة عملية للعولمة، لكى يعطيها بشكل متزايد وجهاً غير غربى، مما سيغير من شكل الساحة السياسية.

ومن ناحية أخرى لدينا الموضوع الثانى وهو "القوى الدولية الصاعدة". وقد صاغ التقرير له سيناريو أطلق عليه "السلام الأمريكى" Pax Americana وهو يرسم ملامح عالم تسيطر عليه الولايات المتحدة بعد تغلبها على التغيرات الجذرية التى يموج بها المناخ السياسى العالمى، مما يسمح لها بتشكيل نظام كونى شامل.

والموضوع الثالث هو تحديات جديدة "الحكم الرشيد"، وتتمثل فى وقف التقدم فى مجال المقرطة الجارية فى كل أنحاء العالم، وصعود "سياسات الهوية" إلى مقدمة المسرح.

ولذلك يصوغ التقرير سيناريو ملقنا للنظر يطلق عليه "الخلافة الجديدة" New Caliphate، ويعنى بها إمكانية أن تؤثر حركة عولمية وقودها سياسات الهوية المبنية على الدين على العالم، مما يمثل تحدياً للمعايير والقيم الغربية كأساس للنظام العالمى.

ونأتى أخيراً للموضوع الرابع وهو "شيوع عدم الأمن فى العالم" ويصوغ التقرير بصده سيناريو يطلق عليه "دورة الخوف" ويعنى بها المخاوف التى تتعلق بانتشار أسلحة التدمير الشامل لدرجة تدفع الدول إلى اتخاذ إجراءات أمنية واسعة النطاق لمنع اندلاع هجمات مميتة يمكن أن تخلق عالماً يسوده الخوف والفرع.

ويبدو صدق هذا السيناريو لو تأملنا الأحداث الإرهابية التى وقعت فى لندن مؤخراً، والتى سقط فيها أكثر من ٤٠ قتيلاً وألف جريح. وقد تمثلت الخسائر الجسيمة التى نجمت عن هذه الأحداث ليس فى الضحايا فقط، بل فى الهبوط الشديد فى أسعار الأسهم والسندات، وأهم من ذلك كله مناخ الفرع والرعب الذى سيطر على سكان لندن.

لقد ساد الإحساس بعدم الأمن، واضطر الناس إلى العودة إلى بيوتهم سيراً على الأقدام، بعد أن توقفت وسائل المواصلات. وسقطت شبكة المحمول، واضطر الناس إلى استخدام التليفون العادى مما جعلهم يزدحمون عليه ووصلت رسالة الإرهاب إلى قادة الدول الثماني فى يوم اجتماعهم، ومفادها أنهم لن يأمنوا على مجتمعاتهم لو استمروا فى سياساتهم المجحفة. ومعنى ذلك أن سيناريو "شيوع عدم الأمن فى العالم" لم يعد سيناريو افتراضياً وإنما أصبح حقيقة واقعة.

تناقضات العولمة

ولنلق نظرة على الطريقة التى تناول بها تقرير "تخطيط المستقبل الكونى" تناقضات العولمة.

يقرر التقرير أن هناك دراسة سابقة عنوانها "الاتجاهات الكونية عام ٢٠١٥" وردت فيها أحكام خاصة بالعولمة مفادها أن الاتصال المتزايد بين الحكومات والبشر والثقافات بفضل الثورة الاتصالية، والذي يعكس نفسه فى تزايد تدفق المعلومات والتكنولوجيا ورؤوس الأموال والسلع والخدمات والبشر يمثل مفتاحاً أساسياً لفهم حركة العالم. غير أن التقرير الحالى يرى هذا الاتصال للمتزايد باعتباره الاتجاه المحورى الذى سيهيمن على كل اتجاهات التطور فى العالم ٢٠٢٠.

ويلاحظ التقرير أن دائرة العولمة اتسعت بشدة خلال العقدین الأخيرین من خلال سياسات التحرر الاقتصادى التى طبقتها كل من الصين والهند، وبحكم تعمق آثار الثورة الاتصالية الكبرى. ويتنبأ التقرير أنه خلال الخمس عشرة سنة القادمة فإن النمو الاقتصادى سيستمر ويتزايد، وسترتفع معدلات الحياة العالمية، وستتعمق الاعتماد الاقتصادى المتبادل.

وسيؤدى ذلك فى نفس الوقت إلى تغيير الأمر الواقع فى كل مكان، مما من شأنه أن يحدث تغيرات اقتصادية وثقافية جمة، لابد أن يكون لها آثار سياسية عميقة.

ويبدو أن بعض جوانب العولمة، وأهمها الاتصال الكونى المتزايد بفضل الثورة الاتصالية، سيصبح لا يمكن الرجوع عنه. ذلك أن الاتصال فى الوقت الواقعى والذى أدى إلى تغيرات سياسية كبرى فى كل أرجاء العالم، هو ظاهرة لن تستطیع حتى الحكومات القمعية أن تعوقه. وسيكون من الصعوبة أيضاً وقف العمليات العميقة للاعتماد الاقتصادى المتبادل. وقد أدى هذا الاعتماد المتبادل إلى توسيع دائرة تعامل أعمال الشركات الدولية النشاط، مما سمح حتى للشركات الصغيرة أن تتعامل اقتصادياً على نطاق واسع عبر الحدود.

ويحذر التقرير من أن اتساع موجات العولمة قد يبطئ منه حروب كارثية تقع فجأة، كما حدث بالنسبة للعولمة التى بدأت فى آخر القرن التاسع

عشر وبدايات القرن العشرين، حين قامت الحرب العالمية الأولى والحرب العالمية الثانية.

ومن ثم يمكن القول أن اتساع مجال العولمة في الوقت الحاضر رهين بالتقدم في المفاوضات متعددة الأطراف، والتحسين في الحكم القومي الرشيد، والتناقص في معدلات الصراع الدولي. غير أن التقرير يذهب إلى أن وجه العولمة ستتغير ملامحه في السنوات القادمة، بالرغم من أن الدول المتقدمة وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية ستبقى من بين القوى الهامة في دفع رأس المال والتكنولوجيا والملع. وهذا التغير في ملامح وجه العولمة يتمثل في أنه سيأخذ شكلاً آسيوياً بعد صعود الصين والهند اقتصادياً.

ومؤشرات ذلك متعددة. ولعل أهمها أن معدلات التزايد في السكان وارتفاع الطلب على الاستهلاك عام ٢٠٢٠ سيكون في الدول النامية اليوم، ونعني الصين والهند وأندونيسيا. ومن ثم فالشركات الدولية النشاط الغربية لا بد لها أن تكيف استراتيجياتها مع الطلبات المتزايدة لهذه الثقافات الآسيوية.

ومن ناحية أخرى فلن قدرة الشركات دولية النشاط على زرع التكنولوجيا في البلاد النامية، من شأنه إحداث النمو الاقتصادي بها وفقاً للاستراتيجيات الجديدة في تقسيم العمل الدولي، والتي تحقق أرباحاً خيالية لهذه الشركات العملاقة. وهذه السياسة من شأنها أن ترضى الجماهير في الدول النامية الحريصة على خصوصيتها الثقافية.

ويمكن القول أن الملامح التي يرسمها التقرير "لعالم دافوس" أو بعبارة أخرى عالم العولمة، وإن ركز على إيجابياتها بالنسبة للدول المتقدمة والنامية على السواء، إلا أنه حاول بموضوعية أن يلقى الضوء على التحديات الجسيمة التي ستواجهها في العقود القادمة، ومن بينها بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية وغيرها من الدول الصناعية الكبرى، صعود الصين والهند في سلم التقدم الاقتصادي مما سيكسب العولمة وجهاً آسيوياً بارزاً.

(٧)

القوى الدولية الصاعدة

من الطبيعي أن تهتم للدراسة الاستشرافية الأمريكية الهامة "تخطيط المستقبل الكونسي"، التي أشرنا إلى أبرز سماتها من قبل بموضوع القوى الدولية الصاعدة في النظام الدولي.

ونحن نعلم أنه من بين الأحداث التاريخية البارزة التي وقعت في الحقبة الأخيرة انهيار الاتحاد السوفيتي ودول الكتلة الاشتراكية حوالى عام ١٩٨٩، مما وضع نهاية فعلية للقرن العشرين! هذا القرن الصاخب الذى دوت فيه أصوات المدافع فى حربين عالميتين. الحرب العالمية الأولى بكل بربريتها وهمجيتها، والحرب العالمية الثانية بكل فظاعاتها، والتي انتهت بكارثة إنسانية هي إلقاء القنبلة الذرية الأمريكية على هيروشيما ونجازاكي.

ليس ذلك فقط، ولكن القرن العشرين كان فى الواقع أشبه بمعمل تجارب تاريخي، حيث تصارعت فيه إيديولوجيات متطرفة شتى، الشيوعية والنازية والفاشية، والتي راح ضحايا ممارساتها الوحشية ملايين البشر.

ولعل هذه الأحداث المفاجعة هي التي دفعت تيار ما بعد الحداثة إلى نقد مزاعم الحداثة بأن التاريخ الإنسانى يتقدم باطراد من مرحلة إلى مرحلة أخرى. ويقول أنصار هذا التيار النقدي أين هو التقدم، إذا كان القرن العشرين حفل بكل هذه الحروب، وزخر بكل هذه الصراعات الدامية؟

لنهار الاتحاد السوفيتي إذن، وأسدل الستار على الحرب الباردة التي غطت بمظلتها العالم عقوداً من السنين، وزال النظام الثنائي القطبية، وحل محله النظام الأحادي القطبية، الذى تهيمن عليه منفردة الولايات المتحدة الأمريكية، والتي تحولت بذلك من كونها القطب الأعظم لتصبح القطب الأوحد!

وصاحب كل هذه الأحداث التاريخية الصاخبة بروز نظرية إيديولوجية أمريكية هي "القرن الجديد"، التي صاغ ملامحها مجموعة من المفكرين

والسياسيين الأمريكيين، هم الذين يطلق عليهم "المحافظون الجدد". وتقوم هذه الحركة الإيديولوجية على أساس أن الولايات المتحدة الأمريكية ينبغي أن تكون هى للقوة العظمى الوحيدة التى تهيمن على القرن الواحد والعشرين.

وتشاء الظروف أن ينتخب جورج بوش رئيساً للولايات المتحدة الأمريكية، ويهيمن على إدارته بالكامل المحافظون الجدد، الذين لا يتبنون فقط نظرية متكاملة عن الهيمنة الأمريكية المطلقة على العالم، ولكن يؤمنون بمجموعة من العقائد المسيحية المتطرفة مخلوطة بهوى صهيونى صريح، ونزوع للتأييد المطلق للدولة الإسرائيلية العنصرية.

سيناريو الهيمنة الأبدية!

ولما ما كان الأمر فإن الإدارة الأمريكية التى بدأت عهدها بإعلان قيام الإمبراطورية الأمريكية بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١، ومع الإحساس العميق بغرور القوة، بدأت ملامح نظرية إستراتيجية أمريكية جديدة تظهر للوجود، من خلال دراسات نشرتها مؤسسة "راند"، الغرض منها صياغة نموذج معرفى متكامل يضمن للهيمنة الأمريكية الأبدية على مقدرات العالم! وهذا السيناريو الذى عكف على إعداده عشرة مفكرين استراتيجيين أمريكيين الذين قدموا توصياتهم بشأنه إلى وزارة الدفاع الأمريكية، يمكن وصفه فى الواقع وبدون أى تجاوز بأنه سيناريو جنونى!

وذلك لأن مجالات التاريخ تؤكد أنه ليست هناك أى إمبراطورية فى الماضى استطاعت أن تحكم إلى الأبد! ولم يستقد هؤلاء المفكرين من الدروس البالغة القيمة التى قدمها للعالم المؤرخ الأمريكى البريطانى الأصل "بول كيندى" صاحب الكتاب الشهير "صعود وسقوط القوى العظمى". وفى هذا الكتاب تتبأ هذا المؤرخ بأن القوة الأمريكية منهبط فى ميزان القوة فى العقود القادمة، وذلك طبقاً للقانون العلم الذى استخلصه من دراسته التاريخية الواسعة المدى ولذى ميناه "أنه إذا تجاوزت الالتزامات الاستراتيجية لقوة عظمى قدراتها الاقتصادية فإن ذلك من شأنه أن تسقط هذه القوة وذلك بالمعنى التاريخى للكلمة".

غير أن النظرية الاستراتيجية الأمريكية عن الهيمنة الأمريكية الأدبية على مقدرات العالم، تقابلها نظرية استراتيجية صينية متكاملة تسعى إلى صياغة عالم متعدد الأقطاب ليحل محل العالم الأحادي القطبية الذي تحاول الولايات المتحدة الأمريكية أن تهيمن عليه منفردة. وهى نظرية تستحق الدراسة والتحليل العميق، وذلك لأن المعركة العالمية الكبرى التى مستور رحاها على المسرح العالمى فى العقود القادمة ستكون هى المعركة بين النموذج الأحادي القطبية والنموذج المضاد وهو العالم المتعدد الأقطاب. وقد درس هذا الموضوع بعمق شديد كل من الفيلسوف الماركسى الإيطالى "توني نيجرى" والمؤرخ الأمريكى "مايكل هاردت" فى كتابهما "الإمبراطورية"، والذى نشرت له مؤسسة البعكان السعودية ترجمة عربية ممتازة، وستكون لهذه المعركة أصداء بالغة العمق فى مجالات السياسة والاقتصاد والثقافة. فى ضوء كل هذه الاعتبارات تبدو منطقية هذه الأهمية الكبرى التى أولتها وثيقة تخطيط المستقبل للكونى لمشكلة القوى الدولية الصاعدة.

تغير المسرح الجيوبولتيكى

ولعل السؤال الذى ينبغى إثارته هو كيف وضعت الوثيقة الأمريكية مشكلة القوى الدولية للصاعدة؟

تقول الوثيقة أن بروز للصين والهند باعتبارهما قوتان عالميتان صاعدتان شبيه تماماً ببروز ألمانيا فى القرن التاسع عشر، وبصعود الولايات المتحدة الأمريكية فى بداية القرن العشرين، مما من شأنه أن يغير من أفق الجغرافيا السياسية فى العالم. وسيكون لذلك من الآثار العميقة ما كان لصعود ألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية من قبل فى سلم النظام الدولى.

ومن هنا تنور شكوك فى أن يكون القرن الحادى والعشرين أمريكياً كما كان القرن العشرين. بل إن الوثيقة تتحدث عن احتمال نشوء عالم جديد تقوده كل من الصين والهند وذلك لأسباب شتى أهمها عدد من الاعتبارات الهامة.

وفى مقدمتها أن عدد السكان فى الأقطار التى كانت قلب العالم الذى سيطر على القرن العشرين ونعى أوروبا وروسيا سيهبط بشكل ملحوظ، فى حين أن كل الزيادة المكانية ستحدث فى الدول النامية، والتى ظلت حتى وقت قريب على هامش الاقتصاد العالمى.

والاعتبار الثانى أن "الواصلين الجدد" وهما الصين والهند وربما تنضم إليهما البرازيل والصين، قد يدخلون جميعا فى نمط من أنماط التحالفات الذى قد يقطع مع المؤسسات والممارسات الدولية التى نشأت بعد الحرب العالمية الثانية.

والاعتبار الثالث أن صعود الصين والهند لن يوقفه إلا حدوث انقلاب فى مسيرة عملية العولمة، أو تراجع حاد فى هذين البلدين من شأنه أن يوقف مسيرتهما للصاعدة.

ويبقى السؤال مفتوحا حول كيف تمارس كل من الصين والهند قوتها المتزايدة، وهل سينزعان فى المجال الدولى إلى التعاون أم إلى الصراع؟ ومن بين الاعتبارات التى ستساعد كل من الصين والهند على الصعود خليط من العوامل، أهمها نمو اقتصادى مستدام، وزيادة القدرات العسكرية، وفعالية التوسع فى مجال التكنولوجيا الحديثة، وزيادة معدل السكان.

وتقرر الوثيقة أن الصين على سبيل المثال تعد الآن ثالث منتج عالمى للسلع المصنعة. وقد ارتفع نصيبها من ٤% إلى ١٢% فى العقد الأخير، وهى تستطيع بسهولة أن تتجاوز اليابان فى السنوات القادمة، ليس فقط فى نصيبها من السلع المصنعة، ولكن أيضاً فى معدلات صادراتها. وأصبح من المسلم به الآن أن تحدى "الأسعار الصينية" أصبح يمثل تحدياً كبيراً لكل المنتجين فى العالم.

وإذا كانت الهند مازالت تلهث وراء الصين إلا أن أغلب الاقتصاديين يتنبأون بأنها مستحققة فى السنوات القادمة معدلات عالية فى النمو الاقتصادى.

غير أنه فيما يبدو ستحدث تغيرات أخرى هامة، من بينها إمكانية الصعود الاقتصادى لدول مثل البرازيل وجنوب أفريقيا وإندونيسيا وحتى روسيا، مما من شأنه أن يقوى الدور العالمى المتصاعد لكل من الصين والهند. ولابد من الإشارة إلى الاحتمالات القوية لزيادة قوة أوروبا الموحدة، ولدور أكثر فاعلية لليابان. غير أنه فى كل الأحوال لا ينبغي تجاهل

الاعتبار السكاني الهام والذي يتمثل في أن كل من أوروبا واليابان وروسيا لا بد لها أن تجابه مشكلة زيادة شيخوخة سكانها. والواقع أن الوثيقة الأمريكية قد التفتت ليس إلى صعود كل من الصين والهند فقط، ولكن إلى نهوض آسيا ككل، وذلك من خلال تتبع المؤشرات الاقتصادية والسياسية.

ولعل النمو الاقتصادي المتسارع في الصين يكون أحد العوامل الهامة التي ستدفع مسيرة التنمية في عديد من البلاد الآسيوية. ولعل دليل ذلك أن دول آسيا الشرقية أخذت تكيف نفسها مع للصعود للصينى من خلال زيادة الروابط الاقتصادية والسياسية مع الصين. وفي نفس الوقت تحاول كل من اليابان وتايوان وبعض الدول الآسيوية الأخرى موازنة النفوذ الصينى المتصاعد، بتقوية علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية.

وهناك مؤشرات عدة على زيادة القدرات العسكرية الصينية من خلال تنمية وإملاك الأسلحة الحديثة مثل الطائرات المقاتلة الحديثة، والغواصات المتقدمة، وزيادة عدد الصواريخ الباليستية. وستصبح الصين أكبر قوة عسكرية عظمى من الطراز الأول.

وإذا كانت الأزمات الاقتصادية أو أزمات الثقة بين الصين وغيرها من الدول. يمكن أن تبطل من أن تصبح قوة عظمى متكاملة، فإنه علينا أن نلتفت إلى أن عدم استطاعة الصين أن تحافظ على معدلات نموها الاقتصادي، ستكون له آثار سلبية عالمية.

وأيا ما كان الأمر في هذا الرؤى الاستشرافية الأمريكية التي تدور حول القوى الدولية الصاعدة، فلا بد لنا أن نقرر أنه على الدول العربية التي لم تستطع حتى الآن أن تصوغ رؤية إستراتيجية متكاملة، أن تدرس بعمق كل المؤشرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي اعتمدت عليها وثيقة "تخطيط المستقبل الكونى"، حتى تستطيع أن ترسم خريطة لمستقبلها، في عالم تجاوز منذ زمن للتعب في محراب الماضى، أو الغرق في مشكلات الحاضر، لأنه يركز على استشراف المستقبل، كوسيلة أساسية للنهوض في الحاضر.

بغير الوعي بالمستقبل، لا يمكن للنهضة العربية أن تبدأ من جديد!

(٨)

تناقضات العولمة

وثيقة تخطيط المستقبل الكوني" التي أصدرها عام ٢٠٠٤ مجلس المخابرات القومي الأمريكي تناقش أربع موضوعات رئيسية، وكل منها ينتهي بسيناريو افتراضى.

الموضوع الأول: يدرس تناقضات العولمة وينتهي بسيناريو أطلق عليه "عالم دافوس" إشارة إلى المؤتمر الدولى الذى ينعقد فى مدينة دافوس بسويسرا كل عام، وتجتمع فيه النخبة الرأسمالية العالمية من رجال الأعمال وقادة الدول وخبراء الإعلام والمفكرين، الذين يؤمنون إيماناً راسخاً بالرأسمالية وكونها هى دون غيرها من الإيديولوجيات التى ستحقق للمعاصرة الكاملة للبشر!

والموضوع الثانى: عن القوى الدولية الصاعدة والتغيرات التى ستحدث فى الأفق الجيوبوليتيكى، وينتهى بسيناريو افتراضى أطلق "باكس أمريكانا" Pax Americana أى "السلام الأمريكى"، بحكم قوة الولايات المتحدة الأمريكية العسكرية الفائقة، وانفرادها بالساحة الدولية باعتبارها القطب الأوحده.

والموضوع الثالث: هو "تحديات للحكم الرشيد" governance ويناقش احتمالات تعثر تطبيق الديمقراطية فى العالم، وبرز سياسات الهوية Identity Politics ويعنى بها السياسة التى تقوم على الانتماء الدينى، وللتى يعد الإسلام الراديكالى هو مثالها البارز.

وينتهى هذا الموضوع بسيناريو افتراضى بالغ الطرافة لأنه يقوم على أساس خيال سياسى واسع المدى، ويطلق عليه "تأسيس خلافة جديدة!" ويعنون به نجاح حركات الإسلام الراديكالى من خلال توحيد صفوفها وسيطرتها على دول وأقاليم شتى فى العالم، فى إعلان قيام الخلافة

الإسلامية من جديد، وعلى رأسها الخليفة الذى سيحكم كل هذه الأقاليم والدول.

والموضوع الرابع والأخير: هو تضيوع عدم الأمن فى العالم" ويناقش فيه انتشار الإرهاب الدولى، وتعمق الصراعات الداخلية والمخاطر التى قد يمثلها صعود القوى الدولية الجديدة، والخطر الذى تمثله أسلحة الدمار الشامل وينتهى بسيناريو افتراضى أطلق عليه "نورة للخوف".

تحديات الحكم للرشد

الحكم للرشد أو الحكم الديمقراطى الصالح أصبح مفهوماً سائداً فى أدبيات العلوم الاجتماعية هذه الأيام، ويمكن القول أن الحكم الديمقراطى الصالح يحتاج إلى وسائل يمكن للمواطنين بواسطتها المشاركة بصفة منتظمة فى صنع السياسات.

وفى دراسة حديثة كتبها جون سوليفان ونشرها باللغة العربية فرع مركز المشروعات الدولية الخاصة بالقاهرة عام ٢٠٠٥، وعنوانها "الحكم الديمقراطى الصالح المكون الرئيسى للإصلاح السياسى والاقتصادى" أفكار محددة عن كيف يمكن تحقيق الحكم للرشد.

ومن بين هذه الأفكار ضرورة تحقيق للشفافية فى مجال الحصول على المعلومات، وتأسيس حماية حرية الإعلام، وزيادة المشاركة العامة فى صنع القرار، والحد من هيمنة المسؤولين الحكوميين، وتقليل الأعباء القانونية على الأفراد، وإصلاح الهيئات الحكومية، وتقوية قدرات الهيئات الحكومية الإدارية والتنفيذية، وزيادة الرقابة القانونية على السلطة التنفيذية، وإقامة نظام للمحققين فى الشكاوى، وزيادة الرقابة القانونية على السلطة التنفيذية، وإقامة نظام للمحققين فى الشكاوى المقامة ضد الدولة، ومحاربة الفساد، وتشجيع نظام لا مركزى لوظائف الحكومة، وتشجيع تأسيس منظمات المجتمع المدنى، واشترلك جمعيات الأعمال ومنظمات المجتمع المدنى فى عمليات صنع القرار.

لقد أردنا بهذه الإشارات الموجزة لمفردات الحكم للرشد مجرد إضاءة جوانب هذا المفهوم الذى ينبغ استخدامه، وإن كان يتسم بشئ من الغموض.

ويبقى السؤال الآن: ما هي التحديات المستقبلية للحكم الرشيد ونعني حتى عام ٢٠٢٠، وهو سقف الاستشراف الذي حددته "وثيقة تخطيط المستقبل الكونى" الأمريكية؟

تدور هذه التحديات حول محورين الأول منهما احتمالات توقف المد الديمقراطي، والثانى احتمال أن تصبح لمسياسات الهوية المبنية على أساس الانتماء الدينى مكانة عليا فى تحديد سياسات العالم.

وتبدأ الوثيقة الأمريكية التى نعرض لأبرز سماتها لتقرير ما تراه حقيقة - لاشك فيها - وهى أن للدولة - القومية Nation-State ستستمر لتكون الوحدة الأساسية فى النظام للكونى. وهذه الإشارة تحاول الحد من المبالغات التى ترددت فى الحقبة الأخيرة عن تقلص دور الدولة القومية لصالح مؤسسات عالمية، سواء كانت مؤسسات دولية كالبنك الدولى وصندوق النقد الدولى أو الشركات دولية للنشاط، أو إقليمية مثل الاتحادات الإقليمية كالاتحاد الأوروبي أو منظمة الآسيان، أو محلية مثل صعود وزن وتأثير مؤسسات المجتمع المدنى. وذلك بالرغم من الاعتراف بأن العولمة الاقتصادية وانتشار التكنولوجيا، وخصوصاً تكنولوجيا المعلومات، من شأنه أن يضع قيوداً متعددة على الحكومات المختلفة. ومن ثم فالنظم التى كانت قادرة على تسيير أمورها فى التسعينيات ستعانى معاناة شديدة فى عام ٢٠٢٠. وذلك لأن هناك قوى متعارضة ستفعل فعلها، فنجد من ناحية أن النظم الشمولية سوف تواجه ضغوطاً متعددة لتطبيق الديمقراطية، ومن ناحية أخرى فالنظم الديمقراطية الضعيفة التى نشأت على أنقاض النظم الشمولية قد تنقصها القدرة التكيفية لى تحيا وتزدهر.

وهناك عامل آخر بالغ الأهمية وهو زيادة موجات الهجرة فى مناطق متعددة من العالم. ذلك أن هذه الموجات سوف تتدفق من شمال أفريقيا والشرق الأوسط إلى أوروبا. ومن أمريكا اللاتينية إلى الولايات المتحدة الأمريكية، ومن آسيا الجنوبية إلى المناطق الشمالية. ولذلك فعدد من الأقطار ستصبح متعددة الأصول العرقية ومتعددة الأديان. ومن ثم ستشأ مشكلة تكيف المهاجرين الوافدين مع قيم وعادات وأساليب حياة المجتمعات المضيفة. بعبارة أخرى سبرز مشكلة الحفاظ على الخصوصية الثقافية لهؤلاء المهاجرين، وإمكانيات انسجامها أو تعارضها مع الأساق القيمة السائدة فى بلاد المهجر.

وإذا ألقينا ببصرنا إلى تأثير العولمة الاقتصادية على الدفع في طريق نشر موجات الديمقراطية، فإن هناك احتمالات أن ينتكس المسار الديمقراطي في البلاد التي تنتمي للعالم الثالث. وعلى وجه الخصوص فإن عام ٢٠٢٠ قد يشهد مساراً معاكساً للديمقراطية في الدول الواقعة في إطار الاتحاد السوفيتي السابق، وفي بعض البلاد الآسيوية والتي لم تشهد الديمقراطية من قبل. وهناك احتمال أن تعود روسيا وأغلب الدول الآسيوية المركزية إلى الشمولية.

ومن ناحية أخرى فإن قادة الصين قد يجابهون معضلة تتمثل في كيف يمكن لهم أن يتكيفوا مع الضغوط التعددية وتحريرهم للكوابح السياسية وإلا اضطدوا برود فعل شعبية ساخطة لا يريدون لها أن تقوم؟ ومن ناحية أخرى فإن للقادة الصينيين عليهم أن يقيموا التوازن بين طموحهم لتكون الصين قوى عظمى، وضرورة قيامهم بإصلاحات سياسية جديدة.

وقد تميل الصين إلى تطبيق "طريق آسيوي للديمقراطية"، يتمثل في إجراء انتخابات على المستوى المحلي، وتأسيس آلية للتشاور على المستوى القومي، وربما يحدث ذلك من خلال حفاظ الحزب الشيوعي على سيطرته على الحكومة المركزية.

ونرى الوثيقة الأمريكية أن التقدم الديمقراطي قد يحدث في بعض دول الشرق الأوسط الأساسية التي تم تحريرها من ربة الأنظمة الشمولية. ونرى الوثيقة أن إقامة نظام ديمقراطي في العراق وأفغانستان وتقوية الديمقراطية في أندونيسيا، يمكن أن يعطى مثلاً لدول أخرى إسلامية وعربية، ويضغط عليها لكي تسير في الطريق الديمقراطي.

ونرى الوثيقة أن انخفاض للنمو الاقتصادي في الدول غير النفطية، هو أحد الأسباب في بطء إيقاع الديمقراطية. ويبقى بعد ذلك أن نتحدث عن سياسات الهوية واحتمالات تأسيس "خلافة إسلامية" جديدة تتحدى قوى العولمة العالمية!

(٩)

من سياسات الهوية إلى جنون الإرهاب!

برزت العولمة في بدايات القرن للولد والعشرين باعتبارها العملية التاريخية المتعددة الجوانب، والظاهرة التي تملأ الدنيا وتشغل الناس! وقد التفت عدد من العلماء الاجتماعيين إلى عمليات متناقضة صاحب نشوء العولمة، وانتشار آثارها في كل أرجاء الأرض.

ولعل أبرز هذه العمليات أن العولمة بحكم فلسفتها الرامية إلى تأسيس سوق عالمي تختفي فيه الحدود وتزول فيه الحواجز، ويتم الاتصال في لمح البصر بين الفاعلين الاقتصاديين في مختلف القارات، تنزع إلى توحيد العالم. غير أن ردود أفعال بعض الدول والمجتمعات المختلفة والثقافات المتعددة اتسمت بالحدة والعنف، دفاعاً عن تكاملها للدخلى واتساق قيمها الحضارية، ومن هنا برزت ظاهرة للتفتت، نتيجة ثورة الأعراق وتمرد الخصوصيات الثقافية على عملية للتوحيد القسرى الذي تريد العولمة فرضه على العالمين.

ومعنى ذلك أن العالم يشهد عمليات توحيد وتشئت في نفس اللحظة التاريخية، مما يضفي نوعاً من أنواع الالتباس والغموض وعدم اليقين في المشهد العالمي للمعاصر.

ويمكن القول أن من مظاهر هذه العملية التاريخية بروز ما يطلق عليه سياسات الهوية Identity Politics والتي تتخذ في الوقت الراهن صوراً جديدة. وسياسات الهوية هي تلك السياسات التي تتمحور حول العقائد الدينية أو الانتماءات العرقية.

وما يدور بين المسلمين والهندوس في الهند من صراعات دامية، وما دار في البوسنة والهرسك بين المسلمين وغير المسلمين، لم يكن سوى تعبيراً صارخاً عن سياسات الهوية وآثارها السلبية على الاستقرار العالمي والأمن الإقليمي.

الهويات الدينية

وتتوقع الوثيقة الأمريكية التي صدرت بعنوان "تخطيط المستقبل الكوني" أن الهوية الدينية ستكتسب أهمية قصوى خلال العقدين القادمين، وخصوصاً في مجال تعريف الناس لأنفسهم، ونظرتهم لذواتهم.

ويرجع اتساع دائرة سياسات الهوية إلى عدة عوامل، لعل أهمها تزايد معدلات الحراك التي يمارسها للناس من مختلف الدول وخصوصاً في مجال الهجرة والإقامة في دول أجنبية، وتنامي التباين بين جماعات متعادية داخل المجتمعات، وكذلك تردد الظاهرة إلى انتشار وسائل الاتصال الحديثة وتوافرها لدى جميع الناس.

وإذا قمنا بتحليل سوسيولوجي متعمق لحالة المهاجرين من البلاد الآسيوية والإسلامية والعربية إلى أوروبا - على سبيل المثال - لاكتشفنا أن سياسات الهوية التي تقوم على الهوية الدينية أو الانتماء العرقي تلعب دوراً بالغ الأهمية في المجتمعات الأجنبية المضيفة، لأنها تؤدي إلى تأسيس مجتمعات محلية تقوم بوظيفة شبكات الأمان للمهاجرين الجدد، وتساعدهم على التكيف مع الظروف الجديدة، بحيث لا يفقدون خصوصيتهم الثقافية.

وهناك مؤشرات على تحول أعداد كبيرة من الناس من دين لآخر، ومؤشرات أخرى على زيادة معدلات الالتزام الديني الذي ينعكس في الاتجاهات والقيم والسلوك الاجتماعي.

وأخطر للظواهر السياسية والاجتماعية والثقافية الناجمة من اتساع دوائر سياسات الهوية هو تحول أعداد مؤثرة من الملتزمين دينياً - في كل الديانات المعاصرة - إلى فاعلين نشطين في المجال السياسي، يحاولون تغيير المواقف السياسية لبلادهم لكي تخدم منطلقاتهم الإيديولوجية. وفي هذا المجال ليست هناك فروق كبيرة بين "المحافظون الجدد" في الولايات المتحدة الأمريكية الذين ينطلقون من رؤية مسيحية صهيونية متطرفة، وبين اليمين الإسرائيلي المتطرف في إسرائيل، وبين الجماعات الإسلامية المتطرفة في المشرق والمغرب من العالم العربي. فكل هذه الجماعات - على اختلاف رؤاها للعالم - تحاول صياغة الكون وفقاً لإيديولوجياتها. المحافظون الجدد في حربهم ضد الإرهاب يرفعون شعار من ليس معنا فهو ضدنا! وهم من ناحية أخرى يعدون المسرح العالمي من خلال الحروب والابتزاز السياسي

حتى لحلفاء الولايات المتحدة الأمريكية، لكي تصبح الولايات المتحدة الأمريكية هي الحاكم المطلق للعالم إلى أبد الآبدين!

ويترتب على هذا السيناريو آثار بالغة للخطورة على الأمن العالمى. وذلك لأن هناك خطة استراتيجية أمريكية معلنة تنص على حق الولايات المتحدة الأمريكية فى إجهاض أى منافس للولايات المتحدة الأمريكية لو حاول أن يثبني برامج عسكرية أو اقتصادية فيها شبهة تهديد للهيمنة الأمريكية المطلقة. وطبعاً تدخل للصين باعتبارها أبرز القوى الدولية الصاعدة فى صميم دائرة التهديد للولايات المتحدة الأمريكية، كما تدرك ذلك النخبة السياسية الأمريكية الحاكمة.

وإذا ولينا نظرنا إلى اليمين الإسرائيلى المتطرف لاكتشفنا أنه يزايد حتى على صهيونية الدولة الإسرائيلىة، ويحاول باستماتة للتهويد الكامل للقدس، بل ومنع المسلمين من الصلاة فى المسجد الأقصى. بل إن هناك مخططات لهدم المسجد الأقصى ذاته وإقامة الهيكل اليهودى مكانه.

ولو تابعنا سلوك عصابات اليمين الإسرائيلى المتطرف فى الشهور الأخيرة، وتمردهم على خطة شارون فى الانسحاب من غزة، لأدركنا خطورة سياسات الهوية المبنية على أساس الانتماءات للدينية المتطرفة.

وينطبق نفس التحليل على سلوك الجماعات الإسلامية الإرهابية التى تمارس الإرهاب الإجرامى فى العراق بدعوى أنها تقتل المحتلين الأجانب، فى الوقت الذى تبيد فيه المئات من العراقيين الأبرياء. وانتقلت هذه الجماعات فى إرهابها إلى دائرة جديدة هى اختطاف وقتل الدبلوماسيين العرب فى بغداد، بزعم أن وجودهم إنما يدعم للحكومة العراقية العميلة.

ويأتى فى هذا السياق اغتيال اللقائم بالأعمال المصرى الشهيد إيهاب الشريف، واغتيال الدبلوماسيين الجزائريين. وتبرر هذه الجماعات الإرهابية جرائمها بأنها إنما تطبق شرع الله

سلبات سياسات الهوية

وأياماً ما كان الأمر، فيمكن القول أن التأمل العميق فى المشهد العالمى المعاصر يؤكد الآثار السلبية الخطيرة التى واكبت اتساع دائرة سياسات

الهوية التي تقوم على أساس الهوية الدينية، أو الانتماء العرقي في مختلف أقطار العالم.

وقد أدت هذه السياسة إلى إقامة فواصل قاطعة بين البشر تقوم على التمييز بين "نحن" و"هم". ينطبق ذلك على اليهود والاعيار، والمسيحيين وغير المسيحيين، والمسلمين وغير المسلمين. وهذه الصراعات والاتجاهات تؤدي إلى رفض "التنوع الخلاق"، وترسخ دوائر الانتماء للدينية والعرقية الضيقة، وتؤدي إلى انتشار مشاعر للكراهية إزاء الأجانب.

وقد اهتمت وثيقة تخطيط المستقبل الكوني في مجال دراسة وتحليل تأثير سياسات الهوية على الحكم الرشيد بما أطلقت عليه الإسلام الراديكالي. وهي تتنبأ بأن أعداداً كبيرة من الشباب في أغلب بلاد الشرق الأوسط سواء في المشرق أو المغرب، سينخرطون في جماعات إسلامية متطرفة قد تنزع في لحظات معينة إلى الإرهاب الصريح، وذلك في العقد القادم، وستستمر آثار هذا السلوك في العقود القادمة.

وتقرر الوثيقة أن هذه الظاهرة بين الشباب المسلم في هذه البلاد إنما يكشف عن القهر السياسي والاعتزال الاقتصادي والاجتماعي الذي يعاني منه الشباب، وخصوصاً وأن أغلبهم يعيشون في ظل نظم سياسية قمعية.

الإسلام الراديكالي

وترى الوثيقة أن انتشار موجات الإسلام الراديكالي ستكون له آثار عميقة على المشهد الكوني عام ٢٠٢٠، لأنها يمكن أن يوحد جماعات عرقية وقومية متناثرة في كتلة واحدة، وقد تخلق سلطة تتجاوز الحدود القومية.

وتشير وثيقة تخطيط المستقبل الكوني إلى أن أحد مبادئ الإسلام الراديكالي البارزة هي العودة إلى الأصول الأولى للإسلام. وترى أن مشاعر الإحباط والاعتزال السائدة بين المسلمين لن يتاح لها أن تتبدد إلا إذا نجح المسلمون في التفاعل الإيجابي مع الاقتصاد العالمي، ويتكاملون معه. وتنتهي الوثيقة الأمريكية في هذا الجزء للخاص بسياسات الهوية بصياغة سيناريو افتراضي عنوانه "تأسيس الخلافة الإسلامية من جديد".

وتقول الوثيقة بالنص "إن السيناريو الافتراضى الخاص باحتمال تأسيس خلافة إسلامية جديدة، يقدم مثلاً كيف يمكن للحركات العولمية التي تغذيها اعتبارات الهوية الدينية الراديكالية على أن تؤدي إليه.

وبناء على هذا السيناريو هناك احتمال أن تتأسس خلافة إسلامية جديدة تقوم على أساس بلورة إيديولوجية مضادة قوية، يكون لها جاذبية واسعة.

والسيناريو حاول أن يصورها من خلال خطاب افتراضى أرسله أحد أحماد بن لادن إلى أحد أقربائه عام ٢٠٢٠، وهو فى الخطاب يحكى عن الصراعات التي خاضها الخليفة مبعياً وراء إحكام السيطرة على الصراعات التي نشأت داخل البلاد الإسلامية ذاتها، وفى العلاقات بين المسلمين والولايات المتحدة الأمريكية، أوروبا وروسيا والصين.

ويفترض السيناريو أن للخليفة قدر على تأسيس سلطة روحية وزمنية تبسط رواقها على المناطق التي سبق للخلافة الإسلامية تاريخياً أن سيطرت عليها.

وفى نهاية السيناريو هناك إشارة إلى الدروس المستفادة من احتمال تحقق هذا السيناريو.

وهكذا أعمل واضعوا وثيقة تخطيط المستقبل العالمى خيالهم السياسى إلى أبعد مدى بصياغة هذا السيناريو الافتراضى الذى ستعود فيه الخلافة الإسلامية من جديد، وسيظهر الخليفة باعتباره من أقوى زعماء العالم، القادرين على التأثير فى السياسة العالمية.

وتجدر الإشارة إلى أن هذا السيناريو الافتراضى الأمريكى هو الحلم الذى تعمل الجماعات الإسلامية المتطرفة والإرهابية على تحقيقه. ألم يتحدث بن لادن مقررأ أن للعالم ينقسم إلى فسطاطين: فسطاط للكفر، وفسطاط للإيمان؟

وفسطاط الإيمان فى نظر حتى الدعاة الإسلاميين الوستيين هو الخلافة الإسلامية، التي ينبغى تأسيسها من جديد، والتي لم تتوقف جماعات إسلامية شتى عن الحلم بها لاستعادة الفردوس المفقود.

مجتمع الخطر ودورة الخوف!

عش فى خطر! عبارة شهيرة سبق للفيلسوف الألماني المعروف فردريك نيتشه أن قلها، فى معرض استقراز البشر لكى يخرجوا عن ناموس حياتهم البيروقراطية الممل، ويتغلبوا على العادات والممارسات التقليدية، سعياً وراء إطلاق طاقات الإبداع الكامنة فى كل واحد منهم. ولم يدرك نيتشه أن عبارته هذه، قد أصبحت عنواناً مثيراً للمجتمع الإنسانى كله فى الوقت الحاضر، الذى يطلق عليه الآن، مجتمع الخطر! ومجتمع الخطر مفهوم صاغه أساساً عالم الاجتماع الألماني إيرليش بيك" فى كتاب له نشر بالألمانية وترجم إلى الفرنسية منذ سنوات. وهو يتحدث عن الخطر باعتباره السمة الرئيسية للمجتمع الإنسانى المعاصر، بعد اختفاء الأمن النسبى.

ومصادر الخطر متعددة فى الواقع. ولعل أبرزها على الإطلاق التلوث الذرى. ويمكن أن يكون نموذجاً بارزاً له انفجار مفاعل "تشيرنوبل" فى الاتحاد السوفيتى السابق، والذى أثار الرعب فى العالم كله، بحكم انتشار مفاعلات ذرية شبيهة فى عديد من البلاد.

غير أنه بالإضافة إلى ذلك، هناك خطر ظهور أمراض جديدة لم تعرفها الإنسانية من قبل، مثل مرض الإيدز، وخطر عودة أمراض قديمة كانت قد انقرضت مثل المل. ولا شك أن بحوث الهندسة الوراثية واستخدامها فى مجال النباتات والحيوان، قد أدت إلى مخاطر شتى، وخصوصاً حين حاولت الشركات دولية النشاط زيادة أرباحها، ولجأت إلى حقن النباتات بهرمونات لتضخيم الثمار، مما أدى إلى أضرار صحية متعددة أصابت المستهلكين. ومن ناحية أخرى أدى تصنيع علف للحيوانات مخلوط بمواد ضارة، إلى ظاهرة جنون البقر التى أحدثت ذعراً شديداً فى كل أنحاء العالم.

غير أنه بالإضافة إلى التلوث الذى وسوء استخدام بحوث الهندسة الوراثية، هناك ظواهر خطيرة أدت إلى زيادة الخطر على الأمن الإنسانى، لعل أهمها انتشار أسلحة الدمار الشامل وتزايد ظاهرة الإرهاب، الذى تعدى مرحلة المحلية وانتقل إلى العالمية بحيث أصبح إرهاباً "معوّلاً"، يضرب ضرباته فى واشنطن ومدريد ولندن، وكذلك فى طابا وشرم الشيخ!

التوسع دائرة الإرهاب

وقد اهتمت وثيقة "تخطيط المستقبل الكونى" الأمريكية بهذا الموضوع وناقشته فى فقرة بعنوان "انتشار الشعور بعدم الأمن".

وقد ذهبت الوثيقة إلى أنه سيكون هناك شعور متزايد بعدم الأمن حوالى عام ٢٠٢٠، وقد يرد هذا الشعور إلى أسباب نفسية، كما قد يرد إلى وقوع هجمات إرهابية فعلية. والأسباب النفسية لعدم الأمن قد يكون من بين عواملها القلق على استقرار الوظائف، بالإضافة إلى المخاوف فى المجتمعات المضيفة للمهاجرين من دول وثقافات أخرى من منافستهم لأبناء البلاد الأصليين فى سوق العمل.

ومما لا شك فيه أن الإرهاب والصراعات الداخلية فى الدول يمكن أن تؤدى إلى اضطراب فى مسيرة العولمة، وذلك من خلال زيادة تكاليف توفير الأمان للتجارة الدولية التى قد تنجم عن زيادة القوات الخاصة بحراسة الحدود، والتأثير السالب على أسواق الائتمان.

ويرى الخبراء فى مجال الإرهاب أن غالبية الجماعات الإرهابية الدولية سيستمر انتماؤها إلى الإسلام الراديكالى للمتشدد. وستتسع دوائر تأثير هذه الجماعات الإسلامية للمتطرفة، سواء داخل الشرق الأوسط أو خارجه، بالإضافة إلى أوروبا الغربية وآسيا الوسطى وجنوب شرق آسيا. وإحشاء المشاعر الدينية للمتطرفة سيصاحب اتجاهات للتضامن مع المسلمين فى مناطق للصراع مثل فلسطين والعراق وكشمير.

وترى الوثيقة الأمريكية أنه لو حدث انقلاب إسلامى فى إحدى بلاد الشرق الأوسط، فإن ذلك سيؤدى إلى انتشار الإرهاب فى كل المنطقة، مما قد يعطى اليقين لهذه الجماعات بأن حلم استعادة الخلافة قابل للتحقيق.

وسيساعد على انتشار هذا المد الإسلامي المتطرف الشبكات غير الرسمية من الجمعيات الخيرية الإسلامية والمدارس الإسلامية، والتي يمكن أن تصبح مصدراً لإثبات عناصر راديكالية.

وهناك مؤشرات على أن بعض الحركات الإسلامية المتطرفة والإرهابية تطمح إلى الانقلاب على عدد من الحكومات العلمانية، وتأسيس حكومات إسلامية بدلا منها.

ولا شك أن الحركات المضادة للعولمة، وللجماهير المعادية لمسياسات الولايات المتحدة الأمريكية، يمكن أن تتعاطف -في نظر الوثيقة الأمريكية- مع هذه الجماعات الإسلامية المتشددة.

وقد التفتت الوثيقة إلى ظاهرة هامة هي من آثار الثورة الاتصالية وخصوصاً شبكة الإنترنت وانتشار استخدام آلية البريد الإلكتروني. فقد أدى ذلك في مجال التنظيمات الإرهابية إلى عدم حاجتها لبناء جماعات إرهابية مركزية، مما أدى إلى انتشار الخلايا الإرهابية التي تضم عدداً محدوداً من الأشخاص في عديد من البلاد.

وقد استطاعت الجماعات الإرهابية ببراعة منقطعة النظير استخدام الفضاء المعلوماتي Cyber Space في الاتصال ونشر ثقافة الإرهاب وتبادل المعلومات. وقد تؤدي بعض الصراعات الدولية مثل الاحتلال الأجنبي للعراق بكل آثاره الملعبية على الشعب العراقي إلى أن تصبح بعض البلاد مثل العراق، أرضاً خصبة لتنمية كواثر الإرهابيين الذين يستطيعون الانتقال بإرهابهم من بعد إلى بلاد أخرى.

وهناك شواهد على أن هناك جماعات من المجاهدين ينتمون إلى جنسيات مختلفة، مستعدون للذهاب إلى أي بلد في العالم "للهجاء" ضد أعداء الإسلام.

وهناك مخاوف شديدة في البلاد الغربية من احتمال أن يلجأ الإرهابيون الذين ينتمون إلى جماعات إسلامية متطرفة لاستخدام السلاح البيولوجي ضد أهداف مختارة بعناية.

وتشير الوثيقة الأمريكية إلى مخاطر تعاون الجماعات الإرهابية مع العصابات الإجرامية في دول شتى، وخصوصاً مع تجار المخدرات الدوليين، وعناصر الجريمة للمنظمة.

وإذا أضفنا احتمالات اختراق العصابات الإرهابية لشبكات المعلومات فى البلاد الغربية وتخريبها، فمعنى ذلك أن ما يطلق عليه حرب الشبكات Net war ستضاعف من المخاطر هى والحروب الفضائية Cyber war . وتنتهى وثيقة "تخطيط المستقبل الكونى" بسيناريو افتراضى، أطلقت عليه "دورة الخوف" .

ويحاول هذا السيناريو استكشاف ما الذى يمكن أن يحدث لو تزايد انتشار أسلحة الدمار الشامل، وما هى احتياطات الأمن التى يمكن اتخاذها . وإذا كان يمكن للدول أن تكافح تجارة السلاح غير المشروعة، فإن مكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل تبدو بالغة الصعوبة . ومرد ذلك إلى أنه إذا انتشرت أسلحة الدمار الشامل، فإن دولاً متعددة قد ترى ضرورة أن تتسلح بها لكى تدافع عن نفسها، وهكذا تزيد دائرة عدم الأمان فى العالم .

هكذا تحدثت وثيقة تخطيط المستقبل الكونى . وإذا نظرنا لها بصورة نقدية قلنا أنها حاولت أن تستند إلى عدد من المؤشرات الكمية والكيفية من خلال منهج استشرافى لكى تتصور حالة العالم عام ٢٠٢٠ . غير أنه يمكن القول أنها وثيقة متواضعة من الفكر الاستراتيجى . وليس فى هذه الملاحظة تقليل من قيمتها فى الواقع . فالوثيقة مفيدة فى التعرف على نظام إirارات النخبة السياسية الحاكمة الأمريكية للعالم عام ٢٠٢٠ ، والمخاطر الكبرى التى يمكن أن تؤثر على الأمن القومى الأمريكى . وتستطيع النخب السياسية للحاكمة العربية أن تستفيد -ولا شك من ذلك- من التحليلات التى ترزخ بها الوثيقة .

غير أننا فى حاجة لمراجع أمريكية أكثر عمقاً، من تلك التى دخلت بجسارة فى مجال سقوط نماذج الأمن القومى للتقليدية، وبزوغ نموذج جديد للأمن القومى، يقوم على أساس افتراضات مستحدثة عن الحرب والسلام فى القرن الحادى والعشرين .

ولا شك أن المكتبة الاستراتيجية الأمريكية تضم عدداً وائى يكن محدوداً - من هذه المراجع المتعمقة، والتى نحتاج إلى دراستها بإمعان، حتى نعرف ما هى صورة المستقبل العالمى بعد عقود من الآن، وكيف لنا كعالم عربى مستهدف أن نستعد للتطورات القادمة .

ولا يمكن للعالم العربي أن يستعد للمستقبل بغير تبني رؤية استراتيجية متكاملة. والرؤية الاستراتيجية بحسب التعريف هي مجموع السياسات السياسية والاقتصادية والثقافية التي يتبناها مجتمع ما أو إقليم ما لكي تطبق على مدى عشرين عاماً مقبلة.

والواقع أنه لا يمكن صياغة رؤية استراتيجية عربية بغير توافر حد أدنى لا نقول من الوحدة العربية ولكن من التمسق العربي الضروري، لكي يقف للعالم العربي ككتلة واحدة إزاء الاتحادات الإقليمية المتعددة في العالم.

ولو نظرنا إلى كل بلد عربية على حدة، لاكتشفنا أن عدداً محدوداً منها هو الذي خاض غمار صياغة رؤية استراتيجية.

وقد يكون مفيداً استعراض بعض هذه النماذج، قبل أن نعرض تصورنا لكيفية تخطيط رؤية استراتيجية عربية افتراضية!

الرؤية الاستراتيجية والأمن القومي

منذ سنوات بعيدة رفع روبرت مكنمارا وزير الدفاع الأمريكي الأسبق الشهير شعاراً مؤداه: الأمن القومي هو التنمية! وها نحن اليوم نشهد خبيراً استراتيجياً أمريكياً مرموقاً هو توماس بارنت^١ يعد من ألمع المفكرين الاستراتيجيين المعاصرين يرفع شعاراً آخر يتفق مع التغيرات الكبرى التي شهنتها بنية المجتمع العالمي مؤداه أن الأمن القومي هو للعولمة!

وهو يركز على أبرز سمات العولمة وهي الاتصال اللامحدود بين البشر والثقافات والأقطار المختلفة connectivity، والذي هو ثمرة الثورة الاتصالية الكبرى.

بل إنه ليمتدئ أكثر من ذلك ويقول إن أردت أن تعرف سمات نموذج الأمن القومي الجديد بعد سقوط النموذج القديم، فلا تذهب لكى تتناقش مع كبار الجنرالات، ولا مع أبرز خبراء الدفاع، ولكن أذهب لكى تتناقش مع خبراء التكنولوجيا والاتصالات ومنظمة للتجارة العالمية وأساتذة الاقتصاد.

ففى تقديره أن مصدر الخطر الأكبر على الأمن القومي لن يأتى من الدول التى قد تمتلك أسلحة الدمار الشامل، ولكن من الفجوة الكبرى والعميقة بين الدول التى دخلت بعمق إلى عالم العولمة بكل تجلياتها السياسية، ونعنى الديمقراطية والتعددية واحترام حقوق الإنسان، والاقتصادية ونعنى حرية التجارة والدخول فى عالم السوق الرأسمالى العالمى الممتد والمتشابك، بالإضافة إلى التجليات الثقافية للعولمة والتى تتمثل فى محاولة صياغة ثقافة كونية Global تتضمن نسقا أساسياً من القيم الذى يحكم السلوك الدولى ويحدد أساليب الحوار بين الثقافات بدلاً من شعارات الصراع بين الحضارات، ويقيم أسماً راسخة لثقافة السلام. ولا يمكن أن يتم ذلك بمجرد رفع الشعارات، ولكن بالحل الجذرى للصراعات الإقليمية والدولية، والذي لا بد له أن يستند إلى شرعية دولية جديدة، من خلال إصلاح الأمم المتحدة،

وتجديد ميثاقها، بما يتفق مع الأوضاع الناشئة والانتقالات التي حدثت في العالم بعد سقوط الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفيتي، وزوال النظام الثنائي القطبية، وبروز النظام الأحادي القطبية.

والفجوة الواسعة والعميقة التي يتحدث عنها توماس بارنت هي بين هذه الدول التي تضمها على مستوى العالم دائرة للعولمة، والدول الأخرى التي تقع خارج هذه الدائرة. وهذه الفئة الثانية تتعدد أسباب عدم دخولها حتى الآن دائرة للعولمة. فقد تكون دولاً فاشلة Failed states سيطرت عليها نخب سياسية حاكمة استبدادية فشلت في الانصياع إلى الديمقراطية كنظام سياسي، مع أنها أصبحت هي روح القرن الحادي والعشرين، أو خاب تخطيطها الاقتصادي نتيجة إصرارها على تطبيق مذهب التخطيط بطريقة جامدة تعتمد على اقتصاد الأمر، ولا تلقى بالا إلى حيوية نظام السوق. وقد يكون ذلك - وهذا أخطر - لأن بعض الدول تقف موقفاً معادياً من الحداثة، وتتمسك بأصالة ثقافية مزعومة، ومازالت مصرة على أن تتعبد في محراب الماضي، غير مدركة أن استشراف المستقبل أصبح هو الآن عمود الفكر السياسي المعاصر. ومن هنا اهتمنا في مقالتنا الماضية بموضوع الأهمية الكبرى لصياغة الرؤية الاستراتيجية على المستوى المحلي والإقليمي والدولي.

الرؤية الاستراتيجية الضائعة

غير أنه يمكن التأكيد أنه مع الاعتراف بأهمية صياغة الرؤية الاستراتيجية، إلا أن وضعها وصياغتها بشكل واقعي ومستقبلي تقف دونه عوائق متعددة، كامنة في صميم بنية المجتمع العالمي المعاصر. ومن هنا ليس غريباً ما يؤكد توماس بارنت من أن المشكلة الكبرى التي تعاني منها الولايات المتحدة الأمريكية الآن هو غياب الرؤية الاستراتيجية.

وقد يندفع البعض للتأكيد أن الولايات المتحدة الأمريكية - على العكس - تمتلك في ظل إدارة "المحافظين الجدد" رؤية استراتيجية متكاملة تتمثل في طروحات "القرن الجديد" التي صاغها هؤلاء المفكرين المحافظين قبل أن يحكموا مباشرة بعد تولي الرئيس بوش ولايته الأولى. وقد يتحدث البعض عن أن هذه الرؤية الاستراتيجية المزعومة برزت في إعلان الولايات

المتحدة الأمريكية لنفسها بعد أحداث الحادى عشر من سبتمبر ٢٠٠١ باعتبارها "الإمبراطورية" الوحيدة فى العالم، بشعارها الشهير "من ليس معنا فهو ضلنا!"

غير أن التحليل الدقيق لردود الفعل الأمريكية عقب أحداث سبتمبر يدل دلالة قاطعة على أن الولايات المتحدة الأمريكية لا تتطلق فى الواقع من رؤية استراتيجية متكاملة. ويشهد على ذلك أنها غزت العراق عسكرياً بعد غزوها لأفغانستان، بدون أنى خطة عن ترتيبات ما بعد الغزو العسكرى وسقوط العراق.

ولسو راجعنا الكتابات المتعددة التى سبقت وصاحبت الغزو العسكرى الأمريكى، لاكتشفنا أن المحللين السياسيين نجحوا فى أن يضعوا أيديهم على عدد من الأسباب الاستراتيجية للغزو الأمريكى. وعلى رأس هذه الأسباب السيطرة على النفط العراقى وحقوقه، وهى بين أغنى الحقول فى العالم، بالإضافة إلى الاقتراب الاستراتيجى من آسيا وفى قلبها الصين القطب الدولى الصاعد، وروسيا الخصم القديم الذى فقد قدراته فى ظل الانهيار الكبير الذى لحق بالاتحاد السوفيتى السابق. وذهبت بعض الكتابات إلى أن أحد الأهداف الرئيسية هو استعراض القوة العسكرية الأمريكية العظمى فى المسرح العسكرى للعراق، أمام الخصوم والحلفاء على السواء.

غير أن تطورات الاحتلال الأمريكى للعراق على الأرض، وما تلاقيه القوات العسكرية الأمريكية من خسائر بشرية فادحة كل يوم، وعجزها عن السيطرة على الأمن، يكشف - كما يؤكد لتقونى كورزمان وهو من كبار الخبراء الأمريكيين بالشرق الأوسط والخليج العربى - أن للولايات المتحدة الأمريكية ليس لديها رؤية استراتيجية، وأنها فشلت فشلاً ذريعاً فى التنبؤ بالأحداث التى يمكن أن تواجهها بعد الغزو العسكرى للعراق.

لقد أصبحت المهمة العاجلة الآن للبنتاجون هو وضع خطة للانسحاب من العراق بصورة تجعل الولايات المتحدة الأمريكية لا تفقد ماء وجهها، بعد أن ارتدت ثوب الأسد الهصور أمام العالم أجمع. وإذا تم هذا الانسحاب والذى لا بد له أن يقع فى عام أو عامين، فإن هناك أسئلة شتى لا بد للكونجرس والرأى العام الأمريكى أن يطرحها، وعلى رأسها سؤال لماذا دخلنا العراق إذن؟ ولا شك أن الإجابة السياسية التقليدية أن الولايات المتحدة

الأمريكية قد دخلت للقضاء على ديكتاتورية النظام العراقي السابق، وتأسيس نظام ديموقراطي، يبدو محاولة فاشلة لتبرير القتل الذريع!

غياب المرجعية

والواقع أن بعض الكتاب الاستراتيجيين الأمريكيين في محاولتهم لتحليل الموقف الأمريكي للراهن ويردون السبب إلى غياب المرجعية الاستراتيجية إن صح التعبير، ونعني بذلك الافتقاد إلى قواعد مقننة تضبط سلوك الدولة الأمريكية في مواجهة العالم، سواء في ذلك الأعداء أو الحلفاء.

وهم في هذا المجال يقارنون الحقبة التاريخية التي بدأت بعد نهاية الحرب العالمية الثانية وانتهت بسقوط الحرب الباردة، بالحقبة التي بدأت بعد زوال النظام الثنائي القطبية وتأسيس النظام الأحادي القطبية الذي تهيمن فيه الولايات المتحدة على العالم بمفردها أو هكذا تظن!

الحقبة الأولى التي أعقبت الحرب العالمية الثانية كانت تتسم ببيلورة مرجعية استراتيجية محددة هي مذهب الاحتواء Containment الذي صاغه بمعقريه نادرة الاستراتيجية الأمريكي "جورج كيزان" في مقالته الشهيرة التي نشرتها مجلة "الشئون الخارجية" الأمريكية بتوقيع مستعار هو حرف إكس X.

ويقوم هذا المذهب على التطبيع المخطط لكل من ألمانيا واليابان لاستئصال النزعة العسكرية في البلدين وإخلال النظام الديموقراطي فيهما، ومساعدة ألمانيا من خلال برنامج "مارشال" حتى تستعيد عافيتها الاقتصادية وفي نفس الوقت إتاحة الفرصة لليابان أن تزدهر وتتقدم.

غير أن الجزء الأهم من مذهب الاحتواء هو محاصرة الاتحاد السوفيتي الحليف القديم في الحرب العالمية الثانية، والذي تحول بعد إنهائها ليصبح هو العدو الخطر عسكرياً وسياسياً واقتصادياً وثقافياً. والهدف الاستراتيجي المعلن هو منع امتداده في العالم، والترويج لقيم الرأسمالية والليبرالية.

على الجانب العسكري تم تأسيس حلف الأطلسي الذي قام مذاولاً له حلف وارسو، وعلى الصعيد الاقتصادي دارت المعركة الشرسة بين اقتصاديات التخطيط واقتصاديات السوق الحر، وفي الجانب الثقافي تم تخطيط سياسة ثقافية متكاملة لغزو مجتمعات العالم والترويج للقيم

الأمريكية، فيما أطلق عليه من بعد في بعض المراجع الموثقة "الحرب الباردة الثقافية".

ولم يفلت الجانب الاتصالي من استراتيجية المواجهة الأمريكية الشاملة مع الاتحاد السوفيتي، فأنشأت الولايات المتحدة الأمريكية نظاماً إعلامياً متكاملًا، كان على رأسه راديو "أوروبا الحرة" الذي كان يبيث الدعاية الأمريكية، والتي تتضمن انتقادات عنيفة للنظام الشيوعي.

ويؤكد عدد من ثقافت المفكرين الاستراتيجيين الأمريكيين أن "مذهب الاحتواء" ضمن الاتساق للمياسة الأمريكية طوال مرحلة الحرب الباردة، لأنه انطلق من رؤية استراتيجية متكاملة مفرداتها قابلة لإعادة الإنتاج لأنها محددة وأثبتت فاعليتها في ميلادين متعددة. بل إن عديداً من المفكرين يقولون أن استراتيجية الاحتواء هي التي أدت في النهاية - مع عوامل أخرى - إلى الانهيار الكبير للاتحاد السوفيتي، بعد أن فشل فشلاً ذريعاً في المباراة التاريخية الكبرى التي دارت طوال القرن العشرين بين الرأسمالية والشيوعية.

والسؤال المطروح الآن: هل تملك الولايات المتحدة الأمريكية رؤية استراتيجية متكاملة شبيهة بمذهب الاحتواء يكفل اتساق سياستها في مواجهة للعالم؟

والإجابة لا بشكل قاطع. ولا يكمن السبب في فشل البنّاجون في التخطيط الاستراتيجي، ولكن لأنه بعد سقوط نموذج الأمن القومي للقديم، وانفلات العالم، هناك حاجة عالمية لوضع قواعد جديدة لسلوك الأمم، ولمسياسات الدول، وهي مهمة لا تقع على عاتق الولايات المتحدة الأمريكية لوحدها، ولكن على عاتق المجتمع العالمي بكل دوله، سواء منها، للداخلية في إطار العولمة، أو تلك التي مازالت حتى الآن تمنع في الدخول!

بحث الشعوب عن الأمن المفقود!

لم تعد عملية صياغة استراتيجية للأمن القومي في بلد ما مسؤولية النخب السياسية الحاكمة فقط من خلال أجهزتها المتخصصة، بل أصبحت مهمة كبرى تقع مسؤولية تنفيذها على الشعوب ذاتها.

وحين نتحدث عن الشعوب فنحن لا نتكلم على سبيل التجريد، ولكن نقصد الأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني ومراكز الأبحاث والجامعات والباحثين والمفكرين. لقد انتهى العهد الذي كان ينفرد فيه حاكم مفرد ملكا كان أو رئيس جمهورية باتخاذ قرارات الحرب والسلام. كما ولى زمان الحزب الواحد المهيمن الذي يزعم أنه يمتلك الحقيقة المطلقة، ويصدر من القرارات التعسفية أو العشوائية ما يمس حياة ملايين البشر. ومما لا شك فيه أن السقوط المدوي للاتحاد السوفيتي السابق، والذي كان بذاته رمزا للشمولية في أعنى صورها، كان حكما نهائياً غير قابل للنقض فيما يتعلق باندثار الشمولية كنظام سياسى، كانت تحتكر فيه نخبة حاكمة فاسدة إدارة شئون البلاد. كما أن السلطوية السائدة اليوم في عديد من بلاد العالم الثالث تحارب آخر معاركها للأياسة، بعد ارتفاع مد موجات الديمقراطية في كل مكان، في ظل تلمى الوعي للكونى الذى بسط رواقه على كل المجتمعات المعاصرة، وأثر على جميع الثقافات الحية، وركز على أنه ليس هناك حل لمشكلات البشر المتراكمة سوى الديمقراطية.

وتشاء للظروف أن يبدأ القرن العشرون رحلته في الزمان ببروز ظاهرة العولمة، والتي هي في تكيفها للصحيح عملية تاريخية متطورة تحمل في ثناياها تراكمات متعددة سياسية واقتصادية وعلمية وتكنولوجية وثقافية، هي في الواقع حصاد خبرات الشعوب في القرون الماضية، وخاصة في القرن العشرين، والذي كان معملا تاريخياً رحيباً، اختبرت فيه صحة عديد من الإيديولوجيات والنظريات. وسقطت في ميدان الممارسة

العملية الخازية والغاشية والشيوعية الجامدة، وحتى الرأسمالية المتوحشة،
التي ظنت أنها يمكن أن تنمو بلا حدود، من خلال الاستئثار بالفائض
الاقتصادي الذي هو نتاج جهد الشعوب، لكي تتفرد به أقلية محدودة من
البشر، تمثل فئات شتى من الرأسماليين العنائة والمديرين للشركات الدولية
النشاط، والنخب السياسية المنحرفة.

الأوجه المتعددة للعولمة

ومنذ أن عالجنا ظاهرة العولمة في أبحاثنا وكتبنا المنشورة منذ بداية
التسعينيات الثقتا - وبغض النظر عن الاختلافات الإيديولوجية الكبرى في
تعريف العولمة وتحديد نشوئها التاريخي وطبيعتها - إلى أن لها وجوها
متعددة، يمكن لنا إن حددناها بشكل دقيق وتأملنا أبعادها العميقة أن نضع
أيدينا على مفاتيح التطور السياسي والاقتصادي والثقافي في القرن العشرين.
وهذه المفاتيح إن استطاعت شعوب العالم أن تشر عليها وتديرها بشكل فعال
ومتكامل، فإن آفاق التقدم بكل صوره يمكن أن تمتد أمامها إلى ما لا نهاية.
وقد سبق أن تعرفنا على أربع وجوه للعولمة: سياسية واقتصادية
وثقافية واتصالية.

والوجه السياسي للعولمة يتركز في شعارات ثلاث، هي الديمقراطية
ولاحترام التعددية وحقوق الإنسان.

وليس هناك داع للإفاضة في موضوع ضرورة التحول الديمقراطي
في العالم، بعد أن أصبح ذلك مطلباً جماهيرياً ترفعه كافة الشعوب، بالإضافة
إلى أنه أضحي شعاراً أساسياً ترفعه مؤسسات المجتمع المدني العالمي،
والتي هي بذاتها إحدى نواتج العولمة البارزة، بحكم ضغوطها على
الحكومات في مختلف أنحاء العالم، لتتفع بها في اتجاه الأمن الإنساني، بدلا
من تركيزها المعترف على أمنها القومي بالمعنى التقليدي لذلك، والذي يتمثل
في حصر ومواجهة أسباب التهديد، من خلال امتلاك الأسلحة الحديثة
القدرة على ردع الخصوم.

ونعرف أن للديمقراطية كمذهب سياسي إشكاليات متعددة، لعل أهمها
قاطبة عدم وجود نظرية صورية ولحدة محكمة لها، يمكن تطبيقها في كل
مكان. ولكن هناك - على سبيل للقطع - مثال أعلى ديمقراطي يمثل

بمفرداته القواسم المشتركة لأى نظام ديمقراطى، وهى إجراء انتخابات دورية نزيهة لكافة المستويات من أول رئاسة الجمهورية (في النظم الجمهورية) حتى الانتخابات التشريعية والمحلية، وسيادة القانون، والفصل بين السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية، وتداول السلطة، وحرية التنظيم والتفكير والتعبير. هذه هى أبرز مفردات الديمقراطية التي سعت شعوب شتى من قبل وفى الوقت الراهن لتطبيقها، وخاضت في سبيلها معارك دامية ضد السلطات للمستبدة في الغرب والشرق على السواء. وليس هناك من شك أن الديمقراطية كنظام مياسى بما تنتجه من إمكانية النقاش العام لسياسة الحكومات في مجال السلم وبخاصة عملية إصدار القرارات التنموية، وفى مجال الحرب وبخاصة في مواجهة التهديدات للأمن القومى، هى أفضل النظم السياسية قاطبة.

صحيح أن دولاً ديمقراطية سبق لها في التاريخ أن شنت حروباً غير عادلة بتأثير الإدراكات الخاطئة أو المنحرفة لنخب سياسية حاكمة، ولكن لا ينبغي أن يعد ذلك حجة ضد الديمقراطية. ذلك لأن آلية التصحيح الذاتى في الديمقراطية وخصوصاً في مجال إسقاط للحكومات عبر الانتخابات التشريعية، بالإضافة إلى ممارسة النقد العلنى للسياسات الخاطئة الذى يمارسه المثقفون والصحافة ومؤسسات المجتمع المدني، يمكن أن يسهم في تصحيح المسار. ولعل النقد العنيف الذى وجه إلى الإدارات الأمريكية المسئولة عن شن حرب فيتنام دليل على قدرة الرأى العام على ردع للحكومات المستبدة.

ومن ناحية أخرى أصبح احترام التنوع الخلاق مدخلاً للقبول بالتعددية بكل صورها الثقافية والعرقية واللغوية. ومن هنا أصبح احترام الخصوصيات الثقافية داخل كل مجتمع، وعلى المستوى العالمى ضرورة لازمة.

أما حقوق الإنسان وأهمية احترام موائيقها الدولية فقد أصبحت من شعارات العصر الأساسية، بل وأصبحت أحد المعايير المهمة في الحكم على شرعية النظم السياسية المعاصرة.

وليس هناك شك في أن تأسيس منظمة التجارة العالمية أصبح رمزاً على العولمة الاقتصادية. والعولمة بشكل عام، لو أردنا أن نصوغ لها تعريفاً إجرائياً قلنا أنها "سرعة تنفق السلع والخدمات والأفكار والبشر بغير

حدود أو قيود". ونحن نعلم أن هذا التعريف الإجرائي والذي يحمل في طياته مثاليات التناقض غير المحدود، تحوطه في الممارسة عقبات شتى، تتمثل في القيود التي تضعها حكومات متعددة في الدول الصناعية المتقدمة كما هو الحال في الدول النامية، غير أن الجزاءات للقانونية التي تنص عليها معاهدة منظمة التجارة العالمية للتطبيق على المخالفين تحاول تطبيق المبادئ بغير مخالفات صارخة.

وهناك صراع يدور داخل أروقة منظمة التجارة العالمية بين الدول الصناعية المتقدمة والدول النامية للتخفيف من حدة الإجحاف بمصالحها، والجدل ما زال مستمراً، وسجلت الدول النامية بعض النقاط الإيجابية لمصالحها.

وإذا ولينا النظر إلى الوجه الثقافي للعولمة لاكتشفنا أنه يتمثل في بزوغ ثقافة كونية global Culture تطمح إلى صياغة نسق أخلاقي جديد يحكم حركة الشعوب، وينسق العلاقات بين الثقافات، وخصوصاً ونحن نعيش في ظل حضارة واحدة.

الوجه الاتصالي للعولمة

ونصل أخيراً إلى الوجه الاتصالي للعولمة والذي يكاد اليوم يكون أبرز وجوها. ذلك أن الثورة الاتصالية الكبرى قد محت حولز للزمان والمكان أمام البشر، وافتحت أبواب الاتصال الإنساني غير المحدود بين الناس والدول والثقافات.

وهذا الوجه من وجوه العولمة لم يتم حتى الآن دراسة آثاره العميقة بالقدر الكافي. وإن كنا في مقالنا للمضى عن "الرؤية الاستراتيجية والأمن القومي" أبرزنا وجهة نظر استراتيجية جديدة يدعو لها مفكر إستراتيجي أمريكي مرموق هو "توماس بارنت" حين قرر أن العولمة تكمن أساساً في الاتصال Connectivity. بل زاد عن ذلك حين قرر أن نموذج الأمن القومي الجديد ينبغي أن يقوم على أساس التمييز الدقيق بين المركز والهامش! والمركز هنا هي الدول الداخلة بعمق في إطار العولمة، والهامش هي الدول التي لم تدخل حتى الآن في إطار العولمة. وأن الصراع بين

المركز والهامش في العقود للقائمة هو الذى سيفجر أخطر تحديات الأمن القومى العالمى، وليس اكتساب أسلحة الدمار الشامل.

بعبارة أخرى هناك قوى عالمية تدعو لتعميق الاتصال بين البشر سياسياً واقتصادياً وثقافياً، وهناك قوى أخرى مدمرة لها منطلقات إيديولوجية تدعو لتعميق الانفصال بين الشرق والغرب، وبين الدول الصناعية المتقدمة، والدول النامية، وبين المسلمين وغير المسلمين. وربما كانت الإيديولوجية المتطرفة التى يدعو لها بن لادن وتنظيم القاعدة، رمزاً على هذه الدعوات التى تريد تعميق الانفصال وليس الاتصال بين البشر، بالاستناد إلى مزاعم شتى دينية وإيديولوجية.

وعلى ذلك فالجدل بين الاتصال الذى تمثله العولمة والانفصال الذى تجسده القوى الراضية هو الذى سيحكم استراتيجيات الأمن القومى الجديد.

غير أن ما أكتناه فى صدر المقال من أن الشعوب - ربما لأول مرة فى التاريخ - قد أصبحت بمسئوليتها فى أن تدخل بنفسها عبر مؤسساتها المدنية لكن تشارك بإيجابية فى صياغة استراتيجيات الأمن الإنسانى وليس الأمن القومى التقليدى. ويعنى ذلك ألا نترك مسؤولية صياغة الرؤى الاستراتيجية سواء لكل بلد أو منطقة أو على الصعيد العالمى للنخب السياسية الحاكمة.

وهنا ندخل فى صميم المشكلة ونعنى كيف يمكن الاختيار فى مجالات السياسة والاقتصاد والثقافة بين البدائل الإيديولوجية المتعددة المطروحة، وهل هناك هامش للحرية تتحرك فيه الشعوب، أم أن هناك "حتميات" تريد قوى العولمة الكبرى أن تفرضها على العالم؟

سؤال يستحق أن نتأمله جيداً قبل أن نغامر بصياغة أجوبة متعجلة!

هل يمكن تعميم النموذج الإيديولوجي؟

أصبحت صياغة الرؤى الاستراتيجية على مستوى البلاد الواحد أو الإقليم للمتجاس بل وعلى مستوى العالم كله ضرورة لازمة. والرؤى الاستراتيجية - بحسب التعريف - هي رؤى استشرافية تصوغ بشكل تكاملي حزمة مترابطة من السياسات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في ظل رؤية سياسية محددة لكي تطبق في عقدين قادمين، أى على مدى عشرين عاماً.

والمنطق الكامن فيها أن المجتمع - أى مجتمع - لا يمكن له أن يمارس جهوده التنموية في كافة المجالات بغير توجهات محددة لا تجعل صانع القرار ينكفى على مشكلات الحاضر المعقدة، ويعيش في عملية إصدار القرار يوماً بيوم، وإنما تساعد على أن يبسط آفاق نظرته، ويضع المستقبل المرجو لمجتمعه في حصابه، تحقيقاً لما تسميه الدراسات المستقبلية "المستقبل المرغوب" Desired Future .

ونحن نطمح أن الدراسات المستقبلية تفرق بين "المستقبل الممكن" والمستقبل المرغوب. وأهمية المستقبل المرغوب أنه يضع على عاتقه للمجتمع وفي مقدمة طلائعه السياسية والفكرية قضية الاختيار الإيديولوجي في السياسة والاقتصاد والمجتمع والثقافة بين بدائل متعددة.

وهنا ندخل في صميم المشكلة التي نعالجها اليوم. فقد جاءت حقبة من الزمن - ونعني القرن العشرين تحديداً - ذاع فيه الاعتقاد لأسباب شتى أهمها الصراع بين الدول، أنه يمكن تعميم نموذج إيديولوجى محدد لى يطبق في العالم بأسره بغض النظر عن تفاوت الظروف التاريخي لكل مجتمع، وتباين الخصوصيات الثقافية. وهكذا زعمت الولايات المتحدة الأمريكية أن الرأسمالية هي النموذج الإيديولوجي الذى ينبغي تطبيقه في العالم بمفرداته الليبرالية والديموقراطية المعروفة .

وعلى العكس رأى الاتحاد السوفيتى بعد نشوب ثورة أكتوبر عام ١٩١٧ أن الماركسية هي النموذج الإيديولوجى الأمثل بمفرداته المعروفة في التركيز على عدالة التوزيع، ونفى الحريات السياسية في نفس الوقت. وهكذا دار الصراع العنيف طوال القرن العشرين تحت لافتة إمكانية بل وضرورة تعميم النموذج الإيديولوجى أيا كان اتجاهه.

ولعل السؤال الذى ينبغى إثارته هو ماذا كان حكم للتاريخ في هذا الصراع الذى أثر طوال مرحلة تاريخية كاملة هي مرحلة الحرب الباردة بين المعسكرين الاشتراكي الرأسمالي؟ في تقديرنا أن الإجابة تكمن في أن مقولة إمكانية تعميم النموذج الإيديولوجى قد سقطت لأسباب شتى.

وقد سبق لنا أن قمنا بدراسة شاملة للموضوع نشرت بعنوان: "تغيير العالم: جدلية السقوط والصعود والوسطية" (راجع كتابنا: الوعي التاريخي والثورة الكونية، طبعة ثانية، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، ١٩٩٦).

وقد قررنا في هذه الدراسة.. أن فهم ما حدث في العالم لا يمكن أن يتم بشكل موضوعى لو بنى على أساس "المنهج الاستقطابي" - إن صح التعبير، والذى يميز تمييزاً فاصلاً بين الماركسية والرأسمالية، كما يتم للتمييز بين الأبيض والأسود. ذلك أنه عبر مرحلة تاريخية طويلة، تمت فيها عملية التأثير والتأثر، ومن خلالها انتقلت الأفكار والتجارب من نظام إلى آخر، في صمت وبغير إعلان رسمى" وهناك في العلوم الاجتماعية مثالان بارزان على ذلك. المثال الأول في مجال علم الاجتماع والمثال الثاني في مجال الفلسفة.

في مجال علم الاجتماع الغربى حدثت ثورة علمية في مجال دراسة علاقة المعرفة بالمجتمع. ذلك أن علماء الاجتماع في العالم الغربى أقاموا فرعاً علمياً جديداً هو "علم اجتماع المعرفة" الذى يربط بين المعرفة والوجود، أو بعبارة أخرى بين المعرفة بأنواعها المختلفة والبناء الاجتماعى بأنساقه المتعددة السياسية والاقتصادية والثقافية.

وقد أقاموا هذا العلم الجديد على فكرة جوهرية سبق لكارل ماركس أن صاغها عن الإيديولوجية والتي تعنى على وجه التحديد غايات التطور الاجتماعى التي تعتقها طبقة اجتماعية محددة أو مجتمعاً معيناً في لحظة تاريخية ما. غير أن الجديد أن ماركس تحدث عن إحدى وظائف

الإيديولوجية هي خلق "الوعي للزائف" ويعنى به ببساطة تقديم صورة مزيفة عن الواقع الاجتماعى ونشر هذه الصورة بين الجماهير تحقيقاً لأهداف نخبة سياسية تعبر عن طبقة مستغلة تزيد إيهام الناس أن أهدافها تحقق الخير للمجتمع كله وبدون تمييز.

وهكذا أثرت فكرة ماركسية أصيلة في بنية العلم الاجتماعى الغربى، والسذى أقام "علم اجتماع المعرفة" على أساسها. والمثال للثنائى البارز جرى في نطاق الفلسفة. من المعروف نظرياً وسياسياً أن الماركسية تركز تركيزاً شديداً على بعد العدالة الاجتماعية في حين أن الرأسمالية تولى مسألة الحريات الاقتصادية والسياسية أهمية قصوى. والدليل على ذلك أن النقد الرأسمالى التقليدى للماركسية لها تجاهلت الحرية السياسية. في حين أن النقد الماركسى التقليدى للرأسمالية أنها نفت من منظورها العدالة الاجتماعية.

وفجأة وبدون مقدمات واضحة نشر الفيلسوف الأمريكى "جون رولز" كتاباً بعنوان "نظرية في العدل" قرر فيه بكل جسارة مستفيداً مباشرة من الفكر الماركسى أن هناك مبدأ للعدل: الحرية السياسية والعدالة الاجتماعية. وهكذا استطاع هذا الفيلسوف الأمريكى الليبرالى بهذه التركيبة الفلسفية الخلاقة، أن يحدث أكبر ثورة في الفكر الليبرالى منذ جون لوك وأضرابه من رواد الليبرالية.

في هذين المثلين دليل واضح على صحة مقولتنا بأن للتأثير والتأثير بين الماركسية والرأسمالية سم في صمت وبغير إعلان، دليلاً واضحاً على بطلان فكرة أن الإيديولوجيات الكبرى ماركسية كانت أو رأسمالية تمتلك الحقيقة المطلقة، وأن ذلك وهم خادع يستند إليه أنصار كل إيديولوجية، وكأنها الحق الذى لا يمكن أن يأتيه الباطل!

الثورة المعرفية!

لقد نتبعنا بعد ذلك ما أسميناه في دراسة أخرى منشورة، ما أطلقنا عليه "الثورة الكونية وبداية الصراع حول المجتمع العالمى" وحددنا فيها ثلاث ثورات متزامنة: للثورة السياسية التي صنعت فيها الديمقراطية في سلم أولويات العالم من زاوية ضرورتها، وأهمية استحداث صور جديدة لها،

وبروز نخب سياسية جديدة لها أجندة غير مسبقة من أهمها الاهتمام بالبيئة، والتركيز على أهمية مؤسسات المجتمع المدني في التنمية، وثورة قيمية تعبر عن الانتقال من القيم المادية إلى القيم غير المادية، أو بعبارة أخرى الانتقال من الاهتمام برفع مستوى نوعية الحياة quality of life إلى التساؤل عن ما هو معنى الحياة، وأخيراً الثورة المعرفية ونعني بها بكل بساطة الانتقال من الحداثة إلى ما بعد الحداثة وللتأثير البالغ لهذا الانتقال على مقولات إمكانية تعميم النموذج الإيديولوجي، وبروز أهمية صياغة الرؤى الاستراتيجية التي تعتمد لأعلى الأنساق الفكرية المغلقة كالماركسية الجامدة أو الرأسمالية المتطرفة، ولكن على الأنساق الفكرية المفتوحة. والحداثة هي المشروع الحضاري الأوروبي الذي تبلور في بدايات النهضة الأوروبية بعد الانتقال الحاسم من المجتمع الزراعي الإقطاعي إلى المجتمع الرأسمالي الصناعي. وقامت الحداثة على عدة أسس هي الفردية والعقلانية والاعتماد على العلم والتكنولوجيا وتبنى نظرية خطية Linear في التقدم الإنساني، بمعنى أن التاريخ يتقدم من مرحلة إلى أخرى.

أما ما بعد الحداثة فقد قامت على أساس نفي الحقائق المطلقة، ونقد التاريخ باعتباره في كثير من الأحوال ليس سوى دعاية لتيار معين، وأهم من ذلك تأكيدها على سقوط الإيديولوجيات الكبرى التي كانت تزعم كل منها أنها تمتلك الحقيقة المطلقة، وبداية عصر الأنساق الفكرية المفتوحة التي لا تتحدد - كما فعل جون رولز من قبل في أن تركيباً خلاقاً بين أطروحات كانت تعتبر متناقضة.

عودة النظريات المغلقة!

غير أن تأثير ما بعد الحداثة في المجال المعرفي والفكري والذي كان قوياً وغالباً في مجالات الفلسفة والسياسة والاجتماع والثقافة ما لبث أن ووجه من قبل الولايات المتحدة الأمريكية - وخصوصاً بعد سقوط الاتحاد السوفيتي وأزمة الماركسية - بمحاولتها من خلال ترويجها لنظرية الليبرالية الجديدة للزعم بأنها الإيديولوجية التي تمتلك الحقيقة المطلقة، ولذلك ينبغي تعميمها في كل مكان.

ولعل ما نشهده من ضغوط تمارسها الحكومة الأمريكية على البلاد العربية لتطبيق الديمقراطية - التي نحن من دعايتها والمدافعين عنها - على الطريقة الأمريكية خير دليل على ما نقول، بالإضافة أيضاً وقد يكون أولاً للدعوة بفتح السوق على لتساعه في ظل نصوص معاهدة منظمة التجارة العالمية.

وفي الرد على هذه المزاعم يكفينا في هذا المقام أن نسوق بإيجاز آراء الدبلوماسي والمؤرخ الشهير "جورج كينان" صاحب "نظرية الاحتواء" التي كانت موجهاً للاستراتيجية الأمريكية طوال عصر الحرب الباردة.

وهذه الآراء عرضها بشكل متكامل بالغ العمق السفير والباحث المرموق في العلاقات الدولية الدكتور السيد أمين شلبي في كتابه القيم "جورج كينان للدبلوماسية والمؤرخ" (سلسلة الألف كتاب الثاني ٢٩٦، القاهرة: ١٩٩٧)

يرى كينان - كما يقرر الدكتور شلبي - "أن أمريكا يجب أن تتبع سياسة الاهتمام بشؤونها الخاصة بالقدر الذي تستطيعه ... ويجب ألا تتحمل التزامات جديدة .. ويفسر كينان دعوته تلك بأن أمريكا ليس لديها شيء تعلمه للعالم، وأن عليها أن تعترف أنها لا تمتلك الإجابة على مشكلات المجتمع الإنساني في العصر الحديث، بالإضافة إلى أن لكل مجتمع صفاته الخاصة به والتي لا تستطيع أمريكا أن تفهمها جيداً، ويقول الدكتور شلبي أن كينان يرفض بشكل أكيد مفهوم عالمية التجربة الأمريكية فالخبرة القومية الأمريكية لم يشارك ولن يشارك فيها أي بلد في المستقبل، فهي خبرة فريدة لن تتكرر، وهي لهذا غير قابلة للتطبيق على أي مجتمع آخر.

ففي ضوء هذه الآراء الحكيمة لجورج كينان سنحاول أن نبحث في مقالاتنا القادمة موضوعاً لصيقاً بصياغة الرؤية الاستراتيجية، وهو هل يمكن استنساخ الإيديولوجيات السياسية التي سقطت في التطبيق، ومن ناحية أخرى هل يمكن صياغة رؤية استراتيجية للعالم كله، بغض النظر عن اختلاف الزمن التاريخي هنا وهناك، والتباينات الواقعة في الخصوصيات الثقافية؟

المشكلة المطروحة ببساطة هي كيف يمكن حل التناقض - إن كان موجوداً - بين عالمية مرغوبة والتنوع الإنسان الخلاق!

مشكلات المشروع الحضارى العربى

إذا كنا تساءلنا في المقال الماضى "هل يمكن تعميم النموذج الإيديولوجى"، ونعنى تطبيق الاشتراكية أو الرأسمالية في كل بلد في العالم، بالرغم من تفاوتات الزمن التاريخى وتباينات الخصوصيات الثقافية، فإننا اليوم لا نتحدث على مستوى العالم، ولكن على مستوى الوطن العربى. وهناك شرعية في اعتبار الوطن العربى وحدة أساسية للتحليل، بحكم ما يربط بين مختلف البلاد العربية في المشرق والمغرب والخليج من روابط التراث المشترك واللغة الواحدة. ولعل هذه الروابط المتشابكة هى التي كانت وراء تأسيس جامعة الدول العربية عام ١٩٤٥، تعبيراً عن طموح هذه الدول في تنسيق للمواقف السياسية وتعميق للتعاون الاقتصادى والثقافى.

والسؤال الذى نطرحه اليوم وثيق الصلة بالسؤال الأول الخاص بإمكانية تعميم النموذج الإيديولوجى، وهو الذى مبناه هل يمكن صياغة مشروع حضارى عربى يصلح بمفرده المختلفة في السياسة والاقتصاد والاجتماع والثقافة أن يطبق في كل ربوع العالم العربى؟ تصدى مركز دراسات الوحدة العربية في بيروت لهذه المشكلة ونظم بصدها ندوة عربية جامعة ضمت عشرات من أبرز المثقفين العرب الذين ينتمون إلى كل التيارات الإيديولوجية الفاعلة اليوم في العالم العربى، ونعنى التيارات القومية والماركسية والليبرالية والإسلامية.

انعقدت للندوة في المغرب عام ٢٠٠١ وطبعت أعمالها التي تضم البحوث الأساسية والتعقيبات والمناقشات في مجلد، وهذا الكتاب اعتبره في الواقع نزوة عالية من ذرى الإبداع العربى، استفاد بصورة ملحوظة من التراث العلمى لمركز دراسات الوحدة للعربية، والذي يضم أعمالاً لندوات كبرى سابقة لعلها أهمها "أزمة الديمقراطية في الوطن العربى" (عام

١٩٨٣) و"التراث وتحديات العصر"، وغيرها من إنجاز فكرى عربى أبدعه عشرات المتقنين العرب فى المشرق والمغرب والخليج. ولم يقنع مركز دراسات الوحدة العربية بطبع أعمال هذه الندوة الرائدة، ولكنه كلف مجموعة من كبار المتقنين العرب بإعداد وثيقة تحمل فى ثناياها للجوانب المختلفة للمشروع الحضارى العربى المقترح. وفى هذا الإطار تم تكليف مجموعة أخرى من الباحثين لمعالجة بعض الموضوعات التى تم بحثها من قبل.

ودعا المركز لندوة عقدت فى القاهرة فى يوليو الماضى، لمناقشة هذه الأوراق. وقد دُعيت لهذه الندوة، بحكم متابعتى لفكرة ندوة المشروع الحضارى العربى منذ بدايتها، لأننى كنت عضواً فى اللجنة التحضيرية التى خططت للمشروع.

ملاحظات نقدية

وقد قدمت فى ندوة القاهرة مجموعة من الملاحظات للنقد على الأوراق البحثية التى قدمت عن قضايا متنوعة كالديمقراطية والتجديد الحضارى.

وقد طرحت أولاً ملاحظة أساسية فى صيغة سؤال جوهرى هو: هل نص المشروع النهضوى العربى المطروح للمناقشة "يوتوبيا" (مدينة فاضلة) عربية صاغتها مجموعة من المتقنين والسياسيين العرب، أو أنه مشروع واقعى قابل للتطبيق؟

لو كان مجرد يوتوبيا عربية فهذه مسألة مشروعة ومقبولة، لأنه فى لحظات التحول التاريخية تظهر الحاجة فى المجتمعات إلى صياغة "يوتوبيات" تحاول من خلال الخيال السياسى والسوسولوجى رسم صورة للمستقبل. وليس من الضرورة أن تعتمد هذه الصورة على معطيات الواقع، بل إن "اليوتوبيا" - بحسب التعريف - يمكن أن تنفرد فوق الواقع، سعياً وراء رسم ملامح مستقبل مرغوب.

والواقع أن التحليل الدقيق فى الندوة للأبحاث المطروحة للنقاش تبين أنها "يوتوبيا" تحاول تخيل مستقبل مرغوب، لأنها فى جوانبها المختلفة

السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، لا تنطلق من رصد دقيق للواقع العربى قبل الحديث عن إمكانية تغييره.

ولياً ما كان الأمر فإن الذى يصم هذه النقطة أن ننتقل من تعريف محدد لماهية المشروع الحضارى. وقد حاولت عام ١٩٩٨ في محاضرة ألقيتها في قطر بدعوة من وزارة الإعلام بعنوان "المجتمع العربى بين الأزمة والنهضة" صياغة تعريف مقترح للمشروع الحضارى.

ويذهب هذا التعريف إلى أن "المشروع الحضارى" هو تصور لإعادة صياغة مجتمع ما في جوانبه السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وبحيث يجد هذا التصور طريقه إلى التطبيق. وفى إطاره يتم بناء الفرد وفق نسق عقائدى معين، كما تتم إعادة صياغة المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية بما يحقق النظرة الجديدة للعالم التى يتبناها المشروع.

(راجع كتابنا "الرعى القومى المحاصر: أزمة الثقافة السياسية العربية، للقاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، ١٩٩١). وقد التفت في هذا التعريف مبكراً إلى أن التصور لإعادة صياغة مجتمع ما لابد أن يجد طريقه إلى التطبيق.

ومعنى ذلك لئنى لا أعتبر اليوتوبيا مهما كانت صياغتها محكمة هى مشروع حضارى.

وجدير بالإشارة أن العالم يشهد اليوم صحوه في تأصيل الفكر اليوتوبى نظرياً، بل وصياغة يوتوبيات محددة. وقد أخرج "جاك أتالى" المفكر الفرنسى المعروف كتباً بعنوان "يوتوبيا" يتحدث فيه عن شكل المجتمع العالمى في ظل العولمة، كما أن مفكراً فرنسياً باريسياً آخر أصدر كتاباً بعنوان "يوتوبيا واقعية".

مشروع حضارى أم رؤية استراتيجية؟

والملاحظة الثانية التى أبديتها عبارة عن سؤال هام: هل يمكن صياغة مشروع حضارى عربى يطبق على كل البلاد العربية، أم أنه بدلاً من التعميم غير المبرر على المجتمع العربى من الأفضل إقامة تنميط Typology- للمجتمعات والنظم العربية، يراعى التفاوتات الجسيمة بينها.

واقترحنا أن يقام هذا التتميط على أساس عدة محاور. للمحور الأول التقليدية- للحدثة. ونعنى تصنيف المجتمعات العربية على "متصل" أوله للتقليدية ونهايته الحدثة وما بينهما من درجات. والمحور الثاني الشمولية والسلطوية والليبرالية، والمحور الثالث اقتصادى وإن كانت له آثار سياسية واجتماعية وثقافية متعددة، وهو الدول النفطية والدول غير النفطية. أما الملاحظة الثالثة فهي التساؤل هل من الأفضل الحديث عن مشروع نهضوى عربى أم رؤية استراتيجية عربية، وذلك على أساس أن مفهوم المشروع النهضوى قد ينزع إلى أن يكون في النهاية مجرد يوتوبيا، في حين أن مفهوم الرؤية الاستراتيجية أقرب إلى الواقعية، لأنه كما يستخدم في أدبيات التنمية الحديثة هي "مجموع السياسات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لمجتمع ما في العشرين عاما القادمة". وميزة هذا المفهوم أن الرؤية تنطلق أساساً من رصد الواقع وتحاول تغييره طبقاً لصورة مستقبلية مرغوبة للمجتمع. والرؤية الاستراتيجية- في تقديرنا- ينبغي ألا تنفرد بصياغتها النخبة السياسية الحاكمة، بل هي "عملية مجتمعية" تشارك فيها كل الأطراف الاجتماعية، وهى تحتاج في الواقع لى تتحقق إلى قيادة استراتيجية".

تحليل المجتمع العالمى

ولياً ما كان الأمر فإن صياغة للرؤية الاستراتيجية لمجتمع ما أو لمنطقة ثقافية متجانسة كالوطن العربى، يقتضى في البداية تحليلاً شاملاً ونقدياً للتغيرات التي لحقت بالمجتمع العالمى. ونقصد هنا للتغيرات البنوية التي حدثت، وهذه التغيرات يمكن إيجاز أبرزها في ست تغيرات سبق لنا من قبل أن فصلنا الحديث فيها وهى:

١ - الانتقال من نموذج المجتمع الصناعى إلى نموذج مجتمع للمعلومات العالمى، والذي يتحول ببطء وإن كان بثبات إلى مجتمع المعرفة، مصاحباً في ذلك الانتقال إلى اقتصاد المعرفة. ومن حسن الحظ أن نخبة متميزة من المفكرين العرب قد التفتت إلى عمق هذا التحول وخصصت له دراسات متميزة. ولنا أكتب هذا المقال وصلنى كتابان في صميم الموضوع. الأول للخبير العربى للمرموق للدكتور نبيل على ومعه للدكتورة نادية

حجازى وعنوانه: "الفجوة الرقمية: رؤية عربية لمجتمع المعرفة" (سلسلة عالم المعرفة، الكويت رقم ٣١٨ أغسطس ٢٠٠٥)

والثانى رسالة دكتوراه متميزة للباحث الليبى الدكتور على محمد رحومة، نشرها مركز دراسات الوحدة العربية في بيروت في كتاب بعنوان "الإنترنت والمنظومة تكنو- اجتماعية" وهى دراسة رائدة في علم الاجتماع العربى بكل المقاييس: (بيروت، يوليو ٢٠٠٥).

٢ - بعد سقوط الاتحاد السوفيتى الانتقال من العالم الثنائى القطبية إلى العالم الأحادى القطبية.

وقد شغل هذا التحول الجوهري في النظام العالمى عديداً من الباحثين في العالم وفي الوطن العربى. ومن أبرز الكتب في هذا المجال كتاب "نيقولا جويات" قرن آخر من الهيمنة الأمريكية: الولايات المتحدة والعالم بعد عام ٢٠٠٠ ترجمة عزة الخمينى في سلسلة المشروع القومى للترجمة (القاهرة عدد ٦٢٩/٢٠٠٣). كذلك كتاب السفير المصرى الدكتور السيد أمين شلبى "أمريكا والعالم: متابعات في السياسة الخارجية الأمريكية (٢٠٠٠-٢٠٠٥) القاهرة، عالم الكتب، سبتمبر ٢٠٠٥).

٣ - الانتقال من الحداثة إلى ما بعد الحداثة، وأهم تغير هو سقوط الإيديولوجيات الكلية المغلقة وبدائية عصر الأنساق الفكرية المفتوحة.

٤ - الانتقال من مجتمع الأمن الإنسانى للنسبى إلى مجتمع للخطر Risk Society (نظرية عالم الاجتماع الألمانى إيرليش بك) والمقصود هنا أساساً التلوث الذرى وسلبيات بحوث الهندسة الوراثية وظاهرة الإرهاب للمعولمة.

٥ - الانتقال من نموذج الأمن القومى التقليدى الذى كان يقوم على أساس التحديد الدقيق الواضح لمصادر التهديد وحراسة الحدود، إلى نموذج الأمن القومى الجديد والذى يقوم على أساس مواجهة حرب الشبكات Net war وممارسة الحروب الفضائية.

٦ - وأخيراً الانتقال من الاقتصاد العالمى إلى العولمة بكل تجلياتها السياسية والاقتصادية والثقافية.

غير أن الرؤية الاستراتيجية تقتضى -بالإضافة إلى ما سبق- تحليلاً دقيقاً للنظام الإقليمى العربى وتغيراته الجسيمة، ونمط تحالفات الدول العربية مع الدول العظمى.

إن الأمل فى صياغة رؤية استراتيجية عربية ألا تكون مجرد إعادة إنتاج للخطاب القومى العربى التقليدى، كما أنها تتطلب متابعة علمية واعية للرؤى الاستراتيجية العظمى.

العبور العربى إلى الديمقراطية

هل يمكن أن تتبثق الديمقراطية من نظام سلطوى؟ كانت هذه هى المشكلة التى طرحها تقرير "حالة المستقبل" الذى يصدره المشروع الألفى الذى تقوم به جامعة الأمم المتحدة فى طوكيو. ولم تكن هذه هى المشكلة الوحيدة التى طرحها هذا التقرير الشهير، بل إنها واحدة من خمس عشرة مشكلة ستواجه الإنسانية فى القرن الواحد والعشرين، وفقاً لتقدير مئات الخبراء فى كل أنحاء العالم.

وقد لفت نظرى - حين قرأت ودرست هذا التقرير الرائد منذ سنوات - أنه طرح المشكلة فى شكل تساؤل، وكأنه يشكك فى إمكانية الانتقال إلى الديمقراطية، إذا ما كان النظام السياسى السائد سلطوياً!

ولابد لنا ابتداءً - حتى نتضح أبعاد المناقشة التى سندبرها إجابة على هذا التساؤل الرئيسى - أن نشير إشارة موجزة إلى أن هناك تصنيفاً سائداً للنظم السياسية المعاصرة يتشكل من ثلاثة نظم متميزة: الشمولية والسلطوية والليبرالية. أما للشمولية فهى النظام السياسى الذى يحتكر عملية صنع القرار فيه إما حاكم دكتاتور أو حزب واحد، مما من شأنه أن يلغى للتنوع السياسى فى المجتمع، ويمنع ظهور مراكز مستقلة لها أراؤها فى تنمية المجتمع. ولعل الحزب الشيوعى السوفيتى - قبل سقوط الاتحاد السوفيتى - يمثل النموذج البارز للنظام السياسى الشمولى. وقد ظهرت فى إطار علم السياسة دراسات متعمقة تشرح فيها أبعاد هذا النظام، وتبرز تضاريسه المختلفة.

أما النظام السياسى الثانى فهو السلطوية Authoritarianism والذى يتم فيه احتكار العمل السياسى لحزب واحد، وإن كان فيه حرية نسبية لبعض المؤسسات الاجتماعية التى يمكن أن تعبر عن آرائها، ولكن تحت رقابة سياسية لصيقة لا تسمح بإبراز الخلافات الرئيسية مع توجهات نظام الحكم.

ولعل المجتمع المصرى فى ظل الحقبة للناصرية كان يمثل النموذج البارز لهذا للنظام.

ويبقى لدينا النظام الليبرالى السائد فى الديمقراطيات الغربية، ولاذى يقوم على حرية السوق الاقتصادى، حيث لا تتدخل الدولة فى النشاط الاقتصادى إلا فى الحد الأدنى، وعلى التعددية السياسية فى نفس الوقت التى تسمح للأحزاب السياسية أن تعبر عن إيديولوجياتها المختلفة، ولا تمنع إلا الأحزاب المتطرفة التى تدعو صراحة للعنصرية أو لأممات سياسية بأداة كالنازية، وذلك فى دول أوروبا الغربية على سبيل المثال.

سقوط الشمولية والسلطوية

فى ضوء هذه الملاحظات العامة نولى وجوها الآن إلى الوطن العربى لكى نرصد أوضاعه السياسية المتنوعة. ويلفت للنظر أولاً وجود نظم سياسية شمولية صريحة وإن كانت صورها متنوعة. وكان من أبرزها النظام العراقى السابق الذى احتكر العمل بالسياسة فيه حزب البعث بعد أن قضى على كل الأحزاب السياسية العراقية الأخرى، وسرعان ما تقلص حكم حزب البعث ذاته، لكى يتركز فى يد رئيس الدولة ذاته هو وعائلته وعدد محدود من المقربين إليه.

ويمكن القول أن النظام السياسى الليبى يقدم نمطاً آخر متميزاً من أنماط النظم الشمولية. صحيح أنه ليس هناك حزب حاكم مسيطر فى ليبيا، لأن الحزبية ذاتها ممنوعة، وصحيح أن هناك مزاعم عن أن اللجان الشعبية هى التى تحكم، غير أن الحقيقة المعروفة أن رئيس الدولة هو الذى يحتكر بشكل مطلق عملية صنع القرار.

ومما لا شك فيه أن هناك نظاماً شمولية أخرى متنوعة فى الخليج العربى، وإن كانت تأخذ شكل الملكيات الوراثية.

غير أنه بالإضافة إلى ذلك هناك نظم سلطوية مثل النظام السياسى المصرى. وقد تأسست فيه السلطوية ورسخت قواعدها بعد ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ التى ألغيت عام ١٩٥٤ الأحزاب السياسية، وأعلنت قيام الشرعية الثورية التى جعلت عملية صنع القرار محتكرة لمجلس قيادة الثورة، ولاذى سرعان ما انفرط عقده، وتركزت السلطة فى يد الزعيم جمال عبد الناصر

والذى نازعته فى سلطته المؤسسة العسكرية بقيادة المشير عبد الحكيم عامر، خصوصاً ابتداء من عام ١٩٦٤ حيث جرى نوع من الانقلاب الصامت على سلطة عبد الناصر.

ظل النظام الميائسى المصرى سلطوياً بالكامل حتى تولى السلطة للرئيس محمد أنور السادات، الذى بدأ فى تفكيك سلطوية النظام المصرى وذلك بإلغاء الحزب الواحد (الاتحاد الاشتراكى العربى)، وإعلانه قيام منابر سياسية متعددة تمثل اليمين والوسط واليسار، ولتى سرعان ما تحولت إلى أحزاب سياسية.

وهكذا بدأ فى مصر عهد التعددية السياسية المقيدة، ومارست الأحزاب السياسية نشاطها تحت رقابة لصيقة من رئيس الجمهورية وحزبه، والذى تدخل تداخلاً واضحاً لشل حركة الأحزاب السياسية المعارضة، وخصوصاً حين أبدت معارضتها لاتفاقية كامب دافيد.

العبور المصرى إلى الديمقراطية

وقد جاء بعد ذلك حكم الرئيس محمد حسنى مبارك ليفتح باب حرية التعبير إلى أقصى مدى، حيث ازدهرت الصحافة وتذوت الصحف ما بين قومية وحزبية ومستقلة، وإن كان ما ميز هذه الحقبة من تاريخ مصر هو الهيمنة المطلقة للحزب الوطنى الديمقراطى، باعتباره حزب السلطة وحزب الأغلبية فى نفس الوقت على مجمل الفضاء السياسى المصرى، فى مناخ ضعفت فيه الأحزاب السياسية المعارضة ضعفاً شديداً، بحكم عوامل داخلية فى هياكلها، والاقتدار إلى الديمقراطية الحزبية، بالإضافة إلى تقييد السلطة لحركتها بين الجماهير فى ظل قانون الطوارئ.

ومما لا شك فيه أن مبادرة الرئيس حسنى مبارك بطلب تعديل المادة ٧٦ من الدستور، وتغييرها حتى يتيح إجراء انتخابات تنافسية على منصب رئيس الجمهورية، وإلغاء نظام الاستفتاء، كان خطوة حاسمة فى تفكيك النظام السلطوى للمصرى الذى ساد طوال خمسين عاماً. خطوة ضرورية وإن كانت ليست كافية، كما عبرنا عن رأينا فى جلسة الاستماع بمجلس الشعب المصرى التى دعيت لإبداء رأى فيها مع نخبة من رؤساء الجامعات والشخصيات العامة.

وكان رأيي واضحاً وهو أن تعديل المادة ٧٦ كما صدر، من شأنه أن يسد الباب أمام المستقلين لأنها تشترط تركية ٢٥٠ عضواً من أعضاء مجلسي الشعب والشورى والمجالس المحلية في عدد من المحافظات. ومن غير المنطقي أن يزكي أعضاء هذه المجالس وغالبيتهم الساحقة أعضاء في الحزب الوطني مرشحاً مستقلاً قرر مناقشة مرشح الحزب الوطني ذاته! غير أنه كان من حسنات التعديل في الانتخابات للرئاسية التنافسية الأولى سماحه لمرشحي قيادات الأحزاب بالترشيح دون شروط، غير أن المادة ٧٦ قررت أن هذه هي للمرة الأولى والأخيرة، لأن الأحزاب السياسية التي تريد ترشيح أحد قادتها في الانتخابات الرئاسية للقائمة عام ٢٠١١ لا بد لها مسبقاً أن تحوز ٥% من المقاعد في الانتخابات التشريعية. وهو شرط تعجيزي يخشى فيه أن تتحول هذه الانتخابات للقائمة إلى نظام الاستفتاء من جديد، مما من شأنه أن يسد باب تدلول السلطة إلى الأبد.

غير أنه مما لا شك فيه أن بداية عصر للتنافسية في انتخابات رئاسة الجمهورية قد أحدث حراكاً سياسياً غير مسبوق في الحياة السياسية المصرية. فبعد عقود من الركود السياسي والخمول الحزبي وعدم الإقبال على المشاركة السياسية نزلت الأحزاب السياسية حتى الهامشية منها الساحة، وقدمت مرشحين لها للتنافس على منصب رئيس الجمهورية. وأتيح لهؤلاء المرشحين الذين بلغ عددهم عشرة ساحات إعلامية كافية تعرض برامجهم، وأتيح لهم بغير قيود للنزول إلى المحافظات المصرية للتفاعل مع الجماهير.

بل إن مرشح الحزب الوطني للديمقراطية ذاته السيد محمد حسني مبارك نزل بنفسه إلى مختلف المحافظات في جولات متعددة لكي يعرض برنامجه، والذي قدم فيه تعهدات متعددة للإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وطالب الجماهير - كأى مرشح - بأن تؤيده وأن تقبل على التصويت لكي تشارك في التحول الديمقراطي.

وقد أعلنت النتيجة الرسمية وأعلن أن الرئيس محمد حسني مبارك - وفقاً لنتائج التصويت - أصبح هو رئيس الجمهورية، وتلاه في الترتيب - وإن كان بفارق ضخم - أيمن نور مرشح حزب الغد وهو حزب ناشئ، وجاء في المرتبة الثالثة لدهشة المراقبين، نعمان جمعة مرشح حزب الوفد للعريق.

وإذا كان هناك إجماع عربي على أن ما يجري في مصر من تحولات سياسية يؤثر بالضرورة على الوطن العربي كله، فإنه يصح التساؤل هل يمثل النموذج المصري في الانتقال من السلطوية إلى الديمقراطية مثلاً يمكن لباقي النظم السياسية العربية أن تحتذيه؟

يمكن القول أن للنموذج المصري في تعديل الدستور وإجراء انتخابات رئاسية تنافسية يمثل نقلة كبرى في مجال الممارسات السياسية العربية التي درجت منذ نصف قرن على أن رئيس الجمهورية يبقى في منصبه إلى الأبد، سواء بشرعية ثورة مزعومة أو باختيار الحزب الحاكم الأوحداً! وعلى النظم السلطوية العربية - مهما كان شكلها - أن تدرك أن عصر الشمولية في العالم قد انتهى إلى الأبد، وأن النظم السلطوية تحارب آخر معاركها.

ومن ثم على النظم السلطوية أن تبادر بإجراء التحول الديمقراطي بدلاً من أن يفرض عليها فرضاً من الخارج. وليس معنى ذلك أننا نقبل بضغط الخارج، ولكننا نؤكد أن للشعوب العربية بعد خبراتها المريرة مع النظم الشمولية والسلطوية طوال الخمسين عاماً الماضية، أجمعت عبر أجزائها السياسية ومؤسسات المجتمع المدني وكتابات المثقفين والمفكرين العرب، على أن الحل يكمن في الديمقراطية. ومن هنا فاستجابة النظم السياسية السلطوية العربية لمطالب الجماهير الشعبية لن تكون فقط احتراماً لرأي الأغلبية، بل إنه لصالح قادة هذه النظم ذاتها، والتي لن يتسامح معها المجتمع الدولي في خرقها لحقوق الإنسان.

وليس معنى ذلك أن النموذج المصري في العبور الديمقراطي قد اكتمل، بل إن المسؤولية الملقاة على عاتق الرئيس محمد حسني مبارك جسيمة في الواقع. ذلك أن عليه أن يبادر بوضع برنامج زمني للإصلاح السياسي المكتمل، ليس وفاء فقط لوعوده أثناء الحملة الانتخابية، ولكن استجابة للمطالب الشعبية التي تهدف إلى تأسيس تعددية سياسية حقيقية تتعدد فيها الأصوات، وتتنافس فيها الأحزاب، على صياغة رؤية استراتيجية متكاملة للمستقبل المصري.

لقد حانت لحظة العبور العربي للديمقراطية، فلنر كيف ستستجيب النظم السياسية!

القسم الخامس

تحديات الديمقراطية

- ١- كتابة النص في عالم متغير
- ٢- نصوص متناقضة وأجوبة مغلقة
- ٣- العنف الإرهابي يجتاح العالم
- ٤- إنتاج الإرهاب
- ٥- الإدراك الأمريكى لظاهرة الإرهاب
- ٦- عصر الحماسة السياسية
- ٧- نظرة على المشهد السياسى العربى
- ٨- مفردات الديمقراطية
- ٩- إجراءات الديمقراطية
- ١٠- قيم الديمقراطية
- ١١- محنة التحول الديمقراطى العربى
- ١٢- ظاهرة العجز الديمقراطى
- ١٣- عجز ديموقراطى أم أزمة مجتمعية؟

(١)

كتابة النص في عالم متغير!

منذ سنوات بعيدة وعلى وجه التحديد عام ١٩٩٠ حين انتقلت من القاهرة إلى عمان لأشغل منصب أمين علم منتدى الفكر العربي، شغلت نفسي بسؤال هام هو كيف تغير العالم، وخصوصاً بعد انهيار الاتحاد السوفيتي ودول الكتلة الاشتراكية وسقوط النظام الثنائي القطبية، وبرز النظام الأحادي القطبية الذي تهيمن عليه الولايات المتحدة الأمريكية؟ وحاولت الإجابة على هذا السؤال بتطبيق منهج تكاملي يركز على الأبعاد السياسية والاقتصادية والثقافية في نفس الوقت.

ونشرت في هذا السياق دراستين الأولى بعنوان "تغيير العالم: جدلية السقوط والصعود والوسطية"، غير أنه بالإضافة إلى هذا البحث، كتبت دراسة أخرى بعنوان "الثورة الكونية وبداية للصراع حول المجتمع العالمي: تحليل ثقافي". حلت فيه هذه الثورة الثلاثية الأبعاد، ونعني الأبعاد السياسية والقيمية والمعرفية.

ندوة فكرية مشتركة

لقد استحضرت هذه الكتابات الأكاديمية السابقة حين وصلتي دعوة كريمة من منتدى الفكر العربي ومجمع اللغة العربية في عمان للاشتراك في ندوة مشتركة حول "اللغة العربية والإعلام وكتابة النص"، تتعدى في عمان في ١٣ سبتمبر ٢٠٠٥، واخترت أن أكتب بحثاً عن كتابة النص في عالم متغير.

وكنيت في دراستي السابقة التي أشرت إليها قد وصلت إلى نتيجة مؤداها أن العالم - بعد نهاية الحرب الباردة - تحول إلى نص معقد، نظراً

لأنه وفق عبارة أضحت كلاسيكية في أدبيات العلاقات الدولية أصبح يتسم بعدم اليقين وعدم قدرة الباحثين على التنبؤ بمساره.

ومن هنا آثرت في بحثي الذي قدمته للدوة أن أقدم رؤيتي عن تغيير بنية المجتمع العالمي بأبعاده السياسية والقيمية والمعرفية. على أساس أن كتاب النصوص الإعلامية بكل أنواعها الخبرية والفكرية، لو لم يفهموا منطق التغيرات العالمية، فإن نصوصهم ستكون خارجة عن السياق التاريخي للراهن، وقد تتخذ وجهات نظر متطرفة، نتيجة الجهل بقوانين الظواهر السائدة كالعولمة، والعلاقات المتعددة الأطراف، والتفاعلات الثقافية بين الشعوب والمجتمع، مما يجعلها مضادة لحركة التاريخ.

ولعل سؤال اللغة في عصر العولمة هو أول هذه الأسئلة. وهناك تساؤلات - فيما يتعلق باللغة العربية- عن قدرتها على التجدد لمواكبة روح العصر. وهي قضية مثارة منذ عصر النهضة العربية للثانية في الخمسينات على وجه التحديد، ولذلك اهتمت بها مجامع اللغة العربية في العالم العربي. ليس ذلك فقط بل إن الصراع بين اللغة العربية الفصحى واللغة العامية شغل منذ عقود علماء اللغة العرب والمفكرين والمثقفين، لدرجة أنه نشأت في مصر دعوة للكتابة بالعامية، بدعوى قدرتها على النفاذ إلى الجماهير العربية.

غير أن السؤال العالمي في الوقت الراهن هو: هل مستقرض اللغات القومية أمام زحف اللغة الإنجليزية التي تسيطر على شبكة الإنترنت، وخصوصاً بعد أن أصبحت لغة البحث والتخاطب في المؤتمرات العالمية؟ ويرتبط الإعلام ارتباطاً وثيقاً باللغة. فقد أحدثت الثورة الاتصالية الكبرى آثاراً بالغة للعمق على الإعلام وكتابة النص. لم يعد الإعلام - كما كان الحال في الماضي - مقصوراً على الإعلام المكتوب، بل إن الإعلام المرئي أصبحت له الغلبة الآن، بحكم أننا نعيش في عصر الصورة، ومن هنا تغيرت طريقة كتابة النصوص، وخصوصاً بعد أن أصبح النص المكتوب يقرأ في الصحيفة أو في الكتاب، أو على شاشة الحاسوب.

وقد أدت الثورة الاتصالية إلى بروز نوع جديد من النصوص لم تشهده الإنسانية من قبل وهو ما يطلق عليه "النص الفائق" hyper text وهو النص المتشابك الذي يزخر بالإحالات والهولمش والمراجع، والذي يقرأ عمودياً ويقرأ أفقياً في نفس الوقت. بل إن الكتابة الروائية بدأت في استخدام آلية

النص الفائق بحيث يصبح القارئ مشاركاً في إنتاج النص، ونصل أخيراً إلى كتابة النص. ولعل كتابة النص وما اعترأها من تغيرات كبرى هى أهم التطورات فى ثلاثية اللغة والإعلام والنص.

ذلك أن أنه لا يمكن أن نفهم طبيعة النصوص المعاصرة صحفية كانت أو أدبية بما فى ذلك كل الأجناس الشعر والنثر والقصة القصيرة والرواية والمقال السياسى والفكرى، بغير تحليل عميق لعملية تغيير العالم التى ظهرت آثارها على وجه الخصوص بعد انهيار الاتحاد السوفيتى حوالى عام ١٩٨٩، ونهاية النظام الثنائى القطبية وانتهاء الحرب الباردة وبداية النظام الأحادى القطبية. وليس هناك مجال للشك فى أن الظاهرة التى تهيمن على مناخ القرن الواحد والعشرين هى العولمة بتجلياتها السياسية التى تتمثل فى الديمقراطية والتعددية واحترام حقوق الإنسان، والاقتصادية التى تتمثل فى حرية السوق المطلقة والتى تعد منظمة التجارة العالمية رمزا لها، والثقافية والتى تتعلق ببزوغ ثقافة كونية، وأخيراً الاتصالية التى جعلت العالم متصلاً ببعضه دولا ومجتمعات وثقافات لأول مرة فى التاريخ، بعد أن زالت قيود المكان والزمان، بفضل البث التليفزيونى الفضائى وشبكة الإنترنت. لم تعد العولمة، وهى الظاهرة التى تملأ الدنيا الآن وتشغل الناس، تؤثر فقط فى السياسة والاقتصاد والثقافة والاتصال، بل إنها تعدت ذلك لكى تؤثر على الخيال ذاته، وهكذا أصبحت ألام ظاهرة جديدة هى عولمة الخيال.

فى ضوء ذلك يمكن القول أن النص الذى لا يأخذ فى الاعتبار العمليات العميقة التى صاحبت تغيير العالم، والنص الذى لا يفهم صور ومنطق الثورة الكونية، وأخيراً النص الذى يتجاهل عولمة الخيال، كل هذه الأنماط من النصوص تعد فى الحالة هذه نصوصاً خارجة عن السياق الفكرى العالمى الراهن، ومتخلفة عن متابعة الواقع المتغير.

ولا شك أن هناك مشكلات معاصرة للغة العربية، غير أن أبرز هذه المشكلات - بالإضافة إلى ظاهرة الجمود اللغوى والعجز عن التجدد - ترجع للفصحى أمام زحف العامية، سواء فى لغة الحديث العادى أم فى وسائل الإعلام المتعددة. ومن الظواهر الملفقة للنظر ظهور لغة ثالثة، خليط من الفصحى والعامية، وهى التى يستخدمها المثقفون، كما أنها تشيع فى وسائل الإعلام المرئية. ودلالة ذلك اعتراف واضح بقصور الفصحى عن

التعبير الواضح في مجالات متعددة، وفي نفس الوقت عجز العامية عن أن تنفرد بالساحة وتصبح لغة للحديث للفكرى الراقى.

ما هو النص ومن هو المؤلف؟

يشير موضوع اللغة والإعلام وكتابة النص أهم المشكلات الإستمولوجية التي عنى بها كبار الفلاسفة والمفكرين في النصف الثانى من القرن العشرين.

والمفاهيم التي كانت تبدو عادية ولا تثير أى مشكلات كالنص والمؤلف، تبين في ضوء الدراسات الحديثة أن كلا منها يمثل مشكلة بحثية عويصة.

وربما كانت "جوليا كريستيفا" الباحثة الفرنسية الشهيرة البلغارية الأصل هى التي أثارت أكبر ضجة إستمولوجية - إن صح التعبير - حين تساءلت في أبحاثها: ما هو النص؟ كما أن الناقد الفرنسى الشهير "بارت" هو مع الفيلسوف ميشيل فوكو اللذان أثارا سؤال: من هو المؤلف؟ وبرزت من ثم مقولة "موت المؤلف".

وفى مجال منهجية دراسة النصوص برزت منهجية تحليل الخطاب، وظهرت فيه فئات تحليلية بالغة الأهمية مثل "التناص" Intertextuality أى العلاقات المتشابكة بين النصوص داخل النص الواحد.

ويمكن القول أن نخبة من الباحثين والمفكرين العرب تمثلوا بعمق التغيرات التي أحدثتها الثورة الاتصالية الكبرى في العالم، وأنتجوا عدداً من الكتب الرصينة في الموضوع، من أبرزهم الباحث المصرى المرموق د. نبيل على، والذي أخرج الكتب الهامة التالية: العرب وعصر المعلومات، والثقافة العربية وعصر المعلومات، والقفزة للرقمية بالاشتراك مع د. نادية حجازى.

وهكذا نستطيع القول أن كاتب النص العربى المعاصر ينبغى عليه قبل أن ينتج نصه في أى مجال، أن يتسلح بالمعرفة الضرورية لما لحق ببنية المجتمع العالمى من تغيرات كبرى، ونحن في بداية القرن الواحد والعشرين.

مجموعة فروض أساسية

هناك مجموعة مترابطة من الفروض تتعلق باللغة والإعلام وكتابة النص وهذه هي أبرزها:

١ - لا يمكن كتابة نصوص معاصرة لها معاني حقيقية مرتبطة بالواقع المحلي والإقليمي والعالمي، بغير فهم عميق لعملية تغيير العالم، وخصوصاً بعد سقوط النماذج القديمة في العلاقات الدولية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

٢ - فهم أنماط الثورة الكونية المثلثة الأبعاد السياسية والقيمية والمعرفية، مقدمة ضرورية لإنتاج نصوص قادرة على النفاذ إلى الوعي الاجتماعي، ومؤثرة على اتجاهات الجماهير، مما يسهم بشكل فعال في صياغة نسق جديد من القيم، يتفق مع المبادئ الجديدة للثورة الكونية.

وهذه المبادئ تتمثل سياسياً في الصور المستحثة من الديمقراطية من زاوية تجديد النخب السياسية، وابتكار أجندة جديدة لأحزاب سياسية مختلفة مثل حزب الخضر الذي يركز على إشكالية البيئة. ومن ناحية أخرى تتمثل مبادئ الثورة الكونية القيمية في الانتقال من مشكلة نوعية الحياة التي اهتمت بها عمليات الحداثة والتحديث، إلى مشكلة معنى الحياة التي تركز عليها حركة ما بعد الحداثة وعملية ما بعد التحديث.

أما الثورة المعرفية وهي الركن الثالث من أركان الثورة الكونية فيتمثل في الانتقال من الحداثة إلى ما بعد الحداثة، وأهم معالمها سقوط الإيديولوجيات الكلية والتي كانت أنساقاً فكرية مغلقة كالماركسية الجامدة وللرأسمالية المتطرفة أو الإسلامية المتشددة، وبروز الأنساق الفكرية المفتوحة.

٣ - للعلامة شعار شهير هو فكر عولمياً ونفذ محلياً Think globally and act locally

وإذا كانت هذا الشعار صيغ ليطبق في عالم السياسة والاقتصاد والإدارة، فإن له تطبيقاً في مجال الفكر والأدب والفن، متعلق بظاهرة عولمة الخيال. ومن هنا فكتابة النص المعاصر عليها أن تنطلق من إيسار الدوائر المحلية إلى رحابة الأفاق العالمية في ضوء فهم دقيق لقواعد المنهج المقارن، وإدراك واضح أن حدود الخيال قد انفتحت إلى ما لا نهاية بعد أدت العولمة إلى إلغاء قيود المكان وحدود الزمان.

(٢)

نصوص متناقضة وأجوبة معقدة!

لم أتوقع بعد نشر مقالى الماضى "كتابة النص في عالم متغير" أنه سيتاح لى أن أختبر صدق بعض الفروض التي قدمتها بصدد العلاقة بين اللغة والإعلام وكتابة النص من خلال اشتراكى في ندوة علمية هامة انعقدت في القاهرة في الفترة من ٢٣ - ٢٥ سبتمبر ٢٠٠٥. عنوان الندوة كان "العنف والتمدين" ولها عنوان فرعى هو "المجتمع المدني للكونى في مفترق الطرق". نظم الندوة مركز البحوث السياسية بجامعة القاهرة وجامعة لندن. وأثير في الندوة موضوعات بالغة الأهمية جاء بعضها في شكل تساؤلات.

بدأت الندوة بمناقشة موضوع "العولمة والمقرطة: الأنماط المتغيرة للعنف". أما الموضوع الثانى فكان "الدولة الحديثة والعنف"، والموضوع الثالث عبارة عن تساؤل: "هل مذهبى الحرب العادلة و"الجهاد" يمكن تطبيقهما في حقبة تاريخية كونية؟" والموضوع الرابع سؤال: "هل من المشروع لنشطاء المجتمع المدني أن يلجأوا لاستخدام القوة؟" والموضوع الخامس عن "دور الدين: متى يشجع الاتجاهات المتطرفة ومتى يشجع السلام والمصالحة؟" والموضوع السادس عن "النوع Gender: هل علاقات النوع غير المتساوية ترتبط بالعنف؟ وهل للجماعات النسائية دور محدد في دفع السلام؟" والموضوع السابع عن "دور الإعلام: العنف باعتبارها مشهداً أو فرجة". وسؤال فرعى "هل الإعلام يمثل المجتمع المدني أم أنه أداة للسلطوية؟" والموضوع الثامن ترسيخ التمددين: دور جماعات الإغاثة وحركات السلام ومعرفة المجتمع المدني للكونى، وأخيراً "شبكة المجتمع المدني ضد الإرهاب".

لقد تعمدت السرد التفصيلى لعناوين محاور الندوة، لأن كل موضوع منها يمثل في الواقع نصاً إشكالياً، والأدق أن نقول أنه يتضمن في الواقع

مجموعة نصوص متناقضة مما يجعل الأجوبة أحياناً معلقة، لصعوبة الاختيار بين النصوص من ناحية الصدق والثبات معاً.

التحقق من صحة الفروض

وكنت قد صغت مجموعة مترابطة من الفروض تتعلق باللغة والإعلام وكتابة النص وفيما يلي موجز لها:

١- لا يمكن كتابة نصوص معاصرة لها معاني حقيقية مرتبطة بالواقع المحلي والإقليمي والعالمي بغیر فهم عمیق لعملية تغيير العالم.

٢- فهم أنماط الثورة الكونية بأبعادها السياسية والقيمية والمعرفية مقدمة ضرورة لإنتاج نصوص قادرة على التنفيذ إلى الوعي الاجتماعي، ومؤثرة على اتجاهات الجماهير.

وقد كلفت من إدارة الندوة الخاصة بالمجتمع المدني والعنف برئاسة الجلسة الرابعة، والتعقيب على مدخلاتها. وموضوعها "هل من المشروع لنشاط المجتمع المدني استخدام القوة؟"

وأركنت لأول وهلة أن طرح هذا السؤال بهذه الصورة يمثل نصاً من النصوص التي كنت أتحدث عنها، حين قررت أن بعض النصوص - التي لا تراعى الثورة الكونية بأبعادها السياسية والقيمية والمعرفية - لا يمكن أن يتاح لها أن تنفذ إلى الوعي الاجتماعي، أو تؤدي إلى تقدم المجتمع!

وقد بدأت الجلسة مقررأ أن نص السؤال الذي تدور حوله المناقشة يتسم بغموض غير إيداعي ذلك أنه يتساءل هل من المشروع أن يلجأ نشاط المجتمع المدني لاستخدام القوة؟

والسؤال المبدئي هنا ما هو مصدر التشريعية؟ هل هي التشريعية الدستورية أو القانونية؟ هل هي التشريعية الأخلاقية؟ هل هي التشريعية المجتمعية؟

ليس من السهل الإجابة على هذه الأسئلة. ومن ناحية أخرى ما هو تعريف "القوة" الذي يثيره السؤال؟ هل هي قوة للضغط الجماهيري على النظام السياسي على سبيل المثال؟ أم هي القوة المسلحة؟

لكنني ابتداءً بهذه التساؤلات على أمل أن أستمع لإجابات مقنعة من واقع العروض التي ستقدم. وقد قدم عرضان، أحدهما لباحث لبناني قدم

أطروحة متكاملة للإجابة على السؤال، والثاني لباحثة فلسطينية قدمت أطروحة مضادة.

نهاية احتكار الدولة للقهر

وقد تميز عرض الباحث اللبناني بتحليله لظاهرة العولمة بجوانبها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ولفت للنظر إلى بعض آثارها السلبية، وأخطرها تقلص دور الدولة القومية واستقلالتها من أداء بعض وظائفها التقليدية نتيجة ضغوط العولمة بايديولوجيتها التي تنزع إلى الحرية المطلقة للسوق، ويتأثير المؤسسات الدولية التي تدفع للخصخصة، ولا تولى الأبعاد الاجتماعية اهتماماً كبيراً، مما أدى إلى تهميش طبقات اجتماعية متعددة، بل وإقصاء دول تنتمي للعالم الثالث من دورة العولمة الاقتصادية النشطة. ومن ناحية أخرى أدت ضغوط العولمة الثقافية إلى نوع من أنواع التنشيط الاجتماعي، مما سمح لتنظيمات تحت مستوى الدولة أن تنشط وتمارس فعلها بعيداً عن رقابة الدولة، أو بالرغم منها في بعض الأحيان، مثل بعض الجماعات الدينية، أو العرقية.

ثم قدم الباحث أطروحته الأساسية، والتي مبناهما أنه إذا كانت الدولة الحديثة قد قامت باحتكار القهر في المجتمع واستخدام العنف مع المخالفين للقانون، فإن ذلك تم بتفويض من المجتمع.

أما وقد ضعفت الدولة في الوقت الراهن، ولم تعد قادرة على حماية كل فئات المجتمع كما كان يحدث سابقاً، فإن المجتمع من حقه أن يسترد التفويض الذي منحه للدولة باحتكار القهر، ومن حقه إذن أن يستخدم القوة. ويبدأ كما لو كانت هذه الأطروحة دفاعاً صلباً عن حق نشاط المجتمع المدني في استخدام القوة. وما لبث أن عطف الباحث على شرعية استخدام المقاومة للعنف.

وفي تقديري أن هذه الأطروحة مهماً كان تماسكها بين الناحية المنطقية بالغة الخطورة، لأن من شأنها أن تفتح الباب للحروب الأهلية، بل إنها في الواقع تشجع لهذه الحروب التي يمكن أن تنشب في أي مجتمع من قبل جماعات متعددة ضد الدولة ذاتها، أو من قبل جماعات مدنية ضد جماعات مدنية أخرى، خضوعاً لاعتبارات التطرف الديني، أو الهوس الطائفي.

والواقع أن احتكار الدولة الحديثة لاستخدام القهر في ضوء الدستور والقانون يمثل تقدماً أكيداً في مجال التقدم الإنساني بشكل عام. فقد قضى هذا المبدأ - والذي لم يستقر في الواقع إلا بعد نزالات عنيفة دستورية وقانونية، وبعد صراعات دامية - على الاقتتال الداخلي في كل مجتمع، وعلى الفوضى العارمة التي كانت تسود المجتمعات، والتي كان سببها أن أي فصل اجتماعي كان يرى أن له حقاً في حل مشاكله مع باقي الفصائل باستخدام القوة المسلحة.

وحتى لو افترضنا صحة ما ذهب إليه الباحث من أن سلطات الدولة القومية تقلصت بتأثير العولمة، هل هذا في حد ذاته مبرر لإسقاط احتكار الدولة لاستخدام القهر، وإلحاق ذلك لمؤسسات المجتمع المدني؟

وربما كان مصدر خلل هذا المنطق المتهافت يعود إلى النظرة المثالية التي أصبح ينظر بها الآن على مستوى العالم بشكل عام، وعلى صعيد الوطن العربي بشكل خاص للمجتمع المدني. ذلك أنه نظراً لضعف الأحزاب السياسية التقليدية وعجزها عن إشباع المطالب السياسية والديمقراطية للشعوب، تحول الاهتمام إلى منظمات المجتمع المدني، باعتبار أنها هي التي ستقذ الجماهير من نيه الضياع للديمقراطية!

وهذه النظرة المثالية تجاهلت للأسف الشديد عدداً من الاعتبارات التي تتعلق بوضع مؤسسات المجتمع المدني.

. ولو ركزنا على وجه الخصوص على مؤسسات المجتمع المدني العربية الناشئة والتي لا يزيد عمرها عن ثلاثة عقود، لاكتشفنا أولاً عدم تجانسها، والصراعات الإيديولوجية الحادة بينها. فبينما مؤسسات يسارية للتوجه، وبعضها الآخر مؤسسات يمينية للتوجه. وقد لا يكون هناك عيب في ذلك باعتباره من طبائع الأشياء. ولكن الوضع الخطير الذي ظهر من الممارسة الفعلية أن بعض مؤسسات المجتمع المدني اليمينية المتطرفة مارست للقهر ضد الكتاب والمبدعين وبعض مؤسسات المجتمع المدني الأخرى، وذلك بتوجيه تهمة للردة عن الإسلام أو الكفر والإلحاد!

وكان هذه المؤسسات وهؤلاء الناشطون في مجال المجتمع المدني يريدون أن يسلبوا احتكار الدولة للتقليدي للقهر لكي يمارسوه هم بأنفسهم! وهكذا ظهروا كمن يريد أن ينفذ القانون بنفسه بعيداً عن المحاكم، وهذا إهدار واضح لمبدأ سيادة القانون.

ومعنى ذلك أن المجتمع المدني الذى يروج البعض لفكرة أن يمارس نشاطه بالقوة ضد الدولة - ولا أرى كيف يكون ذلك بدون فتح الباب واسعاً وعريضاً أمام الحرب الأهلية - يمارس في الواقع معركة مزدوجة. الأولى ضد الدولة التي توحشت ولحنت للقضاء العام وقاصت الحريات، والثانية هي المجتمع المدني ضد نفسه! أو بمعنى أدق بعض مؤسساته ضد بعض مؤسساته الأخرى!

ولا يغيب عن البال أن فتح باب الصراع بالقوة من قبل مؤسسات المجتمع المدني ضد الدولة من ناحية، وضد بعض المؤسسات المدنية من قبل مؤسسات مدنية أخرى يمكن أن يؤدي إلى فوضى لا حدود لها.

وإذا أضفنا اعتباراً آخر يتعلق بوضعية مؤسسات المجتمع المدني العربى، وخضوعها لمؤثرات التمويل الأجنبى بكل ما يمثله ذلك من فرض جداول للعمل مقممة على المجتمع العربى لا تخدم في الواقع إلا الجهات الأجنبية التي تسخو في تمثيل للناشطين في مجال حقوق الإنسان وغيرهم بخير حساب. وقد أدى التمويل الأجنبى إلى شيوع ظاهرة الفساد في بعض مؤسسات المجتمع المدني، وعمليات الإثراء غير المشروع، بالإضافة إلى غياب التطوع، وظهور الاحتراف المعمم، وتقاضى مرتبات كبيرة للغاية وغير مبررة مقابل هذا الاحتراف، ومعنى ذلك ضرورة تبني نظرة واقعية لمؤسسات المجتمع المدني، والتخلي عن النظرة المثالية لها.

والواقع أن الباحثة الفلسطينية قدمت أطروحة مضادة لأطروحة الباحث اللبناني، ورفضت قطعياً حق نشاط المجتمع المدني في استخدام القوة، مع تأكيد لحق مقاومة الاحتلال.

لم يكن ما سبق سوى عرض لحالة نموذجية لوجود نصوص متناقضة في نفس الموضوع، مما أدى إلى بروز وضع تبدو فيه الإجابات أحياناً معلقة.

غير أنه بالنسبة للسؤال المطروح فالإجابة في تقديرنا قاطعة، لا يمكن السماح لنشطاء المجتمع المدني باستخدام القوة، لأنه لو حدث ذلك لكان إيدناً بانتهيار الدولة وضياع مبدأ سيادة القانون، والذي هو أكبر ضمانات للحريات العامة.

(٣)

العنف الإرهابي يجتاح العالم

ليس هناك شك في أن العنف الإرهابي الذي يجتاح العالم أصبح من السمات المميزة للمجتمع الإنساني ونحن في بداية القرن الحادي والعشرين. فلم يعد الإرهاب ظاهرة محلية تقوم بها جماعات سياسية متطرفة أياً كانت هويتها الإيديولوجية، التي تريد أن تنقض على نظام سياسي معين لتقلبه بالقوة، وتقسم على أنقاضه نظاماً سياسياً مغايراً. فقد حدث تحول للإرهاب في العقود الأخيرة ليصبح إرهاباً معولماً - إن صح التعبير - يجتاح حدود الدول، ولا تقف أمامه "سدود" الأمن القومي التقليدية.

وهو بهذا يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالعولمة من زلوية سماتها الاتصالية، مع جعل الاتصال المفتوح بين البشر من سمات العصر، ونمكن الإرهابيين من استخدام أدوات الثورة الاتصالية وخاصة الأقمار الصناعية والبريد الإلكتروني وشبكة الإنترنت لتحقيق غاياتهم الهدامة.

فكل يوم يتساقط في العراق مئات القتلى والجرحى جراء الإرهاب المجنون الذي يخطأ خطأ معيباً بين المقاومة المشروعة للاحتلال الأجنبي وضرب للشعب العراقي نفسه رجالاً ونساءً وأطفالاً بذرائع واهية. وحتى تحولت آليات الإرهاب بفعل السيارات المفخخة، والبشر المهاليس الذين يفجرون أنفسهم ليصبح بذلك الإرهاب فعلاً عشوائياً، فهو ليس موجهاً ضد أهداف عسكرية محددة للمحتل للغاصب، ولكن موجهاً ضد الشعب العراقي نفسه!

ولا تقتصر المسألة على الإرهاب في العراق فهو يضرب في كل مكان، في السعودية وفي مصر وأخيراً في بالي باندونيسيا، وقبل ذلك بالطبع في قلب الولايات المتحدة الأمريكية في أحداث سبتمبر الشهيرة.

وللمفارقة فإن الهجوم الإرهابي على مراكز القوة الأمريكية وردود الفعل التي تمثلت في غزو أفغانستان والعراق فيما أطلق عليه "الحرب ضد

الإرهاب"، أصبحت الآن أحد المصادر الرئيسية في تفرخ الإرهاب انطلاقاً من العراق!

محاولة للفهم والتحليل

وقد تعددت الندوات الفكرية وتراكمت البحوث العلمية التي حاولت أن تشخص ظاهرة الإرهاب وتشرح أبعادها المختلفة، وذلك بغرض التوصل إلى استراتيجيات فعالة لمقاومة تلك الظاهرة.

وفي هذا السياق أتيح لي المشاركة مؤخراً في ندوة فكرية هامة انعقدت جلساتها في مدينة الإسكندرية، حاولت أن أقدم رؤية تحليلية لظاهرة الإرهاب، وقدمت فيها بحوث قيمة، تلتها تعقيبات هامة حاولت أن توصل الظاهرة، بالإضافة إلى مناقشات الحضور وأسئلتهم الهامة التي ألفت بأضواء متعددة على هذه الظاهرة التي باتت تهدد للسلام العالمي والأمن الإنساني.

ولفت نظري في الندوة بحث هام حاول أن يقدم تحليلاً متكاملًا للخطاب الإرهابي من ناحية السمات الأساسية التي تميزه عن غيره من الخطابات الأخرى.

والواقع أن تلك النصوص الإرهابية وهي منشورة في كتب هامة أعدها بعض الباحثين تحتاج إلى منهج متكامل لدراستها وفهمها.

ويمكن في هذا المجال تطبيق منهج سبق أن اقترحه الفيلسوف البولندي المعروف "آدم شاف" لدراسة أي إيديولوجية، أوضح معالمه في مقالة نشرها منذ سنوات بعيدة في مجلة ماركسية فرنسية معروفة هي "الإنسان والمجتمع".

ويتحدث شاف في هذه المقالة عن ثلاثة مقتربات أساسية هي المقرب "التكويني" الذي يتعقب النشأة التاريخية للإيديولوجية لياً كانت، والمقرب "البنوي" الذي يحلل العناصر المكونة لها، والمقرب "الوظيفي" الذي يبين الأهداف المرتجاة من هذه الإيديولوجية، والوظائف المحددة التي يجب أن تقوم بها.

غير أن تحليل الخطاب الإرهابي يمثل من وجهة نظرنا خطوة تالية لخطوة لابد أن تسبقها وهي عملية إنتاج الخطاب الإرهابي.

إنتاج الخطاب الإرهابي

والسؤال الذى يطرح نفسه هنا ما هى العوامل المتعددة التى تتضافر لتساعد على إنتاج الخطاب الإرهابي؟

وفى تقديرنا أنه لفهم ظاهرة الإرهاب المعول لابد من تطبيق المنهج المقارن، لكى نعرف أن الإرهاب ليس مقصوراً على العالم العربى والإسلامى، كما تحاول أن تدعى بعض الأبولق الدعائية الغربية، ولكنه نشأ وترعرع فى ظل مجتمعات غربية وآسيوية متعددة، وتلون بألوان شتى، لأن الجماعات التى قامت بها كانت جماعات يسارية تأثرت بالماركسية بما توحى به من أن استخدام "العنف الثورى" مسألة مشروعة لقلب النظام الرأسمالية المستغلة، وفيها جماعات يمينية تتبنى إيديولوجيات محافظة تكن عداء لفكرة الدولة المركزية ذاتها، مثل العديد من الميليشيات العسكرية الأمريكية والحركات اليمينية المتعصبة فيها. وذلك بالإضافة إلى الجماعات الإسلامية المتطرفة التى ترى شرعية فى الخروج على الحاكم الظالم لمحاربة الطغيان.

غير أن تطبيق المنهج المقارن لابد أن يقودنا إلى حقيقة ثابتة مؤداها أن الأديسان السماوية الثلاثة، اليهودية والمسيحية والإسلام، شهدت فى النصف قرن الماضى حركات إحياء دينى تعددت صورها وأشكالها وأسبابها. وهذه الحركات الإحيائية ارتبط بها وإن كان بشكل غير مباشر ظهور جماعات إرهابية تدعو لتطبيق "الدين الصحيح" يهودياً كان أو مسيحياً أو إسلامياً، وتتبنى نظرة عدائية إزاء "الآخر" للمختلف دينياً.

وهناك تفسيرات متعددة لنشأة للحركات الإحيائية، ولعل من أبرز هذه التفسيرات أن فشل مشروع "الحدثة" الأوروبى الأصل فى تحقيق أهدافه هو أحد الأسباب الرئيسية فى بروز حركات الإحياء.

وقد عبر ببلاغة ملحوظة عالم الاجتماع الأمريكى الشهير "دانيل بيل" عن هذه الظاهرة فى مقال منشور له فى "المجلة البريطانية لعلم الاجتماع" عنوانه "العودة إلى المقدس"، حين أكد أن السبب هو وصول الحدثة إلى منتهاها وعدم تحقيقها السعادة للبشر من ناحية، ولم تؤد إلى تقدم التاريخ الإنسانى كما زعمت من ناحية أخرى. غير أن المنهج المقارن وإن كان

مفيداً فى فهم أسباب لانتشار ظاهرة الإحياء الدينى فى أديان متعددة وفى رحاب ثقافات متنوعة، إلا أنه لا يصلح بذاته لفهم جوهر ظاهرة الإرهاب. وفى تقديرنا أن التحليل الثقافى قادر بمفاهيمه ونظرياته على النفاذ إلى أعماق الظاهرة. ولعل أحد المفاهيم الرئيسية التى تستخدم فى التحليل الثقافى وهو "رؤية العالم" يمكن أن يساعدنا على الفهم والتحليل. ورؤية العالم - بحسب التعريف - هى النظرة المحددة للكون والمجتمع والإنسان. وفى هذا السياق يمكن القول أن رؤية العالم "التي نتبناها الجماعات الإسلامية المتطرفة، تنقسم بأنها رؤية مغلقة تنقسم بالجمود الفكرى ولا ترحب بالانفتاح على العالم، وترى الآخر باعتباره هو الجحيم إذا استخدمنا مفردات جان بول سارتر، وهذا الآخر يمثل العدو الذى ينبغي استئصاله. وفى هذا الضوء نفهم العبارة الشهيرة "لأسامة بن لادن" فى أحد بياناته حين قرر "أن العالم ينقسم إلى فسطاطين، فسطاط الكفر الذى يمثله الصليبيون وعلى رأسهم الأمريكيون، وفسطاط الإيمان الذى يمثله المسلمون المجاهدون فى سبيل دين الله.

وهذه الرؤية المغلقة للعالم تقوم على النصوص الإرهابية التى يُنشأ على أساسها عملية تجنيد الشباب لكى يكونوا إرهابيين يطيعون أوامر "أمرائهم" بلا قيد ولا شرط، من خلال عملية "غسيل مخ" متقنة. وبذلك نرى أن العوامل المنتجة لظاهرة الإرهاب متعددة، فهى بالإضافة إلى ما سبق عوامل سياسية واقتصادية واجتماعية ونفسية، تحتاج فى المستقبل إلى متابعات مستقلة، لإلقاء الضوء على هذه الظاهرة الممكرة التى أصبحت أخطر ما يهدد الأمن الإنسانى فى الوقت الراهن.

(٤)

إنتاج الإرهاب !

فى حديثنا السابق عن ظاهرة الإرهاب قلنا أنه من الناحية المنهجية البحتة ينبغى فى المقام الأول أن نطبق المنهج المقارن. ذلك أن استخدام هذا المنهج من شأنه أن يقينا من التحيز الغربى المقيت والذي يريد إلصاق تهمة الإرهاب بالعرب والمسلمين على وجه الخصوص.

وأكثر من ذلك فإن الأبواق الدعائية المتحيزة وخصوصاً الأمريكية منها، تركز على المجتمعات العربية والإسلامية باعتبارها بحكم ظروفها وأوضاعها السياسية والاقتصادية والثقافية بيئة مواتية لنمو جرائم الإرهاب. ولو كان هذا صحيحاً فلماذا هناك إرهاب أمريكى تقوم به ميليشيات عسكرية تتبنى عقائد سياسية متطرفة وتريد فى ضوئها أن تقضى على الدولة المركزية. وهناك أيضاً جماعات دينية إرهابية تجند الشباب وتغسل أدمغتهم وتدفعهم دفعا لارتكاب حوادث العنف الإرهابية.

ولماذا هناك إرهاب أوروبى كما شهدنا فى العقود الماضية نشاط منظمة "ماينهوف" الألمانية أو "الألوية للحمراء" الإيطالية. وهناك إرهاب آسيوى نشط فى اليابان وفى بلاد أخرى.

وهكذا يثار السؤال الهام: قياساً على المجتمعات العربية والإسلامية المنتجة بحكم أوضاعها - للإرهاب هل للمجتمعات الأمريكية والأوروبية الديمقراطية حيث دول الرفاهية التى أشبعت الحاجات الأساسية لمواطنيها منتجة أيضاً للإرهاب؟ وما هو تفسير الإرهاب الأمريكى والأوروبى والآسيوى؟

هذه التساؤلات تدفعنا إلى التأكيد على أن الإرهاب ظاهرة بالغة التعقيد، ولا يمكن اختزالها فى سبب واحد فهناك أسباب ثقافية وسياسية والاقتصادية واجتماعية ونفسية، تتضافر جميعاً لكى تنتج لنا أخيراً الإرهاب بصوره المتعددة.

فى البدء كان النظام السياسى

ولا شك أن طبيعة النظم السياسية المعاصرة على نياينها والاختلافات الجسيمة بينها لها صلة بظاهرة الإرهاب. ولعل من التفسيرات الشائعة أن النظم السياسية المستبدة شمولية كانت أو سلطوية تعد بممارستها القمعية أحد أسباب الإرهاب. ويصدق ذلك على وجه الخصوص فى البلاد العربية والإسلامية والتي هى استبدادية فى الأغلب الأعم.

غير أن ذلك لا يعنى بالضرورة أن المجتمعات الغربية والآسيوية التى تسودها نظم ديموقراطية لا يتصور أن يكون بينها وبين الإرهاب صلة. وذلك لأن التحليل النقدي لعديد من هذه المجتمعات وفى مقدمتها للمجتمع الأمريكى يؤكد أن وراء الواجهات الديموقراطية للبراقة نظم سلطوية مقنعة، لا تتيح تعددية حقيقية، ويمكن أن تصادر الرأى الآخر، وخصوصاً إذا ما كان هذا الرأى معارضاً معارضة جذرية لطبيعة النظام السياسى السائد.

وقد يكون من بين الأدلة على ذلك شهادة مفكرين أمريكيين أولهم عالم السياسة "بيتر جروس" الذى أصدر منذ سنوات كتاباً نقدياً مثيراً بعنوان "الفاشية الودودة"!

وهو يقصد بها الممارسة الديموقراطية الأمريكية والتي فى رأيه تمارس الفاشية عملاً ولكن بصورة ليست فجأة، لأنها تراقب المعارضين للنظام، وتضيق بصور شتى حرية التعبير أمامهم، وكذلك حرية التنظيم. ولعل المحاكمات التى قلاها السيناتور ماكارتى فى الخمسينات ضد المفكرين اليساريين الأمريكيين صورة، بارزة لهذه الفاشية الودودة التى أسفرت فى ظروف معينة عن وجهها القبيح.

والمفكر الأمريكى الثانى هو الفيلسوف الألماني الأصل الشهير "هربرت ماركيز" صاحب الكتاب المعروف "الإنسان الوحيد البعد"، والذي أشار فى مجال تطيله للحريات السياسية فى المجتمع الأمريكى إلى أنه يسوده نوع من التسامح القمعى! ويعنى على وجه التحديد أنه تسامح محدود فى مجال حرية التفكير وحرية التعبير وحرية التنظيم تحوطه خطوط حمراء متعددة!

ونخلص من ذلك كله إلى أن النظم السياسية المعاصرة مهما كانت أنماطها إن ضيق من مجال الحركة أمام أجيال الشباب، فإنها ولا شك تدفع

بجماعات متعددة منهم إلى اعتناق أفكار مضادة للدولة، أو أفكار دينية متطرفة قد تدفع بهم دفعاً إلى الإرهاب، من خلال انضمامهم إلى جمعيات ثورية و انقلابية ومتطرفة.

الأسباب الاقتصادية

وإذا كنا نضع للنظم السياسية المعاصرة فى بؤرة الضوء فيما يتعلق بعملية إنتاج الإرهاب، فإن الأسباب الاقتصادية لا يمكن عزلها عن سببية الظاهرة.

والأسباب الاقتصادية لا تكمن فقط فى الفقر المدقع الذى اتسعت دولته بشكل سرطاني نتيجة سياسات العولمة التى أطلقت للعنان للرأسمالية المتوحشة، ولكن أيضاً لازدياد الفجوة الطبقيّة بين الأغنياء والفقراء فى عديد من البلاد المتقدمة والنامية على السواء. وهذه الفجوة تثير عوامل السخط والحدق على الطبقات الغنية، وخصوصاً الفئات التى أثرت ثراء فاحشاً نتيجة لانغماسها فى الفساد، ولذى دخل فيه بعمق رجال السلطة أيضاً.

وإذا أضفنا إلى ذلك اتساع المناطق العشوائية التى يعيش فيها ملايين البشر الذين يفتقرون إلى الحدود الدنيا من نوعية الحياة الكريمة، لأدركنا أن هذه العشوائيات تربة صالحة لتفريخ الجماعات الناقمة التى قد تتحول فى ظروف معينة - إلى جماعات إرهابية.

ولا شك أن استفحال ظاهرة البطالة، والتى ضربت ملايين الشباب، وقضت على آمالهم فى ممارسة حياة طبيعية كغيرهم من المواطنين العاملين، يمكن أن تكون لها صلة ما بظاهرة الإرهاب.

والبطالة المستمرة من شأنها أن تفقد الشباب احترامهم لذواتهم، وتعطيهم الإحساس بأنهم مجرد أرقام زائدة ولا يحتاجها المجتمع.

ويمكن القول أن بعض الشباب ممن ينضمون إلى الجماعات الإرهابية يكون دافعهم هو إحساس الفرد منهم بقيمته، وأنه يمكن أن يشغل وضعا اجتماعياً متميزاً داخل التنظيم الإرهابى الذى عادة ما يقوم على أساس تراتبى تخرج فيه مكانات أعضاء التنظيم، فهناك فى الجماعات الإسلامية الإرهابية أمراء التنظيم الذين يحظون فى العادة بمكانة عليا وينالون احتراماً عميقاً بل وتوقيراً من قبل أعضاء التنظيم العاديين. غير أنه بين

الأمير والأتباع العاديين هناك مراتب وسطى هامة مثل المسئول عن تخطيط العمليات، والخبير العسكري، والقادة الفرعيين. شغل هذه المراكز وتبوأ المكنات المتنوعة فى التنظيم من شأنه أن يشجع لدى العديد من شباب الإرهاب الحاجة إلى الاعتراف بقيمته، وتقدير مواهبه، حتى ولو كانت تصب فى الحوادث الإرهابية.

العقول المغلقة!

وهكذا يتضح من العرض السابق تضافر عوامل عدة فى إنتاج ظاهرة الإرهاب، حيث تختلط العوامل السياسية بالاقتصادية، غير أنه لا ينبغي أن ننسى العوامل الثقافية والنفسية. ولا شك أنه فى مقدمة العوامل الثقافية تبنى رؤية للعالم تتسم بالانغلاق الفكرى والجمود النفسى.

وغالبا ما يتم تكوين هذه الرؤية المغلقة للعالم فى إطار الجماعات الإسلامية الإرهابية كمحصلة لعملية نقد عنيفة للدولة والمجتمع والثقافة.

أما نقد الدولة فقد شاع فى ألبينات هذه الجماعات، مثل نعتها بالكفر لأنها دولة علمانية تطبق القوانين للوضعية ولا تطبق شرع الله. أما نقد المجتمع فهو لديهم انسياقاً وراء طروحات سيد قطب مجتمع جاهلى غارق فى الخطيئة ويحتاج إلى استخدام العنف لتقويمه. ويبقى أخيراً نقد الثقافة السائدة والتى هى فى عرفهم ثقافة مخترقة بالأفكار الغربية للفاسدة، ولابد من خلال استخدام فئات الحرام والحلال تعديل مسارها ولو باستخدام القوة المسلحة.

هذه هى عناصر رؤية العالم والتى هى النظرة للكون والمجتمع والإنسان التى تزود بها الجماعات الإرهابية أعضائها، من خلال خطة منهجية للتلقين، حتى تنسرب هذه الأفكار إلى عقول الشباب وتنزل عندهم منزلة للتقديس.

والسمة الأساسية للعقول التى يتم غزوها بهذا الفكر المسموم أنها تصبح عقولاً مغلقة، لا يمكن لها أن تقبل الآخر، ولا تتسامح مع تنوع الآراء، وترفض الحوار رفضاً مطلقاً، وتسعى إلى تغيير الواقع بالقوة المسلحة، حتى لو أهدرت دماء المسلمين، سعياً وراء تحقيق المثل الأعلى الذى صاغه أفكار أمراء الجماعات الإرهابية، وهو تطبيق حاكمية الله، ونفى حاكمية

البشر، وتأسيس الدولة الدينية التي تقوم على أساس الفتوى، وهم الدولة المدنية التي تقوم على أساس التشريع.

أصبح الإرهاب ظاهرة عالمية خطيرة، وهو يستدعى تضافر جهود الدول لمكافحةها، ولكنها قبل ذلك تحتاج إلى إيداع المفكرين والمتقنين والباحثين في مجال صياغة استراتيجيات ثقافية جديدة، تقوم على أساس قيم التنوير ومبادئ العقلانية وأخلاقيات الحوار.

(٥)

الإدراك الأمريكى لظاهرة الإرهاب

تعرف مصطلحات علم نفس العلاقات الدولية مفهومين الإدراك Perception و سوء الإدراك Mis Perception وعلى هذا الأساس ينبغى الحديث فى الواقع ليس عن الإدراك الأمريكى لظاهرة الإرهاب ولكن عن سوء هذا الإدراك!

وينبغى أن يقوم الإدراك فى العلاقات الدولية من قبل النخب السياسية الحاكمة على نظرة تكاملية للظواهر بحيث لا ينطلق من رؤى تجزئية لا تؤدي فى النهاية إلى الفهم للموضوعى لها. كما أنه يجب أن يتأسس على الموضوعية، بحيث ينحى العوامل الذاتية، وكذلك التحيز الذى لا يسمح فى النهاية بإلقاء الضوء عليها.

ويعتبر تناول الإدارة الأمريكية الحالية بقيادة الرئيس "جورج بوش" الابن نموذجاً بارزاً لغياب الإدراك للموضوعى لظاهرة الإرهاب، وسيادة سوء الإدراك لها. ولذلك أسباب متعددة.

ولعل أهم هذه الأسباب قاطبة: التجاهل الأمريكى لواقعة معروفة، هى أن للولايات المتحدة الأمريكية دوراً بارزاً فى إنتاج ظاهرة ما يطلق عليه "الإرهاب الإسلامى"، ألم تكن هى التى رعت تجنيد "المجاهدين" لكى يقوموا بالحرب ضد السوفيت فى أفغانستان؟

وبنلت الولايات المتحدة الأمريكية فى هذا السبيل جهوداً شتى، لم تقتصر فقط على الإمداد بالسلاح ولا على التمويل، بل إنها ضغطت على نظم عربية وإسلامية لكى تؤيد المجاهدين وتسمح لهم بالخروج للجهاد فى أفغانستان.

وفور انتهاء الحرب فى أفغانستان بخروج السوفيت، وبدخول المجاهدين إلى بلادهم. بدأت ظاهرة العائدين من أفغانستان الذين وجدوا ضرورة لإيجاد ساحة جديدة لجهادهم، فلم يجدوا إلا ساحة النظم السياسية

الإسلامية والعربية، والتي اعتبروها كإفرة لسماعها بتواجد وتغلغل الأجانب، وعدم حكمها بالشريعة الإسلامية، وهكذا بدأت عملية اتساع الإرهاب في الدول العربية والإسلامية، وسرعان ما تحول بعد ذلك إلى "إرهاب معولم" يوجه ضرباته إلى الكفار الأجانب ويستهدف الأمريكان على وجه الخصوص، وهكذا فوجئ العالم بضربات الإرهاب الساحقة توجه للولايات المتحدة الأمريكية في أحداث الحادي عشر من سبتمبر.

الحرب ضد الإرهاب

وكان رد الفعل الأمريكي - وكما هو معروف - هو شن الحرب ضد الإرهاب، والتي بدأت بغزو أفغانستان للقضاء على نظام طالبان. ثم فجأة افتعلت الولايات المتحدة الأمريكية مواجهة مع العراق بزعم امتلاكه أسلحة دمار شامل.

وخططت تخطيطاً خائباً لغزوه في إطار تحالف دولي مزعوم ومفكك، وآلت الأوضاع إلى ما هي عليه الآن.

ويثبت المشهد الراهن في العراق - بدون أدنى شك - سوء إدراك الإدارة الأمريكية في كيفية مواجهة الإرهاب عموماً، وأيضاً في عملية غزو العراق عسكرياً خصوصاً.

واعتقدت هذه الإدارة الزاخرة بالسياسيين الإيديولوجيين من المحافظين الجدد أن مواجهة الإرهاب يمكن أن تتم بفعالية باستخدام القوات المسلحة، وتوجيه ضربات بالطيران يتبعها غزو بري سريع. وفات فلاسفة هذه الإدارة أن الإرهاب ظاهرة معقدة، ولا يمكن مواجهتها إلا بمواجهة أسبابه الحقيقية المنتجة له، وهي أسباب متعددة سياسية واقتصادية وثقافية ونفسية.

وربما دفع النجاح السريع للإدارة الأمريكية في أفغانستان إلى الاعتقاد بأن العراق لقمة سائغة، وساعد على هذا الفهم الخاطئ السرعة الخاطفة التي سقطت بها بغداد. مع أن عدداً من الممثلين السياسيين العرب حذروا منذ البداية من أن الولايات المتحدة الأمريكية سرعان ما ستواجه بمقاومة شرسة من الشعب العراقي، على أساس أن الشعب العربي عموماً الذي عانى من الاستعمار بمختلف أشكاله لديه ذاكرة تاريخية قوية، وسبق له أن

قاد للنضال ضد قوى الاحتلال ونجح في حالات كثيرة، أبرزها الثورة الجزائرية في تحرير أراضيه.

وهكذا وبمرور الوقت تحول العراق إلى بركان متفجر، وتزايد معدل سقوط الضحايا من بين صفوف القوات المسلحة الأمريكية، وأصبحت الساحة العراقية مرتعا للحركات الإرهابية الإسلامية، والتي حولت العراق إلى بلد غير آمن، وغير صالح لتنفيذ الخطة الأمريكية المزعومة لجعل العراق بلداً ديمقراطياً نموذجياً يمكن أن يحتذى به في باقي الدول العربية. وللأسف الشديد فإن دخول "الجماعات الإسلامية" المتطرفة للساحة العراقية، جعل للمقاومة المشروعة للاحتلال الأجنبي تختلط بالإرهاب الوحشي، الذي تم توجيهه بشراسة ضد فئات متعددة من الشعب العراقي ضحية النظام الديكتاتوري القمعي في السابق، وأصبح الآن ضحية الاحتلال الأمريكي في موقف لا تستطيع فيه القوات المسلحة الأمريكية أن تحمي نفسها.

بداية إدراك جديد

ولعل الفشل الأمريكي الذريع في العراق والحيرة البالغة للإدارة الأمريكية بين أمرين أحلاهما مر وهما البقاء في العراق وتحمل الخسائر البشرية اليومية في صفوف القوات المسلحة الأمريكية، أو الانسحاب المهين والاعتراف العلني بالفشل وسوء التخطيط والتنفيذ.

هذه العوامل دفعت إلى بداية ظهور إدراك أمريكي جديد يحاول الفهم الموضوعي لظاهرة "الإرهاب الإسلامي". وربما كانت الشهادة التي أنلى بها في سبتمبر ٢٠٠٥ "بروس هوفمان" الباحث الاستراتيجي في مؤسسة "راند" الشهيرة أمام لجنة العلاقات الدولية في مجلس النواب الأمريكي من أبرز الأدلة على بداية الإدراك الأمريكي للموضوعي لظاهرة الإرهاب.

وكانت شهادة "هوفمان" موضوعها سؤال جوهرى: "هل ترقى استراتيجيتنا في مواجهة الإرهاب إلى مستوى مواجهة التهديد الذى يمثلته". والإجابة التي يقدمها "هوفمان" على هذا السؤال للجوهرى هي بالنفي للقاطع. ولكى يدلل على فشل الاستراتيجية الأمريكية قام بتحليل واقعى لقدرات تنظيم "القاعدة" واعترف صراحة أن غزو أفغانستان والقضاء على

نظام طالبان، والضربات الموجعة التي وجهت إلى قيادة القاعدة بالقتل أو بالاعتقال لم تزد التنظيم إلا قوة، والدليل على ذلك تتابع الضربات الإرهابية التي وجهتها "القاعدة" إلى أهداف متعددة في أسبانيا ولندن، بل أنها نشطت أيضاً ضد السعودية وغيرها من البلاد العربية. وهو يحال الأسباب ويردها إلى أن "القاعدة" لم تعد كما كان الحال من قبل في أفغانستان تنظيماً إرهابياً يعمل من قاعدة جغرافية محددة، ولكنها تحولت إلى إيديولوجية سابحة في الفضاء تدعو للجهاد الإسلامي ضد الكفار في كل مكان، ولا فرق بين الأجانب وبين المسلمين والعرب للذين لا يطبقون شرع الله.

وأصبحت هذه الإيديولوجية "الجهادية" تتلقفها جماعات إرهابية متعددة في بلاد شتى، وليس بالضرورة أن تكون لها روابط تنظيمية مع "القاعدة". غير أن أخطر ما يعترف به "هوفمان" في شهادته المثيرة أمام مجلس النواب الأمريكي وهو يشرح أسباب الفضل في مواجهة الإرهاب أن الإدارة الأمريكية ظننت وهماً أنه يمكن مكافحة الإرهاب بالسلح، متجاهلة أن الإرهاب ظاهرة مركبة لا يمكن اختزالها في بعد واحد.

وقد سبق لنا في مقالنا الماضي عن "إنتاج الإرهاب" أن أبرزنا تضافر العوامل السياسية المتعلقة بالقهر السياسي السائد في البلاد العربية والإسلامية، مع العوامل الاقتصادية المتمثلة في الفقر المدقع والحرمان النسبي مع العوامل الاجتماعية المتمثلة في سيادة الفكر المتطرف، مع العوامل النفسية التي تؤدي إلى بروز العقول الجامدة المغلقة، وذلك في مجال إنتاج ظاهرة الإرهاب. غير أن كل هذه العوامل يضاف إليها عامل هام هو ظاهرة "القهر الدولي" - إن صح التعبير - للشعوب والحكومات الإسلامية العربية، وقد يكون من الأدق تسميته "بالقهر الأمريكي". وهذا "القهر الأمريكي" يتمثل أولاً، في التمييز الصارخ ضد العرب والتأييد المطلق للسياسات الصهيونية العنصرية التي تطبقها الدولة الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني. ومن ناحية أخرى فإن الغزو العسكري للعراق وما ترتب عليه من نتائج كارثية للشعب العراقي سبب آخر من أسباب اشتعال ظاهرة "الإرهاب الإسلامي".

ويؤكد "هوفمان" في شهادته إلى أن قصور الإدارة الأمريكية في فهم سيكولوجية الشعوب العربية والإسلامية هي أحد أسباب الفضل الأمريكي الذريع، وأن على الولايات المتحدة الأمريكية أن تطبق سياسة أكثر

موضوعية وعادله في مجال الصراع العربي الإسرائيلي، كما أنها لا بد أن تجد لنفسها مخرجاً من المستنقع العراقي.

وينتهي "هوفمان" من شهادته أمام مجلس النواب الأمريكي، والتي حفلت بتحليل نقدي صريح لأسباب فشل الاستراتيجية الأمريكية في مكافحة الإرهاب، كما هو متوقع بمجموعة توصيات قد يؤدي تطبيقها إلى إنقاذ الولايات المتحدة الأمريكية من المأزق الراهن.

وقد تكون لدينا فرصة في المستقبل القريب للعرض النقدي لهذه التوصيات، لكي نعرف هل انتقلت الإدارة الأمريكية من مجال سوء الإدراك إلى مجال الإدراك للموضوعي للصريح، أم أن العقيدة مازالت سائدة وهي، أنه بالسلاح فقط يمكن مواجهة الإرهاب؟

(٦)

عصر الحمافة السياسية!

حين إنهار الاتحاد السوفيتى ودول الكتلة الاشتراكية فى أواخر الثمانينيات ومطلع التسعينيات، كان ذلك ليدنا بسقوط النظام الثنائى القطبية الذى دار فى جنباته الصراع الدامى بين الولايات المتحدة الأمريكية ممثلة "العالم الحر" والاتحاد السوفيتى ممثل "العالم الاشتراكى". وانتهت حقبة الحرب الباردة واللى كانت تقوم على أساس الردع النووى المتبادل ومحاولة كل خصم لحتواء الآخر من خلال الصراع السياسى والضغط الدبلوماسى على شتى للدول.

وكان المظنون بعد بروز النظام الأحادى القطبية الذى تنفرد فيه الولايات المتحدة الأمريكية بالقوة وذلك على أنقاض النظام الثنائى القطبية، أن عصراً دولياً جديداً سيبدأ ويسوده الرشيد السياسى والعقلانية المستتيرة، بعدما ثبت من خبرات القرن العشرين المريرة الزلخرة بالحروب العالمية وصعود الإيديولوجيات المتطرفة كالنازية والفاشية والشيوعية، أن الإنسانية تحتاج إلى منهج جديد للتعامل بين الدول، مهما تفاوتت معادلات القوة بينها، وعلى أساس أنه يمكن حل أى مشكلة إقليمية أو دولية بالحوار البناء، ومن خلال التفاوض الدبلوماسى.

غير أنه وعلى عكس هذه الأمنى المتفائلة شهدنا أنماطاً متعددة من الحمافة السياسية تمارسها بلاد نامية أو ظننل متخلفة، كما تمارسها للأسف للشديد بلاد متقدمة كان يظن أن آلية صنع القرار الديمقراطى فيها كانت كفيلة بمنعها.

العقلانية واللاعقلانية

والواقع أن هناك اتهامات تقليدية بعدم العقلانية كانت توجه لقادة بلاد العالم الثالث، بل لشعوبها ومجتمعاتها على السواء. ويكفى فى هذا الصدد أن نشير إلى التراث الاستشراقى للزخر بالسمات السلبية التى كانت توصف

بها الثقافة العربية على أساس أنها تنسجم باللاعقلانية، والتي تمس جوهر عملية صنع القرار، مما جعل قادة الدول العربية كما يقرر النقاد الغربيين يسندفون في اتخاذ قرارات لفعالية وبصورة عشوائية، مما يخلق عديداً من الأزمات الإقليمية وأحياناً للدولية.

ومعنى ذلك أن هؤلاء النقاد الغربيون ينطلقون من عقيدة مبنياها أن العقلانية حكر على للعقل الغربي، في حين أن اللاعقلانية هي تخصص للعقل العربي بحكم بدائيته، وعدم قدرته على التطور لكي يتفاعل إيجابياً مع متغيرات العصر.

وهذه العقيدة ليست مضمرة، وإنما يصرح بها المحللين السياسيين والباحثين الاستراتيجيين الغربيين صراحة في الندوات والمؤتمرات الدولية. وأذكر بهذا الصدد خبرة شخصية تتمثل في اشتراكي منذ سنوات بعيدة في مؤتمر دولي عقد في إيطاليا عن الأمن القومي. وقام أحد المشاركين وهو عقيد في القوات البحرية الإيطالية لكي يحذر من توافر القنابل الذرية في يد للحكام العرب أو المسلمين الذين يفتقرون إلى العقلانية، مما يعرض للعالم كله للخطر.

ورددت عليه ساخراً من منطقته وقلت له لقد صاغ سيادة العقيد الإيطالي نظرية مبتكرة حقاً فحواها أن هناك طريقتان لإلقاء القنابل الذرية على البشر، طريقة عقلانية قامت بها الولايات المتحدة الأمريكية الدولة الديموقراطية حين ألقت القنبلة الذرية على ناجازاكي وهيروشيما، وطريقة غير عقلانية يمكن أن تلقى بها القنبلة عن طريق قرار يصدره حاكم عربي مستبد!

غير أنه إذا عينا مرة أخرى إلى الفكرة التي بدأنا بها المقال من أنه كان المظنون أن حقبة ما بعد الحرب الباردة ستسجم بالعقلانية، كذبتها الأحداث، لأننا اكتشفنا أن هناك حماقات سياسية صارخة قام بها كل من المتخلفين والمتقدمين!

حماقة المتخلفين

ولا تعوزنا الأدلة من عالمنا العربي السعيد على الحماقات السياسية الصارخة التي ارتكبها زعماء نظم سياسية مستبدة، ولدت إلى تشرذم الأمن القومي العربي، وتفتك للعلاقات العربية العربية.

ولا شك أن المثل الصارخ للحماقة السياسية في العالم العربي يتمثل في ما أقدم عليه صدام حسين رئيس العراق السابق من غزوه غير المبرر لإيران والذي ضاعت فيه أرواح ملايين العراقيين والإيرانيين سدى، ولم يكتف بذلك لأنه سرعان ما انطلق بغير أى تدبر أو تفكير سياسى رشيد لغزو الكويت مستنداً إلى أسباب واهية. وكان هذا الغزو الفاشل بديلة التدخل الأجنبى الكثيف فى البلاد العربية، والخطوة الأولى فى إنحذار العراق. وقد ظل قادة النظام العراقى حتى بعد حصار العراق بمارسون من الحماقات السياسية ما لا يصدق عقل، سواء من ناحية استنزاف الكويت والمجتمع الدولى بتصريحاتهم النارية أن الكويت جزء من العراق، أو بالمناورات الغبية مع الأمم المتحدة للإفلات من قرارات الحصار.

وهذه الحالة بالذات من حالات الحماقة السياسية العربية لم تكن إلا نتيجة منطقية لعجز قادة النظام العراقى عن قراءة التغيرات الكبرى التى حدثت فى بنية النظام العالمى بعد نهاية الحرب الباردة من ناحية، ونتيجة لازمة لاستبداد قادة النظام وخوف المستشارين من أن ينقلوا لهم الصورة الواقعية للموقف.

ولا ينبغي أن نظن أن حالة الحماقة السياسية العراقية الشهيرة أعطت درساً نافعاً لباقى النظم السياسية العربية! فها هو النظام السياسى السورى يمارس بحماقة نادرة ما أطلق عليه أحد الكتاب العرب سياسة الهروب إلى الأمام!

ذلك أن قرار الخروج من لبنان لم يقم عليه قادة النظام السورى سوى بعد قرار دولى وضغط لبنانى شديد. وظن قادة النظام أن تحالفهم مع إيران سينجهم من الحصار السياسى الأمريكى. وأن لعبهم بورقة المجتمعات الفلسطينية فى لبنان يمكن أن يمنحهم قوة تفاوضية! وها هو تقرير "ميلس" قد صدر بكل ما فيه من اتهامات صريحة وضمنية عن احتمالات ضلوع النظام للسورى فى اغتيال الحريري.

وهذه الحماقة السياسية أسبابها شبيهة تماماً بحالة الحماقة العراقية السابقة، فهى ترد إلى العجز الفاضح عن قراءة تغيرات النظام الدولى، بالإضافة إلى تكلس النظام وعجزه عن التجدد والانفتاح، ومواصلة سياساته الاستبدادية التى انتهت عهدها.

حماقة المتقدمين!

غير أن الحماسة السياسية لا تقتصر فقط على المتخلفين ولكنها أيضاً تمارس بواسطة المتقدمين! وهل يستطيع إنسان عاقل أن يتهم الولايات المتحدة الأمريكية بكل ما فيها من جامعات علمية مرموقة ومراكز أبحاث متقدمة وعقول استراتيجية باهرة بالتخلف؟

ومع ذلك فالولايات المتحدة الأمريكية أو بمعنى أدق الإدارة الأمريكية برئاسة الرئيس جورج بوش الابن تمارس منذ أحداث الحادى عشر من سبتمبر للحماقة السياسية بكل صورها وأنماطها.

وتبدأ هذه الحماسة السياسية بالإعلان المدوى الذى ميناه من ليس معنا فهو ضدينا! ثم أصدرت الإدارة الأمريكية قرارها المتعجل بغزو أفغانستان، ولم تلبث إلا قليلاً، وسرعان ما أعلنت عن خطتها فى الغزو العسكرى للعراق، تنفيذاً لخطة سبق أن وضعها المحافظون الجدد فى عهد كلينتون وقدموها له لكى ينفذها إلا أنه امتنع. وحين أصبح أصحاب الخطة أعضاء بارزين فى إدارة بوش وهم تشينى نائب رئيس للجمهورية ورامز فيلد وزير الدفاع وبول وولفيتز وشارل بيرل وغيرهم، أقدموا بكل حماقة على غزو العراق بدون أن تكون لديهم خطة تدور حول ماذا سيفعلون بعد الغزو؟

وقد أدت هذه الحماسة السياسية إلى وقوع الولايات المتحدة الأمريكية فى المستنقع العراقى. وهناك إجماع من المراقبين الأمريكين إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية قد خسرت الحرب فى العراق، وأن المماثلة فى الانسحاب ليس له هدف سوى حفظ ماء وجه الإدارة الأمريكية التى يقودها المتعصبون من المحافظين الجدد.

وهذا لا يمنع من أن هناك أصواتاً أمريكية عاقلة حاولت من خلال التحليل الموضوعى نقد السياسة الأمريكية الحالية تجاه العراق، ودعت إلى فهم أعمق للأسباب السياسية والاقتصادية والثقافية المنتجة للإرهاب، وفى نفس الوقت اقترحت عدم الاقتصاد على الإجراءات العسكرية، وضرورة مهاجمة الأسباب الحقيقية والتى تمثل فى التحيز الأمريكى لإسرائيل التى تقمع الشعب الفلسطينى، بالإضافة إلى السلوك الأمريكى فى العراق والذى أدى إلى أن يصبح معمل كبيراً لإنتاج أجيال من الإرهابيين، سرعان ما سيهبطون إلى بلاد متعددة لممارسة عقبتهم للجهادية الإرهابية. ومن أبرز

هذه الأصوات بروس هوتمان الباحث بمؤسسة راند في شهادته الهامة أمام مجلس النواب الأمريكي.

غير أن الرئيس بوش لا يسمع هذه الأصوات العاقلة، وهو يستبد برأيه ويفرض نصائح مستشاريه تماماً كما يفعل للقادة السياسيين في البلاد المتخلفة!

وندلنا على ذلك الخطاب الخطير الذي ألقاه الرئيس بوش أمام "الوقف الوطني من أجل الديمقراطية" وبحضور أعضاء من السلك الدبلوماسي في واشنطن. وقد نشرت خلاصة لهذا الخطاب صحيفة "كريستيان ساينس مونيتور". وقد ذهب بوش إلى أن المشروع الأساسي في القرن الحادي والعشرين هو هزيمة القوى الأصولية الإسلامية، وذلك لمواجهة إيديولوجية الكراهية. وقد أراد من خطابه تكذيب أن ما يفعله الجهاديون الإرهابيون هو رد فعل للسياسات الأمريكية المنحرفة.

ويرى بعض المراقبين الأمريكيين أن الرئيس بوش قد تجاوز الرأي العام الأمريكي وأراد عامداً أن يخفي الفشل الأمريكي في العراق، حين أكد أن معركة الولايات المتحدة الأمريكية في القرن الواحد والعشرين ستكون ضد "الأصولية الإسلامية" وأن هذه المعركة شبيهة بالمعركة التي دارت طوال القرن العشرين بين الشيوعية والرأسمالية.

ومعنى ذلك كله أن المتقدمين الذين يعبرون عن مصالح نظم ميساسية وديموقراطية مثل الولايات المتحدة الأمريكية، يمكن أن يمارسوا الحماقة السياسية مثلهم في ذلك مثل المتخلفين!

غير أن حماقة المتخلفين قد لا تؤدي إلا إلى الإضرار بهم وبشعوبهم المجنى عليها، أما حماقة المتقدمين مثل الحماقة السياسية الأمريكية التي أشرنا إليها، فخطورتها أن من شأنها أن تهدد الأمن العالمي كله، وتصف بالاستقرار السياسي في عديد من البلاد، وتعد العلاقات الثنائية بين شعوب العالم.

نظرة على المشهد السياسى العربى

نظمت الجمعية العربية لعلم الاجتماع فى الأسبوع الثانى من أكتوبر الماضى ندوة علمية هامة عن الحركات والقوى الاجتماعية العربية. وطلب منى باعتبارى عضواً قديماً فى هذه الجمعية العتيدة أن أكتب بحثاً عن "القوى والحركات الاجتماعية العربية: وضعها الراهن ومستقبلها".

وحين وصلتلى الدعوة أدركت على الفور صعوبة المهمة. فهل يستطيع باحث فرد - مهما كان اتساع معارفه عن الوطن العربى الكبير - أن يلم إلاما دقيقاً بأوضاع هذه القوى والحركات فى المشرق والمغرب والخليج؟ لذلك قررت حين كتبت البحث أن أبدأ باعتراف علمى مبناه أنه لا يمكن لباحث فرد أن يقوم بمهمة رصد القوى والحركات الاجتماعية فى الوطن العربى والتنبؤ بمستقبلها. فهذه الدراسة الوصفية والتنبؤية الشاملة تحتاج إلى مسح واسع المدى وإلى دراسات حالة متعمقة، يقوم بها باحثون ينتمون إلى الأقطار العربية المختلفة، ولديهم خبرة عميقة بالتاريخ الاجتماعى والسياسى الفريد لكل قطر، وقدرة على تتبع للتطورات الجذرية التى حدثت فى النصف قرن الأخير.

وأيا ما كان الأمر فقد تكفل معهد البحوث والدراسات العربية والأفريقية فى القاهرة بالقيام بهذه المهمة للصعبة، من خلال تكليف عدد من الباحثين العرب بالكتابة عن بلادهم، وقدمت هذه الأبحاث فى ندوة علمية تستصدر قريباً فى كتاب.

قدمت أبحاث عن الحركات الاجتماعية فى سوريا، والحركات الاجتماعية فى لبنان، والحركات الاجتماعية فى الجزائر، والحركات الاجتماعية فى تونس والحركات الاجتماعية فى الأردن. وتكلفت الباحثة عزة عبد المحسن خليل بكتابة ورقة تأليفية عن الحركات الاجتماعية فى العالم العربى، اعتمدت فيها أساساً على دراسات الحالة السابقة.

وإذا كان هذا هو الوضع البحثي في موضوع رصد الوضع الراهن للقوى والحركات الاجتماعية في الوطن العربي، فإن السؤال الذي يستحق أن يثار هو: ما هي العوامل الدولية والعربية التي أدت إلى ظاهرة الحضور الطاغى للدولة والغياب البارز للحركات الاجتماعية العربية؟

وفى تقديرنا أنه لا يمكن دراسة الظواهر المتعددة التي سادت في الوطن العربي في العقود الأخيرة بغير تعمق في دراسة وتحليل التغيرات الكبرى التي لحقت ببنية المجتمع العالمي. ويمكن القول أن المجتمع العالمي World Society أصبح اليوم هو وحدة التحليل الأساسية في العلم الاجتماعي المعاصر.

ويرد ذلك إلى أن ظاهرة العولمة التي أصبحت تملأ الدنيا وتشغل الناس بتجلياتها السياسية والاقتصادية والثقافية والاتصالية، أثرت تأثيراً بالغاً على بنية ووظائف المجتمعات المحلية والمناطق الإقليمية في العالم. وهذه التغيرات العالمية سبق أن أطلقنا عليها "الثورة الكونية" وهي ثورة مثثلة الجوانب، فهي ثورة سياسية وقيمية ومعرفية في نفس الوقت. وهذه الثورات أثرت بشكل مباشر وغير مباشر تأثيراً عميقاً على وضع وتحولات الحركات الفكرية في الوطن العربي.

ومن ناحية أخرى كان لا بد من أن نتعمق الأسباب الحقيقية للأزمة الثقافية العربية والتي تتمثل في أزمة للشرعية والهوية والعقلانية، ولكل أزمة من هذه الأزمات انعكاساتها على وضع ومستقبل الحركات الاجتماعية العربية.

ولأن الموضوع واسع ومتشعب سنقتنع بمناقشة بعض المشكلات البارزة في كل بعد من أبعاد الثورات السياسية والقيمية والمعرفية التي ألمحنا إليها، لنرى كيف تنعكس على وضع ومستقبل القوى والحركات الاجتماعية العربية.

الثورة السياسية

ليس هناك شك في أنه يمكن تلخيص الثورة السياسية التي تجتاح العالم في مجال النظم السياسية في عبارة واحدة مبناها أنها انتقال حاسم من الشمولية والسلطوية إلى الديمقراطية.

ولو رجعنا إلى السجل التاريخي المعاصر لعرفنا أنه في منتصف الثمانينيات حدث تحول ملحوظ لصالح الديمقراطية في مجال الأفكار وفي مجال الوقائع على السواء، وفي سياق الحساسيات الشعبية وكذلك في نظر المفكرين والقادة السياسيين.

ومن هنا تثار تساؤلات متعددة: كيف ولماذا حدث التغير؟ وهل مقرر له الدوام، وهل سيتاح له أن يعمق تيار الديمقراطية في العالم؟

هذه التساؤلات المتعددة يثيرها المفكرون الغربيون، وهم يرصدون اتساع نطاق الديمقراطية في العالم، ليس فقط في بلاد أوروبا الشرقية، والتي كانت تترج تحت وطأة للنظم الشمولية، وتحررت منها تماماً، ولكن أيضاً في بلاد العالم الثالث، والتي شرعت في الانتقال من السلطوية إلى الديمقراطية بخطوات متدرجة. ومن بين القضايا الهامة التي تثار في هذا الصدد مسألة هل يمكن تصدير الديمقراطية؟

بعض الباحثين الغربيين وأهم منهم بعض الساسة الأمريكيين، يعتقدون أن الديمقراطية الغربية نظرية متكاملة ويمكن تصديرها لمختلف الشعوب مهما تباينت ثقافتها عن الثقافة الغربية، وأنه يمكن تطبيقها في أي سياق سياسي واجتماعي، وفي أي مرحلة تاريخية.

غير أن هناك باحثين غربيين آخرين يرون أنه ليست هناك نظرية صورية متكاملة للديمقراطية الغربية يمكن أن تطبق في أي مكان. وهذا لا ينفي في رأيهم أن هناك مثلاً ديموقراطياً ينهض على مجموعة من القيم، أهمها سيادة القانون، واحترام حقوق الإنسان، وحرية الفكر، وحرية التعبير، وحرية تكوين الأحزاب السياسية في إطار التعددية، والانتخابات الدورية كأساس للمشاركة الجماهيرية في اختيار ممثلي الشعب، وتداول السلطة. كل ذلك مع الوضع في الاعتبار أن هذا المثال الديموقراطي بمكوناته المتعددة لا بد أن يختلف تطبيقه من قطر إلى آخر، وضعاً في الاعتبار التاريخ الاجتماعي الفريد لكل قطر، والثقافة السياسية السائدة، وتركيب الطبقات الاجتماعية، واتجاهات النخبة السياسية، وطبيعة القوى والحركات الاجتماعية.

وفي تقديرنا أن مكونات المثال الديموقراطي التي أشرنا إليها تصلح تماماً مقياساً لتقييم الوضع الديموقراطي العربي.

ونحن نعرف أنه في العقد الأخير على وجه الخصوص تزايدت مطالب الشعوب العربية في مجال الديمقراطية، بعد أن عانت كثيراً من تعسف الأنظمة الشمولية والسلطوية العربية التي قهرت المجتمعات العربية أكثر من خمسين عاماً.

وفى نفس الوقت تزايدت ضغوط الخارج ممثلة أساساً في الولايات المتحدة الأمريكية، وخصوصاً بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ الإرهابية، لكي تدفع النظم السياسية العربية لتفكيك البنية السلطوية التي تقوم عليها، وأن تدفع في طريق الديمقراطية، بمكوناتها المعروفة في النظرية الغربية. وقد كانت استجابة النظم السياسية العربية تعبر في الواقع عن الممانعة بحجج شتى في مواجهة الدخول والخارج معاً. وتقوم الممانعة على حجتين: الحجة الأولى تتعلق بالوقت، وتذهب إلى أن الديمقراطية ينبغي تطبيقها بصورة متدرجة وعلى مدى زمني طويل. والحجة الثانية تتعلق بالخصوصية الثقافية، بمعنى أن الديمقراطية الغربية قد تتصادم مع بعض السمات السائدة في الثقافة العربية، ولذلك لا ينبغي تطبيقها كما هي.

والواقع أن الحجة الأولى تكشف بشكل واضح عن رفض النظم السياسية العربية لتطبيق الديمقراطية، حفاظاً على الطابع السلطوي للسلطة، والذي يركز الثروة والنفوذ في نخبة سياسية حاكمة قليلة العدد، وبغض النظر عن نوع النظام وهل هو ملكي أو جمهوري، فمقاومة الديمقراطية متشابهة هنا وهناك.

ومن ناحية أخرى فإن حجة الخصوصية الثقافية لا تستقيم مع التحولات الكبرى التي حدثت في بنية المجتمع العالمي المعاصر، والذي ضاقت فيه الفروق بين الثقافات والمجتمعات وخصوصاً من الناحية السياسية، لأن هناك إجماعاً عالمياً على أن الديمقراطية ينبغي تطبيقها في كل مكان، لتحرير الشعوب من الآثار المدمرة للشمولية والسلطوية.

مفردات المثال الديمقراطي

وتستحق مفردات المثال للديمقراطي التي أشرنا إليها من قبل أن نقف أمامها قليلاً، لكي يتبين لنا المآرق الراهن للقوى والحركات الاجتماعية العربية.

وإنبدأ بأول هذه المفردات وهى سيادة القانون. وتطبيق مبدأ سيادة القانون يفترض ابتداءً أننا بصدد دولة قانونية. ونحن نعرف أن الفقه الدستورى يفرق بين نوعين من الدول دول قانونية ودول بوليسية. فى الدول القانونية لابد من وجود دستور يحدد حقوق المواطنين وواجباتهم، ولابد من وجود مدونات قانونية منشورة وصادرة بشكل قانونى عن البرلمانات، مثل مدونة القانون المدنى والقانون الجنائى وقانون الإجراءات الجنائية وغيرها. وفى الدولة القانونية فقط يمكن تطبيق مبدأ سيادة القانون الذى يطبق على الجميع بغیر تمييز. كما أن المواطن لا يحاكم إلا أمام قاضيه الطبيعى، ولا يمثل أمام محاكم استثنائية أيا كانت، كما أن له حقوقاً وضمانات قانونية، تكفل عدالة المحاكمة.

المشكلة الحقيقة أن عديداً من الدول العربية حتى التى يوجد فيها دستور وقوانين، ليست فى الواقع سوى دول بوليسية بحكم إهدار الدستور فى الممارسة، ومخالفة القولين التى تنص على الضمانات للمتهمين، وإنشاء محاكم استثنائية، وتطبيق قوانين عرفية تجمد العمل بالقوانين العادية. وهذه الدول العربية كما رأينا فى العقد الأخير - تمنع ممانعة شديدة فى التحول من نمط الدولة البوليسية إلى نمط دولة القانون، وذلك باصطناع حجج شتى، أهمها شيوع ظاهرة الإرهاب من ناحية والتى تقتضى تطبيق القوانين الاستثنائية، وضرورة مواجهة خصوم للنظام السياسى فى الداخل باتباع تدابير مشددة.

ولعل هذا التحول الضرورى الذى نتحدث عنه يمثل الخطوة الأولى الحاسمة فى مجال تفكيك البنية السلطوية للنظم السياسية العربية المعاصرة. خطوة ضرورية ولكنها ليست كافية، فأمامنا لتطبيق المثال الديموقراطى قائمة طويلة بالمطالب من بين أهمها احترام حقوق الإنسان، وضمان حرية التفكير والتعبير، والإقرار بحرية التنظيم، ودورية الانتخابات السياسية بمختلف أشكالها، وقبل ذلك كله الاعتراف بمبدأ أساسى من مبادئ الديموقراطية وهى ضرورة تداول السلطة، لتجديد دماء النظام السياسى برؤى جديدة بصورة دورية منتظمة.

فى ضوء كل المطالب التى تحتاج إلى مناقشات تفصيلية ندرك لماذا نلاحظ حضور الدولة وغياب القوى والحركات الاجتماعية العربية!

(٨)

مفردات الديمقراطية

الديموقراطية ليست مجرد نظام سياسى أثبت نفسه بكفائه وفعاليته فى سوق المنافسة العالمية التى دارت طوال القرن العشرين بين الفاشية والنازية والشيوعية والاشتراكية، ولكنها أسلوب حياة. بمعنى أنها إن لم تمارس فى البيت والمدرسة والجامعة والمصنع والمؤسسة، بل وفى الحوار بين منظمات المجتمع المدنى، فإن تجلياتها السياسية تصبح بلا معنى، أو بمعنى أدق ستقتصر إلى جوهرها الحقيقى.

وفى ضوء هذه الملاحظات ينبغى التفرقة بين إجراءات الديمقراطية وقسم الديمقراطية. إجراءات الديمقراطية قد تتمثل فى الانتخابات وفى إجرائها بصورة دورية، إشارة إلى أن ممثلى الشعب ينبغى أن يتم اختيارهم من قبل الجماهير. غير أنه إذا جرت انتخابات فى غيبة الالتزام بقيم الديمقراطية نصبح أمام موقف جدّ خطير.

وقد حدث شئ من ذلك فى الانتخابات الجزائرية الشهيرة والتى حصلت فيها الجبهة الإسلامية على غالبية الأصوات فى إطار حملة نقول الهدف هو إقامة الدولة الإسلامية التى لا تعرف تعددية الأحزاب ولا الانتخابات الدورية. ومعنى ذلك أن هذه الانتخابات التى تم الانقلاب على نتائجها للأسف، افتقرت إلى إيمان الأطراف السياسية جميعاً بقيم الديمقراطية، وعلى رأسها تداول السلطة.

وإذا كنا ناقشنا من قبل مسألة أن أولى خطوات الإصلاح السياسى العربى هو تحول الدول البوليسية العربية إلى دول قانونية فى ضوء التفرقة الدستورية المستقرة بين دولة البوليس التى لا يطبق فيها مبدأ سيادة القانون، ودولة القانون بكل الضمانات التى يتضمنها، من وجود دستور ومدونات قانونية ومحاكم مستقلة وضمائن للمتقاضين، إلا أنه هذه هى مجرد خطوة

أولى حاسمة فى تفكيك البنية السلطوية السائدة فى المجتمع العربى المعاصر.

حقوق الإنسان

ولا شك أن هناك قائمة طويلة تشكل مفردات الديمقراطية، وعلى رأسها احترام حقوق الإنسان واحترام التعددية. ويمكن القول أننا نعيش فى عصر العولمة بتجلياتها السياسية والاقتصادية والثقافية والاتصالية. وشعارات العولمة المرفوعة هى الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان والتعددية. وبغض النظر حول ما إذا كان احترام حقوق الإنسان قيمة مستقلة بذاتها أو هى من صميم مفردات الديمقراطية، فلا شك أنها أصبحت شعاراً عالمياً، يتمسك المجتمع الدولى بتطبيقه فى كل بلاد العالم. بل إن المجتمع المدنى العالمى والذى هو من إفراز العولمة وثورة الاتصالات الكبرى، يجعل احترام حقوق الإنسان فى مقدمة القيم التى يدافع عنها.

وحقوق الإنسان تثير فى التطبيق مشكلات شتى وخصوصاً فى الوطن العربى، وذلك لأن الوضع السلطوى السائد أدى فى التطبيق عبر الخمسين عاماً الأخيرة إلى اعتداءات جسيمة فى هذا المجال، وخصوصاً فى طرق إدارة للنظم السياسية السلطوية العربية لصراعها مع خصومها السياسيين.

والتاريخ السياسى العربى للمعاصر زلخر بوقائع تعذيب الخصوم السياسيين ونفيهم ومجنهم غير المشروع، بل إنه فى بعض البلاد العربية تعرضت بعض الجماعات السياسية إلى إجراءات قمع بالغة العنف كانت أشبه بمحاولة إبادةهم تماماً!

هذا السجل للمخزى هو الذى دفع عديداً من الأنظمة السياسية السلطوية العربية إلى مقاومة الموجة العالمية العارمة التى تطالب بتطبيق حقوق الإنسان.

غير أن هذه للنظم السياسية العربية السلطوية لم تجرؤ على أن تعترض جهاراً على تطبيق موانئ حقوق الإنسان وللتى وقعت على أغلبها، لذلك ومن قبيل المراوغة رفعت حجة الخصوصية الثقافية فى مواجهة عالمية

حقوق الإنسان. ومحتوى هذه الحجة أنه مع التسليم بعالمية حقوق الإنسان إلا أنه فى التطبيق لابد من مراعاة الخصوصيات الثقافية للدول العربية والإسلامية، مما يمنع من تطبيق بعض قواعد حقوق الإنسان.

والواقع أن الخصوصية الثقافية للمجتمعات العربية حقيقة لا شك فيها، بحكم التاريخ الاجتماعى الفريد لهذه المجتمعات، وسيادة أنساق من القيم لا تتفق بالضرورة مع أنساق القيم الغربية. غير أن إطلاق هذا الشعار فى هذا المجال بالذات الغرض منه فى الواقع للتهرب من تطبيق قواعد حقوق الإنسان العالمية.

وهناك اتفاق - على سبيل المثال - على أن أى متهم ينبغي أن يحاكم أمام قاضيه الطبيعى، ولا بد له أن يتمتع بضمانات قانونية تكفل له محاكمة عادلة، ومن بينها ضرورة استئنائه بمحامى، وعدم تعرضه للتعذيب، والالتزام الدقيق بقواعد الإجراءات الجنائية المتفق عليها فى كل بلاد للعالم المتحضر. فى هذه المجالات وغيرها ليس هناك مجال للتعلل بحجة الخصوصية الثقافية لعدم تطبيق قواعد حقوق الإنسان العالمية.

وإذا أضفنا إلى ذلك حقوق الإنسان السياسية، وحق المواطنين فى الانتخاب الحر المباشر لمن يمثلونهم فى المجالس المحلية والنيابية، لأدركنا أن أعمال هذه الحقوق بشكل صحيح إنما يمثل ضربة حقيقية لتصميم بنية النظام السلطوى الذى يقوم على القهر السياسى للجماهير، والذى حين يريد أن "يتجمل" ويلبس أردية الديمقراطية، فإنه يلجأ إلى الاستفتاءات والانتخابات المزورة هروباً من قاعدة تداول السلطة.

غير أن حقوق الإنسان لا تتعلق فقط بالحقوق القانونية أو السياسية ولكنها أكثر من ذلك تتعلق بالحقوق الاقتصادية. وفى هذا المجال فإن الدولة السلطوية العربية التى تسيطر على عملية صنع القرار فيها العشوائية التى أدت إلى إهدار المال العام، بالإضافة إلى الفساد المنظم الذى تمارسه النخب السياسية الحاكمة، كل ذلك أدى إلى حرمان الجماهير العربية العريضة من حقها فى العمل المأجور المنتظم، وفى التمتع بالتأمينات الاجتماعية والصحية، والتى هى حق من حقوق الإنسان فى أى مجتمع معاصر.

التعددية

غير أن احترام حقوق الإنسان ليست سوى جانب من جوانب شعارات للعولمة السياسية، أما الجانب الثانى الهام فهو ضرورة احترام التعددية. والتعددية ليست تعددية سياسية فقط، ولكنها قد تكون تعددية دينية وعرقية ولغوية.

وهذا الموضوع بالذات لم يزل حقه من الاهتمام فى الفكر السياسى العربى الحديث والمعاصر، كما أنه فى الممارسة ارتكبت الدولة السلطوية العربية مخالفات شتى فى مجال حقوق الإنسان، وصلت فى بعض الحالات المتطرفة إلى ارتكاب جرائم ضد بعض الأقليات غير العربية.

ونحن نعرف جميعاً أن المجتمع العربى يتشكل من أقول متعددة على رأسها بالطبع العرب وهم الغالبية، غير أن هناك الأكراد فى العراق وسوريا، وهناك الموارنة فى لبنان. وهناك البربر فى الجزائر والمغرب، وهناك الأفريقيين المسيحيين فى السودان.

ونتيجة لغلبة سياسة قومية عربية تحدد سبل التعامل مع هذه الأقليات غير العربية فى ضوء احترام خصوصياتهم الثقافية، دارت معارك شتى فى العراق بين العرب والأكراد، وثارت مشكلات خاصة بالموارنة فى لبنان، وقامت دعوات ثقافية عميقة فى المغرب والجزائر تدعو لاستخدام اللغة الأمازيغية فى التعليم، واشتعلت حرب أهلية بين عرب الشمال وأهل الجنوب غير العرب فى السودان.

وهكذا نتيجة غلبة فكر قومى عربى منسתר فى مجال التعامل مع الأقليات غير العربية، أدى ذلك إلى ممارسات غير ديمقراطية، بل ووصل الأمر فى بعض الأحيان إلى الخرق الواضح لحقوق الإنسان.

حرية التنظيم

ولاشك أن جزءاً من مشكلة التعددية السياسية كانت أو دينية أو لغوية، هو غياب حرية التنظيم من ممارسات عديد من الدول العربية.

فبعض البلاد العربية تحرم إنشاء أحزاب سياسية، بل إنه في ليبيا - على سبيل المثال - هناك شعار ذائع يقول من "تحزب خان"! مع أن التعدد الحزبي يكون أساساً من مكونات أي نظام ديمقراطي. وفي بعض البلاد مثل الكويت لا يسمح بتكوين أحزاب سياسية، ولذلك فالأحزاب السياسية الواقعية تستتر وراء جمعيات اجتماعية مشهورة قانوناً مثل جمعية الإصلاح أو غيرها. وفي بعض البلاد العربية التي ساد فيها نظام الحزب الواحد أياً كان اسمه، كان لا يجوز إنشاء أحزاب سياسية، كما كان الحال في مصر الناصرية حيث كان الحزب الواحد هو "الاتحاد الاشتراكي العربي"، ومثل حزب البعث في كل من العراق وسوريا، والذي أحياناً ما كان يسمح بوجود أحزاب سياسية صغيرة غير فعالة تدور في فلك الحزب الواحد، ليعطي ذلك انطباعاً بوجود تعددية سياسية مزعومة!

وحتى البلاد العربية التي تسمح بالتعددية السياسية مثل الأردن وتونس والمغرب، فإن ممارسات هذه الأحزاب تخضع عادة لإجراءات قمعية متعددة مباشرة وبصورة غير مباشرة أحياناً، وذلك لتقييد حركتها، ومنعها من التعبير الحقيقي عن المصالح الطبقية لجمهورها.

ولذلك يمكن القول أن كفالة حرية التنظيم في مجال الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني المحاصرة، مطلب أساسي من مطالب الديمقراطية في الوطن العربي الآن. وحرية التنظيم بما تنتجه من تعددية سياسية من شأنها أن تجعل الانتخابات المحلية والنيابية آلية فعالة من آليات تداول السلطة.

وذلك لأن الظاهرة السائدة في الوطن العربي هي ديمومة النخب السياسية الحاكمة في ظل نظم سياسية لا تسمح إطلاقاً بتداول السلطة، وباستخدام آليات مختلفة غير ديمقراطية لتحقيق هذا الهدف. وقد أدى هذا الوضع إلى تجمد السياسات العربية، وظهور مراكز القوى السياسية، واحتكار السلطة والموال والنفوذ، بل وأدى إلى شيوع ظاهرة الفساد. ولذلك لم يكن غريباً أن تتصاعد في العقد الأخير الدعوات العالمية لضرورة تطبيق قواعد "الحكم الرشيد" في الوطن العربي Governance، باعتبار أن هذا النمط من الحكم هو الذي سيحقق قيم المثال الديمقراطي الذي تحدثنا عنه من قبل بكل مفرداته، في ظل تطور المجتمع المعلوماتي العالمي، والذي

يقوم أساساً على حرية تداول المعلومات والشفافية، التى تكفل للمحكومين -
أيا كان نظام الحكم - أن يراقبوا أداء الحكام.
ومازلنا فى سياق تتبع إمكانيات تطبيق مفردات للديموقراطية الأخرى
فى ضوء كونها ليست مجرد نظام سياسى، ولكنها ينبغى أن تكون أسلوب
حياة.

(٩)

إجراءات الديمقراطية

الحديث النظري عن الديمقراطية كنظام سياسى، والتفصيل فى مختلف جوانبها ومفرداتها سهل. غير أن الصعوبة تبدو فى الأعمال الدقيق للمبادئ النظرية موضع التطبيق. يصدق ذلك على الدول المتقدمة والدول النامية على السواء.

غير أنه يمكن القول أن الفجوة بين النظرية والتطبيق التى يمكن ملاحظتها فى كل المجتمعات الديمقراطية المعاصرة بالغة الاتساع فى الدول النامية، إذا ما قورنت بالدول المتقدمة.

ويرد ذلك فى الواقع إلى عديد من العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وعلى رأس العوامل السياسية فى المجتمعات النامية سيادة النظم الشمولية والسلطوية، وما تركته من آثار سلبية عميقة فى السلوك السياسى المعن للجماعات والأفراد، وفى اللاشعور السياسى ذاته.

العوامل السياسية

وإذا كانت بعض النظم السلطوية تحاول الآن تحت تأثير مطالب الداخل وضغوط الخارج الانتقال من السلطوية إلى الديمقراطية، فإن عملية الانتقال تقابلها صعوبات شتى من قبل للحاكمين والمحكومين على السواء. بالنسبة للحاكمين يعز عليهم كثيراً التخلي عن سلطاتهم المطلقة التى تعودوا عليها، والتنازل عن نفوذهم المؤثر، مما من شأنه أن يؤثر على مصالحهم الطبقية إلى حد كبير. وانلك نجدهم يمانعون ويقومون بعملية الانتقال إلى الديمقراطية بأساليب مباشرة وغير مباشرة. وفيما يتعلق بالمحكومين الذين تعودوا عبر حقبة تاريخية ممتدة أن يمارس أهل السلطة بكل مستوياتهم القهر المنظم لهم، ليس من السهولة بمكان أن يسلكوا سياسياً

ويتصرفوا اجتماعياً باعتبارهم مواطنين أحراراً من حقهم - فى الانتخابات المختلفة أن يقولوا نعم أو يقولوا لا لأنصار مرشحي الحزب الحاكم أو الحزب المسيطر. وسيظل للطابع العام لسلوكهم لفترة تاريخية قادمة هو اللامبالاة السياسية التى تنعكس فى عدم الإقبال على الانضمام للأحزاب، والامتناع عن التصويت، مما يقل إلى حد كبير من عدد المشاركين فى الانتخابات مقيساً بالعدد الإجمالى لمن لهم حق التصويت. والواقع أن هذا السلوك السلبى من المحكومين إنما يتضمن فى الواقع إدانة جهيزة للنظم السلطوية التى مارست القهر المنظم على الجماهير، ولتى لم تجد وسيلة فعالة للاعتراض سوى هذا السلوك السلبى.

وهكذا يمكن القول أن السلطوية تقف على رأس قائمة العوامل السياسية المؤدية إلى اتساع الفجوة بين المبادئ النظرية للديموقراطية وبين التطبيق. غير أنه بالإضافة إلى ذلك هناك عوامل سياسية أخرى، أهمها ضعف الأحزاب السياسية، ولندلم تأثير مؤسسات المجتمع المدنى إذا وجدت فى المجتمع.

ولا شك أن ضعف الأحزاب السياسية يرد فى جانب منه إلى تأثير السلطوية القائمة التى حاربت التعددية الحزبية حتى تنفرد بالمرشح السياسى، وحتى إذا قبلت بها فإنها تضع قيوداً متعددة على حركة الأحزاب السياسية المعارضة لحساب الحزب الحاكم أو المسيطر حتى تقفها فاعليتها، وتمنع تأثيرها على اتجاهات الناخبين السياسية. وإذا أضفنا إلى ذلك للضعف الداخلى للأحزاب السياسية ذاتها، من ناحية عجزها عن التجدد الإيديولوجى، وعدم قراءتها الدقيقة لتغيرات المجتمع العالمى، واقتزارها للديموقراطية داخلها، وعدم قدرتها على ضم مجموعات كبيرة من الشباب إليها، لأدركنا أحد أسباب الفجوة بين النظرية والتطبيق.

العوامل الاقتصادية

غير أن هناك أسباباً اقتصادية تؤثر بالسلب على تطبيق المثال الديموقراطى، ويتمثل ذلك فى قوة رأس المال، وتأثير رجال الأعمال السلبى على سير العمليات الانتخابية من ناحية، والفقر الشديد لجماعات شتى من الناخبين من ناحية أخرى.

والتأثير السلبي لرأس المال ظاهرة ملحوظة حتى في بلاد لها تاريخ في الديمقراطية مثل الولايات المتحدة الأمريكية. ومن الثابت أن الشركات الكبرى وكبار الأغنياء الأمريكيين هم الذين يمولون الحملات الرئاسية للمرشحين لرئاسة الولايات المتحدة الأمريكية، ليس ذلك فقط وإنما يؤثرون بتمويلهم أيضاً على انتخابات عديد من أعضاء الكونجرس. وهكذا في الحالة الأمريكية تحديداً يمكن القول أن للفجوة كبيرة حقاً بين المثال الديمقراطي والتطبيق. وذلك لأن المواطن العادي لا يستطيع أن يرشح نفسه لا للرئاسة ولا لعضوية الكونجرس، إلا إذا كان ممولاً بسخاء من رجال الأعمال وأصحاب رؤوس الأموال.

وإذا كان نفوذ رجال الأعمال قد ارتفع بشدة في بعض المجتمعات العربية التي تنتقل ببطء من السلطوية إلى الديمقراطية، ومن الاشتراكية إلى الرأسمالية في ظل إيديولوجية الليبرالية الجديدة، فلنا أن نتوقع التأثير السلبي لدخولهم حلبة السياسة مباشرة أو بالوكالة!

ويبدو هذا التأثير أولاً في مجال الإنفاق الواسع المدى على الحملات الانتخابية سواء نزلوا الانتخابات بأنفسهم، أو كانوا يدعمون مرشحين معينين، بما يتجاوز أى سقف تضعه الحكومة للإنفاق الانتخابي.

في مصر على سبيل المثال حيث تجرى انتخابات بالغة الأهمية من حيث توفر ضمانات النزاهة فيها إلى حد كبير وضع حداً أعلى للإنفاق الانتخابي بما لا يتجاوز سبعين ألف جنيه للمرشح الواحد. غير أن الشواهد العملية تشير إلى أن بعض المرشحين أنفقوا أحياناً عشرات الملايين لكى يضمّنوا حصولهم على المقعد النيابي للذين سيمنحهم الحصانة، ويكون مدخلهم للدفاع عن مصالحهم الطبقية، وزيادة نفوذهم الاجتماعي. وإذا أضفنا إلى هذه التأثيرات السلبيّة لرأس المال نزوع عدد من المرشحين الأغنياء لرشوة الناخبين الفقراء عن طريق شراء أصواتهم بثمن يدفع نقداً أو عيناً، لأدركنا كيف أن المساحة تتسع حقاً بين المثال الديمقراطي والتطبيق الواقعي. وقد لا يصل التأثير السلبي لرأس المال إلى حد الرشوة الانتخابية كما أشرنا، وإنما قد يمارس نفوذه من خلال تأسيسه لمشروعات خدمية في الأحياء أو القرى الفقيرة التي هي في أشد الحاجة إلى الخدمات الأساسية، مما يجعل الناخبين يعطون أصواتهم لمن يقومون بهذه المشروعات أياً كانت توجهاتهم السياسية. وهنا بالذات مكنم الخطورة، لأن الانتخابات في

المثال الديمقراطي تعنى فى المقام الأول الاختيار الحر للمواطن للتصويت لمرشح معين بناء على البرنامج السياسى الذى يطرحه للناس. غير أنه إذا كان التصويت سيتم للمرشح الذى يقدم للخدمات للناس مهما كانت هويته تقدمية أم رجعية، يمينية أو يسارية، فمعنى ذلك أن عموداً أساسياً من أعمدة المثال الديمقراطي قد سقط وتهاوى.

الأسباب الاجتماعية والثقافية

غير أنه بالإضافة إلى الأسباب السياسية والاقتصادية التى تحول دون التطبيق الكامل والفعال للمثال للديمقراطى، هناك أسباب اجتماعية وثقافية متعددة.

ولعل فى مقدمة هذه الأسباب الاجتماعية أن القبلية تسوء إلى حد كبير فى عديد من المجتمعات العربية، سواء فى المجتمعات للحضرية أو الريفية أو البدوية.

والقبلية هنا لا تشير فقط إلى انتشار وتعدد وصراع القبائل بالمعنى التقليدى للكلمة، بما يتضمنه ذلك من التشيع لابن القبيلة فى مواجهة أبناء القبائل الأخرى، ولكنها تشير أيضاً إلى الأسر الممتدة والعائلات الكبيرة حيث يتم الانحياز إلى أبناء الأسر والعائلات فى الانتخابات أيا كانت اتجاهاتهم السياسية، وسواء كانوا ينتمون إلى الحزب الحاكم أو الحزب المسيطر أو إلى الأحزاب المعارضة! ومعنى ذلك أن القبيلة أو العائلة هى المحك، وليس البرنامج السياسى الذى يطرحه المرشحون.

وإذا أضفنا إلى ذلك شيوع البلطجة والإرهاب أثناء سير العمليات الانتخابية من قبل مرشحين ينتمون لمختلف الأحزاب السياسية للتأثير على سلوك الانتخابى للناخبين، لأدركنا أن فى ذلك تهديد لصميم القيم الديمقراطية. وجدير بالإشارة أن هذه الظواهر السلبية لا تنم إلا فى المجتمعات المتخلفة حيث يسود الجهل وتتعمد فاعلية أجهزة الأمن، الذى يعجز عادة عن حماية الناخبين وأحياناً للمرشحين من هذا العدوان الظاهر على حرية الناس.

وهناك بالإضافة إلى الأسباب الاجتماعية أسباب ثقافية أحياناً ما تكون بالغة العمق في التأثير السلبي على سلوك الناس. وأبرز هذه الأسباب الثقافية شيوع الاتجاهات الإسلامية للسياسة الرجعية والمتطرفة، وتأثيرها على العقل الجمعي من خلال رفع شعارات إسلامية جذابة في ذاتها، وإن كانت خاوية من أي مضمون سياسي. وأبرز مثال لذلك شعار "الإسلام هو الحل" الذي رفعته مؤخراً جماعة الإخوان المسلمين في مصر. وحين مثل أحد أقطاب الجماعة عن المضمون الحقيقي لهذا الشعار الفضفاض زعم أنهم يقصدون الإسلام لا بالمعنى الدنيوي ولكن بالمعنى الثقافي، ويقصد الثقافة الإسلامية. وهذا في الواقع مجرد تبرير لا معنى له، وهروب واضح من تحديد المضمون السياسي لهذا الشعار.

وقد دفع هذا المسلك بعض المرشحين الآخرين إلى الدخول في مزادة مع الإخوان المسلمين في مجال رفع الشعارات الدينية، فرفع أحد المرشحين في الانتخابات المصرية شعار "الله هو الحل"، ورفع مرشحون آخرون آيات قرآنية أخرى.

وفي تقديرنا أن خلط الدين بالسياسة وهو ما تفعله بإصرار جماعة الإخوان المسلمين في سعيها للدخول لتأسيس دولة دينية تقوم على الفتوى ولا تقوم على أساس التشريع الذي يتم في مجالس نيابية منتخبة في انتخابات نزيهة وتحت رقابة الرأي العام، يعد عدولاً غير مبرر على المثال الديمقراطي، ومن شأنه أن يؤدي إلى توترات اجتماعية بالغة العنف.

وإذا أضفنا - أخيراً - للأسباب الثقافية شيوع الأمية في الوطن العربي، والتي قد تصل إلى نسبة أربعين في المائة من مجموع السكان، مما يمنع الناخبين بين الاختيار الرشيد بين البرامج المطروحة في الساعات السياسية، لأدركنا أن الفجوة ما زالت واسعة جداً بين النظرية الديمقراطية والتطبيق في بلدنا العربية.

نحن في حاجة إلى رؤية استراتيجية شاملة للنهوض بالمجتمع العربي سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً. بغير ذلك ستصبح الديمقراطية لو طبقت مجرد بناء فوق قد يكون جذاباً من ناحية الشكل، ولكنه لا يعبر عن البنية التحتية المتدهورة.

(١٠)

قيم الديمقراطية

سبق لنا في كتابنا "الوعي التاريخي والثورة الكونية" الصادر عن مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية عام ١٩٩٦ أن أكدنا على التغيرات العميقة التي لحقت ببنية المجتمع العالمي والتي تتعلق أساساً بالانتقال من نموذج المجتمع الصناعي إلى نموذج مجتمع المعلومات العالمي، الذي يتحول - ببطء وإن كان بثبات - إلى مجتمع المعرفة، مرافقاً في ذلك صعود ما يطلق عليه "اقتصاد المعرفة" حيث مستصبح المعرفة هي المولدة الرئيسية للثروة.

وقد أطلقنا على مجمل التحولات التي شهد العالم ملامحها وقسماتها البارزة للثورة الكونية. وهي في تقديرنا ثورة مثلثة الأبعاد فهي أولاً ثورة سياسية تتعلق بالانتقال من الشمولية والسلطوية إلى الديمقراطية، وهي ثانياً ثورة قيمية يبرز فيها الانتقال من القيم المادية إلى القيم ما بعد المادية، وهي ثالثاً وأخيراً ثورة معرفية تقوم على أساس الانتقال من الحداثة إلى ما بعد الحداثة.

ونريد هنا أن نستعيد ما ذكرناه من قبل عن إشكاليات الثورة السياسية وخصوصاً في العالم العربي، حيث تسود الشمولية والسلطوية، فيما يتعلق بضرورة التفرقة بين إجراءات الديمقراطية وقيم الديمقراطية، قبل أن تغلق على الممارسة الفعلية من واقع الانتخابات النيابية الهامة التي تجرى في مصر حالياً، وخصوصاً بعد تحول الانتخابات للرئاسية إلى انتخابات تعددية وتنافسية.

إشكاليات التحول الديمقراطي

ليس هناك من شك في أنه يمكن تلخيص الثورة السياسية التي تجتاح العالم في مجال النظم السياسية في عبارة واحدة مبناها أنها انتقال حاسم من

الشمولية والسلطوية إلى الديمقراطية. وللديموقراطية الحديثة التي تبلورت في القرن الثامن عشر، وطبقت جزئياً في عدد صغير من الأقطار، ظهر وكأنه قد تم اغتيالها في القرن العشرين. فقد ظهرت النازية والفاشية، وهي مذهب سياسى وممارسة في نفس الوقت، قصت على القيم والممارسات الديمقراطية، كما أن الشيوعية التي قامت على أساسها نظم شمولية، أدت أيضاً إلى الإضعاف الشديد للتيار الديمقراطي في العالم.

غير أنه، فجأة، وحوالي منتصف الثمانينات، حدث تحول ملحوظ لصالح الديمقراطية، في مجال الأفكار وفي مجال الوقائع على السواء، في سياق الحساسيات الشعبية، وكذلك في نظر المفكرين والقادة السياسيين.

ومن هنا تثار تساؤلات متعددة: كيف ولماذا حدث التغيير؟ وهل مقرر له الدوام، وهل سيتاح له أن يعمق تيار الديمقراطية في العالم؟ وهل هو يستند إلى مفاهيم واضحة، وهل منطبق بجدية ونزاهة، أم أن الديمقراطية تركز على أفكار غامضة، غير متماسكة وزائفة، ليس من شأنها أن تكون سوى خدعة جديدة من شأنها أن توقع الإنسانية في حبال عبودية من نوع جديد؟

هذه التساؤلات المتعددة يثيرها المفكرون الغربيون، وهم يرصدون اتساع نطاق الديمقراطية في العالم، ليس فقط في بلاد أوروبا الشرقية، والتي كانت تروح تحت وطأة للنظم الشمولية، وتحررت منها تماماً، ولكن أيضاً في بلاد العالم الثالث، والتي شرعت في الانتقال من السلطوية إلى الديمقراطية بخطوات متدرجة. ومن بين القضايا الهامة التي تثار في هذا الصدد: هل يمكن تصدير الديمقراطية؟ إن بعض الباحثين الغربيين المحافظين ممن مازالوا يعتقدون - تحت تأثير أفكار المركزية الأوروبية - أن الديمقراطية الغربية نظرية متكاملة، ويمكن تصديرها إلى مختلف الشعوب، يقعون في خطأ جسيم، ذلك أنه ليست هناك نظرية وحيدة للديمقراطية تنسجم بالتناسق الداخلي، ويمكن بالتالي نقلها وتطبيقها كما هي في أي سياق اجتماعي، وفي أي مرحلة تاريخية. ذلك أن الديمقراطية - كما نشأت تاريخياً في المجتمعات الغربية - تأثرت في نشأتها وممارستها تأثيراً شديداً بالتاريخ الاجتماعي الفريد لكل قطر ظهرت فيه.

ومن ثم نحتاج - في العالم الثالث بشكل عام، وفي الوطن العربي بوجه خاص - ونحن مازلنا نمر الآن في مرحلة الانتقال من السلطوية إلى التعددية، إلى أن نفكر في النموذج الديمقراطي الذي علينا أن نتبناه، والذي

يتفق مع الأوضاع الثقافية والاقتصادية والسياسية السائدة في الوطن العربي. وليس معنى ذلك الخضوع للواقع العربي بكل ما يتضمنه من تخلف، أو الاستئناس إلى حالة الركود السائدة، التي هي من خلق النظم السلطوية، التي جمعت المجتمع المدني العربي بمؤسساته المختلفة، ولكن ما نركز عليه هو ضرورة التفكير الإبداعي لصياغة نموذج ديموقراطي يستجيب إلى أقصى حد ممكن، إلى متطلبات المشاركة الجماهيرية الواسعة في اتخاذ القرار على كافة المستويات.

ونجد في هذا الصدد اتجاهين رئيسيين: اتجاه الأنظمة السياسية العربية، واتجاه المثقفين العرب للممثلين للتيارات السياسية المختلفة. أما اتجاه الأنظمة العربية - على وجه الإجمال - فهو الانتقال من السلطوية إلى التعددية المقيدة، وبخطى وئيدة ومتدرجة. وتساوق في هذا السياق حجج شتى، سواء ما تعلق منها بضرورة الحفاظ على الأمن القومي، كما تعرفه هذه الأنظمة، أو بأهمية الحفاظ على السلام الاجتماعي، والاستقرار السياسي.

ومن ناحية أخرى فإن اتجاه المثقفين العرب - على وجه الإجمال أيضاً - يميل إلى توسيع الدائرة، والوصول إلى تعددية مطلقة لا تحدها أي حدود، حيث يباح إنشاء الأحزاب السياسية بلا قيود، وتمارس الصحافة حريتها بغير رقابة، وتنشأ مؤسسات المجتمع المدني بغير تعقيدات بيروقراطية.

غير أن المشكلة الحقيقية لا تكمن في الوقت الراهن في الصراع بين الأنظمة السياسية وتيارات المعارضة، مع أهمية هذا الصراع، ولكنها تتمثل في الصراع العنيف داخل جبهات المجتمع المدني ذاته، بين رؤيتين متناقضتين: رؤية إسلامية احتجاجية متطرفة، تريد إلغاء الدولة العربية العلمانية، وتهدف إلى محو التشريعات الوضعية، وتسعى إلى إقامة دولة دينية لا تؤمن بالتعددية، وتطبق أحكام الشريعة الإسلامية. أما الرؤية المضادة فهي الرؤية العلمانية بكل تفرعاتها، والتي تؤمن بفصل الدين عن الدولة وتعتقد أن التشريعات الوضعية ينبغي أن تكون هي أساس البنيان الدستوري والقانوني، مع الحرص على ألا تتعارض مع مبادئ الشريعة الإسلامية، كل ذلك في إطار التعددية السياسية، والتي لا ينبغي أن تفرض عليها قيود.

وقد أثارت أحداث الجزائر الشهيرة خلافات شتى بين المثقفين والمفكرين العرب، حول خطأ أو صواب الإجراءات التي اتخذها النظام

الجزائري بعد الجولة الأولى من الانتخابات، التي فيها فازت جبهة الإنقاذ بأغلبية ساحقة.

وذهب رأى إلى أنه فى مجال الديمقراطية، ينبغى التفرقة بين إجراءات الديمقراطية وقيم الديمقراطية. وفى ضوء ذلك يصل هذا رأى إلى نتيجة محددة، هى أن ما حدث فى الجزائر، كان ممارسة لإجراءات الديمقراطية، تمثلت فى إجراء انتخابات عامة، فى غيبة أعمال حقيقى لقيم الديمقراطية وأهمها الإيمان بالتعددية السياسية. فإذا جاء تيار سياسى من خلال إجراءات ديمقراطية، ميق له أن أعلن أنه لا يؤمن بالتعددية، وأنه إذا استلم الحكم، فإنه سيلغى التعددية، بما يعنى إنشاء نظام سياسى شمولى دينى، يحل محل نظام سلطوى علمانى، فإن إتاحة الفرصة له لى ينفذ مخططة بعد فى ذاته مخالفة واضحة للقيم للديمقراطية.

غير أن هذا رأى لو أخذناه على علاقته، يمكن أن يوصلنا إلى نتائج خطيرة، مفادها أنه بغير ترسيخ للقيم الديمقراطية فإن الإجراءات الديمقراطية، والتي تتمثل أساساً فى الانتخابات العامة، تصبح عبثاً لا معنى له، وأخطر من هذا، إنها يمكن أن ترد المجتمع إلى الوراء فى مجال الممارسة الديمقراطية. كيف الخروج إذن من هذه المشكلة؟

فى تصورنا أنه فى مرحلة الانتقال من السلطوية إلى التعددية، لابد من إجراء حوار وطنى واسع ومسئول، بين كافة الفصائل والتيارات السياسية، للوصول إلى ميثاق يحدد قواعد العملية الديمقراطية، وينص على تراضى كافة الأطراف بالاحتكام، ليس فقط لإجراءات الديمقراطية، وإنما لقيمها أيضاً. غير أن هذا الميثاق لى يطبق بصورة واقعية، ينبغى أن يتضمن من الآليات، ما يسمح بعدم الخروج على الشرعية الدستورية، إذا ما أتيح لتيار سياسى معين أن يحصل على أغلبية فى الانتخابات. ويمكن التفكير فى هذا الصدد، فى إنشاء مجموعة من الأجهزة الدستورية التى تراقب العملية الديمقراطية، وتمنع الخروج على قواعدها.

بعبارة مختصرة نحتاج فى الوطن العربى إلى إبداع فكرى لصياغة نموذج ديمقراطى صالح للتطبيق، لا يكون نقلاً آلياً لقواعد الديمقراطية الغربية من ناحية، ولا يخضع من ناحية أخرى للمواضعات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية الناجمة عن التخلف المساند. نموذج ديمقراطى يتجه

إلى المستقبل، بل ويعمل على تطوير الأوضاع القائمة، حتى نضمن أوسع مشاركة جماهيرية فى عملية اتخاذ القرار.

اختبار الممارسة العملية

ويمكن القول أن الانتخابات النيلية المصرية فى مرحلتها الأولى كشفت عن إيجابيات متعددة، وإن كانت أبرزت عيوباً جسيمة فى مجال ممارسة قيم الديمقراطية.

ولعل من أبرز هذه الإيجابيات الإشراف القضائى الكامل على الانتخابات، مما من شأنه أن يمنع محاولات التأثير على إرادة الناخبين، بالإضافة إلى ما اعترف به كافة المتنافسين من الحياد الأمنى، الذى أتاح لكل ممثلى الاتجاهات السياسية المتنافسة عقد مؤتمراتهم الانتخابية وممارسة دعاياتهم بكل حرية، بالإضافة إلى ضمان أمن اللجان الانتخابية.

غير أن أبرز السلبيات تتمثل فى شراء الأصوات الانتخابية، بحكم الثروات المالية الضخمة التى يمتلكها بعض المرشحين، ولتى جعلتهم - فى مخالفة صارخة لقيم الديمقراطية - ممارسة للرشوة الانتخابية بسبق إصرار وتعهد للتأثير على نتيجة الانتخابات، مستغلين فى ذلك الفقر الشديد لآلاف المواطنين البسطاء الذين لا تعينهم السياسة فى كثير أو قليل، بحكم سيادة ظاهرة اللامبالاة السياسية.

وقد وصلت المسألة إلى أن فصيلاً إيديولوجياً يرفع شعارات "الإسلام هو الحل" وهم الإخوان المسلمين أباحوا لأنفسهم شراء الأصوات الانتخابية بناء على فتوى إخوانية قالت ليس فى ذلك حرج، لأن العملية هى نكتة انتخابى. وإذا أضفنا إلى ذلك تأثير القبلية والعصبيات فى لريف على وجه الخصوص على اختيار المرشحين، واستخدم العنف والبلطجة للتأثير على المرشحين والناخبين، لأدركنا أن قيم الديمقراطية قد أهدرت بشكل صارخ. وهذا هو الذى يجعلنا نبحث ليس تأثير التحولات الديمقراطية على الأوضاع الاجتماعية والثقافية، ولكن العكس بمعنى تأثير الأنساق الاجتماعية والقيم الثقافية السائدة على مجمل اتجاهات التحول الديمقراطى، مما يجعلنا نؤكد مرة أخرى أن منهجية تحليل الثقافى ينبغي أن تسبق فى التطبيق منهجه التحليل السياسى.

محنة التحول الديمقراطي العربي

يمر التحول الديمقراطي العربي بمحنة لا شك فيها. والتحول الديمقراطي بمصطلحات علم السياسة هو التحول من نظام سلطوى Authoritarian إلى نظام ليبرالى. وذلك فى ضوء تقسيم سائد للنظم السياسية عموماً إلى نظم شمولية ونظم سلطوية ونظم ليبرالية. والمؤشرات على محنة التحول الديمقراطي العربى متعددة، وهى مؤشرات كمية وكيفية على السواء.

وإذا كان التحول الديمقراطي العربى بدأ إيقاعه يتسارع نسبياً بعد حقب متطاولة من الجمود السلطوى، فإن ذلك يتم تحت تأثير مطالب الداخل وضغوط الخارج. ولعل ضغوط الخارج أصبحت لها اليد العليا فى هذه العملية المعقدة، وخصوصاً بعد أن أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية بعد أحداث سبتمبر فى إطار حربها الممتدة ضد الإرهاب، عزمها على ممارسة الضغوط السياسية على البلاد العربية حتى تنتقل من السلطوية إلى الليبرالية والديمقراطية. وذلك فى ضوء نظريتها الخاصة أن الدول السلطوية العربية تمارس القهر السياسى على شعوبها، وتحاصر الممارسات الديمقراطية لشبابها، وبالإضافة إلى ذلك تشيع فيها ثقافة إسلامية متطرفة تؤدى فى النهاية إلى الإرهاب، مما يدعو إلى ضرورة تغيير نظمها السياسية.

وفى هذه النقطة بالذات تبدو محنة التحول الديمقراطي العربى. وذلك لأنه إذا كان هناك إجماع عالمى على أن عهد الثورات والانقلابات قد ولى، وأننا نعيش فى عصر الإصلاح بكل تجلياته السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فإن التحدى الحقيقى يكمن فى أن معظم النظم السياسية العربية لن يجدى بصدها أى تغييرات جزئية، بل لابد من تغيير طبيعة نظمها السياسية حتى يحدث التحول الديمقراطي.

وتغيير النظم السياسية نظرية أمريكية خالصة، ابتدعها العقل الاستراتيجي الأمريكي منذ عقود طويلة. وهي تتمثل في عدد من المقولات الأساسية، أبرزها أن بعض النظم السياسية الأجنبية بحكم طبيعتها تقف دون تطبيق أهداف السياسة الخارجية الأمريكية، أو بمعنى أدق تحول دون تحقيق المصلحة القومية الأمريكية، كما تعرفها حكومة أمريكية ما. غير أن هذه المقولة تحتاج إلى تفصيل وإعطاء الأمثلة.

ذلك أن الولايات المتحدة الأمريكية في ظل إدارات جمهورية أو ديمقراطية اعتبرت نظاماً سياسية أجنبية متنوعة تقف دون تحقيق المصالح القومية الأمريكية. كانت حكومة الليندي الاشتراكية في شيلي تمثل نموذجاً للنظم السياسية التي تقاوم الهيمنة الأمريكية، ومن هنا تأمرت الولايات المتحدة الأمريكية ضد الرئيس الليندي الذي نجح في انتخابات ديمقراطية للرئاسة، لكي تقلب نظامه. ومن ناحية أخرى مثلت كوبا برئاسة كاسترو من وجهة النظر الأمريكية تهديداً لأمنها القومي، ولعل ذلك ما أدى إلى أزمة الصواريخ الشهيرة التي كادت أن تؤدي إلى مواجهة عسكرية بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي. وهذا التهديد نفسه هو الذي أدى إلى المحاولات الأمريكية لغزو كوبا بالاستعانة بالمعارضين الكوبيين المقيمين في أمريكا.

غير أنه بعيداً عن هذه الأمثلة التاريخية فإن الولايات المتحدة الأمريكية مارست نظرية تغيير النظم السياسية للمعادية بالقوة العسكرية في حالتين هما أفغانستان والعراق. كانت الحجة الأمريكية بالنسبة لأفغانستان أن نظام طالبان يؤوى تنظيم القاعدة ويرفض تسليم بن لادن. أما بالنسبة للعراق فقد ادعت زوراً وبهتاناً أن العراق يمتلك أسلحة دمار شامل، يمكن أن تهدد أمن الولايات المتحدة الأمريكية، ولذلك كان لابد من غزوه عسكرياً تطبيقاً لمبدأ الرئيس بوش في الضربات الاستباقية.

ولكن الولايات المتحدة الأمريكية وسعت إلى حد كبير من نظريتها في تغيير النظم السياسية، وذلك بممارسة ضغوط سياسية عنيفة على عدد من النظم السياسية العربية، حتى تتحول إلى الديمقراطية كوسيلة رئيسية لتخفيف منابع الفكر المتطرف للصيق بالدول السلطوية، والقضاء على الإرهاب.

بين الإصلاح والتغيير

وبغض النظر عن السياسة الأمريكية ونظريتها المعلنة عن ضرورة تطبيق الديمقراطية في العالم العربي، فإن التحليل الموضوعي لمسيرة الإصلاح السياسي في العالم العربي في العقد الماضي تجعلنا نصل إلى مجموعة نتائج بالغة الأهمية.

أولى هذه النتائج أن هناك على الأقل ثلاثة نظم سياسية عربية لن يجدى معها دعوى الإصلاح السياسي، بل لا بد من التغيير الجوهري لطبيعة نظمها السياسية. أول هذه النظم نظام يدعى أنه يطبق ديمقراطية شعبية مبتكرة ويفرض بإصرار التخلي عن نظريته المزعومة والتي هي مجرد غطاء يخفي طابعه الاستبدادي، والذي أدى إلى مصادرة ولقتلاع كافة مؤسسات المجتمع رسمية كانت أو منخية. وثانيها نظام سلطوي صريح يقوم على هيمنة الحزب السياسي الواحد، وتجمدت نخبته السياسية الحاكمة وتحجرت، وعجزت عن قراءة نص النظام العالمي المتغير، وأوقعت نفسها وشعبها في مزالق دولية خطيرة. وثالثها نظام تقليدي يحاول وإن كان ببطء شديد الانتقال من شرعية للتقاليد إلى شرعية الدولة الحديثة.

وإذا نظرنا من بعد إلى باقي النظم السياسية العربية فإننا نجد نظاما سياسية تعترف بالتعددية السياسية، وتسمح بقيام الأحزاب، ولكنها تعددية سياسية مقيدة بقيوداً شديداً سواء بالقانون أو بالممارسات الفعلية، والتي تأخذ عادة شكل القهر الأمني المكشوف.

وبعض هذه الدول تحت للضغوط الخارجية أساساً تدعى أنها تمارس عملية التحول الديمقراطي من خلال إدخال عدد من التعديلات الصورية على دستورها أو على قوانينها الانتخابية، لتبدو في صورة الدولة الديمقراطية التي تقبل بالتعددية الحزبية أو تسمح بالتنافسية المفتوحة أو المقيدة في الانتخابات للرئاسة، أو تدخل تعديلات تشريعية لإلقاء القوانين أو المحاكم الاستثنائية. غير أن كل هذه التغيرات ليست في الواقع سوى محاولات مراوغة للحفاظ على الجوهر الحقيقي للبنية السلطوية لنظم هذه الدول.

وهناك دول عربية أخرى أعلنت أنها ستسير في طريق التحول الديمقراطي إن شاء الله، غير أنها طالبت للدول التي تضغط في سبيل

تحقيق الديمقراطية العربية بأن تحترم ما تطلق عليه الخصوصية الثقافية العربية، من ناحية وضرورة للتدرجية من ناحية أخرى حفاظاً على الاستقرار السياسى.

والخصوصية الثقافية قد تعنى من بين ما تعنيه أن الديمقراطية الغربية لا تصلح للتطبيق فى بعض المجتمعات العربية نظراً لتقليدها للعريقة، أو لثقافتها الخاصة، والتي قد تتطوى على قيم لا تتفق بالضرورة مع القيم الديمقراطية. وهذه فى الواقع حجج واهية تساق للهروب من الاستحقاقات الدولية التى أصبحت تركز على الديمقراطية والتعددية واحترام حقوق الإنسان.

وقد سبق لنا أن ركزنا فى حديثنا عن مفردات الديمقراطية عن أنه وإن لم تكن هناك فى العالَم نظرية صورية مكتملة أو نموذج محدد للديمقراطية يمكن تطبيقه فى كل مكان وفى أى مجتمع معاصر، إلا أن هناك مفردات أساسية ينطوى عليها المثال الديمقراطى مما يمثل فى الواقع قواسم مشتركة فى كل النماذج الديمقراطية المعاصرة. وأولها هو أهمية تداول السلطة وعدم احتكارها لزعيم أو حزب أو تيار محدد، وثانيها هو ضرورة القيام بانتخابات دورية نزيهة سواء كانت انتخابات رئاسية أم نيابية والقبول بنتيجتها، وثالثها ضمان حرية التنظيم، ورابعها ضمان حرية التفكير والتعبير. ولسنا فى حاجة إلى الإشارة إلى أهمية أن تكون الدولة "دولة قانونية" وليست "دولة بوليسية" بمعنى أن تكون السيادة للقانون، وأن تتمتع الدولة بدستور محدد وفيها فصل بين السلطات الثلاث التنفيذية والتشريعية والقضائية.

وهكذا يمكن القول أن التحجج بالخصوصية الثقافية سواء فى مجال الديمقراطية أو فى مجال حقوق الإنسان، ليس سوى محاولات من قبل النظم السلطوية العربية للهروب من تنفيذ ما هو متفق عليه فى مجال الممارسة الديمقراطية أو فى ميدان حقوق الإنسان.

أما الحجة الثانية والتى تتعلق بضرورة التدرج فى الإصلاح السياسى حفاظاً على الاستقرار السياسى، يمكن لو وافقنا بعض النظم السياسية العربية على وجهة نظرها أن يأخذ الإصلاح السياسى حتى يتم خمسين عاماً على سبيل المثال!

وفى هذا المجال - ومن خلال للدراسة الموضوعية - هناك إصلاحات سياسية ينبغي أن تتم على الفور، وأهمها على الإطلاق إلغاء قوانين الطوارئ لفتح الباب أمام تحول سياسى ديموقراطى حقيقى، ولا بد من إلغاء التشريعات والمحاكم الاستثنائية لتأكيد مبدأ سيادة القانون.

وليس هناك ما يحول من إعادة النظر فى الدساتير القائمة بالفعل سواء من خلال تغييرها جذرياً حتى يتم الانتقال من السلطوية إلى الديموقراطية، أو بوضع دساتير جديدة. وهذه ليست مهمة شاقة أو مستحيلة كما تزعم بعض النظم السياسية. فهناك تقاليد راسخة فى عديد من البلاد الديموقراطية فى مجال إعداد الدساتير أو تغييرها، من خلال تشكيل جمعيات تأسيسية تمثل كل ألوان الطيف السياسى، وكل الفئات والطبقات الاجتماعية، ويشترط هذا بطبيعة الأحوال إقامة حوار ديموقراطى للاتفاق على رؤية استراتيجية للمجتمع، ويتم صياغة مكوناتها الأساسية لتكون فى صلب الدستور.

إن متابعتنا للمسيرة البالغة البطء لخطوات التحول الديموقراطى فى العالم العربى، تدفعنا للتساؤل عن أسباب التعثر، ومصادر الخلل، وجوانب القصور، سواء فى سلوك النخب السياسية الحاكمة أو فى اتجاهات الجماهير، أو فى نسق القيم الاجتماعية والثقافية السائدة.

وفى هذا المجال لا بد من التساؤل أولاً: هل هناك رؤية استراتيجية للإصلاح أم أنه يتم بدون خطة واضحة؟ وهل هناك تحديد للقوى والتيارات السياسية التى تدعو للإصلاح؟ وهل هناك استراتيجية معلنة لمواجهة عملية مقاومة الإصلاح؟ وهل هناك وسائل منهجية لقياس التقدم فى عملية الإصلاح أم لا؟ كل هذه أسئلة هامة.

لقد أن أولن للتعمق فى دراسة ظاهرة ما يطلق عليه الآن فى أدبيات علم السياسة ظاهرة العجز الديموقراطى!

ظاهرة العجز الديمقراطي

انتهينا في مقالنا الماضي إلى أهمية للتعلم في دراسة العجز الديمقراطي العربي لتفسير سيادة النظم الشمولية والسلطوية عقوداً طويلة من السنين من ناحية، ولتحليل أسباب تعثر خطوات الإصلاح السياسي من ناحية أخرى.

ويقتضى ذلك أن نقف أولاً حول المعاني المحددة لمصطلح "العجز الديمقراطي" Democratic Deficit.

تذهب الموسوعة الحرة Wikipedia إلى أن مصطلح العجز الديمقراطي يستخدم للإشارة إلى المؤسسات التي هي ديموقراطية إلى حد ما، ولكنها ليست ديموقراطية كما كان ينبغي أن تكون. وفي هذا المجال يضرب المثل بالأمم المتحدة التي تعاني من العجز الديمقراطي، نظراً لتحكم الدول الكبرى من خلال الفيتو في قراراتها على حساب الدول المتوسطة والصغرى، وكذلك الاتحاد الأوروبي الذي يعاني بالمثل - نتيجة أسباب متعددة - من العجز للديموقراطي أيضاً.

وحين نتحدث عن العجز للديموقراطي العربي فلا ينبغي أن ننظر أن العالم العربي يفرد بكونه يعاني من هذا العجز. بل إن علماء سياسة أمريكيين يذهبون في مجال نقد النظام السياسي الأمريكي إلى أنه يعاني من عجز ديموقراطي واضح. وقد كتب جون هينكمان أستاذ السياسة المتخصص في النظم الانتخابية المقارنة مقالة ملفتة للنظر حقاً وذلك في العدد السادس والثلاثين من مجلة Synthesis / Regeneration، نشرت في عدد شتاء عام ٢٠٠٥، موضوعها تحديد أسباب العجز الديمقراطي في النظام السياسي الأمريكي.

وقد اختار الانتخابات الرئاسية الأمريكية التي جرت عام ٢٠٠٤ كدراسة حالة، لكي يبين أسباب العجز الديمقراطي في الولايات المتحدة الأمريكية، والتي ترد إلى أسباب إدارية من ناحية، وإلى أسباب فلسفية من ناحية أخرى.

يقول هيكرمان أن هناك شروطاً أساسية ينبغي أن تتوفر في المعايير الإدارية لإجراء انتخابات ديمقراطية حقاً. وهذه الشروط ثلاثة. أولها أن تسجيل الناخبين ينبغي أن يكون عاماً (يشمل كل السكان) ومحيداً سياسياً (أي لا يستبعد أي من السكان لأسباب سياسية).

والشرط الثاني أن للتصويت ينبغي أن يكون للحق العام لكل المواطنين الذي يمارسونه، بدون ضغوط عليهم لتخويفهم أو إخضاعهم، أو حتى تشبهه محاولات إرهابهم.

والشرط الثالث أن يتم عد الأصوات بصورة دقيقة.

وقد خطر لي وأنا أقرأ هذا الكلام أن الكاتب الأمريكي إنما يتحدث عن الانتخابات في البلاد العربية، التي تمارس فيها كل أنواع الضغوط على الناخبين حتى يصوتوا للرئيس الأوحده أو الزعيم الملهم أو الحزب السياسي الوحيد الذي يهيمن على البلاد والعباد. ولذلك ليس غريباً أن نشاهد في هذه الانتخابات المزعومة أن عديداً من الرؤساء - من فرط القبول الشعبي لهم - يحصلون على نسبة ٩٩% وقد استطاع الرئيس السابق صدام حسين أن يتجاوز هذا الرقم القياسي العربي، ويحصل على ١٠٠% من أصوات الناخبين العراقيين في آخر استفتاء أجرى في العراق!

وأياً ما كان الأمر فإن هيكرمان يضيف إلى الأسباب الإدارية التي تؤدي إلى العجز الديمقراطي معايير فلسفية أيضاً. وأول هذه المعايير أن الناخبين ينبغي أن يتعرضوا لعملية الاختيار بين أحزاب سياسية حقيقية ومعترف بها، ومرشحين متنوعين بالقدر الكافي الذي يمثل الدائرة الواسعة للتباينات الإيديولوجية، والاختلاف في المصالح على نطاق المجتمع.

والشرط الثاني أن الاختيارات الانتخابية للناخبين ينبغي أن تترجم إلى نواتج انتخابية، بكل إخلاص وصدق بواسطة النظام الانتخابي.

والشرط الثالث والأخير أن الأحزاب والمرشحين الذين ينجحون في الوصول للسلطة ينبغي أن يمارسوا السلطة ويحكموا فعلاً.

وقفة تأملية

وهذه الشروط الفلسفية تحتاج منا إلى وقفة تأملية لكي ندرس الموقف السياسي العربي منها.

والشرط الأول والذي ينص على ضرورة أن ينتج النظام السياسي دائرة واسعة للاختيار من خلال تعدد المرشحين الذين ينتمون إلى إيديولوجيات متعددة، ويمثلون مصالح مختلفة، نجده لا يتوفر عادة في الممارسات العربية.

فقد درجت السنظم السياسية العربية بحكم كونها في الغالب شمولية وسلطوية أو تعددية بشكل مقيد، أن تقصى تيارات إيديولوجية بعينها من أن تمثل في الانتخابات. وتمتوى في ذلك الإيديولوجيات السياسية، فبعضها قد يكون إيديولوجية يسارية تتمثل في الشيوعيين أو الاشتراكيين، وفي حالات أخرى قد تكون إيديولوجية يمينية تتمثل في أنصار تيار الإسلام السياسي. بعبارة أخرى فالناخب العربي عادة ما يكون محصوراً في دائرة ضيقة حددتها السنظم، وبالتالي فمجال اختياراته السياسية يظل محدوداً بحكم الإقصاء للمبني الذي مارسه النظام.

أما الشرط الثاني والذي مؤداه أن اختيارات الناخبين السياسية ينبغي أن تترجم إلى نواتج انتخابية حقيقية بكل دقة وإخلاص من قبل المتحكمين في النظام السياسي، فهو شرط يكاد أن يكون مستحيلاً في النظام السياسي العربي. وذلك نتيجة لعمليات التزوير الواسع النطاق الذي تمارسه السلطة، بالإضافة إلى الوسائل المباشرة وغير المباشرة للتأثير على إرادة الناخبين. وتصل المسألة إلى أن النتائج المعلنة رسمياً أحياناً كثيرة لا تتطابق مع عدد الأصوات الفعلية التي حصل عليها بعض المرشحين للمعارضين.

ونصل للشرط الثالث الهام والذي مؤداه أن الأحزاب السياسية والمرشحين الذين حصلوا على غالبية الأصوات، من حقهم أن يستلموا السلطة ويمارسوا الحكم فعلاً.

هذه قاعدة بالغة الأهمية، وإن كانت تمت مخالفتها في حالة شهيرة هي حالة نجاح مرشحي الجبهة الإسلامية في الجزائر، والذي كان من حقهم الدستوري أن يستلموا السلطة ويحكموا بالفعل، إلا أن الجيش قام بانقلابه الشهير ومنعهم من تسلّم السلطة.

وقد دارت خلافات شتى بين المتقنين العرب حول هذه الحالة بالذات والتي تم الاحتكام فيها ديموقراطياً إلى صناديق الانتخاب. وقد توصلت شخصياً إلى قناعة مفادها أنني بالرغم من إيماني العميق بالديموقراطية، إلا أنه في هذا المجال ينبغي للتفرقة بين إجراءات الديموقراطية وقيم الديموقراطية.

الانتخابات الدورية هي مجرد إجراءات ديموقراطية، ولكنها -رأياً كانت نتيجة- لو مورست في مناخ لا تؤمن فيه كل أطراف العملية السياسية بالقيم الديموقراطية وأهمها ضرورة تداول السلطة، فإن إجراءات الديموقراطية التي تمثلها الانتخابات، قد تكون في هذه الحالة بالذات مضادة للديموقراطية!

ونحن نعرف تاريخياً أن هتلر الزعيم النازي وصل للحكم نتيجة انتخابات ديموقراطية، ولكنه سرعان ما انقلب عليها وتحول نظامه إلى نظام شمولى مضاد للديموقراطية، بعد أن قضى على التعددية الحزبية، مصادراً في ذلك التعددية التي هي من أبرز مظاهر الديموقراطية.

بالنسبة للحالة الجزائرية بالذات كان زعماء الجبهة الإسلامية قبل الانتخابات وفي أثنائها يصرحون بأنهم بعد أن يؤسسوا الدولة الإسلامية سيقومون بإلغاء الأحزاب السياسية، لأن الإسلام لا يعرف الأحزاب ولا يعترف بها. ولعل في هذه التصريحات ما يفسر إقدام الجيش الجزائري على الانقلاب على نتائج الانتخابات، حتى لا تحول الجبهة الإسلامية للنظام التعددي إلى نظام شمولى ديني.

وعودة إلى دراسة جون هيكمان ونقده العنيف للنظام السياسي الأمريكي على أساس أنه يعاني من العجز الديموقراطي، فهو لا يتوانى عن اقتراح بدائل متعددة لنظام انتخاب رئيس الجمهورية الأمريكية بالانتخاب الحر المباشر، بعد إلغاء نظام للمجمع الانتخابي الذي يراه نظاماً عتيقاً معوقاً للديموقراطية الشعبية الحقيقية.

نظرة على السياسة العربية

في ضوء ما سبقناه من ملاحظات مبدئية عن ظاهرة العجز الديموقراطي، فإن هناك تساؤلات متعددة حول مظاهر وأسباب العجز الديموقراطي العربي، وتفسيرات مختلفة للظاهرة.

وهذه للتفسيرات تتراوح من تفسيرات سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية. وهناك تفسيرات شاملة قام بها بعض الباحثين الذين يرون أنه لا يمكن الفصل في الواقع بين السياسة والاقتصاد والاجتماع والثقافة، فهذه كلها أنماط متشابكة تشترك جميعاً في إنتاج الظاهرة.

ويذهب أحد الباحثين الأمريكيين "راى تاكليه" فى دراسة هامة له إلى أن الحاجة إلى الإصلاح فى الشرق الأوسط لم تكن ضرورية وعاجلة أكثر من هذه اللحظة التاريخية.

وفى رأيه أن العالم العربى يواجه خطر انفجار اجتماعى. وذلك لأنه يواجه ثورة ديموجرافية، لأن نصف عدد سكانه على الأقل عمرهم أقل من عشرين عاماً. وتحتاج المنطقة إلى خلق مليون فرصة عمل فى الخمسة عشر عاماً القادمة، لإتاحة الفرصة لملايين الشباب أن يمارسوا حياتهم العملية. وهذا يقتضى من الحكومات العربية أن تطبق إصلاحات اقتصادية من شأنها أن تدفع بالنمو الاقتصادى إلى الأمام من خلال تنمية الاستثمار والتجارة.

غير أنه لا يمكن تحقيق ذلك بغير تحديث سياسى. وينبغى أن نضع فى الاعتبار الشروط المبدئية اللازمة لتحقيق تحول ناجح إلى نظام السوق، مثل سيادة القانون، والمحاسبة والشفافية، باعتبارها مكونات رئيسية لى نظام سياسى ديموقراطى.

هذا مجرد نموذج من تشخيص بعض الباحثين الأجانب لضرورة التحول الديموقراطى، غير أن الموضوع يستحق أن نعالجه بصورة أعمق، ومن خلال تطبيق منهج تكاملى، لكى نصل إلى تفسير موضوعى لظاهرة العجز الديموقراطى للعربى، من خلال الاستعراض النقدى لعدد من أبرز النظريات العربية والأجنبية التى حاولت أن تنفذ إلى صميم الظاهرة.

(١٣)

عجز ديموقراطى أم أزمة مجتمعية؟

ظننت وهماً أننى بعد أن قمت بتأصيل مفهوم "العجز الديموقراطى" كما يستخدم اليوم فى علم السياسة المقارن، أستطيع أن أنتقل للحديث عن مظاهر وأسباب وتفسير العجز الديموقراطى العربى.

غير أننى بعد تأمل طويل أدركت أن المسألة لا تتعلق بالعجز الديموقراطى فى حد ذاته، بل إننا فى الواقع بإزاء أزمة مجتمعية شاملة. وحين نقول أزمة مجتمعية فنحن نعنى أنها تتعلق بالمجتمع ككل وبكل أنساقه السياسية والاقتصادية والقيمى والثقافية. ذلك أنه لا يكفى رد الأزمة الديموقراطية فى المجتمع العربى للمعاصر إلى مجرد السلوك السلطوى لأهل السلطة بما يمثلونه من عصبية وانتماءات طبقية وتشبث شديد بالحكم لدرجة الإغلاق التام لباب تداول السلطة تحسباً أن تأتى فصائل سياسية، سواء عن طريق الانتخابات أو عن طريق الانقلابات، تهدد أوضاعها السياسية وتهز امتيازاتها للطبقية، بل إن المسألة تتعلق أيضاً بسلوك الجماهير.

أى أننا أمام معضلة حقيقة تتعلق بسلوك النخبة السياسية وسلوك الجماهير أيضاً، فى سياق اجتماعى وثقافى يسوده الفقر والامية والاستغلال، بما أدى إلى ظاهرة الاغتراب للواسع المدى، وتدهور الروح المعنوية للجماهير، وسيادة اليأس بين صفوفها، بعد أن تردت أوضاع الأحزاب السياسية المعارضة، التى كانت كفيلة لو قامت بأدوارها بفعالية أن تدافع عنها وعن مصالحها الطبقية.

دراسة حالة نموذجية

ولعل التطورات السياسية البالغة الأهمية التى حدثت فى النظام السياسى المصرى تمثل بكل ما دار فيها حالة دراسية نموذجية، تبرز الحقيقة التى

أشـرنا إليها وهى أنـنا بازاء أزمة مجتمعية شاملة، وليس مجرد عجز ديموقراطى يمكن أن يزول لو أصلحنا عدداً من الملامح السلطوية للنظام السياسى للراهن.

وما حدث يجد بدايته فى المبادرة التاريخية التى أقدم عليها الرئيس محمد حسنى مبارك حين أرسل خطابه الشهير إلى كل من مجلسى الشعب والشورى طالباً تعديل المادة ٧٦ من الدستور حتى تكون الانتخابات الرئاسية التى تتعلق باختيار رئيس للجمهورية تعددية، بمعنى أنها لا تقوم على أساس الاستفتاء الشعبى بعد أن يسمى مجلس للشعب مرشحاً بأغلبية الثلثين كما كان ينص للنص القديم للمادة ٧٦، وإنما يفتح الباب لانتخابات رئاسية تعددية لأول مرة فى التاريخ السياسى المصرى منذ تحول النظام السياسى المصرى من نظام ملكى إلى نظام جمهورى بعد ثورة يوليو ١٩٥٢.

ومما لا شك فيه أن تعديل المادة ٧٦ بالرغم من الملاحظات النقدية الموضوعية التى وجهت إلى صياغتها، ولتى عبرنا عنها بكل صراحة فى جلسة الاستماع التى عقدت فى مجلس الشعب، ولتى دعيت فيها مع عدد من الشخصيات العامة لإبداء الرأى فيها، قد أحدث حالة من الحراك السياسى غير المسبوق فى التاريخ السياسى المعاصر.

فقد أدى هذا التعديل إلى إقدام كل الأحزاب السياسية المصرية - بالرغم من التفاوتات الضخمة فى قوتها الجماهيرية- إلى ترشيح مرشحين لها للتنافس مع رئيس للجمهورية الحالى الذى نزل الانتخابات باعتباره مرشحاً للحزب الوطنى للديموقراطى. وذلك لأن تعديل المادة سمح للأحزاب السياسية المصرية كلها - هذه المرة فقط - أن ترشح مرشحين للرئاسة من بين قائتها بدون أى قيود، فى الوقت الذى وضعت فيه قيود صعبة أمام المستقلين.

وبغض النظر عن التفاصيل فقد جرت الانتخابات الرئاسية فعلاً بين مرشحين متعددين وفاز فيها- كما هو معروف - الرئيس محمد حسنى مبارك بأغلبية تدور حول ٨٠% من أصوات الناخبين. وأعقب ذلك- طبقاً للدستور- دعوة الناخبين إلى الانتخابات النيابية لاختيار أعضاء مجلس الشعب. هذه الانتخابات بالذات يكمن اعتبارها حالة

دراسة نموذجية للأزمة المجتمعية التي تحدثنا عنها في صدر المقال والتي تتجاوز بكثير مشكلة العجز الديمقراطي التي أشرنا إليها. لقد تجمعت في هذه الحالة بالذات عوامل سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية تحتاج إلى دراسة شاملة.

ولنبداً بالعوامل السياسية أولاً. فيما يتعلق بسلوك النخبة السياسية الحاكمة ظهر بكل جلاء أنها لا تقبل ببساطة مبدأ تداول السلطة. ولعل ذلك ظهر جلياً وواضحاً في الصياغة الدستورية المانعة للمادة ٧٦ من الدستور والتي اشترطت بالنسبة للأحزاب السياسية في الانتخابات الرئاسية القادمة أن يحصل الحزب على نسبة ٥% من الأصوات حتى يكون من حقه ترشيح أحد قياداته للانتخابات الرئاسية. أما بالنسبة للمستقلين فعلى كل من يرغب منهم أن يحصل على توقيع ٢٥٠ شخصاً من أعضاء مجلس الشعب والشورى وأعضاء المجالس المحلية في إحدى عشر محافظة حتى يسمح له بالتقدم إلى الترشيح.

وبغض النظر عن صياغة المادة ٧٦، فقد أعلن قادة الحزب الوطني الديمقراطي في بداية الانتخابات أنهم حريصون على تحقيق أغلبية مطلقة "مريحة" حتى يمرروا تشريعات الإصلاح الدستوري والسياسي التي يريدون تقديمها لمجلس الشعب بغير مشاغبات من أحزاب المعارضة. ودارت المعركة في ظل هذا التوجيه الذي أثار ولا شك على العنف الشديد غير المسبوق الذي ظهر في الانتخابات التي دارت في مراحلها الثلاث المختلفة.

أما أحزاب المعارضة المفككة فقد دخلت المعركة بغير إعداد مسبق، محرومة من قواعد جماهيرية متماسكة بحكم حالة الضعف الشديد التي انتابتها نتيجة للتضييق على نشاطاتها الحزبية من ناحية، وبحكم مشكلاتها الداخلية من ناحية أخرى، والتي تتمثل في شيخوخة القيادات، وعدم قدرتها على التطور، والقضاء على الديمقراطية الحزبية، والافتراق باتخاذ القرار داخل كل حزب، والتضحية بأجيال الوسط من الشباب الذين كان لديهم القدرة على تجديد شباب الأحزاب.

ولم يدخل الانتخابات وهو على أهبة الاستعداد تنظيمياً وجماهيرياً سوى حزب سياسي واحد غير قانوني هو حزب جماعة الإخوان المسلمين المحظورة، والتي أثبتت مع ذلك أنها أقوى حزب سياسي مصري بحكم أنه

نجح من مرشحيها ٨٨ مرشحاً في مجلس الشعب الجديد، في الوقت الذي ضاعت فيه أحزاب المعارضة الأخرى التي لم تحصل إلا على مقاعد محدودة للغاية وغير مؤثرة. إذا كان ما سبق هو عينة صغيرة من سلوك النخبة السياسية، سواء منها نخبة الحكم أم نخبة المعارضة، فإن موقف الجماهير في هذه الانتخابات كانت له دلالات بالغة الأهمية. وكانت أهم هذه الدلالات هو مقاطعة الجماهير في أغليبتها العريضة للانتخابات ذلك أن النسبة المتفق عليها لمن شاركوا في التصويت لا تزيد عن ٢٥% إلا قليلاً، ومعنى ذلك أن ظاهرة اللامبالاة السياسية وصلت إلى أقصى آماها، لأن الأغلبية العظمى من المصريين نتيجة عوامل متعددة، أهمها الافتقار إلى المصادقية للعملية السياسية كلها بما فيها الانتخابات، جعلتها تحجم عن المشاركة. وفي تقديرنا أن أحداث العنف الحادة التي سادت الانتخابات ومن بينها استخدام البلطجة من قبل كل الأطراف بطريقة منهجية أدت إلى إفساد العملية الانتخابية في عديد من الدوائر، ستؤدي إلى ترسيخ ظاهرة اللامبالاة السياسية. ذلك أن المواطن الذي شهد هذه الانتخابات بالصوت والصورة بما دار فيها من بلطجة وعنف وسقوط القتلى والجرحى، ما الذي يدفعه في المستقبل أن يخرج من سلبيته ويذهب للمشاركة في الانتخابات؟ التي تحولت بكل المعايير إلى عملية بالغة الخطورة على الأمن الشخصي للمواطنين.

أما عن العوامل الاقتصادية فحدث ولا حرج! فقد اجتمع عامل الغنى الفاحش مع عامل الفقر الشديد لكي يؤثر تأثيراً حاسماً على نتيجة الانتخابات.

اتفق عديد من المرشحين ملايين الجنيهاً ليس في مجالات الدعاية فقط، ولكن في مجال الرشاوى الانتخابية، التي تمثلت في إعطاء مبالغ مالية للناخبين لكي يصوتوا لهم. وهذا ما أثار تساؤلات الجماهير هل للفوز بمقعد في مجلس الشعب يستأهل هذا الإنفاق المذهل أم أن ضمانات المقعد والتي تتمثل أساساً في الحصانة البرلمانية أحد عوامل الجاذبية وخصوصاً في محيط زاهر بالفساد بكل أنواعه، إذ سبق للحصانة البرلمانية في حالات متعددة أن منعت للتعامل القانوني للمليم معه. وهل ما يتيح المقعد البرلماني من نفوذ يساعد عدداً من المرشحين في تمرير مشروعاتهم الاقتصادية أحد عوامل الإقبال غير المسبوق من طوائف شتى على الترشيح؟

ومن ناحية أخرى، فإن ظاهرة الفقر الشديد دفعت جماهير عديدة إلى قبول الرشاوى الانتخابية مما يعنى عدم اعتدادهم أصلاً بمسألة الاختيار الحر المباشر للمرشحين فى ضوء برامجهم السياسية التى ستحقق مصالح للناس.

وهذا يعنى أن الغنى الفاجر من ناحية والفقر الشديد من ناحية أخرى أدباً إلى طبع عملية الانتخابات بهذا الطابع الفاسد الذى يفتر إلى أبسط قواعد الديمقراطية. غير أن العوامل السياسية والاقتصادية ليست سوى المقدمة لهذا الزحف غير الديمقراطى على العملية السياسية. وأما العوامل الاجتماعية والتى تتمثل أساساً فى سيادة القبلية والعصبيات وخصوصاً فى المناطق الريفية حيث الولاء أساساً ليس للحزب السياسى وإنما للقبيلة أو العصبية.

وتبقى أخيراً العوامل الثقافية، والتى من أبرزها ظهور طاقات مكبوتة من العنف الشديد والتى أدت إلى استخدام البلطجة والأسلحة البيضاء، وفى بعض الأحيان الأسلحة النارية، لفرض مرشحين معينين. وإذا أضفنا إلى ذلك اعتماد التزوير فى بعض للدوائر وسيلة لفرض مرشحين معينين، لأدركنا أننا أمام أزمة ثقافية عميقة.

نحن لسنا بصدد عجز ديمقراطى ولكن بصدد أزمة مجتمعية!

فهرس المحتويات

مقدمة:

- ٧ القسم الأول: التقدم والأمن الإنسانى
- ٩ ١- هل يمكن حماية أمن الإنسان؟
- ١٤ ٢- تقدم غربى أم تخلف شرقى؟
- ١٩ ٣- نحو معايير جديدة للتقدم الإنسانى
- ٢٤ ٤- التقدم الغربى فى مواجهة الخصوصية الثقافية
- ٢٩ ٥- نحو رؤية عربية لحوار الثقافات
- ٣٤ ٦- من الفهم المتبادل إلى التعاطف الإنسانى
- ٣٩ ٧- عولمة المشكلات الإنسانية
- ٤٤ ٨- الابتزاز الصهيونى فى حملة معاداة السامية
- ٤٩ ٩- من حتمية الطبيعة إلى حرية للحوار
- ٥٤ ١٠- فن إقناع الذات بأفكار هشة ومشكوك فيها وخاطئة!

- ٦٠ القسم الثانى: أزمة الدولة العربية المعاصرة
- ٦٢ ١- هل نحن حقاً أمة مهزومة؟
- ٦٧ ٢- هل يمكن تغيير الواقع العربى؟
- ٧٢ ٣- الإعلام العربى والإصلاح السياسى
- ٧٧ ٤- الحسم الثورى فى الإصلاح السياسى!
- ٨٢ ٥- هيمنة للفكر الواحد وميطرة الأمر للواقع!
- ٨٧ ٦- إعادة اختراع السياسة!
- ٩٢ ٧- لا ديموقراطية بغير عدالة اجتماعية
- ٩٧ ٨- تحولات الدول وتغيرات النظم!
- ١٠٢ ٩- أزمة الدول العربية المعاصرة؟

- ١٠٨ القسم الثالث: من العقل التقليدى إلى العقل الإرهابى
- ١١٠ ١- الديموقراطية فى مواجهة الإرهاب
- ١١٥ ٢- الإرهاب كظاهرة عالمية
- ١٢٠ ٣- نظرة تكاملية لظاهرة الإرهاب

- ١٢٥ ٤- أزمة العقل الإرهابي
١٣٠ ٥- تحديات الإصلاح السياسي العربي
١٣٥ ٦- الجمود الإدراكي للنخب السياسية الحاكمة
١٤٠ ٧- أسئلة التقدم والحكم والهوة
١٤٥ ٨- تحديات الحكم الرشيد

- ١٥٠ القسم الرابع: الهوية والمستقبل الكوني
١٥٢ ١- إشكالية الهوية في عصر العولمة
١٥٧ ٢- مازق الهوية الإسلامية المتخيلة
١٦٢ ٣- قواعد المنهج في الإصلاح السياسي
١٦٧ ٤- خطة مستقبلية للتحوّل الديمقراطي
١٧٢ ٥- تغيرات السياق العالمي
١٧٧ ٦- تخطيط المستقبل الكوني
١٨٢ ٧- للقوى الدولية الصاعدة
١٨٧ ٨- لتناقضات العولمة
١٩١ ٩- من سياسات الهوية إلى جنون الإرهاب
١٩٦ ١٠- مجتمع الخطر ودورة الخوف
٢٠١ ١١- للرؤية الاستراتيجية والأمن القومي
٢٠٦ ١٢- بحث الشعوب عن الأمن المفقود
٢١١ ١٣- هل يمكن تعميم النموذج الإيديولوجي؟
٢١٦ ١٤- مشكلات المشروع الحضاري العربي
٢٢٢ ١٥- العبور العربي إلى الديمقراطية

- ٢٢٨ القسم الخامس: تحديات الديمقراطية
٢٣٠ ١- كتابة النص في عالم متغير
٢٣٥ ٢- نصوص متناقضة وأجوبة معلقة
٢٤٠ ٣- العنف الإرهابي يجتاح العالم
٢٤٤ ٤- إنتاج الإرهاب
٢٤٩ ٥- الإدراك الأمريكي لظاهرة الإرهاب
٢٥٤ ٦- عصر الحمالة السياسية

٢٥٩	٧- نظرة على المشهد السياسى العربى
٢٦٤	٨- مفردات الديمقراطية
٢٧٠	٩- إجراءات الديمقراطية
٢٧٥	١٠- قيم الديمقراطية
٢٨٠	١١- محنة التحول للديموقراطى العربى
٢٨٥	١٢- ظاهرة العجز للديموقراطى
٢٩٠	١٣- عجز ديموقراطى أم أزمة مجتمعية؟



ستظل القراءة هي المظلة الرئيسية
للبناء الروحي والفكري والوجداني
للإنسان، والثقافة هي بكل المقاييس
أفضل استثمار لبناء مجتمع المستقبل
و«ثقافة السلام» هي الضمان الأكيد
لإرساء دعائم الأمن والسلام الاجتماعي،
والتسامح ومكافحة العنف، ونشر العلم
والمحبة والإخاء والديمقراطية،
والتواصل مع الحضارات الأخرى.

سوزanne مبارك

